نقد الاقتصاد السياسي

كارل ماركس

ترجمة

دكتور راشد البراوي

الطبعة الأولى ١٩٦٩

الناشر: دار النهضة العربية

مقدمة

إنني أبحث نظام الاقتصاد البورجوازي وفقًا للترتيب التالي: رأس المال، الملكية الزراعية، الأجـور؛ الدولـة التجـارة الخارجية، السوق العالمية. وتحت العناوين الثلاثة الأولى أبحث الأحوال الاقتصادية التي توجد فيها الطبقات الكبـرى الـثلاث التي تشكل المجتمع البورجوازي الحديث. وعلى الفور يتراءى ارتباط البنود الثلاثة الأخرى. ويتضمن القسم الأول من الكتاب الأول الذي يعالج موضوع رأس المال، الفصول التالية: (١) السلعة؛ (٢) النقود أو التداول البسيط؛ (٣) رأس المال بوجه عام. ومن الفصلين الأولين تتكون مادة المجلد الحالي. ومجموع المواد معد تماما على صورة مقالات كتبتها في لحظات جد متباعدة عن بعضها البعض، لفائدتي الخاصة وليس النشر. وسوف تقرر الظروف إذا كانت سأنشرها يوما وقد صنفت تماما وفق الخطة التي سلف بيانها.

وأحذف مقدمة عامة كنت قد سطرتها على الورق. وإذ رحت أفكر عن كثب فإن كل استباق للنتائج التي يراد إثباتها لم يكن ليعمل إلا على وضع العراقيل. وعلى القارئ إن أراد متابعتي. أن ينتقل من الخاص إلى العام. ولكن في إمكاني أم أقـدم هنا بضع دلائل عن سير دراساتي للاقتصاد السياسي.

كان فقة القانون مادة تخصصي، ولكني لم أضعه إلا في المرتبة الثانية بعد الفلسفة والتاريخ. وفي ١٨٤٣ – ٤٣ وبينما كنت أحرر Rheinische Zeitung، ألفيتني لأول مرة في الموقف المحير الذي يتطلب مني إبداء الرأي بصدد ما يطلق عليه أسم المصالح المادية. فالمناقشات التي درات في لاندتاج الراين حول المخالفات المتعلقة بالغابـات وحـول تجزئـة الملكيـة الزراعية، والجدل الرسمي الذي أثاره السيد فون شابر وكان آنذاك الرئيس الأعلى لإقليم الراين، ضد صـحيفة Rheinische Zeitung (١ – الاقتصاد) حول موقف فلاحي الموزل، وأخيرا المناقشات حول حرية التجارة والحماية الجمركية، هذه كلهـا أتاحت لي الفرص الأولى للإهتمام بالمسائل الاقتصادية. ومن جهة أخرى، ففي تلك الحقبة حيث الإدارة الطيبة "في السير إلـى الأمام، كانت تعوض كثيرا المعارف الفنية، أسمعت الاشتراكية والشيوعية الفرنسية على صفحات راينيش زايتونج، صدى تلونه الفلسفة تلوينًا خفيفًا. واعترضت على هذا التخريب ولكني في نفس الوقت، وفي جـدل مـع Allegemeine Augsburger Zeitung أعلنت صراحة أن دراساتي قبل ذلك لم تسمح لي بأن أخاطر أنا نفسي بإبداء رأس حول الأساس الذي تقـوم عليـه حقيقة الاتجاهات الفرنسية. وإذ كان المسؤولون عن إدارة Reinische Zeitung غارقين في الوهم اللطيـف، وعـن طريـق موقف أكثر اعتدالاً، بالعمل على إصدار حكم الإعدام علينا، واتخذت في نهم هذه الذريعة لنبذ المشهد العام والانـسحاب إلـى مكتبي.

وكان أول عمل قمت به من أجل فض الشكوك التي كانت تهاجمني، إجراء مراجعة نقدية لفلسفة القانون عند هيجـل، وهو عمل ظهرت مقدمته عام ١٨٤٤ في Deutsch – franzosische Jarbucher المنشور في باريس. ووصلت أبحاثي إلى النتيجة التالية: لا تستطيع الأحوال القانونية والأشكال السياسية أن تفسر نفسها بنفسها ولا عن طريق ما يدعي التطـور العـام للعقل البشري؛ إن أساسها بالعكس هو في ظروف الحياة المادية، التي يطلق عليها هيجل وهو يجذر حذو الإنجليز والفرنـسيين في القرن الثامن عشر، اسما من نوع خاص هو "المجتمع المدني"؛ ويجب أن نبحث في الاقتصاد السياسي عن تشريح المجتمع المدني. وبعد أن بدأت في باريس دراسة الاقتصاد السياسي واصلتها في بروكسل حيث التجأت إليها نتيجة قرار أتخذه المـسيو جيزو بطردي. ويمكن أن ألخص على النحول التالي النتيجة العامة التي وصلت إليها والتي أفادتني كخيط موصل في دراساتي: في إنتاج الناس الاجتماعي لحياتهم يدخلون في علاقات محددة، ضرورية ومستقلة عن إرادتهم، وهي علاقات إنتـاج تطـابق

درجة معينة من تطور قواهم الإنتاجية المادية. ويشكل مجموع علاقات الإنتاج هذه البنيان الاقتـصادي للمجتمـع، أي يـشكل الأساس الحقيقي الذي يقوم فوقه صرح علوي قانوني وسياسي وتتمشى معه أشكال اجتماعية. فأسلوب إنتاج الحياة المادية هـو شرط العملية الاجتماعية والسياسية والعقلية للحياة بوجه عام. ليس وعي الناس بالذي يحدد وجودهم، ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم. فعندما تصل قوى المجتمع الإنتاجية المادية إلى درجة معينة من تطورها تدخل في صراع مـع أحـوال الإنتاج القائمة أو بالتعبير القانوني مع أحوال الملكية التي كانت تعمل في ظلها حتى ذلك الوقت. وتتغير هذه الأحوال التي هي قيد على الأشكال التطورية من القوى الإنتاجية. وفي هذه اللحظة تحل حقبة من الثورة الاجتماعية. فتعديل القاعدة الاقتـصادية يجر في أذياله قلبا سريعا بدرجة أكثر أو أقل، لكل الصرح العلوي الهائل. وعند دراسة الانقلابات التي من هذا النـوع يجـب دائما أن نفرق بين القلب المادي الذي يحدث في أحوال الإنتاج الاقتصادية والتي يمكن تقريرها بدقة عليـة، وبـين الأشـكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية أو بكلمة واحدة الأشكال الأيديولوجية التي يدرك الناس في ظلهـا هـذا الـصراع ويجاهدون في سبيل فضه. إذا لم يكن في الإمكان الحكم على فرد طبقًا لما يراه هو عن نفسه، فلن يكون في الإمكان الحكم على حقبة مشابهة من الثورة على أساس وعيها بنفسها؛ وإنما بالعكس يجب تفسير هذا الوعي بمتناقضات الحياة المادية في أحـشاء المجتمع القديم. وهذا هو السبب الذي من أجله لا تكلف البشرية نفسها إلى بمهام تستطيع تحقيقها. والواقع، لو نظرنا عن كثـب لاكتشفنا دائما أن المهمة لا تظهر إلى إذا كانت الظروف المادية اللازمة لتحقيقها قائمة أو في سبيل التكون على الأقـل. مـن ناحية الخطوط العريضة نستطيع أن نعتبر أساليب الإنتاج الأسيوية والقديمة والإقطاعية وفي المجتمع البورجـوازي الحـديث كأنها حقب متدرجة في التكوين الاقتصادي للمجتمع. وتشكل أحوال الإنتاج البورجوازية الشكل المتناقض الأخير مـن عمليـة الإنتاج الاجتماعي. ولكن التناقض ليس فرديا، ولكنه ينبعث من الأحوال الاجتماعية التي يعيش فيهـا الأفـراد. أو أن القـوى الإنتاجية التي تنشأ في أحشاء المجتمع البورجوازي تخلق في الوقت نفسه الأحوال المادية التي تسمح بفض هذا التناقض، ومن ثم فبهذا التكوين الاجتماعي ينتهي عصر ما قبل التاريخ للمجتمع البشري.

وكان فردريك إنجلز الذي لم أتوقف عن تبادل الرسائل معه منذ أن نشر مشروعه العبقري عن نقد الفئات الاقتـصادية في Deutsch – franzosische jahrbucher، وقد وصل إلى النتيجة نفسها ولكن بطريق مختلف (أنظر مؤلفه حالة الطبقات العاملة في إنجلترا). وعندما وفد في ربيع عام ١٨٤٥ ليستقر بالمثل في بروكسل، قررنا أن نصنف بالتعاون بيننا الاختلافـات التي كانت بين أفكارنا وتصور الفلسفة الألمانية الأيديولوجي. أردنا في الواقع تصفية نظرياتنا الفلسفية القديمة. وحققنا مشروعنا بأن كتبنا دراسة نقدية للفلسفة بعد عصر هيجل. ووصل المخطوط وكان في مجلدين، إلى ناشر في وستفاليا عنـدما أبلغنـا أن تغييرا في الظروف لم تسمح بنشره. وتخلينا بقدر ما كان ذلك متفقًا مع إرادتنا، عن المخطوط لتقرضه الجرذان، إذ كنا قد بلغنا هدفنا الرئيسي؛ ذلك أن الرؤية وضحت أمامنا. ومن بين مختلف الأعمال التي قدمنا بها في تلك الحقبة أفكارنا للجمهـور لـن أذكر سوى "البيان الشيوعي" الذي تعاونا في كتابته، وكذلك "حديث عن حرية التجارة "وكتبته أنـا وحـدي. ووجـدت النقـاط الحاسمة من نظريتنا أو تعبير علمي عنها وإن حدث هذا على صورة جدل، في الكراسة التي نشرتها فـي عـام ١٨٤٧ ضـد برودون بعنوان "فقر الفلسفة الخ" [1] وهذه الدراسة المكتوبة بالألمانية والتي عالجت فيها مسألة الأجور وجمعت فيها محاضرات كنت قد ألقيتها حول هذه المسألة في الدائرة العمالية الألمانية ببروكسل، كانت في طريقها إلى المطبعة عنـدما أوقفتهـا ثـورة فبراير حيث اضطررت إلى مغادرة بروكسل.

وبسبب صدور Neue Reinsche Zeitung في ١٨٤٨، ١٨٤٩، والأحداث التـي تلـت ذلـك، توقفـت دراسـاتي الاقتصادية التي لم أتمكن من استئنافها في لندن على في عام ١٨٥٠. ذلك الحشد الهائل من الوثائق المتعلقة بتاريخ الاقتـصاد السياسي والمكدسة في المتحف البريطاني، ومكان المشاهدة الممتاز الذي تهيؤه لنـدن لمـن يرغـب فـي مراقبـة المجتمـع

[1] راجع هذا الصدد كتابنا "ا ذاهب الاشتراكية ا عاصرة" (ا ترجع).

البرجوازي، وأخيرا تلك المرحلة الجديدة من التطور حيث بدأ أن اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا وأستراليا جعل هذا المجتمع يدخلها، كل هذا جعلني أقرر أن أبدأ من جديد ومنذ البداية الأولى، وأن أقوم بدراسة نقدية لكل هذه المواد الجديدة. وهذه الدراسات ساقتني في حد ذاتها وإلى حد معين، نحو قوانين ونظم جد مختلفة في الظاهر تطلبت مني أن أعني بها لوقت طويل بدرجة أكبر أو أقل. ولكن الذي قلل بدرجة بالغة من وقت الفراغ المتاح لي، كان الضروري الملحة والقاضية بكسب العيش. إن مساهمتي التي بدأت منذ ثماني سنوات بالكتابة في "نيويورك تريبيون" وهي أول صحيفة أنجلو – أمريكية، اضطرتني إلى توزيع دراساتي بصورة غير عادية، لأني لا أزاول الأنشطة الصحفية إلا بصفة استثنائية، ولكن مقالات معينة جعلتني الصحيفة أكتبها عن حقائق اقتصادية لها أهمية بوجه خاص وحدثت سواء في انجلترا أو في القارة، شكلت جزءا بالغ القدر من كتاباتي وجعلتني مضطرا إلى الإطلاع والتعرف على تفاصيل عملية لا تدخل في إطار الاقتصاد السياسي الصحيح.

هذا العرض الموجز للطريقة التي سارت بها دراساتي في ميدان الاقتصاد السياسي، لم أقدمه إلا لكي أبرهن على الآتي: إن أفكاري وإن كانت لا تتفق كثيرا مع أهواء الطبقات الحاكمة، هي نتيجة سنوات طويلة من الأبحاث. ولكن الشرط الذي يتطلبه الدخول في العلم، شأنه شأن الدخول في الجحيم، هو:

يحسن أن نترك هنا كل فكر مسبق، وكل جبن، ويحسن هنا أن يكون ميتًا (دانتي: الجحيم)

لندن، يناير ١٨٥٩

كارل ماركس

القسم الأول

رأس المال بوجه عام

الفصل الأول

السلعة

تبدو الثروة البورجوازية لدى النظرة الأولى، مجموعة ضخمة من السلع، ولا تبدو كل سلعة سوى عنصر بسيط من هذه الثروة. ولكن تبدو كل سلعة في مظهر مزدوج فهي قيمة أستعمالية وقيمة تبادلية [(2)] .

وإذ نستخدم لغة الاقتصاديين الإنجليز فالسلعة أولاً "شيء ما، ضروري ومفيد ومناسب للحياة" أي أنها موضع الحاجات البشرية ووسيلة للوجود بأوسع ما تنطوي عليه الكلمة من معنى. ووجود السلعة كقيمة استعمالية يتمشى مع وجودها الطبيعي الملموس. فالقمح مثلاً يشكل قيمة استعمالية من قيمة إلا من أجل الاستعمال ولا تتحقق إلى في عملية الاستهلاك. ويمكن استخدام نفس القيمة الاستعمالية بطرق مختلفة؛ ولكن يتلخص مجموع استخداماتها الممكنة في وجودها كشيء عيني محسوس له خواص محددة. ويجرى تحديدها خارج هذا، على ضوء كميتها فضلاً عن صفتها. وتعبر القيم الاستعمالية عن نفسها بطريقة تختلف حسب طبيعتها الخاصة، ولدينا مثال عن ذلك، مد من القمح وماعون من الورق ومقياس من القماش.

وأيا كان شكل الثروة الاجتماعية فإن قيمها الاستعمالية تشكل مضمونها بغض النظر قبل كل شيء، عن هذا الشكل. فنحن إذ نتذوق القمح لا نستطيع القول ما إذا كان الذي زرعه قنًا روسيا وفلاحا فرنسيا صغيرا أو رأسماليا إنجليزيا. وبرغم أن القيمة الاستعمالية هي موضع حاجات اجتماعية وبالتالي تدخل في المجموع الاجتماعي، فهي لا تعبر عن علاقة بالإنتاج الاجتماعي. لنفرض أن هذه السلعة التي تعتبر قيمة استعمالية هي ماسة. فما من شيء في مظهر الماسة يكشف عن كونها سلعة؛ إذ في جميع المرات التي تستخدم فيها كقيمة استعمالية من وجهة النظر الجمالية أو الصناعية، فوق جيد غانية أو في يد زجاج، هي ماسة وليست سلعة. ويبدو أن كل سلعة يجب بالضرورة أن تكون قيمة استعمالية ولكن لا يهم القيمة الاستعمالية كثيرا أن تكون سعلة. فالقيمة الاستعمالية بقدر عدم اكتراثها بالشكل الاقتصادي، بمعنى القيمة الاستعمالية كقيمة استعمالية، لا تدخل في إطار الاقتصاد السياسي [(3)] ، فهي لا تجد مكانًا فيه إلا إذا حدث هي نفسها الشكل. ولكنها بشكل مباشر الأساس المادي الذي تقوم فوقه علاقة اقتصادية محددة هي القيمة التبادلية.

وتظهر القيمة التبادلية في أول الأمر، كالعلاقة الكمية التي يجري وفقًا لها تبادل قيم استعمالية. وفي هذه العلاقة تشكل القيم الاستعمالية أحجاما متساوية في التبادل. وهكذا يمكن أن تكون لمجلد من بروبرس وثماني أوقيات من طباق النشوق نفس القيمة التبادلية للطباق والمرثيات برغم ما بين قيمها الاستعمالية من تباين. فالقيمة الاستعمالية كقيمة تبادلية، مساوية للأخرى تماما، بشرط توافرها بالكمية المناسبة. فالقيمة التبادلية لقصر تستطيع أن تعبر عن نفسها على شكل عدد معلوم من صناديق

---

(2) Aristotle, de Rep. 1, ch. 9 (ed.\mm. Bekker, Oxford, 1837)
كل شيء يتضمن استعمال ، أحد ا استعماله ا اص به، والآخر غ ذلك. مثال ذلك أن ا ذاء كن أن يستخدم لبه، ويصلح من جهة أخرى للمبادلة؛ وكلا ا استعمالان للحذاء حيث أن الذي يعطيه إ الذي تاج إ ارتدائه مقابل نقود أو أغذية، يستخدم ا ذاء ولكن ليس بصفته هذه، ذلك أن ا ذاء يصنع من أجل مبادلته بشيء آخر.

(3) و ذا السبب يعامل بعض ا ؤلف الأ ان " ب" القيمة الاستعمالية ا ثبتة ت اسم الطيبات، أنظر مثلاً:
L. Stein: System der Staatswissenchaften،
ا لد الأول، الفصل ا عقود عن "الطيبات". ولن د شيئًا له مع ، عن الطيبات إلا : .Anweisungen zur Waarenkunde

الدهان. ولنلاحظ هذا المكان أن صانعي الدهان في لندن عبروا بالقصر عن القيمة التبادلية لصناديق الدهان التي لا عـد لهـا والتي أنتجوها. فالسلع بغض النظر تماما عن أسلوب وجودها الطبيعي، وبدون الشعور بالطبيعة الخاصة للحاجة والتي تـشكل هي بالنسبة إليها قيما استعمالية، نقول إن هذه السلع إذ نأخذها بمقادير محددة، يعوض بعضها بعضا أي يحـل بعـضها محـل الآخر في التبادل، وتعتبر كأنها أشياء متساوية وتمثل برغم مظهرها المبرقش، نفس الوحدة.

والقيم الاستعمالية هي بشكل مباشر وسائل وجود. ولكن على العكس من ذلك، فوسائل الوجود هذه هي نفسها منتجـات الحياة الاجتماعية أي نتيجة قوة حيوية يبذلها الإنسان أي هي بكلمة واحدة نتيجة عمل بذل. وبقدر ما تكون السلع هي الـصورة المادية التي يبدو بها العمل الاجتماعي، فهي صور تتبلور فيها نفس الوحدة. وعلينا الآن أن نفحص طابع هذه الوحدة الخـاص أي طابع العمل الممثل في القيمة التبادلية.

نفرض أن لأوقية من الذهب، وطن من الحديد، ومكيال من القمح وعشرين مقياسا من الحرير، قيما تبادلية متـساوية. هذه تمثل كمتعادلات زال فيها الفارق النوعي بين قيمها الاستعمالية، نفس الحجم نفس العمل. فالعمل الذي بـذل فيهـا بنـسب متساوية يجب أن يكون عملاً من شكل واحد، أي متماثلاً، وعملاً بسيطًا لا يفضل أي شكل خاص كالذهب والحديـد والقمـح والحرير، فكلها مثل الأوكسجين تبدو بلا تمييز في جنزير من الحديد، وفي الجو، وعصر العنب أو دم الإنسان. ولكن البحـث عن الذهب، واستخراج الحديد من المنجم، وغرس القمح ونسج الحرير، هذه كلها أنواع من أعمال تختلف فيما بينها اختلافًا من حيث الكيف أو الصفة. والواقع أن ما يظهر كاختلاف بين القيم الاستعمالية بمجرد إنجازها، يبدو في عملية الإنتاج اختلافًا فـي النشاط الذي ينتج القيم الاستعمالية. ولما كان العمل الذي يخلق قيما تبادلية لا يعبأ بما للقيم الاستعمالية من مادة معينة، كذلك لا يعبأ بالمثل بشكل معين يتخذه العمل نفسه. وبرغم هذا فالقيم الاستعمالية المختلفة منتجات نشاط أفراد مختلفين، ومن ثـم فهـي نتيجة أعمال مختلفة من الناحية الفردية. ولكنها تمثل باعتبارها قيما تبادلية عملاً متساويا ومتماثلاً أي عملاً اختفت منه فرديـة العمال. وإذن فالعمل الذي يخلق القيم التبادلية، عمل عام أي مجرد.

إذا كانت أوقية من الذهب، طن من الحديد، مكيال من القمح، ٢٠ مقياسا من الحرير ذات قيم تبادلية متساوية الحجم أو متعادلات، فإن أوقية من الذهب ونصف طن من الحديد وثلاثة مكاييل من القمح وخمسة مقاييس مـن الحريـر تكـون قيمهـا التبادلية ذات حجم مختلف تماما، وهذا الفرق الكمي هو الوحيد الذي يمكن أن يكون بينها باعتبارها قيما تبادلية. وبوصفها قيما تبادلية مختلفة أحجامها، فإنها تمثل بوجه عام مقادير أكبر أو مقادير أصغر من هذا العمل البسيط، ذي الـشكل الواحـد العـام والمجرد الذي يشكل جوهر القيمة التبادلية. وهنا يتعلق الأمر بتعيين الطريقة التي تقاس بها هذه المقادير، أو بالأحرى، تحديـد ما هو التمثيل الكمي لهذا العمل نفسه ما دامت الفوارق في حجم السلع التي نعتبرها قيما تبادلية ليست إلا اختلافات فـي حجـم العمل التي تم بذله فيها فكما أن الوقت هو التمثيل الكمي للحركة، كذلك وقت العمل هو التمثيل الكمي للعمل. وتفاوت مدة هـو الفرق الوحيد الذي يمكن أن يتعرض له، بفرض أننا نعلم صفته. ونظرا لكونه وقت عمل، يقاس العمل حسب مقـاييس الـزمن الطبيعية وهي الساعات والأيام والأسابيع الخ. فوقت العمل هو مظهر العمل في الحياة، بغض النظـر عـن شـكل العمـل أو مضمونه أو فرديته؛ وإذ هو مظهر ولكنه كميّ، في الحياة، فإن له في الوقت نفسه مقياسه الفطري الملازم له. فوقـت العمـل المتجسد في قيم السلع الاستعمالية هو في آن واحد الجوهر الذي تصنع منه القيم التبادلية وبالتالي السلع، وهـو مقيـاس حجـم قيمتها. فالمقادير المناسبة من القيم الاستعمالية المختلفة، أي تجسيدات نفس وقت العمل، هي متعادلات؛ وبعبارة أخرى نقول إن القيم الاستعمالية متعادلات بالنسب التي أستهلك فيها أو تجسد نفس وقت العمل، وليست السلع جميعا، باعتبارها قيمـا تبادليـة، سوى مقاييس مقررة لوقت العمل المتبلور فيها.

وحتى نفهم تحديد القيمة التبادلية عن طريق وقت العمل، فمن المهم أن نذكر وجهات النظر الرئيسية التالية: رد العمـل إلى عمل بسيط من نوع سليب من كل صفة بالمعنى الصحيح؛ الطريقة التي يكون بها العمل الذي يخلق القيمة التبادلية ومن ثم ينتج السلع، عملاً اجتماعيا؛ وأخيرا الفرق بين العمل الذي يسفر عن قيم استعمالية والعمل الذي تنتج منه قيم تبادلية.

وحتى نتمكن من قياس القيم التبادلية للسلع، عن طريق وقت العمل المتضمن فيها، يجب أن تكون الأعمال المختلفة قـد ردت هي نفسها إلى عمل بسيط، ذاتي ومن نفس الشكل، وبكلمة واحدة تكون قد ردت إلى عمل واحد من حيث صفته ومن ثـم لا يختلف على من ناحية كميته.

هذا الرد يبدو كأنه تجريد ولكنه تجريد يتحقق في عملية الإنتاج الاجتماعية. إن رد جميع السلع إلى وقت عمل ليس إلا تجريدا أكبر أو أقل واقعية من تحليل غاز جميع الأجسام العضوية. فالعمل الذي يقاس على هذا النحو بالزمن لا يظهـر فـي الواقع كأنه عمل يقوم به أفراد مختلفون، بل العكس فهؤلاء الأفراد المختلفون هم الذين يظهرون كأجهزة بسيطة من هذا العمل. ونستطيع القول بعبارة أخرى إن العمل كما يتمثل في قيم تبادلية، عمل بشري عام. هذا التجريد للعمل البشري العام موجود فـي العمل المتوسط الذي يستطيع أن ينجزه كل فرد متوسط في مجتمع معلوم؛ إنه إنفاق إنتاجي للعضلات والأعـصاب والأدمغـة البشرية، إنه عمل بسيط [4] يمكن أن يكون كل فرد متوسط مؤهلاً له ويجب أن يقوم به بشكل أو آخر. وطـابع هـذا العمـل المتوسط يختلف هو نفسه حسب البلاد وعصور الحضارة، ولكنه يبدو في مجتمع معين كأنه شيء مسلم بـه. ويـشكل العمـل البسيط الشطر الأكبر منكل العمل بالمجتمع البورجوازي على ما سوف يبينه لنا الإحصاء الأول القادم. لنفرض أن أ ينتج حديدا خلال ٦ ساعات وقماشًا خلال ٦ ساعات، وأن ب ينتج هو نفسه حديدا خلال ٦ ساعات، أو أن أ ينتج حديدا خلال ١٢ سـاعة وأن ب ينتج قماشًا خلال ١٢ ساعة، فهنا يتضح أنه ليس في هذا سوى استخدام بسيط مختلف لنفس وقت العمل. ولكن ماذا عن العمل المعقد الذي تجاوز المستوى المتوسط، بما أنه عمل ذو حيوية أعظم وذو وزن نوعي أكبر؟ هذا العمل يتحال على عمـل بسيط مركب أي إلى عمل بسيط ذي قدرة أعلى؛ فيوم عمل مركب يساوي مثلاً ثلاثة أيام من العمل البسيط. ليس لنا أن نهـتم هنا بالقوانين التي تحكم هذا الرد، ولكن واضح أنه يحدث. والحقيقة أن منتج العمل الأشد تعقيدا، باعتباره قيمـة تبادليـة، وإذا أخذناه بنسبة معينة، يكون معادلاً لمنتج العمل البسيط وبالتالي مساويا لكمية معلومة من هذا العمل البسيط.

وفضلاً عن هذا يفترض تعيين قيمة تبادلية بطريق وقت العمل، أنه في سلعة معلومة ولتكن طنًا من الحديد مثلاً يبـذل مقدار واحد من العمل وأنه يصدر من أ أو من ب، أي يفترض بعبارة أخرى أن أفرادا مختلفين يستخدمون نفس وقـت العمـل لإنتاج قيمة استعمالية واحدة ومحددة من ناحيتي الكيف والكم. أو يفرض أيضا أن وقت العمل الذي تتضمنه سعلة، هـو وقـت العمل اللازم لإنتاج هذه السلعة، وهذا معناه وقت العمل الذي يتطلبه في ظل ظروف الإنتاج المعلومة، إنتاج نسخة جديدة مـن نفس السلعة.

وظروف العمل الذي يخلق القيم التبادلية، وهي الظروف التي أتاح لها التحليل القيمة التبادلية تقريرها، هي تحديـدات اجتماعية للعمل أو تحديدات للعمل الاجتماعي ونحن نستخدم مصطلح اجتماعي لا بالمعنى العام وإنما بمعنى خاص. إنه طائفة مخصوصة من المعاشرة Sociabilite. إن بساطة العمل وتماثله، هما أولاً المساواة بين أعمال أفراد مختلفين، والمقارنة بـين هذه الأعمال التي تعتبر متساوية، بفضل الرد الفعال لجميع الأعمال من نفس النوع. وبقدر ما يبدو به عمل كل فرد، في القـيم التبادلية، فإن يتخذ هذا الطابع الاجتماعي من المساواة، وهو لا يتمثل في القيمة التبادلية بقدر ما نربطه كعمل متساو، بالعمـل الذي يؤديه جميع الأفراد الآخرين.

(4)

وفضلاً عن هذا، ففي القيمة التبادلية يظهر وقت العمل الذي ينفقه كل فرد كأنه وقت عمل عام وهذا الطابع العام للعمل الفردي يظهر كأنه طابعه الاجتماعي. إن وقت العمل الممثل في القيمة التبادلية هو وقت عمل كل فرد، ولكنه وقت عمل كـل فرد أختلاط أمره مع كل فرد آخر، أي وقت عمل جميع الأفراد المختلفين لأنه يؤدون نفس العمل. ونتيجة لهذا فوقت العمل الذي يتطلبه فرد لإنتاج سلعة محددة هو وقت العمل اللازم الذي يجب أن ينفقه كل فرد آخر في إنتاج نفس السلعة. هذا هـو وقـت عمل كل فرد، وهو وقت العمل الخاص به، ولكن له طابعا فريدا من حيث أنه مشترك بالنسبة على الجميع ولا يهمه أن يكـون وقت عمل يبذله هذا الفرد أو ذاك. فبصفته وقت عمل عاما، يكون ممثلاً في منتج عام أي في معادلة عام أو كمية حددها وقت العمل المبذول. وهذه الكمية لا تعبأ بالشكل الذي تحدده القيمة الاستعمالية التي تظهر فيها مباشرة كأنها منتج فرد، وتستطيع أن تلبس من جديد هذا الشكل أو ذاك من القيمة الاستعمالية حيث تتمثل كأنها منتج شخص آخر أيا كـان. وهـي ليـست حجمـا اجتماعيا إلا لأنها حجم عام كذلك. وحتى يترجم عمل كل فرد إلى قيمة تبادلية يجب ترجمته على معادل عام أي يجب أن يمثل وقت عمل كل فرد كأنه وقت عمل عام أو أن يمثل وقت العمل العام كأنه وقت عمل كل فرد. وهذا كما لو أن الأفراد المختلفين وجدوا في وقت عمل واحد كل أوقات عملهم، ومثلوا في قيم استعمالية مختلفة وقت العمل الذي كان تحت تصرفهم الجمـاعي. ومن ثم فوقت عمل كل فرد هو حقًا وقت العمل الذي يحتاجه المجتمع لتمثيل قيمة استعمالية معينة أي لإشباع حاجـة معينـة. ولكن الأمر هنا لا يتعلق إلا بالشكل المخصوص الذي يتخذ فيه العمل الطابع الاجتماعي. إن وقتًا معينًا من عمل الغزال يتبلور مثلاً في ١٠٠ رطل من غزل الكتان، ويمثل ١٠٠ مقياس من القماش وهي منتج النساج، نفس الكمية من وقت العمل. ولما كان هذان المنتجان يمثلان كميات متساوية من وقت العمل العام وبالتالي يمثلان مكافئات لكل قيمة استعمالية تتضمن نفس القدر من وقت العمل، لهذا يكون كل منهما معادلاً للآخر. والسبب الوحيد في هذا أن وقت عمل الغزال ووقت عمل النساج يبـدوان لنـا كوقت عمل عام، ومن ثم تبدو منتجاتهما معادلات عامة، وأن عمل النساج يصبح عمل الغزال وبالتبادل، وأن عمـل أحـدهما يصبح عمل الآخر، ومعنى هذا هو الوجود الاجتماعي لعملهما بالنسبة إلى كليهما الاثنين. في الصناعة الأبوية بالمزارع حيـث كان الغزال والنساج يعيشان تحت سقف واحد، وحيث كانت النساء لا يغزلن وكان الرجال لا ينسجون شيئًا إلا لإشباع حاجات الأسرة، كانت الغزول والقماش منتجات اجتماعية بمعنى أن عمل الغزال وعمل النساج كانا أعمالاً اجتماعية في إطار الأسرة. ولكن هذا الطابع الاجتماعي لم يتأت من أن الغزول، وهي معادل عام، كانت تجري مبادلتها بالقماش وهو بالمثل معادل عـام، أو من أن الاثنين كان يجري التبادل بينهما باعتبارهما تعبيرين عامين ومتكافئين عن نفس وقت العمل العام، بل على العكـس، كان الذي فرض على منتج العمل طابعه الاجتماعي الخاص، العلاقة العائلية بتقسيمها الطبيعي للعمل. ننظر بعد ذلك إلى أعمال السخرة والمدفوعات العينية في العصور الوسطى. فالذي يكون هنا الصلة الاجتماعية هو الأعمال المحددة وكما ينظر إليها في شكلها الطبيعي، التي يؤديها مختلف الأفراد؛ هذا هو الطابع الفردي للعمل وليس الطابع العام. وأخيرا نتناول العمـل بـصورة مشتركة في شكله الطبيعي، ومنه العمل الذي نلقاه في بداية تاريخ جميع الشعوب المتمدينة [5] . فالذي يضفي على العمل طابعه الاجتماعي في هذه الحالة، ليس – كما هو واضح – حقيقة أن عمل كل فرد هو الشكل المجرد للعمومية أو أن منتجة يتخذ شكل معادل عمل الفرد عملاً خاصا ودون أن يكون منتجه خاصا؛ وهو الذي بالعكس يجعل عمل الفرد يبدو مباشرة كأنه وظيفة يقوم بها عضو من الكيان الاجتماعي. فالعمل الممثل في القيمة التبادلية يفترض فيه أنه عمل الفرد المنعزل. وهو يصبح اجتماعيـا لأنه يتخذ شكل نقيضه الاجتماعي، أي شكل العمومية المجردة.

---

[5] من الأحكام ا سبقة ال تدعو إ السخرية، القول كما كان غالبا الأزمنة ا ديثة، بأن شكل ا لكية ا شتركة الطبيعية هو شكل صقلي بنوع خاص، أو ح أنـه شكل يقتصر على الروسيا، إنه شكل بدائي نستطيع أن نب وجوده عند الرومان وا رمان والكلت ، وأننا نقابله أيضا أشد صوره تنوعا وتفرقًا، عند شعوب بلاد ا ند. لو أنه دراسة دقيقة أجريت على الأشكال الأسيوية والأشكال ا ندية بوجه خاص، للملكية ا شتركة، لأظهرت كيف أن الأشكال ا ختلفة من ا لكية ا شتركة الطبيعية ولدت أشكالاً تلفة من زئة هذه ا لكية. وهكذا كن أن تستمد مثلاً الأنواع الأصلية ا ختلفة من ا لكية ا اصة عند الرومان وا رمان، مـن الاشـكال ا ختلفة من ا لكية ا شتركة عند ا نود.

وثمة خاصية أخيرة يتسم بها العمل الذي يخلق القيمة التبادلية، تلك هي بنوع ما، قلب العلاقة الاجتماعية بين الأشخاص التي تبدو كأنها العلاقة الاجتماعية بين الأشياء. إن العمل الذي يقوم به الأشخاص المختلفون لا يعتبر عملاً متساويا وعامـا إلا بالقدر الذي ترتبط به إحدى القيم الاستعمالية بأخرى بصفتها قيمة تبادلية. فلو صح القول إذن بأن القيمة التبادلية علاقـة بـين الأشخاص [6] ، لوجب أن نضيف أنها علاقة مختفية تحت غشاء ملموس. فكما يمثل رطل من الحديد ورطل من الذهب، نفـس المقدار من الوزن برغم اختلاف خواصهما الطبيعية والكيماوية، كذلك فإن قيمتين استعماليين لسلع تتضمن نفس وقت العمـل، تمثلان نفس القيمة التبادلية. ومن ثم تظهر القيمة التبادلية كالخاصية الطبيعية والاجتماعية التي تقسم بها قـيم اسـتعمالية، أي كخاصية تخصها لأنها أشياء يحل بعضها محل بعض في عملية التبادل طبقًا لهذه الخاصية. ووفقًا لهذه الحلول تقـوم علاقـات كمية محددة وتكون متعادلات بمثل ما تتحد المواد الكيماوية حسب علاقات كمية معينة وتكون متعادلات كيماوي. إنهـا عـادة الحياة اليومية هي وحدها التي تجعلنا نظن أنه من المهم ومن الطبيعي تماما أن تتخذ علاقة إنتاج اجتماعية شكل شيء على نحو يجعل علاقة الأشخاص في العمل الذي يزاولونه تتجلي بدلاً من هذا كعلاقة أشياء بينها ومع الأشخاص. وهذا التلاعب بـسيط جدا أيضا في السلعة. فلدى الناس بوجه عام إحساس مسبق بأن علاقة الأشياء، لأنها قيم تبادلية، هـي بـالأولى علاقـة بـين الأشخاص ونشاطهم الإنتاجي المتبادل. في علاقات الإنتاج الأكثر نموا يختفي مظهر البساطة هذا. فجميع أوهام النظام النقـدي تنبعث من أن مظهر النقود البسيط لا يظهر لنا إلا لأن النقود تمثل علاقة إنتاج اجتماعية ولكن في صورة شـيء طبيعـي ذي خواص معينة. وعند الاقتصاديين المحدثين الذي يسخرون بضحكات عالية من أوهام النظام النقدي، يتكشف نفس الـوهم مـن كونهم يعالجون فئات اقتصادية عليا كرأس المال مثلاً، وهذا الوهم يتفجر في الاعتراف بالدهشة الساذجة التي تـتملكهم عنـدما يبدو لهم ما يظنونه ثابتًا بشكل غريب كشيء، كأنه علاقة اجتماعية ثم ينقصهم على هيئة شيء عندما ما يكونـون قـد ثبتـوه بصعوبة كعلاقة اجتماعية.

ومن حقيقة كون قيمة السلع ليست في الحق سوى العلاقة المتبادلة بين أعمال مختلف الأفراد، وهي أعمال ينظر إليهـا على أنها متساوية وعامة، ينبثق التعبير المادي البسيط عن شكل العمل، اجتماعي بصفة خاصة، يكون من اللغو التافه القول بأن العمل يشكل المصدر الفريد للقيمة التبادلية وبالتالي للثروة، بقدر ما تتكون هذه الثروة من قيم تبادلية. وهذا شبيه باللغو التافه إذ نقول إن المادة الطبيعية ليس لها في ذاتها قيمة تبادلية [7] لأن هذه ليست عملاً، وأن القيمة التبادلية بصفتها هذه لا تتضمن مادة طبيعية. ولكن عندما يدعو وليم بيتي "العمل أب الثروة والأرض أمها"؛ وعندما يتساءل الأسقف باركلي "عما إذا كانت عناصر العمل الأربعة التي يوفرها الإنسان ليست مصدر الثروة الحقيقي"؛ وعندما يشرح لنا الأمريكي ث. كوبر في لغة شعبية "أنزعوا من رغيف الخبر ما كرس له من عمل، أي عمل الخباز والطحان والفلاح الخ، فما الذي يتبقى؟ بضع حبات تنمو في حالة برية ولا تصلح لأي استهلاك بشري" [8] ؛ نقول إنه في كل هذه التصورات لا يتعلق الأمر بالعمل المجـرد وهـو مـصدر القيمـة

---

[6] "الثروة علاقة بـ   شخص "

Galian: Della moneta, p. 222, tome III de Custodi, Scrittori classici iraliani di econamia politica. Parte moderne, Milano, 1803.

[7] "ا ادة   حالتها الطبيعة خالية دائما من القيمة"

Mac Culloch: Discours sur l'origine de l'économie politique, traduit par précost, Genéve, 1825, p. 51.

ونرى كيف أن شخصا بسيطًا مثل ما كولوخ يرتفع فوق فتشية "ا فكرين الأ ان" الذين يعلنون أن "ا ادة" وعدة أشياء أخرى هي عناصر القيمة. أنظر مثلاً:

L. Srein l.c., p. 110.

Th. Cooper: "Lectures on the elements of political economy". London, 183` (Columbia, 1820, p. 99). [8]

التبادلية، وإنما يتعلق بعمل ملموس هو مصدر الثروة المادية، أو بكلمة واحدة يتعلق بالعمل الذي ينتج قيما اسـتعمالية. وتبعـا لنفس الحقيقة التي نفترض بها القيمة الاستعمالية للسلعة، فإن المنفعة الخاصة أي الطابع المناسب الذي يعينه العمل الـذي تـم استهلاكه، هذه المنفعة موجودة بالمثل؛ ولكن من وجهة نظر السلعة فإن كل ما يتصل بالعمل بوصفه عملاً نافعا تـستنفده هـي نفسها. الذي يهمنا في الخبز الذي نعتبره قيمة استعمالية هو خواصه كغذاء وليس عمل الفلاح أو الطحان أو الخباز الـخ علـى الإطلاق. فلو ترتب على اختراع أن اختفت ٢٠/١٩ من هذه الأعمال، لأستمر رغيف الخبز في توفير نفس الخدمة. ولو نـزل الخبز من السماء لما فقد ذرة من قيمته الاستعمالية. وبينما العمل الذي يخلق القيمة التبادلية يتم إنجازه كمعادل في المساواة بين السلع، فإن العمل كنشاط إنتاجي مناسب يتحقق في ذلك التنوع اللا نهائي من قيمها الاستعمالية. وبينما العمل الذي يخلق القيمة التبادلية عمل متساو، مجرد وعام، فالعمل الذي يخلق القيمة الاستعمالية عمل ملموس وخاص ينقسم من حيث الشكل والمضمون إلى اساليب من العمل متنوعة بصورة لا متناهية.

من الخطأ الحديث عن العمل الذي يخلق قيما استعمالية بأنه مصدر الثروة الفريد. التي ينتجهـا، أي الثـروة الماديـة. وبوصفه النشاط الذي يمكن بفضله تخصيص المادة لهذا الهدف أو ذاك، فإن المادة شرط لازم له. فالنسبة بين العمـل والمـادة الطبيعية مختلفة جدا في القيم الاستعمالية المختلفة، ولكن القيمة الاستعمالية تتضمن دائما طبقة تحتية طبيعية. وكنشاط مناسـب يستهدف تكييف المواد الطبيعية في صورة أو أخرى، يكون العمل الشرط الطبيعي للوجود البشري والمستقل عن جميع الأشكال الاجتماعية التي يتم بها تبادل المادة بين الإنسان والطبيعة. وعلى العكس فالعمل الذي يخلق القيمة التبادلية هو شكل من العمل. ذو طابع اجتماعي خاص. فإذ ننظر إلى عمل الحائك مثلاً من حيث طابعه الملموس كنشاط إنتاجي خاص، فإن هذا العمل ينتج الثوب ولكنه لا ينتج قيمة الثوب التبادلية. هذه القيمة التبادلية لا ينتجها بصفته عمل الحائك ولكنه ينتجها بصفته عمـلاً مجـردا وعاما، وهذا العمل يدخل في تنظيم اجتماعي مستقل عن الحائك في حد ذاته. وعلى هذا النحو كانت النساء في الصناعة العائلية القديمة يصنعن الثوب ولكن لا ينتجن القيمة التبادلية. كان العمل وهو مصدر الثروة المادية، معروفًا عند المشرع موسى بمثـل ما هو معروف أيضا عند كاتب الجمرك آدم سميث [9] .

لنبحث الآن بعض خصائص أدق، تنتج من رد القيمة التبادلية هذا إلى وقت العمل.

السلعة كقيمة استعمالية، هي وظيفة العلة. فالقمح مثلاً يعمل كغذاء. والآلة تخضع للعمل في ظل علاقات معينة. هـذا الأثر المترتب على السلعة والذي وحده يجعل منها قيمة استعمالية أي شيئًا هو موضع الاستهلاك، نستطيع أن ندعوه خدمتها أي الخدمة التي تؤديها كقيمة استعمالية. ولكن السلعة كقيمة تبادلية إنما ينظر إليها دائما من وجهة نظر النتيجة. فـالأمر لا يتعلـق بالخدمة التي تؤديهان ولكنه يتعلق بالخدمة [10] التي قدمت لها هي نفسها في إنتاجها. وهكذا نجد مثلاً أن القيمة التبادلية لآلة لا يحددها مقدار وقت العمل الذي تحل محله وإنما تحددها كمية العمل التي استهلكت في صنعها والتي هي من ثم ضرورية لإنتاج آلة جديدة من نفس النوع.

([9] إن ف. ليست الذي يستطع أبدا أن يفهم التفرقة ا وجودة بـ العمل الذي يساعد على خلق شيء نافع أي خلق قيمة استعمالية، والعمل الـذي لـق شـكلاً اجتماعيا مقررا من الثروة، تقول إن ف. ليست ا توافر له من ذكاء عملي وذي مصلحة، كان قليل الاهتمام بفهم هذا الأمر، ورأى الاقتصادي الإ ليز ا دث لصوصا بسطاء اقتبسوا من موسى مصر.

([10] نفهم أية "خدمة" أدا الفئة "خدمة" إ اقتصادي من أمثال ج. ب. ساي وباستيا، الذين حكمتهم كأصحاب تعليل منطقي، على ما لاحـظ مـ التس ـق، يعمدون دائما و كل مكان إ التجريد بالنسبة على الطابع الصوري ا اص الذي تتسم به العلاقات الاقتصادية.

ومن ثم لو ظل مقدار العمل اللازم لإنتاج سلع ثابتًا لكانت قيمتها التبادلية ثابتة لا تتغير. ولكن ما يصاحب الإنتاج مـن تسهيلات وصعاب يتغير باستمرار. فلو زادت قوة العمل الإنتاجية لتطلب إنتاج نفس القيمة الاستعمالية وقتًا أقل؛ وإذا نقـصت تطلب إنتاج نفس القيمة الاستعمالية وقتًا أكثر. ونتيجة لهذا فإن حجم وقت العمل المتضمن في سلعة ومن ثم قيمتهـا التبادليـة، متغير فيزيد أو ينقص على عكس زيادة أو نقص قوة العمل الإنتاجية. فقوة العمل الإنتاجية التي تستخدم في الصناعة التحويلية حسب نسبة متوقفة عن الارتفاع، ترتبط في الزراعة والصناعة الاستخراجية بظروف طبيعية لا يمكن السيطرة عليها. فـنفس العمل يغل عائدا كبيرا أو صغيرا من المعادن المختلفة حسب وفرة أو شح هذه المعادن في القشرة الأرضية. ويتجـسد نفـس العمل في مدّين أو مد واحد من القمح، تبعا لما إذا كان الموسم مواتيا وغير مواتٍ. فالندرة أو الوفرة باعتبارها ظروفًا طبيعية، يبدو هنا أنهما يحددان قيمة السلع التبادلية لأنهما يحددان القدرة الإنتاجية لعمل حقيقي وخاص وهي قـدرة مرتبطـة بظـروف طبيعية.

وتتضمن القيم الاستعمالية المختلفة وبأحجام متباينة نفس وقت العمل أو نفس القيمة التبادلية. وكلما صغر حجم قيمتهـا الاستعمالية بالنسبة إلى القسم الاستعمالية الأخرى وهو الحجم الذي في ظله تتضمن سلعة ما كمية محددة مـن وقـت العمـل، عظمت قيمتها التبادلية. فلو قدرنا أنه في عصور مختلفة، متباعدة جدا بعضها عن بعض، تكوّن قيمة استعمالية معينة فيما بينها سلسلة من قيم تبادلية خاصة، وإذا لم تحتفظ تماما بنفس العلاقة الرقمية فإنها برغم هذا تحتفظ إزاء بعـضها الـبعض بعلاقـة التفوق أو الانحطاط العامة مثل الذهب، الفضة، النحاس، الحديد أو القمح، الجويدار، الشعير، الشوفان، نقول إنه يترتـب فقـط على هذا أن أطراد نمو القوى الإنتاجية الاجتماعية يؤثر في وقت العمل الذي يتطلبه إنتاج هذه السلع المختلفة تأثيرا متساويا أو بطريقة متساوية بدرجة معقولة.

والقيمة التبادلية لسلعة لا تتجلى في قيمتها الاستعمالية الصحيحة. فالقيمة الاستعمالية لسلعة، بصفتها تجسيدا لوقت عمل اجتماعي وعام، تدخل إذن في علاقة بقيم سلع أخرى الاستعمالية؛ وبهذا تتجلى القيمة التبادلية للسعلة في القيم الاستعمالية لسلع أخرى. وتشكل القيمة التبادلية لسلعة معادلاً عند ما تعبر عنها قيمة سلعة أخرى الاستعمالية. فإذا قلت مـثلاً إن مقياسـا مـن القماش يساوي رطلين من البن فإن قيمة القماش التبادلية يعبر عنها بقيمة البن الاستعمالية، وأكثر من هذا يعبر عنهـا بكميـة محددة من هذه القيمة الاستعمالية، فلو علينا هذه النسبة أمكن أن أعبر بالبن عن قيمة كمية أخرى من القماش، أيا كانت. وأضح أن القيمة التبادلية لسلعة، ولتكن القماش مثلاً، لا تستنفد بالنسبة التي تشكل بها سعلة معينة أخرى ولتكن البن، المعـادل لهـا، فمقدار وقت العمل العام الذي يتضمنه مقياس من القماش، يتجسد في نفس الوقت في أحجام متفاوتة بصورة لا متناهية، من القيم الاستعمالية لجميع السلع الأخرى، وعلى اساس النسبة التي تمثل بها قيمة كل سلعة أخرى الاستعمالية وقتًا متساويا من العمـل، فإنها تشكل معادلاً لمقياس القماش. ومن ثم لا تعبر القيمة التبادلية لهذه السلعة المعينة عن نفسها إلى بعدد لا نهايـة لـه مـن المعادلات حيث تشكل القيم الاستعمالية لجميع السلع الأخرى المعادل هذه القيمة التبادلية. فهذه القيمة لا تجد التعبير المطلق عن نفسها بوصفها معادلاً عاما إلا في مجموع هذه المعادلات أي في مجموع النسب المختلفة التي يمكن بها مبادلة سلعة بكل سعلة أخرى. السلسلة الآتية:

مقياس واحد من القماش = ٢/١ رطل من الشاي

= ٢ رطل من البن

= ٨ أرطال من الخبز

= ٦ مقاييس من القماش القطني

يمكن كتابتها هكذا:

مقياس واحد من القماش = ٨/١ رطل من الشاي + ٢/١ رطل من البن + ٢ رطل من الخبـز + ١,٥ مقيـاس مـن القماش القطني.

ومن ثم إذا كان لدينا كل مجموع المعادلات التي تجد فيها قيمة مقياس من القماش التعبير المطلق عنها، لأمكن أن نمثل قيمته التبادلية على هيئة سلسلة. وهذه السلسلة غير محدودة في الواقع نظرا لأن دائرة السلع ليست مغلقة أبدا بشكل قاطع وإنما تتسع وتكبر باستمرار. ولكن منذ اللحظة التي تقيس فيها سلعة من بين سلع أخرى، قيمتها التبادلية بالقيم الاسـتعمالية لجميـع السلع الأخرى، فإن القيم التبادلية لجميع السلع الأخرى تقاس بدورها بالقيمة الاستعمالية لهذه السلعة اتي تقاس بهـا [11]. فـإذا عبرنا عن القيمة التبادلية لمقياس من القماش بنصف رطل من الشاي، أو رطلين من البن، أو ٦ مقاييس مـن القطـاني، أو ٨ أرطال من الخبز الخ، لا ستتسع هذا أن البن والشاي والقطاني والخبز الخ وبالنسبة التي تتساوى بها مع سلعة ثالثة هي القماش، تكون متساوية فيما بينها، ومن ثم يكون القماش مقياس قيمها التبادلية المشترك. إن كل سلعة من حيث أنها وقـت عمـل عـام متجسد، أي كمقدار معين من وقت عمل عام، تعبر عن قيمتها التبادلية بالتعاقب بكميات محدودة من جميـع الـسلع الأخـرى، وتقاس القيم التبادلية لجميع السلع الأخرى بدورها بالقيمة الاستعمالية لهذه السلعة الفريدة والوحيدة. ولكن كل سلعة بصفتها قيمة تبادلية، هي تلك السلعة الفريدة والوحيدة التي تصلح مقياسا مشتركًا لقيم جميع السلع الأخرى التبادلية. وفضلاً عن هـذا فهـي وحدها في المجال الكلي. واحدة من سلع كثيرة منها تمثل كل سلعة أخرى وبشكل مباشر قيمتها التبادلية.

ولا يتأثر حجم قيمة سلعة بوجود سلع كثيرة أو قليلة من نوع آخر، خارجا عنها. ولكن سلسلة المعادلات التي تتحقـق فيها القيمة التبادلية لهذه السلعة، تزيد أو تنقص تبعا لزيادة أو قلة تنوع السلع الأخرى. فسلسلة المعادلات التي تعبر فيها مـثلاً قيمة البن عن نفسها، تمثل مجال قابليته للتبادل أي تمثل الحدود التي فيها يعمل البن كقيمة تبادلية. وإذ القيمة التبادليـة لـسلعة تجسيد لوقت عمل اجتماعي عام، لهذا فالتعبير عن تعادلها هو مجموع لا متناهية من قيم استعمالية مختلفة.

رأينا أن القيمة التبادلية لسلعة تتفاوت وفقًا لمقدار وقت العمل الذي تتضمنه بشكل مباشر. وقيمتها التبادلية المتحققة، أي التي تعبر عنها القيم الاستعمالية لسلع أخرى، يجب أن تتوقف بالمثل على النسبة التي يتفاوت بها وقت العمل المكرس لإنتـاج جميع السلع الأخرى. مثال ذلك إنه إذا ظل وقت العمل اللازم لإنتاج مكيال من القمح، على ما هو عليه بينما تـضاعف وقـت العمل الذي يقتضيه إنتاج جميع السلع الأخرى، هبطت إلى النصف قيمة مكيال القمح التبادلية كما تعبر عنها المعادلات لهـا. وهذا من الناحية العملية كأنما وقت العمل اللازم لإنتاج مكيال القمح قد أنخفض إلى النصف دون أن يتغير وقت العمل الـذي يتطلبه إنتاج جميع السلع الأخرى. فقيمة السلع تحددها النسبة التي يمكن بها إنتاج هذه السلع في نفس وقت العمل. وحتى نـرى أية تغييرات يمكن أن تتعرض لها هذه النسب نفرض سلعتين هما أ، ب:

---

(11) "وهذا أيضا هو الأصل ا قياس الذي له علاقة بالأشياء ا قيسة يث أن الشيء ا قيس يصبح مقياسا للتقدير"
Montanari: Della Moneta, p.41. Récvéil dé Custodi, vol. lII, parté antica.

١- لا يتغير وقت العمل اللازم لإنتاج ب؛ وفي هذه الحالة ترتفع أو تنخفض قيمة التبادلية كما تعبر عنها ب، تبعا لارتفاع أو انخفاض وقت العمل اللازم لإنتاج أ.

٢- لا يتغير وقت العمل اللازم لإنتاج أ. فقيمة التبادلية كما تعبر عنها ب، ترتفع أو تنخفض تبعا لارتفـاع أو انخفاض وقت العمل اللازم لإنتاج ب.

٣- يرتفع أو ينخفض بنفس النسبة، وقت العمل اللازم لإنتاج أو إنتاج ب، وحينئذ يظل بلا تغيير التعبير عـن تعادل أ كما تعبر عنه ب. فإذا حدث لأي سبب كان، أن نقصت بنفس النـسبة القـوة الإنتاجيـة لجميـع الأعمال، بحيث تتطلب جميع السلع وبنسب متساوية، مزيدا من العمل لإنتاجها، ارتفعت قيمة جميع السلع، مع ثبات التعبير الحقيقي عن القيمة التبادلية، ونقصت ثروة المجتمع الحقيقية، ذلك أنه يتعين إنفاق مزيـد من وقت العمل لإنتاج نفس المجموع من القيم الإستعمالية.

٤- يرتفع أو ينخفض وقت العمل اللازم لإنتاج أ، ب ولكن بنسب متفاوتة؛ أو يرتفع وقت العمل اللازم لإنتاج أ بينما ينخفض وقت العمل اللازم لإنتاج ب. كل هذه الحالات يمكن ردها ببساطة على الحالة التي يزيد أو ينقص فيها وقت العمل اللازم لإنتاج سعلة، بينما يظل وقت العمل اللازم لإنتاج سلعة أخرى بدون تغيير. إن القيمة التبادلية لكل سلعة تعبر عن نفسها في القيمة الإستعمالية لكل سلعة أخرى، سواء بأحجام بأسرها أو بأجزاء من هذه القيمة الإستعمالية. فكل سعلة باعتبارها قيمة تبادلية، قابلة أيضا للانقسام شـأنها شـان نفس العمل المتجسد فيها. وتعادل السع مستقل أيضا عن إمكانية انقسامها من الناحية المادية، طالما هي قيم إستعمالية، وطالما مجموع القيم التبادلية للسلع لا يتأثر بالتغيير الحقيقي في الشكل وهـو التغييـر الـذي تتعرض له القيم الإستعمالية لهذه السلع عند تحولها إلى سلعة جديدة فريدة.

حتى الآن كنا نبحث السلعة من وجهة نظر مزدوجة، كقيمة إستعمالية وكقيمة بتادلية، ولكن في شكل واحد كـل مـرة. وبرغم هذا، فهي كسلعة تشكل دون تدخل وسيط، وحدة من قيمة إستعمالية ووحدة من قيمة تبادلية؛ كما أنها من جهـة أخـرى ليست سلعة إلى بالنسبة إلى سلع أخرى. والعلاقة الحقيقة بين السلع هي عملية التبادل بينها، وهذه عملية اجتماعية يشترك فيها الأفراد المستقلون بعضهم مع بعض، ولكنهم لا يشتركون فيها إلا باعتبارهم ما لكي سلع. ولا وجود لهم إزاء بعضهم بعضا إلا عن طريق سلعهم؛ وبهذا يظهرون لنا كأنهم ممثلو أو "حملة" عملية التبادل.

والسلعة عبارة عن قيمة إستعمالية: القمح، القماش، الماس، الآلة الخ؛ ولكنها كسلعة ليست قيمة إستعمالية. فلـو كانـت قيمة إستعمالية بالنسبة إلى مالكها، بمعنى أن تكون وسيلة مباشرة تسمح لهذا المالك بإشباع حاجاته الصحيحة، لما كانت سلعة. وبدلاً من هذا فهي بالنسبة لمالكها ليست قيمة إستعمالية وإنما هي الدعامة المادية للقيمة التبادلية، ومن ثم وسـيلة تبـادل. وإذ تكون القيمة الإستعمالية حاملة بالفعل لقيمة تبادلية، تصبح قيمة تبادلية، فهي بالنسبة إلى مالكها لا تعـود قيمـة إسـتعمالية إلا بوصفها قيمة بتادلية [12] إنها قيمة تبادلية يجب بالتالي أن تصبح كذلك بالنسبة إلى أفراد آخرين. وإذ هي ليست قيمة إسـتعمالية بالنسبة على مالكها، فإنها تكون كذلك بالنسبة إلى ملاك السلع الأخرى، وإلا أصبح العمل الذي بذله صاحبها عقيما، ولما كانت نتيجة إخراج سلعة. ولسكن يحب من جهة اخرى ان تصبح قيمة إستعمالية بالنسبة على المالك نفسه، ذلك أن في خارجهـا أي في القيمة الإستعمالية للسلع الأخرى، توجد وسائل عيشه. ولكي تصبح السلعة قيمة إستعمالية يجب أن تقف في مواجهة حاجـة

---

[12] بذا ا ع يفهم أرسطو القيمة التبادلية (أنظر الفقرة ا قتبسة مستهل الفصل).

مفيدة عليها أن تشبعها. ومن ثم تصبح القيم الإستعمالية للسلع قيما إستعمالية بأن تغير مكانها دائما أي بانتقالها من أيدي تكـون فيها وسائل تبادل إلى أيدي تكون فيها موضع الإستعمال. ولا يصبح العمل الذي تحتوي عليه عملاً نافعا إلى عن طريـق هـذا التصرف العام في السلع. وفي هذا التطور للسلع التي تؤخذ كقيم إستعمالة لا تأخذ شكلاً اقتصاديا جديدا خاصا، بل على العكس تفقد الشكل الخاص الذي يميزها بوصفها سلعا. فالخبز مثلاً إذ ينتقل من يد الخباز إلى يد المستهلك لا يغير كيفية كونه خبـزا. وعلى العكس فالمستهلك هو الذي يجعل منه أولاً قيمة إستعمالية أي غذاء محددا بينما لا يكون الخبز في أيدي الخباز غلا حاملاً لعلاقة اقتصادية أي شيئًا عينيا وأكثر من عيني في آن واحد. ومن ثم فالتغيير الوحيد في الشكل والذي تتعرض له السلع وهـي تصبح سلعا أستعمالية، هو القضاء على وجودها الصوري الذي لم تكن فيه قيما إستعمالية بالنسبة إلى الذي كان يملكها وإنمـا كانت سلعا أستعمالية بالنسبة لمن لم يكن يملكها. وتفترض صيرورة السلع قيما إستعمالية التصر العام فيها أي دخولها في عملية التبادل، ولكنها لا توجد للتبادل إلا بوصفها قيما تبادلية. ولكي تتحقق كقيم إستعمالية يجب من ثم، أن تتحقق كقيم تبادلية.

إذا كانت السلعة من وجهة نظر القيمة الإستعمالية قد بدت لنا في الأصل كشيء مستقل أي من ناحية أخـرى كقيمـة تبادلية، فإنها تظهر لنا منذ بدايتها الأولى، من ناحية علاقتها بجميع السلع الأخرى. ولكن هذه العلاقة لم تكـن سـوى علاقـة نظرية، لا تتحقق إلا في عملية التبادل. ومن جهة أخرى هي طبعا قيمة تبادلية بقدر ما أستهلك فيها من قدر معين مـن وقـت العمل ومن ثم فهي وقت عمل متبلور. ولكنها بالشكل الذي تبدو به مباشرة، ليست إلا وقت عمل فرديا متجـسدا وذا محتـوى معين، أي أنها ليست سوى وقت عمل عام. فهي إذن ليست على الفور بقيمة تبادلية ويجب أن تصبح كذلك. وهي لا يـستطيع في البداية أن تكون تجسيد وقت العمل العام إلا بقدر ما تمثل وقت عمل له أستعمال محدد أي في شكل قيمة إستعمالية. وهـذا يشكل الشرط المادي تماما اللازم حتى يمكن الافتراض بأن العمل الذي يحتوي عليه السلع، هو عمل عام واجتماعي، ومن ثـم إذا لم تستطع السلعة أن توجد كقيمة إستعمالية إلا بأن تتحقق كقيمة تبادلية، فهي لا تستطيع من جهة أخرى أن تتحقـق كقيمـة تبادلية إلا إذا بدت في التصرف فيها كقيمة إستعمالية. ولا يمكن التصرف في سلعة بوصفها قيمة إسـتعمالية إلا لمـن تكـون بالنسبة إليه قيمة إستعمالية أي شيئًا يشبع حاجة معينة. وهي من جهة أخرى لا يتم التصرف فيها إلا بمبادلتها بسلعة أخرى، أو لكي نضح أنفسنا في وجهة نظر مالك السلعة الأخرى فهو لا يستطيع أيضا بيع سعلته إلا بأن يجعل لها علاقة بالحاجة المعينـة التي هي أي السلعة، موضعها. ومن ثم ففي هذا التصرف لا تقوم علاقة بين السلع بعضها وبعض إلا حسب خواصها النوعيـة من حيث إشباع حاجات معينة، ولكن السلع بوصفها قيما إستعمالية بسيطة، لا يكترث بعضها ببعض أي لا تكون بينها علاقات متبادلة، فهي كقيم إستعمالية لا يمكن مبادلتها إلا من حيث علاقتها بحاجات معينة. ولكنها لا نقبل قيام التبادل فيها إلا بوصـفها متعادلات، وهي ليست متعادلات إلا لأنها مقادير متساوية من عمل حتى ولو لم يؤخذ في الحسبان علـى الإطـلاق خواصـها الطبيعية التي تملكها بوصفها قيما إستعمالية ولا حتى نتيجة العلاقة القائمة بين السلع والحاجات المعينة. بل بـالعكس فالـسلعة تعمل كقيمة تبادلية لأنها تحل بوصفها معادلاً، محل كمية أيا كانت من كل سلعة أخرى دون أن يهمها أن تكون قيمة إستعمالية أم لا بالنسبة على مالك السلعة الأخرى. ولكنها لا تصبح سلعة بالنسبة لمالك السلعة الأخرى إلا بقدر ما تكون قيمة إسـتعمالية بالنسبة له، ولا تصبح قيمة تبادلية بالنسبة إلى مالكها إلا لأنها سلعة بالنسبة إلى مالك آخر. ومن ثم يجب أن تكون نفس العلاقة علاقة سلع تعتبر أحجاما متساوية من ناحية الكيف ولكنها مختلفة من حيث الكم؛ ومعنى هذا أنه يجب أن نشير إلى أنها متماثلة بوصفها تجسيدا لوقت عمل عام؛ كما يجب في الوقت نفسه التعبير عن علاقتها بوصفها أشياء مختلفة من حيث الكيـف وقيمـا إستعمالية معينة إزاء إشباع حاجات معينة؛ وبعبارة موجزة نقول إنها يجب تمييزها كقيم إستعمالية حقيقة. ولكن هذه المـساواة وهذا التفاوت يستبعد كل منهما الآخر. وهكذا نصل إلى حلقة مفرغة من مشكلات، يفترض حل واحدة منها حل الأخرى؛ بـل وأكثر من هذا نجد أمامنا مجموعة من مصادرات Postulates متناقضة، يكون فيها تحقيق شرط مرتبطـا مباشـرة بتحقيـق نقيضه.

يجب أن تكون عملية تبادل السلع تنمية وحلاً لهذه المتناقضات التي لا يمكن في هذه الحالة أن تتمثل فيها بمثـل هـذه البساطة. إننا نقتصر على تقرير كيفية قيام علاقة متبادلة بين السلع باعتبارها قيما إستعمالية، أي كيف تبدو السلع قيما تبادليـة في إطار عملية التبادل. وبعكس فالقيمة التبادلة على النحو الذي بحثناها به حتى الآن، لم يكن لها وجود إلا فـي وهمنـا أو إذا شئنا، في وهم الفرد الذي يملك السلع: فهو يحتفظ بالسلعة في مخزن غلاله كقيمة إستعمالية، وهو يحتفظ بها في وعيـه كقيمـة تبادلية. ولكن يجب في عملية التبادل أن تكون السلع موجودة لا كقيم إستعمالية فحسب ولكن أيضا كقيم تبادليـة إزاء بعـضها البعض، وهذا الوجود هو الذي يجب أن يظهر كالعلاقة المتبادلة الصحيحة بينها. كانت الصعوبة التي أستوقفتنا في مبدأ الأمـر هي أنه لكي تبدو السلعة قيمة تبادلية أي كعمل متجسد، يجب أولاً التصرف فيها كقيمة إستعمالية أي يجب أن تباع بينما التصر فيما كقيمة إستعمالية يفترض مقابل هذا وجودها كقيمة تبادلية. ولكن لنفرض أن هذه الصعوبة حلت. لنفرض أن السلعة نزعت منها قيمتها الإستعمالية الخاصة بها وإنها حققت بهذا الأغتراب الشرط المادي لكي تكون عملاً نافعا من وجهة النظر الأجتماعية بدلاً من أن تكون عملاً خاصا يقوم به كل فرد لنفسه فقط. إذن يجب أن تصبح في عملية التبادل كقيمة تبادلية أي كمعادل عام، لوقت العمل العام المتجسد، ذلك بالنسبة على السلع الأخرى، وألا تكون بعد ذلك الفعل المحدود الذي تقوم به قيمـة إسـتعمالية خاصة ولكن تكون لها القدرة على أن تمثل مباشرة في جميع القيم الإستعمالية كما في متعادلاتها. ولكن كل سلعة هي الـسلعة التي يجب عن طريق التصرف في قيمتها الإستعمالية الخاصة، أن تظهر كالتجسيد المباشر لوقت العمل العام. ولكن من جهـة أخرى ليست السلع الموجودة في عملية التبادل سوى سلع معينة أي أعمال يؤديها أفراد خاصون ومتجسدة في قـيم إسـتعمالية معينة. ووقت العمل العام هو نفسه هو تجريد ليس له بصفته هذه، وجود بالنسبة على السلع.

لنبحث سلسلة المعادلات التي تجد فيها القيمة التبادلية لسلعة التعبير الحقيقي عنها، مثل:

مقياس من القماش = ٢ رطل من البن

مقياس من القماش = ٢/١ رطل من الشاي

مقياس من القماش = ٨ أرطال من الخبز الخ

هذه المعادلات تدل على أن وقت عمل اجتماعيا وعاما وذا حجم متساو، يتجسد في مقياس من القماش أو رطلين مـن البن أو نصف رطل من الشاي أو ٨ أرطال من الخبز الخ. ولكن الواقع أن الأعمال الفرديـة الخاصـة الممثلـة فـي قيمهـا الإستعمالية الخاصة لا تصبح عملاً عاما وفي ظل هذا الشكل اجتماعيا، إلا بأن يتم التبادل الحقيقي بينها بنسبة ما تشمل عليـه من فترة العمل. فوقت العمل الاجتماعي لا وجود له إن صح القول إلا في الحالة الكامنة في هذه السلع ولا يتجلي إلا في عملية تبادلها. ليست نقطة البدء ما يقوم به الأفراد من عمل يعد مشتركًا، ولكنها بالعكس هي الأعمال الخاصة التي يقوم بهـا أفـراد خاصون، بمعني أنها الأعمال التي لا تستبين كعمل اجتماعي عام إلا في عملية التبادل، بفضل اختفاء طابعها الأصلي. ومن ثم ليس العمل الاجتماعي العام كيانًا يفترض فيه أنه تمت إقامته تماما، ولكنه نتيجة سوف تتحقق. من أين تنشأ صعوبة جديدة؟ من جهة على السلع كوقت عمل عام متجسد، أن تدخل في عملية التبادل، ومن جهة أخرى فتجسد وقت العمل الفردي كأنـه وقـت عمل عام، ليس هو نفسه إلا وليد عملية التبادل.

إن كل سلعة وعن طريق التصرف في قيمتها الإستعمالية أي في وجودها الأصلي يجب أن تلقى وجودها المطابق لهـا كقيمة تبادلية، وم نثم يجب أن تضاعف السلعة وجودها في عملية التبادل. ولكن من جهة أخرى فالأسلوب الثاني الذي توجد به

أي كقيمة تبادلية، لا يمكن أن يكون هو نفسه سوى سلعة أخرى نظرا لأنه لا وجود في عملية التبادل الغير السلع. كيف تمثـل بشكل مباشر سعلة معينة كأنها وقت عمل عام متجسد، أو بعبارة أخرى كيف تضفى بشكل مباشر طابع العمومية علـى وقـت العمل الفردي الممثل في سلعة معينة؟ إن التعبير الحقيقي عن القيمة التبادلية لسلعة أي لكل سلعة باعتبارها معادلاً عاما، يعطينا سلسلة من معادلات غير محددة:

مقياس من القماش = ٢ رطل البن

مقياس من القماش = ½ رطل من الشاي

مقياس من القماش = ٨ أرطال من الخبز

مقياس من القماش = ٦ مقاييس من القطاني

مقياس من القماش = الخ، الخ.

كان هذا التمثيل نظريا طلما لم يجعلنا نرى في السلعة سوى كمية محددة من وقت عمل اجتماعي عام. يكفي أن نعكس سلسلة معادلاتنا حتى تصبح سلعة معينة النتيجة الاجتماعية المترتبة على عملية التبادل بدلاً من أن تكون تجريدا بسيطًا بوصفها معادلاً عاما. مثال ذلك:

٢ رطل من البن = مقياس من القماش

٢/١ رطل من الشاي = مقياس من القماش

٨ أرطال من الخبز = مقياس من القماش

٦ مقاييس من القطاني = مقياس من القماش

فمن حقيقة أن البن والشاي والخبز والأنسجة القطنية، وبكلمة واحدة جميع السلع، تعبر بالقماش عما تشتمل عليه مـن وقت العمل، تتفتح قيمة القماش التبادلية وتزدهر عن طريق عمل مضاد، في جميع السلع الأخرى التي تعتبر المعـادلات لـه ويصبح وقت العمل المتجسد في القماش مباشرة وقت العمل العام الذي يتحقق بالمثل ولكن بأحجام مختلفة، في جميـع الـسلع الأخرى. يصبح القماش هنا معادلاً عاما عن طريق الأثر العام الذي تحدثه جميع السلع الأخرى فيه. تصبح كل سلعة بوصـفها قيمة تبادلية، المقياس الذي تقدر به قيم جميع السلع الأخرى. هنا بالعكس، ومن حقيقة أن جميع السلع تقيس قيمتها التبادلية فـي سلعة معينة، تصبح السلعة المعينة هي الأسلوب المناسب الذي توجد به القيمة التبادلية، أي كيفية وجودها كمعادل عام. ومـن جهة أخرى، فالسلسلة اللا متناهية من المعادلات، أو المعادلات الكثيرة إلي غير ما حد، والتي تمثلت فيها قيمـة كـل سـلعة التبادلية، هذه السلسلة ترد إلى معادلة فريدة ذات حدين فقط. والآن تكون المعادلة: ٢ رطل من البن = مقياس من القماش، هي التعبير الكامل عن قيمة البن التبادلية، إذ فيه يظهر البن مباشرة كمعادل لكمية محددة من كل سلعة أخرى. ومن ثم، ففي إطـار

عملية التبادل، توجد السلع الآن بالنسبة إلى بعضها البعض أو تبدو بالنسبة إلى بعضها البعض، (٣ – الاقتصاد) كقيم تبادلية في صورة القماش. وبدلاً من الاقتصار على القول بأن السلع تقيم علاقات فيما بينها بصفتها قيما تبادلية أي مقادير مختلفة تماما من وقت العمل العام المتجسد، نقول الآن إنها بصفتها قيما تبادلية، لا تمثل إلا مقادير مختلفة من نفس الشيء وهو القماش. ومن ثم فوقت العمل العام يتجلى من جانبه كشيء معين أي كسلعة تقع خارج جميع السلع الأخرى. ولكن في الوقت نفسه، فإن كل معادلة أو كل سلعة أي كل قيمة تبادلية، تبدو أمام سلعة أخرى هي قيمة تبادلية بالمثل، ولتكن مثلاً ٢ رطل من البن = مقياس من القماش، هذه المعادلة أو السلعة هي شخصية لا تزال تنتظر التحقيق. والسلعة إذ تتخلى عن شكل البن، لا تتخذ شكل القماش، أي لا تتخذ شكل المعادل العام وتصبح فعلاً قيمة تبادلية بالنسبة إلى جميع السلع الأخرى، إلا عن طريق التصرف فيها كقيمة إستعمالية، وهذا التصرف غير ممكن إلا إذا أكدت السلعة في عملية التبادل أنها تشبع حاجة. وبالمثل ومن حقيقة أن جميع السلع تتحول إلى قماش عن طريق التصرف فيها كقيم إستعمالية، يصبح القماش شكل الوجود الجديد الذي تتخذه جميع السلع الأخرى؛ وهذا راجع فقط إلى أن جميع السلع الأخرى تتحول إليه بحيث يصبح القماش مباشرة تجسيدا لوقت عمل عام بمعنى أنه يصبح ثمرة الاغتراب الشامل العام أي القضاء على الأعمال الفردية. فإذا حدث أن السلع كي تظهر كقيم تبادلية بالنسبة إلى بعضها البعض، ضاعفت وجودها هكذا فإن السلعة المعينة المستبعدة بوصفها معادلاً عاما، تضاعف قيمتها الإستعمالية. وعلاوة على قيمتها الإستعمالية الخاصة بصفتها سلعة معينة، تحصل على قيمة إستعمالية عامة. وهذه القيمة الإستعمالية هي نفسها صفة شكلية أو صورية. وبعبارة أخرى تنبثق من الدور الخاص الذي تلعبه في عملية التبادل، بفضل ما تحدثه فيها السلع الأخرى من تأثير. إن القيمة كل سلعة الإستعمالية بوصفها موضع إشباع حاجة، قيمة تختلف حسب الأفراد؛ فقيمتها في أيدي الذي يتصرف فيها، خلافها في أيدي الذي يحصل عليها. والآن فالسلعة المستبعدة باعتبارها معادلاً عاما، هي موضع حاجة معينة خارجة من عملية التبادل نفسه، ولها نفس القيمة الإستعمالية بالنسبة إلى كل من الشخصين، أي القيمة المنبثقة من كونها حاملة القيمة التبادلية أي وسيلة تبادل عام. وهكذا في سلعة فريدة فض التناقض الذي تنطوي عليه السلعة بصفتها هذه، أي كونها كقيمة إستعمالية عامة. وبينما بالنسبة إلى جميع السلع الأخرى، تكمن القيمة التبادلية أولاً وقبل كل شيء في معادلة تصورية تنتظر التحقيق، بين هذ السلع والسلعة الفريدة، لا يكون للقيمة الإستعمالية مهما كانت حقيقة، سوى وجود صوري بحت بالنسبة إلى هذه السلعة الفريدة وهو وجود يبقى أن يتحقق في العملية، عن طريق تحول السلعة إلى قيم إستعمالية حقيقية. كانت السلعة تبدو في الأصل كأنها سلعة بوجه عام أي كوقت عمل عام متبلور في قيمة إستعمالية معينة. وفي عملية التبادل ترتبط جميع السلع بالسلعة الفريدة المعتبرة سلعة بوجه عام، وذلك باعتبارها السعة في حد ذاتها، أي وجود وقت العمل العام في قيمة إستعمالية معينة. ومن ثم فبصفتها سلعا معينة تقف في مواجهة سلعة معينة تؤخذ على أنها سلعة عامة [13]. وإذن عندما نقول إن ملاك السع يرتبطون فيما بينهم على أساس أعمالهم المعتبرة كأنها عمل اجتماعي عام، فهذا يعني أنهم يقيمون علاقة بينهم وبين سلعهم التي تؤخذ على أنها قيم تبادلية؛ فالعلاقة المتبادلة بين السلع والتي توجد بينها في عملية التبادل كأنها قيم تبادلية، تصبح العلاقة الشاملة التي تربطها بسلعة معينة تفيد التعبير المناسب عن قيمتها التبادلية، وهي العلاقة التي تبدو على النقيض هن هذا، كالعلاقة المخصوصة بين هذه السلعة الخاصة وجميع السلع الأخرى وبالتالي كالطابع الاجتماعي المحدد من نوع طبيعي ما، لشيء. فالسلعة الخاصة التي تمثل على هذا النحو الوجود المناسب لجميع السلع، أو القيمة التبادلية للسلع بوصفها سلعة خاصة وفريدة، هذه السلعة هي النقود. إنها بلورة لقيمة السلع التبادلية، وبلورة حققتها السلع في عملية التبادل نفسه. وبينما تصبح السلع في عملية التبادل قيما إستعمالية بالنسبة إلى بعضها البعض، فإنها إذ تطرح عن نفسها كل شكل خاص كي ترتبط فيما بينها في ظل شكلها المادي المباشر، تضطر من أجل الظهور كقيم تبادلية إزاء بعضها البعض، إلى أن تعود فتتخذ شكلاً جديدا محددا، أي أن تتحول إلى نقود. فالنقود ليست رمزا، كما أن القيمة الإستعمالية التي توجد كسلعة، ليست رمزا. إن الذي يميز جميع الأشكال الاجتماعية من العمل الذي يخلق قيمة تبادلية، ليس خدعة اخترعت وصنعت من جميع الأجزاء، ولكنه خدعة حقيقية بشكل عادي، أي هو قلب للأمور؛ ذلك أن علاقة إنتاج اجتماعية تتجلى كأنها شيء موجود خارجا عن الأفراد، وأن العلاقات

---

(13) د هذا التعب عند جينوفيزي (ملاحظة بالطبعة الثانية).

المحددة التي يقيمها الأفراد في عملية إنتاج حياتهم في المجتمع تبدو كالخواص النوعية التي يتصف بها شيء. وهذا يظهر ببساطة في النقود على نحو أشد لفتًا للنظر منه في السلعة.

والخواص الطبيعية اللازمة التي تتوافر في السلعة الخاصة أي النقود والتي يجب أن تكون البلورة النقدية لجميع السلع، هذه الخواص بقدر ما تصدر مباشرة من نفس طبيعة القيمة التبادلية، هي القابلية للانقسام طواعية، وتجانس الأجزاء، وتشابه جميع عينات هذه السلعة. وباعتبار هذه السلعة تجسيدا لوقت العمل العام، يجب أن تكون متجانسة ولا تتعرض إلا لاختلافات كمية، وخاصيتها الضرورية الأخرى هي دوام قيمتها الإستعمالية إذ يجب أن تستمر في عملية التبادل. وتملك المعادن الثمينة هذه الخواص إلى أكبر حد ممكن. ولما كانت النقود ليست ثمرة التفكير أو العرف، وإنما تكونت في عملية التبادل بطريقة غريزية من نوع ما، لهذا فإن سلعا جدّ متباينة، وتتفاوت صلاحيتها لأداء هذا الدور، أضطلعت بوظيفة النقود من وقت لآخر. وعند درجة معينة من تطور عملية التبادل، كان من الضروري أن تستقطب في السلع خصائص القيمة التبادلية والقيمة الإستعمالية على نحو يجعل سلعة مثلاً تبدو كوسيلة للتبادل يجري على التصرف في الأخرى باعتبارها إستعمالية، وترتب على هذا أن سلعة أو سلعا عدة ذات قيمة إستعمالية عامة إلى أكبر حد، لعبت في أول الأمر وفي كل مكان، وبطريقة عارضة، دون النقود. وإذا لم تكن هذه السلعة موضع حاجة مباشرة، فإن لها على الأقل بصفتها من الناحية المادية أهم عناصر الثروة، طابعا أعم من جميع القيم الإستعمالية الأخرى.

والمقايضة المباشرة وهي الشكل الطبيعي لعملية التبادل، تمثل تحول القيم الإستعمالية إلى سلع بدلاً من تحول السلع إلى نقود. ليس للقيمة التبادلية شكل مستقل بعد، إذ لا تزال مرتبطة ارتباطًا مباشرا بالقيمة الإستعمالية. وهذا يتجلى بطريقتين مختلفتين. إن للإنتاج نفسه في كل تنظيمه، هدفًا هو القيمة الإستعمالية لا التبادلية؛ والقيم الإستعمالية لا تتوقف هنا عن أن تكون كذلك لتصبح وسائل التبادل أي لتصبح سلعا، إلا إذا تجاوزت الكمية اللازمة للاستهلاك. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي لا تصبح سلعا إلا في إطار القيمة الإستعمالية المباشرة وأن تكون هذه القيم مستعطبة على نحو يجب معه أن تكون السلع التي يراد مبادلتها قيما إستعمالية بالنسبة إلى كلا المالكين، وأن تكون كل منها قيمة إستعمالية بالنسبة لمن لا يملكها. والواقع أن عملية تبادل السلع لا تبدو في الأصل عند المجتمعات الطبيعية ولكنها تظهر عندما تتوقف هذه المجتمعات عن الوجود أي عند النقاط التي تتصل فيها بمجتمعات أخرى [14] . هنا تبدأ المقايضة التي يكون لها بعد ذلك رد فعل في نفس عقر دار المجتمع التي تعمل على تحلله وتفككه. ومن ثم فالقيم الإستعمالية الخاصة التي تصبح سلعا في المقايضة بين المجتمعات المختلفة. وهي سلع العبيد والماشية والمعادن، تشكل في العادة أول نقود لدى المجتمعات. رأينا أن قيمة سلعة التبادلية هي قيمة تبادلية إلى درجة عالية وخاصة إذا كانت سلسلة متعادلاتها اطول أو كان المجال أكبر بالنسبة إلى تبادل السلعة. إن أطراد توسع المقايضة، وزيادة المبادلات وتضاعف السلع التي يجري تبادلها، كل هذا يطور السلعة كقيمة تبادلية ويؤدي إلى إنشاء النقود ويعمل بالتالي على تحلل المقايضة المباشرة. من عادة الاقتصاديين أن يبحثوا عن مصدر النقود في الصعاب الخارجية التي تصطدم بها المقايضة المتوسعة، ولكنهم ينسون أن السبب في هذه الصعاب هو تطور المقايضة وبالتالي نمو العمل الاجتماعي كعمل عام. ولنضرب مثلاً لذلك. إن السلع بوصفها قيما تبادلية، لا تقبل الانقسام حسب الإرادة، وهو ما يجب أن تكون عليه كقيم تبادلية. وبطريقة أخرى نقول أن السلعة أ هي قيمة سلعة إستعمالية بالنسبة إلى ب، ولكن السلعة ب ليست قيمة إستعمالية بالنسبة إلى أ. أو بعبارة أخرى يحدث أن ملاك السلع يحتاجون وبنسب متفاوتة من القيمة، إلى سلع لا تقبل القسمة يستطيعون أن يتبادلوها فيما بينهم. وبعبارة أخرى نقول إنه عن طريق التعلل بدراسة المقايضة البسيطة يمثل الاقتصاديون جوانب معينة من التناقض الذي تخفيه السلعة بوصفها وحدة مباشرة من القيمة الإستعمالية ومن القيمة التبادلية. ولكنهم من جهة أخرى يتمسكون في منطق صارم

([14] قال أرسطو نفسه الشيء بالنسبة إ الأسرة ا اصة باعتبارها ا تمع البدائي. ولكن الشكل البدائي للأسرة هو الأسرة القبيلة ال فيها وحدها سح التحليل التار ي بفهم تطور الأسرة ا اصة.

بالمقايضة المعتبرة كأنها الشكل المناسب من عملية تبادل السلع والذي فيه تسمح النقود كوسيلة يمكن تخيلها ببراعة، بالتغلـب على المتاعب الفنية المحتومة. ومن ثم إذ وضع اقتصادي روحي إنجليزي نفسه في وجهة النظر السطحية تماما هذه، أسـتطاع أن يعلن بحق أن النقود ليست سوى أداة مادية مثلها مثل سفينة أو آلة بخارية، ولكنها ليست التعبير عن علاقة إنتاج اجتماعيـة وبالتالي ليست فئة اقتصادية. ومن ثم كان من الخطأ بحثها في الاقتصاد السياسي الذي لا يشترك في شيء من التكنولوجيا [15] .

في عالم السلع يفترض وجود تقسيم كبير للعمل، أو بالأحرى يتجلي هذا التقسيم في تلك المجموعة المتنوعة من القـيم الإستعمالية التي تتقابل باعتبارها سلعا خاصة وتشتمل على أساليب من العمل مختلفة جدا أيضا. وتقسيم العمل بوصفه مجموع جميع أساليب النشاط الإنتاجي المختلفة، يشكل مجموع العمل الاجتماعي المعتبر من وجهة النظر الماديـة عمـلاً ينـتج قيمـا استعمالية. ولكن من وجهة نظر السلع، وفي إطار عملية التبادل، لا وجود لتقسيم العمل هذا إلا فـي نتيجتـه، أي فـي نفـس تخصص السلع.

إن تبادل السلع هو العملية التي يكون فيها التبادل الاجتماعي للمواد أي تبادل منتجات معينة ينتجها أفراد خاصون، هو في نفس الوقت خلق علاقات إنتاج اجتماعية محدّدة تتولد بين الأفراد في تبادل المواد. هذا والعلاقات التطورية للمواد فيما بينها تتبلور بصفتها تحديدات مختلفة للمعادل العام؛ وعملية التبادل هي في الوقت نفسه عملية تكوين النقود. ومجموع هذه العملية أي تطور العمليات المختلفة هو التداول.

(أ) تأريخ تحليل السلعة

إن رد السلعة إلى عمل في ظل شكل مزدوج، أي رد القيمة الاستعمالية إلى عمل حقيقي أو إلى نشاط إنتاجي مناسب، ورد القيمة التبادلية إلى وقت عمل أو إلى عمل اجتماعي متساو، نقول إن هذا هو النتيجة النهائية للأبحاث التي تـوافر عليهـا الاقتصاد السياسي الكلاسيكي خلال ما يزيد على قرن ونصف، وهي الأبحاث التي تبدأ في إنجلترا بوليم بيتي، وفي فرنسا على أيدي بواجيليز [16] لكي تنتهي بريكاردو في إنجلترا وبسيسموندي في فرنسا.

يحال بيتي القيمة الإستعمالية إلى عمل، ولكن دون أن يساوره وهم بشأن القيود الطبيعية التي تحد مـن قـوة العمـل الخلاقة. إنه يأخذ العمل الحقيقي، وعلى الفور، في صورته الاجتماعية الكلية على أنه تقسيم للعمل [17] . هذا التصور لمـصدر

---

(15) "ليست النقود الواقع إلا الأداة لإ ام الشراء والبيع (ولكن ماذا تقهم من فضلك من الشراء والبيع؟) ولا تعود النقود تشكل جزءًا من علم الاقتصاد السياسي مثل دراسة السفن أو الآلات البخارية أو أية سلعة أخرى أيا كانت تفيد تسهيل إنتاج وتوزيع الثروة".

Th. Hodgskin: Popular Political Economy, etc, London, 1827, pp. 178 – 179,

(16) إن دراسة مقارنة لكتابات و ات بي وبواجيلب ، ومستقلة عن الضوء ال تلقيه على التباين الاجتماعي بـ فرنسا وإ لترا اية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر، هذه الدراسة سوف تكون الصورة الوراثية للاختلاف القوي بـ الاقتصاد السياسي الإ ليزي والاقتصاد السياسي الفرنسي. وسوف يتكرر التناقض النهاية، مع ريكاردو وسيسموندي.

(17) طور بي با ثل تقسيم العمل بصفته قوة إنتاجية، بل وفعل هذا بأعظم ا فعله آدم يث بكثـ . (أنظر: An essay concerning the multiplication of man kind etc. ، الطبعة الثالثة، ١٦٨٦، ص ٣٥ – ٣٦). وهو يبـ لنا هذه الفقرة مزايا تقسيم العمل بالنسبة إ الإنتاج. وهو لا يقنع بفحص صناعة ساعة كما لزم أ. يث فيما بعد أن يدرس صناعة إبرة؛ إنه يدر مدينة بل وبلدا بأن يتخذ مكانه ذلك الفرض ا اص با نشآت الصناعية الكبـ ة. وأشارت لـ ة سبكتاتور بعددها الصادر ٢٦ نوفمـ ١٧١١ إ "هذا العمل الذي قام به السـ وليم بي العجيب". ومن طئ ما كولوخ إذ يلمح إ أن سبكتاتور لمط بـ و. بي وكاتب أصغر منه بأربعـ سنة. أنظر:

Mac Culloch: The literature of nolitical economv, a classified catalogue, London, 1845 p. 105.

الثروة المادية لا يظل عنده عقيما بدرجة أكثر أو أقل، شأنه عند معاصره هويز؛ ولكن يؤدي به إلى علم الحساب السياسي وهو شكل من أشكال الاقتصاد السياسي، يعرض كعلم خاص. ثم يتناول بيتي القيمة التبادلية كما تظهر في عملية تبادل الـسلع، أي يتناولها كنقود؛ وهو يعتبر النقود كسلعة موجودة على هيئة ذهب أو فضة. وإذ هو أسير تصورات النظـام النقـدي أن النـوع الخاص من العمل الحقيقي، ويفضله يكتسب الذهب والفضة، هو عمل يخلق قيمة تبادلية. إنـه فـي الواقـع يـرى أن العمـل البورجوازي لا يجب أن ينتج القيمة الإستعمالية المباشرة ولكن يجب أن ينتج السلعة أي يتيح قيمة إستعمالية تكون قابلة بفضل التصرف فيها في عملية التبادل، لأن تبدو في شكل ذهب أو فضة بمعني أن تبدو كنقود أي كقيمة تبادلية، بمعني أن تبدو كعمل عام متجسد. ولكن المثال الذي يقدمه يظهر لنا بطريقة أخاذة أن في الإمكان بدرجة طيبة جدا أن نتعرف في العمل على مصدر الثروة المادية وأن نجهل في الوقت نفسه الشكل الاجتماعي المحدد الذي يكون العمل في ظله مصدر القيمة التبادلية.

ويحال بواجيلبير من جانبه قيمة السلعة التبادلية إلى عمل، وإن فعل هذا بغير وعي في الواقع على الأقل؛ وهو يحدد في الواقع "القيمة العادلة" على أساس النسبة الدقيقة التي يوزع طبقًا لها وقت عمل الأفراد، في الفروع المعينة من الصناعة؛ ويمثل المنافسة الحرة كأنها العملية الاجتماعية التي تخلق هذه النسبة الدقيقة. ولكنه في نفس الوقت، وعلى عكس بيتي، يشن نـضالاً ضاريا ضد النقود التي تعمل بسبب السلع، وهذا المارد الخرافي يطالب بتضحية كل الثروة الطبيعية. هذا الجدل ضـد النقـود يرتبط بظروف تاريخية محددة، فبواجيلبير يهاجم الجشع الأعمى والمدمر الذي كان بلاط لويس الرابع عشر يبحـث بـه عـن الذهب، وجشع رجاله من الملتزمين العموميين ومن طبقة النبلاء [18] ، بينما يمجد بيتي في التعطش إلـى الـذهب، الغريـزة والنشيطة التي تدفع شعبا إلى تنمية صناعته وغزو السوق العالمية. ولكنا نرى في الوقت نفسه التعارض القـوي مـن ناحيـة

إن بيـ يدرك أنه مؤسس علم جديد، ويقول إن منهجه ليس با نهج "التقليدي". فبدلاً من أن يربط سلسلة من تعبـ ات ا قارنة وأفعل التفضيل ومن حجج نظرية، عمـل على أن يتحدث "بلغة الرقم والوزن أو القياس"، وألا يلجأ إلا إ حجج مستمدة من التجربة ا عقولة، وألا يبحث سوى الأسباب "الـ ا أساس الطبيعة كـن رؤيته". إنه يترك لغ ه الاهتمام بفصح الأسباب الـ تتوقف على هوى الأفراد ا تغ وآرائهم وشهوا م وانفعالا م" (.Political arithmetic, etc ، لنـدن، ١٦٩٩، ا قدمة). وتتجلى مثلاً شجاعته الرقيقة اقتراحه توزيع كل سكان ارلندا واسكتلندا وأموا ما ا نقولة على بقية بريطانيا العظمى: فيتوفر الوقت وتزيد قـوة العمل الإنتاجية "ويصبح ا لك ورعاياه أعظم ثراء وقوة" (شرحه، الفصل الرابع). وتتجلى أيضا ذلك الفصل من كتابه "علم ا ساب السياسي" والذي فيه يـبـ أنه عصر كانت هولندا ما تزال تلعب دورا فائقًا كشعب اري وكانت فرنسا طريقها إ أن تصبح القوة التجارية الأو ، كانت إ لتـرا مـدعوة إ غـزو السوق العا ية: "إن لدى رعايا ملك إ لترا زونا كافيا وصا ًا لتسيـ ارة العا بأسره، ولن تكون العقبات طريق عظمة إ لترا عارضة و كن التغلب عليهـا" (شرحه، الفصل العاشر). وتسري يع كتاباته دعاية أصيلة، وهكذا يبـ مثلاً ، أن كل شيء كان يسـ سـ ا طبيعيا بالعا حينما هولندا؛ وهـي آنـذاك البلـد النموذجي نظر الاقتصاديـ الإ ليز، شأ ا شأن إ لترا اليوم بالنسبة للاقتصاديـ القارة، غزت السوق العا ية "بدون هذه ا ذلقات الإ يلية وهذا الرأي يغـزي العادة إ ا ولنديـ " (ص ١٧٥). وهو يتو الدفاع عن حريته الضمـ وهي شرط للتجارة، "لأن الفقراء دون ويعتـ ون العمل والنشاط واجبا ـو ا ، مـا دام يسمح م فقط بالاعتقاد بأ م إذا كانوا قليلي ا ظ من الثراء، فهم لمكون قدرا أوفر من العقل والذكاء ا سائل الإ ية وهو ما يعتـ ونه ملكية الفقراء ا اصـة". وهذا هو السبب الذي من أجله "لا تقتصر" التجارة "على نوع معـ من الديانة ولكن الأحرى دائما تقريبا أ م صورة الفريق الزنديق من ا ماعة "(ص ١٨٣ – ١٨٦). وهو يقترح فرض رسوم خاصة يستفيد منها ا ختلسون إذ من صا ا مهور أن يفرضها بدلاً من أن يدعهم يفرضو ا" (ص ١٩٩). ولكنه يعتـرض علـى الضرائب الـ تنقل الثروة الـ لقها الأيدي ا دة إ قوم "لا يفعلون شيئًا سوى الأكل والشرب والغناء واللعب والرقص والاشتغال ا وراء الطبيعة". إن مؤلفـات بيـ أشياء نادرة تقريبا عا الكتب ولا توجد إلا مبعثرة طبعات قد ة ورديئة، وهذا ا يدعو إ الدهشة لأن وليم بـيـ لـيس أب الاقتـصادي الـسياسي الإ ليزي. ولكن سوف يكون من العسـ على أسرة لانسداون أن تصدر طبعة كاملة تضم مؤلفات وليم بيـ دون أن تسبقها بتر ة ياة ا ؤلف. و هذه ا الـة سوف يكون هناك ل لتطبيق ا ثل ا أثور الذي يناسب أصول أغلبية الأسر الكبـ ة من ا ويج: "كلما قل ا ديث عنها كان ذلك أفضل". هذا ا ـراح والرجـل العسكري وصاحب العقل ا سور وإن كان ميالاً أيضا إ أن ينهب إرلندا كنف كرمويل بدلاً من أن ينال من شار الثا بقوة الشباب لقب البارون اللازم لتغطية أفعاله السيئة، هذا الشخص ليس بسلف يتخذ مكانه صالة عرض عام. وفضلاً عن هذا اهد بيـ ا انب الأكـ من مؤلفاته أن يـ هن علـى أن ذروة إ لتـرا تتزامن مع حكم شارل الثا ، وهو رأي يعتـ زندقة نظر ا ستغلـ الذي ورثوا "الثورة ا يدة".

(18) إذ يتخذ بواجيلبـ ا وقف ا ضاد من هذا "الإستدعاء ا ا الكاذب للموتى" زمانه، يقول: "ليس العلم ا ا سوى ا عرفة العميقة صا الزراعة والتجارة".
(Le detail de Cla France, 1696. Edition Engéne Daira des Economistes Français du Xvllle siéce. Paris 1843, I, p. 251).

المبادئ والذي لا يتوقف عن التردد كتناقض دائم بين الاقتصاد الإنجليزي حقيقة والاقتصاد الفرنسي حقيقة [19] . إن بـ واجيلبير لا يتراءى له في الواقع سوى المضمون المادي للثروة أي القيمـة الإسـتعمالية أو التمتـع [20] ، وفـي تقـديره أن الـشكل البورجوزاي من العمل وهو إنتاج القيم الإستعمالية كسلع، وعملية تبادل السلع هما الشكل الاجتماعي الطبيعي الذي يصل فيـه العمل الفردي إلى هدفه. وعندما يقابل الطابع المخصوص الذي تقسم به الثروة البرجوازية، في النقود مثلاً، يتصور أن عناصر خارجية ومغتصبة تتدخل، ويأخذ في شن حرب على العمل البورجوازي في ظل أحد أشكاله، بينما بوصفه يوتوبيا يغيره بـأن يضفى عليه الشكل الآخر [21] . وهو يزودنا بالدليل الذي يجعل في الإمكان أن نعتبر وقت العمل مقياسا لحجم قيمـة الـسلع، فضلاً عن العمل المتبلور في قيمة السلع التبادلية والذي يقاس بالوقت ولو فرض واختلط بالنشاط الطبيعي المباشر الذي يمارسه الأفراد.

والتحليل الأول الواعي، وهو تحليل عادي تقريبا بسبب كونه واضحا، للقيمة التبادلية التي ترد إلى وقت العمـل، هـذا التحليل نلقاه عند رجل من العالم الجديد حيث ظروف الإنتاج البورجوازية المستوردة في نفس الوقت الذي وفد فيه الذين كـانوا يحملونه معهم، كانت تضرب بجذورها بسرعة في تربة كانت تتخذ من وفرة الأرض النباتية السوداء وسـيلة تعـوض بهـا افتقارها إلى التقاليد التاريخية. هذا الرجل هو بنيامين فرانكلين وفي أول مؤلف له في شبابه، وهو مؤلف كتب في عـام ١٧١٩ وطبع في عام ١٧٢١، وضع القانون الأساسي للاقتصاد السياسي الحديث [22] ، فهو يعلن أنه يجب تماما البحث عـن مقيـاس آخر للقيم خلاف المعادن النفيسة، ويقول إن هذا المقياس هو العمل. "يمكن بواسطة العمل قياس قيمة الفضة فضلاً عـن قيمـة جميع الأشياء الأخرى. لنفرض مثلاً أن رجل يشتغل بإنتاج القمح في أثناء ما يقوم آخر باستخراج الفضة. ففي نهاية الـسنة أو لحظة معلومة أيا كانت، يكون مجموع إنتاج القمح ومجموع إنتاج الفضة ثمنين طبيعيين، كل منهما بالنسبة إلى الآخر. فإذا كان المنتج الأول ٢٠ مدا والثاني ٢٠ أوقية، كانت أوقية الفضة تساوي المل المستخدم في إنتاج مد من القمح. ولكن إذا ترتب على اكتشاف مناجم أقرب والوصول إليها أسهل وغلتها أفضل، أن يتمكن وجل من إنتاج ٤٠ أوقية من الفضة بنفس السهولة التـي كان ينتج بها ٢٠ أوقية، وأن يحتاج دائما إلى نفس العمل لإنتاج ٢٠ مدا من القمح، فإن أوقتين من الفضة لن تعود لهـا قيمـة العمل المستخدم في إنتاج مد من القمح، كما أن القمح الذي كان يساوي من قبل أوقية، يساوي الآن أوقيتين، إذا كانـت جميـع الأشياء متساوية، فضلاً عن ذلك. ومن ثم يجب تقييم ثروة بلد بمقدار العمل الذي يستطيع سكانه أن يـشتروه" [23] ، إن وقـت العمل يأخذ على الفور عند فرانكلين، الطابع الاقتصادي والوحيد كمقياس القيم. وتحويل المنتجات الحقيقية إلى قيم تبادلية يـتم بنفسه، ومن ثم لا يتعلق الأمر بإيجاد مقياس يجري به حجم قيمتها، "ولما كانت التجارة بوجه عام ليست سوى تبادل العمل فإن قيمة جميع الأشياء كما سبق أن قلت، تقاس بحق، بالعمل" (نفس المصدر، ص ٢٦).

---

(19) لا يتعلق الأمر هنا بالاقتصاد الروما . والواقع أن الطلبان مدرستيهم و ا مدرسة نا ومدرسة ميلان، ويرددون من جديد التباين القائم بـ الاقتصاد الا ليـزي والاقتصاد الفرنسي، بينما أسبان الفترة الأقدم عهدا، وهم اريون بسطاء ولكنهم اريون تعدلت أفكارهم، أو يشتركون مع جوفيلانوس (Obras, Barcelona, 1840) يتخذون "ا وقف العادي" الذي يتخذه آدم يث.

(20) "الثروة الصحيحة... التمتع الكامل لا اجات ا ياة فسحب، ولكن التمتع أيضا بالأشياء الفائضة وكل ما كن أن يشبع اللذات ا سدية".
Boisguillebert: Dissertation sur la nature de la richesse, etc. p, 403.
ولكن بينما كان بيـ أفاقًا بغ أخلاق، وتافها وشغوفًا بالنهب، كان بواجيلبـ وبرغم كونه من حاشية لويس الرابع عشر، يتدخل بعقل وجرأة لصا الطبقات ا هـضومة ا قوق.

(21) تعا الاشتراكية الفرنسية صور ا ال ودونية من نفس ا رض الوط الوراثي. (نسبة إ الاشتراكي الفرنسي برودون، أنظر كتابنا "ا ذاهب الاشتراكية ا عاصرة" – ا ترجم).

(22) Benjamin Franklin, The works, etc,, ed. By J. Sparks. Vol. II, Boston, 1886, “Amodest inquiry inta tnto the nature and necessity of a paper currency’.
(ث متواضع طبيعة وضرورة عملة ورقية).

(23) ا صدر السابق، ص ٢٦٥ "وبذا تقدر ثروة بلد قدار العمل الذي يستطيع أهله أن يشتره".

ولو استبدلنا كلمة العمل بكلمة العمل الحقيقي لاكتشفنا على الفور خلطًا بين العمل في شكل معين والعمل في شكل آخر. وإذ ليست التجارة سوى مبادلة عمل الحذاء وعمل المعدّن وعمل الغزال وعمل النقاش الخ، ألا يستتبع هذا أن قيمة الأحذية تقدر بعبارة أدق بعمل النقاش؟ وكان فرانكلين يظن بالعكس أن قيمة الأحذية والمعدن والغزول واللوحات الخ يحددها عمـل مجـرد ليست له صفات خاصة ومن ثم لا يمكن قياسها إلا بالكمية وحدها" [24] . ولكن كما أنه لا يعتبر العمل المتضمن فـي القيمـة التبادلية كالعمل الاجتماعي، المجرد والعام الذي ينساب من التصرف الشامل في أعمال الأفراد، لهذا فمن المـستحيل عليـه أن يرى في النقود شكل الوجود المباشر لهذا العمل المتصرف فيه. فلا وجود عنده لأقل علاقة ذاتية بين النقود والعمل الذي يخلق قيمة تبادلية، بل هو بالعكس يعتبر النقود كأداة طارئة أدخلت في عملية التبادل لتكون أكثر من سلعة فنية" [25] . لم يكن لتحليل فرانكلين القيمة التبادلية تأثير مباشر على السير العام للعلم، لأنه لم يبحث إلا مسائل منعزلة من الاقتـصاد الـسياسي لمناسـبة صعاب معينة ذات طابع عملي.

لم يتوقف التعارض بين العمل المفيد الحقيقي والعمل الذي يخلق قيمة تبادلية، عن إثارة أوربا خلال القرن الثامن عشر. وكانت تثار المشكلة الآتية: أي نوع معين من العمل الحقيقي هو مصدر الثروة البورجوازية؟ وعندئذ كان يفترض أنه لا يكفي أن يتجسد عمل في قيم إستعمالية أو أن يخرج منتجات حتى يخلق الثروة مباشرة. ولكن الأمر بالنسبة إلى الفزيوقراط كما هـو بالنسبة إلى خصومهم، كان يتعلق أولاً وقبل كل شيء لا بتحديد العمل الذي يخلق القيمة ولكن بتحديد العمل الذي يخلق فـائض القيمة. ومن ثم فهم يعالجون المشكلة في شكلها المعقد قبل أن يحلوها في صورتها الأولية. إن السير التاريخي لجميـع العلـوم يريد إلى جانب ذلك، أن تمر بجميع أنواع المنعطفات والمسالك الالتوية قبل أن تصل على أن تضع بوضوح النقطة التـي تبـدأ منها. فعلى خلاف المهندسين المعماريين الآخرين، لا يرسم العلم قصورا في الهواء فحسب ولكن يقيم أيضا بضعة أدوار يمكن السكني فيها قبل أن يضع الحجر الأول. لن نتوقف أكثر من هذا عند الفزيوقراط ولكنا نمر في صمت بسلسلة من الاقتصاديين الطليان الذين يأتون بأفكار عادلة بدرجة أكثر أو أقل، مسوا الحقيقية مسا خفيًا في تحليلهم للسلعة [26] ، ونصل مباشرة إلى أول إنجليزي درس كل الاقتصاد البورجوازي، ذلك هو السير جيمس ستيوارت [27] . ففي رأيه أن الفئـات المجـردة بالاقتـصاد السياسي لم تكن قد نجحت بعد في التمايز تماما عن محتواها المادي وتبدو عائمة ومضطربة. وبالمثل القيمة التبادلية فهو فـي فقرة، يحدد القيمة الحقيقية بوقت العمل، ولكنه بسبب اختلاط الأمر عليه دائما، يدخل بالمثل الأجر والمادة الأولية [28] . وفـي موضع آخر يبدو صراعه مع المحتوى المادي في صورة أكثر لفتًا للنظر. فهـو يطلـق عبـارة القيمـة الحقيقـة Valeur intrinsique على المادة الطبيعية التي تشتمل عليها سلعة، ولتكن مثلاً الفضة في جديلة، بينما يطلق عبارة القيمة الإسـتعمالية على وقت العمل الذي تتضمنه؛ فيقول "في الأول شيء حقيقي في ذاته...؛ وعلى العكس يجب تقدير القيمة الإستعمالية حـسب العمل الذي تطلبه إنتاجها، ويمثل العمل المستخدم في تبديل شكل السلعة جزءا من عمل رجل" [29] . وهذا ما يميز سـتيوارت

---

(24) Remarks and facts felative to the American paper money", op. cit., 1764.

(25) see "papers an American politics", Remarks and facts relative to the American paper money", 1764, op. cit.

(26) Galioni: Della Moneta, vol. III, in "Scrittore classici italiani di economia politica" (ed. Custodi), parte moderna, Milano, 1303.

"التعب وحده يضفي القيمة على الأشياء". إن تسمية العمل كتفب يز جيدا رجل الوسط.

(27) An lnquiry into the principles of political economy, being an essay on the science of domestic policy in free nations.

وظهر هذا ا ؤلف لأول مرة عام ١٧٦٧ بلندن، لدين، وذلك قبل أن رج آدم يث كتابه "ثروة الشعوب" بعشرة أعوام. وإ أقتبس هنا من طبعة بلـن عـام ١٧٧٠.

(28) ستيورات، ا لد الأول، ص ١٨١ – ١٨٣.

(29) شرحه، ٣٦١ – ٣٦٢ " ثل جزءًا من وقت رجل".

عن أسلافه وخلفائه، وهذه هي التفرقة الواضحة التي يقررها بين العمل ذي الطابع الاجتماعي الخاص والذي يتم على صـورة قيمة تبادلية، والعمل الحقيقي الذي ينتج قيما إستعمالية. ويقول إنه يطلق كلمة صناعة على العمل الذي يخلق بسبب التـصرف فيه، معادلاً عاما. وهو لا يميز هذا العمل الذي يدعوه صناعة، عن العمل الحقيقي فحسب ولكن يميزه عن أشكاله الاجتماعيـة الأخرى. والذي يثير اهتمامه بوجه خاص هو التعارض بين العمل البورجوازي والعمل الإقطاعي، وكان قد شاهد الأخير فـي مرحلة تدهوره باسكتلندا نفسها كما شاهده في القارة خلال رحلاته الطويلة. كان ستيوارت يعلم جيدا بـالطبع أن المنـتج فـي العصور السابقة على الفترة البورجوازية، كان يرتدي شكل السلعة وأن السلعة ترتدي شكل النقود، ولكنه يبرهن بالتفصيل على أن السلعة بصفتها الشكل الأوليّ الأساسي للثروة، وأن الاغتراب أي البيع بوصفه الشكل السائد من الاستيلاء علـى الـسلع، لا ينتميان إلا إلى عصر الإنتاج البورجوازي وأن العمل الذي يخلق قيمة إستعمالية طابعا بورجوازيا خاصا" [30] .

وبعد أن أعلن آدم سميث أن الأشكال الخاصة على التوالي من العمل الحقيقي من قبيل الزراعة والـصناعة والملاحـة والتجارة الخ. هي مصادر حقيقية للثروة، أكد أن العمل بوجه عام، والعمل في شكله الاجتماعي الكلي وبصفته تقسيما للعمل هو المصدر الوحيد للثروة المادية أو القيم الإستعمالية. وعندما يغفل هنا تماما العنصر الطبيعي، يتابع هذا العنصر في مجال الثروة الاجتماعية البحتة، أي القيمة التبادلية. ويحددا. سميث قيمة السلعة بما تحتويه من وقت العمل، ولكنه بعد ذلك يرجع حقيقة هذا التحديد إلى أزمنة سابقة على نظريته. وبعبارة أخرى نقول إن الذي يظهر له حقيقيا من وجهة نظر السلعة البسيطة يصبح فـي نظره غامضا منذ أن تحل محل السلعة البسيطة الأشكال الأرقى والأشد تعقيدا، من رأس المال والعمل الأجير وريـع الأرض الخ. وهذا ما يعبر عنه بقوله إن وقت العمل الذي تشتمل عليه السلع كان مقياس قيمتها في سالف الزمـان أي فـي "فـردوس" البورجوازية "المفقودة" حيث لم يكن الناس بعد رأسماليين وأجراء وملاك أرض وفلاحين ومرابين الخ. وإنما كـانوا ينتجـون فحسب ويبادلون سلعهم. إنه يخلط باستمرار بين تحديد قيمة السلع بوقت العمل الذي تتضمنه وبين تحديد قيمهـا حـسب قيمـة العمل؛ وتميد الأرض تحت قدميه دائما بمجرد أن يحاول الانتقال إلى التطوير المفصل ويسئ فهم المساواة الموضـوعية التـي تقيمها العملية الاجتماعية بالقوة بين الأعمال المتفاوتة فيراها التسوية لذاتية بين الأعمال الفردية [31] . وعن طريق تقسيم العمل يحاول تحقيق انتقال العمل الحقيقي إلى العمل الذي يخلق قيمة تبادلية أي إلى العمل البورجوازي في صورته الأساسـية. فـإذا صح القول بأن التبادل الخاص يفترض تقسيم العمل، كان من الخطأ تماما القول بأن تقسيم العمل يفترض التبادل الخاص. فقـد كان العمل عند أهل بيرو مثلاً مقسما إلى درجة بالغة بينما لم يكن هناك تبادل خاص أي لم يكن هناك تبادل للمنتجات بوصفها سلعا.

وعلى نقيض سميث يقرر ريكاردو في وضوح أن قيمة السلعة يحددها وقت العمل ويبين أن القـانون يـنظم بالمثـل ظروف الإنتاج البورجوازية التي يبدو أنها تناقضه هنا بقوة. إن أبحاث ريكاردو تقتصر هنا على حجم القيمة فقط، وفـي هـذا الإطار من الأفكار يواجه على الأقل حقيقة أن تحقيق القانون يتوقف على ظروف تاريخية محددة. إنه يقول في الواقع إن تحديد حجم القيمة بواسطة وقت العمل لا يصلح إلا للسلع "التي تستطيع الصناعة زيادتها كما تشاء والتي تنظم إنتاجها المنافسة غيـر

---

[30] إن الزراعة الأبوية الـ تؤدي مباشرة إ خلق قيم إستعمالية الك التربة، هنا الزراعة يدعوها إساءة إستعمال، لا أسـ طة ولا روما أو حـ أثينا، ولكن البلاد الصناعية بالقرن الثامن عشر. ويقول إن هنا "الزراعة التعسفية" ليست ارة ولكنها "وسيلة بسيطة للعيش". وكما أن الزراعة البورجوازية لص البلد من الأفواه الـ لا نفع فيها كذلك الصناعة البورجوازية حسب رأي ستيوارت، لص ا صانع من الأذرع الـ لا فائدة منها.

[31] يقول آدم يث مثلاً: ب دائما و كل مكان، أن تكون للمقادير ا تساوية من العمل قيمة مساوية للذي يعمل. ففي ا الة الصحية العاديـة للعامـل، وبـالقوة والنشاط، ومع الدرجة ا توسطة من ا هارة الـ كن أن لكها، ب عليه أن يعطي نفس ا زء من راحته وحريته وسعادته. من فأيا كانت كمية السلع الـ صل عليها كأجر عن عمله فإن الثمن الذي يدفعه يظل واحدا دائما. حقيقة يستطيع هذا الثمن أن يشتري كمية أكـ أو كمية أقل من هذه السلع، ولكن السبب فقط هو أن ة تعديلاً قيمة السلع ولكن ليس قيمة العمل الـ تشتري با السلع. وإذن فالعمل وحده هو الذي لا يغ أبدا قيمته ا اصة. ومن فهو الـثمن ا قيقـي للسلع ا ".

المقيدة [32] ". وهذا يعني في الواقع وببساطة تامة أن قانون القيمة يفترض لكي يصل إلى تطـوره الكامـل، مجتمـع الإنتـاج الصناعي الكبير والمنافسة الحرة، أي المجتمع البورجوازي الحديث وفيما يتعلق بالباقي يعتبر ريكاردو الشكل البورجوازي من العمل الشكل الطبيعي الخالد الذي يتخذه العمل الاجتماعي. فهو يبين لنا أن صائد السمك وصائد الحيوان بوصفهما مالكي سلع. كانا يتبادلان سمكهما وحيوانهما طبقًا لوقت العمل المتبلور في هذه القيم التبادلية. وفي هذا الصدد يرتكب خطـأ تاريخيـا: إن صائد السمك وصائد الحيوان في الأزمنة البدائية واللذين يتحدث عنهما، يرجعان إلى جداول الأسعار السائدة في بورصة لكـي يتوصلا على تقييم أدوات العمل التي يستخدمانها. ويبدو أن "متوازيات المستر أوين" هي الشكل الاجتماعي الوحيد الذي عرفـه خارج الشكل البورجوازي. وإذ هذا الأفق البورجوازي يقيد ريكاردو، يحال الاقتصاد البورجوزاي الذي لا يشبه في شيء على ما يظهر، تلك الصرامة النظرية التي أستطاع بها اللورد بروجام أن يقول عنه "يبدو أن المستر ريكاردو، فإنه لا يـصر فقـط على الطابع الاجتماعي النوعي للعمل الذي يخلق القيم التبادلية [33] ، وإنما يعتبر أن "العلاقة بين الحاجة التي يستـشعرها كـل المجتمع من جهة وكمية العمل التي تكفي لإشباع هذه الحاجة من جهة أخرى" [34] . لا يوافق سيموندي على فكرة بواجيلبير من أن العمل خالق القيمة التبادلية تفسده النقود، ولكنه يندد برأس المال الصناعي الكبير، تماما كما ندد بواجيلبير بالنقود. إذا كـان الاقتصاد السياسي عند ريكاردو يستمد نتائجه الأخير في غير ما رحمة ويصل إلى الإنجاز الذي حققه، فإن سيسموندي أكمـل هذا الإنجاز بأن عرض الشكوك التي ثبتها الاقتصاد السياسي بالنسبة إلى موضوعه الذي يحثه.

وكما أن ريكاردو بوصفه الذي أتم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، صاغ وطور بأكبر قدر من الوضوح، تحديد القيمـة التبادلية بوقت العمل، كان من الطبيعي أن يتركز عليه الجدل الذي يثيره الاقتصاديون. ولو جردنا هذا الجدل من شكله الأشـد تفاهة [35] لاستطعنا أن نلخصه في النقاط التالية:

١- للعمل نفسه قيمة تبادلية وللأعمال المختلفة قيم تبادلية مختلفة. إنها لحلقة مفرغة أن تجعـل مـن القيمـة التبادلية مقياسا للقيمة التبادلية ما دامت القيمة التبادلية المتخذة مقياسا تحتاج إلى مقياس. هذا الاعتـراض يعود إلى إثارة المشكلة التالية: إن الوقت العمل الذي يؤخذ كمقياس حتمي للقيمة التبادلية، يفـسر الأجـر استنادا على هذا المبدأ. إن نظرية العمل الأجير تقدم الجواب.

٢- إذا كانت قيمة منتج التبادلية مساوية لما يتضمنه من عمل. كانت القيمة التبادلية ليوم عمل مساوية لمنتجه. وبعبارة أخرى يجب أن يكون الأجر مساويا لمنتج العمل [36] . والآن العكس هو الصحيح. ويعـود هـذا

---

(32) Ricardo: On the principles of political economy and taxation 3rd, edition, 1821, p. 3.

(٤ – الاقتصاد)

(33) Siscondi: Etudes sar l'économie politique, Tome II, Bruxelles, 1837.

"هذا هو التعارض بـ القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية الـ ردت إليه التجارة كل شيء".

(34) شرحه، ص ١٦٣ – ١٦٦.

(35) لعلنا نلقي الشكل الأشد تفاهة ا ذكرات الـ أرفقها ج.ب. ساي بالتر ة الفرنسية الـ قام با كونستا سيو ؤلف ريكاردو، كما نلقي الشكل الأشد حذلقـة وإدعاء ا ؤلف ا ديث الذي أخرجه م. ماك ليود: M.Mac. leod بعنوان "نظرية البتادل" لندن ١٨٥٨.

(36) هذا الاعتراض الذي وجهه الاقتصاديون البورجوازيون إ ريكاردو، أستأنفه الاشتراكيون، فيما بعد. وبافتراض الدقة النظرية للصيغة، يقال إن التطبيق العمل كـان يتعارض مع النظرية، وطلب إ ا تمع البورجوازي أن يستخلص بطريقة عملية النتيجة ا زعومة ا ترتبة على مبدأه النظري. وبذه الطريقـة علـى الأقـل أنقلـب الاشتراكيون الإ ليز على الاقتصاد السياسي أو على الصيغة الريكاردية للقيمة التبادلية. وكان ب أن تفظ ا ودون أن عل فقط من ا بدأ الأساسي الذي قام عليه ا تمع ا تقدم، مبدأ تمع حديث جديد، ولكنه أحتفظ له أيضا بأن يعلن أنه ترع الصيغة الـ ص فيها ريكاردو كل نتيجة الاقتصاد الكلاسيكي الإ ليزي. لقد جرى إثبات أن التفسـ اليوتو لصيغة ريكاردو قد نسيته إ لترا منذ زمن طويل عند ما أكتشفه ا سـ و برودون على ا انب الآخر من ا انش. (أنظر مؤلف:
Misére de la phelosophie, paris, 1847

الاعتراض على إثارة المشكلة التالية: إذا كانت القيمة التبادلية يحددها وقت العمل البسيط، فكيـف يـؤدي الإنتاج إلى هذه النتيجة وهي أن قيمة العمل التبادلية أقل من قيمة منتجه التبادلية؟ سوف نحل هذه المشكلة في دراستنا لرأس المال.

٣- الثمن الذي تباع به السلع يزيد على قيمتها التبادلية أو يهبط دونها تبعا للعلاقة المتغيـرة بـين العـرض والطلب. ونتيجة لهذا تتحدد القيمة التبادلية بعلاقة العرض والطلب ولا تتحدد بوقت العمل الذي تتـضمنه السلع. والحقيقة أن هذه النتيجة الغريبة تثير ببساطة السؤال التالي: أنى لسعر شراء، وعلى أساس القيمـة التبادلية أن ينشأ ويكون مختلفًا عن القيمة التبادلية، وبعبارة أدق، كيف يتحقق قانون القيمة التبادليـة فـي نقيضه؟ سوف تحل هذه المشكلة في نظرية المنافسة.

٤- التناقض الأخيرة والأشد لفتًا للنظر في الظاهر، وعندما لا يعرض في صورة أمثلة غريبة وهو ما يحصل في أغلب الأحيان، هو الآتي: إذا لم تكن القيمة التبادلية سوى وقت العمل المتضمن في سلعة مـا، فكيـف يمكن أن تكون السلع التي لا تتضمن عملاً، قيمة؛ أو بعبارة أخرى، من أين تأتي القيمة التبادليـة القـوى الطبيعية البسيطة؟ وسوف تحل هذه المشكلة في مشكلة ريع الأرض.

الفقرة عن القيمة ا شكلة).

الفصل الثاني

النقود أو التداول البسيط

في جدل برلماني دار حول "قانون المصارف" الذي تقدم به السير روبرت بيل في ١٨٤٤، ١٨٤٥ لفت جـلاد ســتون النظر إلى أن الحب نفسه لم يجعل من الناس حمقى بأكثر مما جعلتهم التأملات في الطبيعة العميقة للنقود. كان إنجليزيا يتحدث إلى إنجليز. وعلى النقيض من هذا فإن الهولنديين، أولئك القوم الذين، مع الاحترام الواجب لبيتي، كانت لهم "روح متهورة" من ناحية المضاربات في النقود، لم يضيعوا أبدا وقتهم في هذه الأبحاث الفكرية في النقود.

إن الصعوبة الرئيسية التي نواجهها في تحليل النقود، يجرى التغلب عليها بمجرد أن نفهم أن منشأها هو فـي الـسلعة نفسها. في هذا الفرض لا يعود الأمر يتعلق بحسن إدراك السمات الشكلية الخاصة، فهذا هو الذي يثير صعابا معينة لأن جميـع العلاقات البورجوازية، معبرا عنها بالذهب أو بالفضة، تظهر كأنها علاقات نقدية، ومن ثم يبدو أن الشكل المعروف باسم نقود، له مضمون متغير بصورة لا متناهية وهو مضمون غريب عليه.

وفي الدراسة التي تقدمها فيما بعد، لا يجب أبدا أن نغض الطرف عن أن الأمر يتعلق فقط بتلك الأشكال من النقود التي تنساب مباشرة من تبادل السلع، ولا يتعلق بالأشكال التي تنتمي إلى مرحلة عليا من عملية الإنتاج، كنقود الائتمان مثلاً. وفـي سبيل المزيد من البساطة، سوف نعتبر الذهب دائما كالسلعة نقود.

١ - مقياس القيم

إن العملية الأولى من التداول هي بنوع ما، عملية نظرية وتمهد للتداول الحقيقي. فالسلع التي توجد كقيم إستعمالية، تبدأ بأن تخلق لنفسها الشكل الذي تظهر فيه بالتبادل وفي الذهن كأنها قيم تبادلية أي مقادير محددة من وقت عمل عام تـم إنجـازه. ولقد رأينا أن الفعل الأول الضروري من هذه العملية هو: تستبعد السلع سلعة ذات طابع مخصوص، الـذهب مـثلاً، تـصبح التجسيد المادي المباشر لوقت العمل العام، أي تصبح المعادل العام. لنرجع لحظة إلى الشكل الذي في ظله تحول السلع الـذهب إلى نقود.

١ طن من الحديد = ٢ أوقية من الذهب

١ مقياس من القمح = ١ أوقية من الذهب

١ قنطار من البن = ٢/١ أوقية من الذهب

١ قنطار من البوتاس = ٢/١ أوقية من الذهب

١ طن من خشب الجوز = ١,٥ أوقية من الذهب

ص سلع = س أوقية من الذهب

في هذه السلسلة من المعادلات فالحديد، القمح، البن، البوتاس "الخشب الخ" هذه كلها تظهر بالتبادل كأنها التجسيد المادي لعمل متجانس أي كعمل متجسد في الذهب، فيه فقدت الأعمال الخاصة الممثلة في قيمها الإستعمالية المختلفة كل طابع خـاص. فوصفها قيما، تكون متماثلة أي تجسيدا لنفس العمل أو نفس تجسيد العمان أي الذهب. وبهذه الصفة لا تمثل سوى فارق واحـد هو فارق كمي، أو تظهر كأحجام مختلفة من القيمة لأن قيمتها الإستعمالية تحتوي على وقت عمل متفاوت. ولأنها سلع معينـة، فإنها في الوقت نفسه، وإزاء بعضها البعض، تجسيد لوقت العمل العام لأن علاقتها بوقت العمل العام هي نفس علاقتها بـسلعة مستبعدة منها هي الذهب. وهذه العلاقة التطورية التي تبدو بها السلع إزاء بعضها البعض، في شكل قيم تبادلية، تجعل من وقت العمل المتضمن في الذهب، وقت العمل العام الذي تعبر فيه كمية معلومة عن نفسها بكميات مختلفة من الحديد والقمـح والـبن الخ، بمعنى إنها تعبر عن القيم الإستعمالية لجميع السلع أو تتطور بشكل مباشر في تلك السلسلة اللا متناهيـة مـن متعـادلات السلع. وبينما تعبر السلع بلا استثناء عن قيمتها التبادلية بالذهب، يعبر الذهب مباشرة عن قيمته التبادلية في جميع السلع، وبينما السلع تعطي بعضها البعض شكل القيمة التبادلية، فإنها تضفى على الذهب شكل معادل عام هو النقود.

ونظرا لأن جميع السلع تقيس قيمها التبادلية بالذهب أي بالنسبة التي تحتوي طبقًا لها كمية محددة من الذهب وكميـات محددة من السلع على نفس الكمية من وقت العمل، فإن الذهب يصبح مقياس القيم. وليس هذا أولاً إلا لأنه يحدد على هذا النحو كمقياس للقيم، بفضله تقاس قيمته الصحيحة مباشرة بمجموع متعادلات السلع، أي لأن الذهب يصبح معادلاً عاما أو نقودا، ومن جهة أخرى تعبر القيمة التبادلية لجميع السلع، عن نفسها الآن بالذهب. وفي هذا التعبير يجب أن نميز عنصرا كيفيا وعنـصرا نوعيا. فالقيمة التبادلية لسلعة توجد كتجسيد لنفس وقت العمل المتجانس؛ ويمثل حجم قيمة السلع بطريقة كلية، ذلـك أنـه فـي العلاقة التي تقف فيها السلع مساوية للذهب، تقف متساوية بالنسبة إلى بعضها البعض. فمن جهة نرى الطابع العام لوقت العمل الذي تشتمل عليه، ومن جهة أخرى نرى الكمية المعبر عنها بما يعادلها من الذهب. إن القيمة التبادلية للسلع والمعبر عنها هكذا كتعادل عام وفي القوت نفسه كجزء من هذا التعادل في سلعة ذات طابع مخصوص، أو في مساواة واحدة مقررة بـين الـسلع وسلعة ذات طابع مخصوص. هذه القيمة هي الثمن. فالثمن هو الشكل المعدّل الذ تظهر فيه القيمة التبادلية للسلع، فـي إطـار عملية التداول.

وبنفس العملية التي تعبر بها السلع عن قيمها بالثمن الذهب، تمثل الذهب كمقياس للقيمة وبالتالي كنقود. فـإذا قاسـمت قيمها ككل، بالفضة أو القمح أو النحاس، ومن ثم مثلت أثمانًا من الفضة أو أثمانًا من القمح أو أثمانًا من النحـاس، لأصـبحت الفضة والقمح والنحاس مقياس وبالتالي المعادل العام. ولكن تظهر السلع في التداول كأنها ثمن يجب أن نفتـرض أنهـا كقـيم تبادلية، سابقة على التداول. فالذهب لا يصبح مقياسا للقيم إلا لأن جميع السلع تتخذه مقياسا لقيمتها التبادلية، ولكن شمولية هـذه العلاقة التطورية التي تضفى هي وحدها على الذهب طابع المقياس، تفترض أن كل سلعة نقاس بالذهب بما يتناسب مـع مـا يشتمل عليه الاثنان من وقت العمل، ومن ثم فالمقياس الحقيقي للسلعة وللذهب هو العمل، أو أن السلعة والذهب يساوي كل منها الآخر، بصفتها قيما تبادلية عن طريق التبادل المباشر. أما كيف يتحقق هذا التساوي من الناحية العملية، فلا نستطيع بحثه فـي مجال التداول البسيط. ولكن ثمة نقطة ندركها: في البلاد المنتجة للذهب والفضة يندمج وقت محدد من العمل وبشكل مباشر مع كمية محددة من الذهب أو الفضة، ينما لا يتسنى الوصول إلى النتيجة نفسها في البلاد التي لا تنتج الذهب والفضة، إلا بطـرق ملتوية، أي بتبادل السلع الوطنية المباشر أو غير المباشر، بمعنى مبادلة جزء محدد من العمل القومي المتوسط بكمية محددة من وقت العمل المتجسد في الذهب والفضة في البلاد المشتغلة بالتعدين. ولكي يستطيع الذهب أن يعمل كمقياس للقيم، يجب بقـدر الإمكان أن يكون قيمة قابلة للتغير. والواقع أنه بسبب كونه فقط تجسيدا لوقت العمل، يستطيع أن يصبح معادل السلع الأخـرى،

ويتم نفس وقت العمل بأحجام متفاوتة من نفس القيم الإستعمالية وذلك حسب تغير القوة الإنتاجية للعمل الحقيقي. ففي تقييم جميع السلع بالذهب، كما في تمثيل القيمة التبادلية لكل سلعة بالقيمة الإستعمالية لسلعة أخرى، يقتصر على الافتراض بأن الذهب يمثل في لحظة معلومة كمية معلومة من وقت العمل. وينطبق قانون القيم التبادلية الذي أسلفنا شرحه، على تغير قيمة الـذهب. فـإن ظلت قيمة السلع التبادلية ثابتة، فإن ارتفاعنا عاما في أثمانها بالذهب أن يكون في حيز الإمكان إلا إذا انخفضت قيمـة الـذهب التبادلية. وإذا ظلت قيمة الذهب التبادلية ثابتة، فلن يكون ارتفاع عام في الأثمان بالذهب ممكنًا إلا إذا ارتفعت القـيم التبادليـة لجميع السلع. ويحدث العكس إذا كان هنا انخفاض عام في أثمان السلع. فإذا ارتفعت أو انخفضت قيمة أوقية من الذهب نتيجـة تعدلي لوقت العمل اللازم لإنتاجها، انخفضت أو ارتفعت بالمثل بالنسبة إلى جميع السلع الأخرى، ولكنها تمثل بعد التغير كمـا كانت تمثل قبله، وإزاء جميع السلع، وقت عمل ذا حجم معلوم. ونفس القيم التبادلية تعبر عن نفسها بمقادير من الذهب أكبر أو أصغر عن ذي قبل؛ ولكنها تقدر نفسها بما يتناسب مع أحجام قيمها؛ ومن ثم تحتفظ إزاء بعضها البعض بنفس علاقة القيمـة. فالعائد ٢، ٤، ٨ لا يختلف عن العائد ١، ٢، ٤ ولا عن العائد ٤، ٨، ١٦. فالكمية المختلفة من الذهب والتي فيها تقـدر القـيم التبادلية تبعا للتفاوت في قيمة الذهب، تمنع الذهب أيضا من أداء دوره كمقياس للقيم بمثل ما تحول قيمة الفضة وهي دون قيمة الذهب خمس عشرة مرة، بينها وبين الحلول محل الذهب كمقياس للقيم. ونظرا لأن وقت العمل هو مقيـاس الـذهب ومقيـاس السلع، وأن الذهب لا يصبح مقياس القيم إلا بقدر ما تقاس به جميع السلع الأخرى، لهذا وعن طريق وهم بحت تشيعه عمليـة التداول، تظهر النقود وكأنها تجعل السلع قابلة للقياس [37] . وبالعكس فالذي يجعل من الذهب نقودا هو إمكانية قيـاس الـسلع المفيدة كوقت عمل متجسد.

إن الشكل الحقيقي الذي تدخل به السلع في عملية التبادل، هو شكل قيمها الإستعمالية. وهي لا تصبح معادلاً عاما حقيقيا إلا بالتصرف فيها. وتحديد ثمنها هو تحولها التصوري البحث إلى معادل عام أي مساواتها بالذهب وهي مساواة لا يزال يتعين تحقيقها. ولكن منذ اللحظة التي لا تكون السلع، في أثمانها، سوى أشياء تحولت في الذهب إلى ذهـب أو إلـى ذهـب وهمـي فحسب، وأن وجودها كنقود لم ينفصل انفصالاً حقيقيا بعد عن وجودها الحقيقي، لا يكون الذهب قد تحول بعـد إلا إلـى نقـود تصورية أو إلى مقياس بسيط للقيم، وتقوم مقادير محددة من الذهب في الواقع بأداء وظيفتها اسميا لمقادير محـددة مـن وقـت العمل. والشكل الخاص الذي يتبلور فيه الذهب كنقود، يتوقف في كل مرة على الطريقة الدقيقة التي بها تمثل السلع بالنسبة إلى بعضها البعض، قيمتها التبادلية الصحيحة.

إذن للسلع الآن في علاقاتها المتبادلة، وجود مزدوج، وجود حقيقي بصفتها قيما إستعمالية، وجود تصوري بصفتها قيما تبادلية. والشكل المزدوج الذي يتخذه العمل الذي تحتوي عليه، تمثله الآن بالنسبة إلى بعضها البعض، على النحو التالي: يوجد العمل الحقيقي والخاص، حقًا، باعتباره قيمتها الإستعمالية بينما يتخذ العمل المجرد والعام، في ثمنها، وجودا مجازيا تكون فيـه التجسيد المتجانس والذي يختلف من ناحية الكم فحسب، لنفس جوهر القيمة.

([37]) يأخذ أرسطو حسبانه أن القيمة التبادلية للسلع مفروض فيها أ ا سابقة على ن السلع. "واضح أن التبادل كان موجودا قبل النقود إذ لا يهم إذا كنا نعطي سة أسرة مقابل البيت أو نعطى النقود الـ تساويها الأسرة".

ومن جهة أخرى، ا كانت السلع لا تتخذ إزاء بعضها البعض شكل قيمة تبادلية إلا الثمن، ذا فهو علها قابلة للقياس بواسطة النقود. "وهذا هو السبب الذي مـن أجله ب تقدير قيمة كل شيء. وهكذا كن أن دث التبادل دائما وبه يستطيع ا تمع أن يوجد. إن النقود كمقياس، عل كل شيء قابلاً للقيـاس ومتـساويا. وبدون التبادل لا يكون ة تمع، وبدون ا ساواة لا يكون ة تبادل على الإطلاق، وبدون القابلية للقياس لا تكون هناك مساواة إطلاقًا". وهو لا فـي أن هـذه الأشياء ا ختلفة الـ تقاس بالنقود، هي أحجام غ قابلة للقياس اما. إن ما يبحث عنه هو وحده unite السلع باعتبارها قيمة تبادلية، وهي الوحدة الـ يستطع كم كونه يونانيا قد ا. أن دها. وهو يتخلص من ا ة بأن عل ا هو حد ذاته غ قابل للقياس، شيئًا قابلاً للقياس بالنقود الذي تقتضيه ا اجة العملية.

فمن جهة يظهر الاختلاف بين القيمة التبادلية والثمن كاختلاف اسمي بحت. ألم يقل آدم سميث إن العمـل هـو الـثمن الحقيقي للسلع، وإن النقود ثمنها الاسمي. فبدلاً من تقدير مكيال من القمح بثلاثين يوما من أيام العمل، تقدر قيمته الآن بأوقيـة من الذهب إذا كانت منتج ٣٠ يوم عمل. ومن جهة أخرى هو اختلاف اسمي بسيط بحيث تتركز فيه العواصـف التـي تهـدد السلعة في عملية التداول الحقيقية إن مكيال القمح يحتوي على ٣٠ يوم عمل، ومن ثم لا يحتاج إلى أن يمثله وقت العمـل فـي مبدأ الأمر. ولكن الذهب سلعة مختلفة عن القمح، ولا يمكن في غير التداول أن نبرهن على أن مكيال القمح يصبح حقًا أوقيـة من الذهب. كما توقعنا في ثمنه. سوف يصبح كذلك أو على خلافه تماما، تبعا لما إذا كان مكيال القمح سيثبت أو لا يثبت أنـه قيمة إستعمالية، وتبعا لما إذا كان مقدار وقت العمل الذي يشتمل عليه سيثبت أنه مقدار وقت العمل اللازم لإنتاج مكيـال مـن القمح. السلعة في ذاتها عبارة عن قيمة تبادلية ولها ثمن. ولسنا نرى في غير التفرقة بين القيمة التبادليـة والـثمن، أن العمـل الفردي الخاص المتضمن فيل السلعة، في حاجة إلى أن يتمثل عن طريق التصرف فيه، كنقيضه أي كعمل خال من الفرديـة، ومجرد وعام واجتماعي في ظل هذا الشكل فقط، أي كنقود بمعنى آخر. أما أن العمل لا يخضع للظهور على هذا النحو، فأمر هو نتيجة الصدفة. ففي الثمن لا تكون قيمة السلعة التبادلية متميزة عن هذه السلعة إلا تصورا، كما أن الوجود المزدوج للعمـل الذي تتضمنه السلعة ليس له وجود بعد إلا كتعبير مختلف؛ ومن جهة أخرى ليس تجسيد وقت العمل العام، أي الذهب، بالنـسبة إلى السلعة الحقيقية إلا مقياسا مفترضا للقيمة. ولكن وجود القيمة التبادلية كثمن، أو وجود الذهب كمقياس للقيمة، ينطوي ضمنًا على ضرورة التصرف في السلعة لقاء الذهب الرنان، ولكنه يعني أيضا إمكانية عدم التصرف فيها أو يعني بإيجاز كل التناقض الناتج من كون المنتج هو السلعة أو أن العمل الخاص الذي يقوم به الفرد، ولكي يكون له أثر اجتماعي، يجب أن يبدو كنقيضه المباشر أي كعمل عام مجرد. ومن ثم فالخياليون الذي يريدون السلعة لا النقود، والذين يسلمون بالإنتاج القائم علـى التبـادل الخاص ولكن دون الشروط اللازمة لهذا الإنتاج. منطقيون مع أنفسهم عندما "يهدرون النقود" في ظل شـكلها المـبهم الخيـالي كمقياس للقيم دون انتظار أن تكون قد اتخذت شكلاً أدعى إلى القبول. وإذن، ففي مقياس القيم الخفـي تكـون النقـود الرنانـة والراجحة هي الآن موضع ترقب الفرص.

إذا عرفنا العملية التي يصبح بها الذهب مقياس القيم وتصبح القيمة التبادلية هي الثمن. فلن تعود جميع السلع في أثمانها سوى كميات وهمية من الذهب ذات حجم تختلف. وبهذه الصفة أي كونها مقادير مختلفة من نفس الـشيء أي مـن الـذهب، تتساوى وتجري المقارنة والقياس فيما بينها. كذلك تنشأ من الناحية الفنية ضرورة ربط هذه السلع بكمية محددة من الذهب بمثل ربطها بوحدة قياس وهي وحدة قياس تصبح بعد ذلك القياس النمطي لأنها تنقسم إلى أجزاء صحيحة، وهـذه الأخيـرة تنقـسم بدورها إلى أجزاء صحيحة [38] .

والآن فإن كميات الذهب بصفتها هذه تقاس حسب الوزن. ومن ثم يوجد القياس الآن مستعدا تماما في المقاييس العامـة للأوزان والمستخدمة بالنسبة إلى المعادن؛ وهذه المقاييس أيضا تصلح أصلاً وفي كل تداول معدني، مقياسا للأثمان. ومن حقيقة أن السلع لا تعود تقوم العلاقة بينها باعتبارها قيما تبادلية يجب أن تقاس بوقت العمل وإنما تقوم العلاقة بينها باعتبارها أحجاما مقاسة بالذهب ولها اسم واحد، نقول إنه بسبب هذه الحقيقة يتحول الذهب من مقياس للقيم إلى مقياس أو معيار للأثمان. وهكـذا فمقارنة أثمان السلع المقدرة بكميات مختلفة من الذهب تتبلور في صور منقوشة في كمية من الذهب الوهمي وتجعل منها مقياسا من أجزاء صحيحة. ليس للذهب كمقياس والذهب كمعيار للأثمان، نفس الشكل على الإطلاق، والذي خاطوا بين الشكلين وصلوا

([38] إنه لشيء غريب أن أوقية الذهب الا تستخدم ا لمترا، وحدة للقياس، لا تقسم إ أجزاء صحيحة. وفيما يلي التفسـ : قامت دار السك عندنا الأصل علـى استخدام الفضة وحدها؛ و كن دائما تقسيم الأوقية من الفضة إ عدد مع من العملة الصغ ة ولكن الذهب إذ استخدم بعد ذلك دار سـك صـصة فقـط للفضة، فإن أوقية منه لا كن أن تقسم إ عدد مضبوط من قطع النقود".

(Maclaren: History of the currency, London, 1858, p. 16).

إلى أشد النظريات مدعاة إلى السخرية. فالذهب مقياس للقيم لأنه وقت عمل متبلور، وهو معيار للأثمان لأنه وزن محـدد مـن المعدن. ويصبح الذهب مقياسا للقيم لأنه يرتبط كقيمة تبادلية بسلع تعتبر قيما تبادلية؛ وفي معيار الأثمان تستخدم كمية محـددة من الذهب وحدة لمقادير أخرى من الذهب. والذهب مقياس للقيمة لأن قيمته قابلة للتغير؛ وهو معيار للأثمان لأنه محدد كوحدة وزن ثابتة لا تتغير. وهنا كما في كل مكان حيث يتعلق الأمر بتحديد مقاييس أحجام تحمل نفس الاسم، فإن ثبات ودقة علاقـة القياس هي الأمور الحاسمة. فضرورة تثبيت كمية معينة من الذهب كوحدة قياس واتخاذ أجزاء صحيحة كأنها أقسام فرعية من هذه الوحدة، هذه الضرورة ولدت الفكرة القائلة بأن كمية محددة من الذهب لها بطبيعة الحال قيمة متغيرة، تصبح لهـا علاقـة ثابتة من القيمة مع القيم التبادلية للسلع، ولكننا ننسى ببساطة أن القيم التبادلية للسلع تحول إلى أثمان أي إلى كميات من الذهب، قبل أن يصبح الذهب معيارا للأثمان. في نفس علاقة القيمة مقادير مختلفة من الذهب. فإذا انخفـضت قيمـة الـذهب بنـسبة ١٠٠٠% لكانت لاثنتي عشرة أوقية دائما قيمة تزيدا اثنتي عشرة مرة على قيمة واحدة. لكن في الأثمان يتعلـق الأمـر فقـط بالعلاقة بين مقادير مختلفة من الذهب. ولكن من جهة أخرى، كما أن أوقية من الذهب لا تغير وزنها برغم ارتفاع أو انخفاض قيمتها، لهذا لا يمكن أن يتغير وزن أجزائه الصحيحة. ومن ثم يؤدي الذهب باعتباره عيارا للأثمان، نفس الخدمات أيا كان تغير قيمته [39] .

وثمة عملية تاريخية سوف نشرحها فيما بعد على ضوء طبيعة التداول المعدني، تقول إن نفس تسمية الوزن كان يحتفظ بها دائما كمعيار الأثمان ولو أن وزن المعادن النفيسة الذي كان يستخدم معياران كان يتغير دائما أي ينقص دائما. وهكذا يـدل الجنيه الإنجليزي على أنه ثلث وزنه الأصلي؛ وكان الجنيه الاسكتلندي قبل الاتحـاد ٣٦/١، والفرنـسي ٧٤/١، والمارافيـدي الأسباني ١٠٠٠/١ والريس البرتغالي أقل من هذا بكثير. ومن ثم تختلف المسميات النقدية تاريخيا عن مسمياتها العامة للـوزن [40] . فمن جهة، كما أن تحديد وحدة القياس وأجزائها الصحيحة وأسمائها أمر عرفي بحت، ولكن يجب من جهـة أخـرى أن يكون لها في التداول طابع العمومية والضرورة، لهذا لزم جعلها قانونية. ومن ثم كانت العملية الرسـمية الحتـة مـن عمـل الحكومات [41] . فالمجتمع هو الذي أعطى المعدن المحدد الذي كان يستخدم كمادة تصنع منها العملة. ويختلف العيار القـانوني للأثمان بالطبع من بلد إلى آخر. ففي إنجلترا مثلاً تنقسم الأوقية باعتبارها وزنًا من المعدن، إلى بنسات وحبات وقراريط، ولكن أوقية الذهب كوحدة قياس للنقود، تنقسم على ٨/٧و٣ جنيه كل منها ٢٠ شلنًا، وينقسم الشلن إلى ١٢ بنسا بحيث أن ١٠٠ جنيه

---

(39) " كن أن تغ النقود دائما قيمتها ومع ذلك تظل أيضا مقياسا طيبا للقيمة ا لو ظلت ثابتة اما. لنفرض مثلاً أن قيمتها ا فضت... بذا ا فض كان ا نيه يستطيع أن يشتري ٣ مكاييل من القمح أو ٦ أيام عمل؛ والآن فإنه يشتري مكيالا من القمح وأربعة أيام عمل. و ا الت وإذ نعلم نسب القمح والعمـل إ النقـود. نستطيع أن نستنتج علاقا ما أو نسبهما ا تبادلة، وبعبارة أخرى نستطيع أن نؤكد أن مكيالاً من القمح يساوي يومي عمل. وهذا هو كل ما يعنيه قيـاس القيمـة. و كن عمل هذا أيضا بعد ا فض كما كان قبله. ومن فامتياز شيء بسبب كونه مقياسا للقيمة، هو مستقل عن التغ ات قيمته".

Railey: Money and its vicissitudes, London, 1837, p. 11.

(40) "العملات النقدية الـ هي تصورية اليوم هي أقدم العملات عند كل شعب. وكانت يعا حقيقة حقبة معينة (هذا التأكيد ليس دقيقًا على حد كبـ) ونظرا لأ ا كانت حقيقية ذا كانت ا أ يتها" (جباليا : النقود. مصدر سابق حق ص ١٥٣).

(41) يقول الرومانسي ا. مولر: رأيي أن للحاكم ا طلق حق ديد ا عدن النقدي وأن يضفي عليه قيمة اجتماعية ا ية، أي درجة أو موقفًا أو صفة".

A. H. Muller: Die Elemente der Staatskunst, Beriin 1809, II, p. 276).

ويبدو اضطراب "تصوراته" الفقرة التالية: "يفهم الناس يعا صلحة الـ تتعلق بإجراء ديد دقيق لثمن العملة وخاصة بلد كأ لترا تقوم فيه ا كومة عملية الـسك انا وبسخاء غـ عادي (يبدو أن مولر يعتقد أن ا يئة ا اكمة إ لترا تدفع مصاريف السك من جيبها) حيث لا يرى حق ضرب النقود ا . أولاً يرى بالتا إذا كانت ا كومة حددت ن النقود بأعلى من الثمن ا اري للذهب. وأنه بدلاً من أن تدفع الأوقية من الذهب ٣ جنيهات استرلينية، ١٧ شلنا، ١٠,٥ نبسات فإ ـا دفعـت ثلاثة جنيهات وتسعة عشر شلنا. ومن فإن يع النقود الـ رج من دار السك سوف ري مبادلتها السوق مقابل ذهب كن شراؤه بسعر أرخص مل بعـد ذلك إ دار السك، الأمر الذي يشبع الاضطراب ا وقف النقدي" (ص ٢٨٠ – ٢٨١). و سبيل الإبقاء على النظام العملة الإ لميزية ينغمـر مـولر نفـسه "الاضطراب". فبينما الشلنات والبنسات ما هي إلا أ اء أو مسميات ثلها قطع مستديرة من الفضة والنحاس وأجزاء مقررة من أوقية الذهب، فإن مولر يتـراءى لـه أن أوقية الذهب قيمت بالذهب وبالفضة وبالنحاس، وهكذا ينعم على الإ لميز عيار للقيمة مثلث. إن الفضة الـ كانت ثل مقياسا للعملة إ جانـب الـذهب، تلمـع بصفتها هذه إلا عام ١٨١٦.

ذهب فئة ٢٢ قيراط (١,٢٠٠ أوقية) = ٤,٦٧٢ جنيه، ١٠ شلنات. ولكن في السوق العالمية حيث تختفي الحدود، تختفي بالمثل السمات القومية للمقاييس النقدية لتحل محلها مقاييس عامة تصلح لوزن المعادن. وإذن فثمن السلعة أو كمية الذهب التي تتحول إليها السلعة تصورا، تعبر عنه الآن الأسماء النقدية للمعيار الذهبي. فبدلاً من القول بأن مكيالاً من القمح يساوي أوقية من الذهب، نقول إنه يساوي في إنجلترا ٣ ج، ١٧ ش، ١٠,٥ بنس. وبنفس الطريقة يجري التعبير عن جميع الأثمان. فالشكل الخاص الذي تضفيه السلع على قيمتها التبادلية يحول إلى مسميات نقدية تتحدث بها فيما بينها، عما تساويه، وتتحول النقود من ناحيتها إلى نقود حسابية [42] .

وتحويل السلع إلى نقود حسابية، سواء تم هذا في الذهن أو على الورق أو بالكلام، يتم في جميع المرات التي يثبت فيها نوع من الثروة من وجهة نظر القيمة التبادلية [43] . وفي سبيل هذا التحويل لا بد من الذهب ولكنه الذهب النظري فقط. فلتقدير قيمة ١٠٠٠ بالة من القطن بعدد مقرر من أوقيات الذهب، وللتعبير عن هذا العدد من الأوقيات بالنسميات النقدية للأوقية أي بالجنيهات والشلنات والبنسات، لا تكون ثمة حاجة إلى ذرة واحدة من الذهب. وهكذا قبل قانون المصارف الذي صدر في أيام السير روبرت بيل عام ١٨٤٥ لم تتداول في اسكتلندا أوقية واحدة من الذهب مع أن الأوقية من الذهب بوصفها وحدة قياس إنجليزية قدرها ٣ ج، ١٧ شلن، ١٠,٥ بنس كانت تستخدم فضلاً عن ذلك، مقياسا قانونيا للأثمان. وهكذا في تبادل السلع بين سيبيريا والصين تعمل الفضة مقياسا للأثمان برغم أن هذا التبادل ليس إلا مقايضة بسيطة. ومن ثم فبالنسبة على الفضة المعتبرة نقودا حسابية، لا يهم إذا كانت وحدتها للقياس أو الأقسام الفرعية من هذه الوحدة مسكوكة أم لا. فقد كان الجنيه الإسترليني في عهد وليم الفاتح، وكان آنذاك من الفضة الخالصة، والشلن وهو ١/٢٠ من الجنيه، موجودين فقط كنقود حسابية بينما كان البنس وهو ١/٢٤٠ من الجنيه الفضة، أعظم نقود فضية حقيقية. ونلقى العكس في أيامنا إذ لم يعد ثمة وجود للشلنات أو البنسات ولو أنها التسميات القانونية لأجزاء مقررة من أوقية من الذهب. فالفضة كنقود حسابية يمكن في أي مكان آخر توجد إلا بطريقة تصورية، بينما تسك الفضة الحقيقة وفقًا لمقياس آخر مختلف تماما. وهكذا وحتى في وقت مبكر من القرن الثامن عشر لم تستخدم كثير من المستعمرات الإنجليزية في أمريكا الشمالية، سوى نقود أسبانية وبرتغالية في الحياة الجارية وإن كانت النقود الحسابية في كل مكان هي مثلها في إنجلترا [44] .

وكما أن للذهب وهو مقياس الأثمان، نفس التسميات شأنه شأن أثمان للسلع، وأن أوقية من القمح وطنًا من الحديد مثلاً يعبر عنها بمبلغ ٣,١ ج، ١٧ شلن، ١٠,٥ بنس، لهذا أطلق على هذه التسميات الحسابية أسم الثمن النقدي. وظهرت الفكرة الغريبة من أن الذهب يقدر بقيمته، وأن له بسبب اختلافه عن جميع السلع الأخرى ونتيجة للقرار الرسمي المتخذ، ثمنًا محددا fixe. هذه الفكرة أخطأت إذ أخذت تثبيت التسميات الحسابية التي تنطبق على أوزان مقررة من الذهب، على أنه تثبيت أو

---

[42] ا سئل أنا كارسيس عن استعمال النقود عند الإغريق. أجاب بقوله: إ ا تستخدم للحساب".
(Athen. Eidn. Liver 4, 49, v.2 ed. Schweighaus er, 1802).

[43] كانت لدى ج. جارنييه وهو من أقدم من ترجم مؤلفات آدم يث من الفرنسيين فكرة غريبة عن تقرير نسبة بـ استخدام النقود ا ـسابية واستخدام النقـود ا قيقية. وهذه النسبة هي ١:١٠.
(G. Garnier, Histoire de la monnaie depuis la plus haute antiquité, I, p. 78.)

[44] إن قانون ماريلاند الصادر عام ١٧٢٣ والذي عل من الطباق النقود القانونية ولكن يرد القيمة إ النقود الذهبية الإ لميزية أي عل البنس معادلاً لرطـل مـن الطباق، هذا القانون يعيد إ الذاكرة "قوان ال ابرة" ال كانت على العكس من ذلك، عل مقادير ددة من الفضة مساوية واميس وبقر ا . و هذه ا الة يكن هنا الذهب والفضة، بل ا اموسة والبقرة ا اللتان تشكلان ا ادة ا قيقة للنقود ا سابية.

تحديد لقيمة هذه الأوزان [45] . فعندما يصلح الذهب عنصرا لتعيين الثمن أو نقودا حسابية، لا يكون له ثمن محدد، بل لا يكون له ثمن على الإطلاق. فلكي يكون له ثمن بمعنى أن يعبر عن نفسه كمعادل عام في سلعة ذات طابع مخصوص يجب أن تلعب هذه السلعة الأخرى في عملية التداول نفس الدور الوحيد الذي يلعبه الذهب. ولكن سلعتين تستبعدان جميـع الـسلع الأخـرى، تستبعد كل منهما الأخرى. فهناك حيث يوجد الذهب والفضة كنقود من الناحية القانونية، أي يتعايشان كمقياس للقيمـة، جـرت دائما محاولات. ولكن دون جدوى، لمعاملتهما على أنهما نفس المادة الواحدة. فإذا سلمنا بأن نفس وقت العمل يتجسد بطريقـة ثابتة لا تتغير، وبنفس نسبة الفضة والذهب، فإننا نسلم في الواقع بأن الفضة والذهب هما نفس المادة، وأن الفضة وهي المعـدن الأقل نفاسه جزء من الذهب لا يتغير. إن تاريخ النقود الإنجليزية من عهد إدوارد الثالث إلى أيام جورج الثاني، ليس إلا تعاقبا مستمرا، لاضطرابات يثيرها التصادم بين القيمة المعزوّة قانونًا إلى الذهب والفضة وبين القيمة الحقيقية في أثناء التقلبات. فتارة كان الذهب هو الذي يقدر بأكثر من قيمته، وتارة كانت الفضة. وكان المعدن الذي يقدر بقيمة منخفضة كثيـرا، يـسحب مـن التداول ويذاب ثم يصدر وعندئذ تدخل قانون غيّر علاقة قيمة المعدنين، ولكن لم تلبث القيمة الاسمية الجديدة أن وجدت نفسها، كما سبق أن وجدت القيمة القديمة، في صراع مع العلاقة الحقيقية للقيمة. وفي عصرنا الحالي، أثار الطلب من جانـب الهنـد والصين، انخفاضا ضعيفًا جدا وعابرا في قيمة الذهب بالنسبة إلى قيمة الفضة؛ وكانت لدينا في فرنسا وعلى مستوى أكبر، نفس الظاهرة وهي تصدير الفضة وطردها من التداول بفضل الذهب. ففي أعوام ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧ كانت الواردات من الذهب إلى فرنسا تزيد على الصادرات منه ٤١,٥٨٠,٠٠٠ بمبلغ جنيه إسـترليني، بينمـا زادت الـصادرات مـن الفـضة بمقـدار ١٤,٨٠٤,٠٠٠ عن الواردات. وفي بلاد مثل فرنسا فيها المعدنان مقياسان للقيم قانونًا ويجب قبولهما سويا للدفع بحيث كل فرد حر في أن يدفع بالذهب أو الفضة، كان المعدن الذي ترتفع قيمته ينتج فرق سعر ويقيس ثمنه شأنه شأن أي سلعة أخرى، فـي المعدن المقدر بأعلى من قيمته، بينما يقوم الأخير وحده فقط بدور مقياس القيمة. إن كل التجربة التاريخية التي تعكـسها هـذه المجموعة من الأفكار، ترد إلى الآتي: بمجرد أن يقوم معدنان قانونًا بوظيفة مقياس للقيمة، فلن يلعب هذا الدور في الواقع سوى واحد منها فقط [46] .

(ب) نظريات في وحدة قياس النقود

إن حقيقة كون السلع لا تتحول كثمن إلى ذهب إلا من الناحية التصورية، وأن الذهب بالتـالي يتحـول مـن الناحيـة التصورية إلى نقود، هذه الحقيقة أدت إلى نظرية وحدة القياس التصورية للنقود. ونظرا لأنه في تعيين الثمن لا يقوم بهذا العمل سوى الذهب الوهمي أو الفضة الوهمية، أي الذهب والفضة كنقود حسابية، جرى الزعم بأن الجنيهـات والـشلنات والبنـسات والتالرات والفرنكات الخ بدلاً من أن تدل على أوزان جزئية من الذهب والفضة أو على عمل متجسد أيا كان، لا تدل إلا علـى جزيئيات وهمية من القيمة. ونتيجة لهذا إذا زادت قيمة أوقية من الفضة فسوف تشتمل على عدد أكبر من هـذه الجزيئـات أو الذرات ومن ثم يجب أن تحسب وتسك إلى عدد أكبر من الشلنات. هذه النظرية وكانت موضع القبول خلال الأزمة الأخيرة في انجلترا بل وعرضت على البرلمان في تقريرين خاصين ألحقا بتقرير لجنة المصارف عام ١٨٥٨، ترجع إلـى نهايـة القـرن السابع عشر.

([45] نقرا مثلاً "كلمات مألوفة" لدافيد أركهارت "قيمة الذهب هي أن يقاس بنفسه هو؛ كيف كن ادة أن تكون مقياس قيمتها الذاتية أشياء أخرى؛ إن قيمة الذهب يقررها وزن الذهب ظل تسمية باطلة ذا الوزن، والأوقية تساوي كذا من ا نيهات أو من أجزاء من ا نيه. هذا ما يقال له تزييف مقياس، وليس هذا بتقرير لعيار".

([46] كان ينبغي الإبقاء على الفضة كمقياس للتجارة ومثل أي مقياس آخر، ثابتة بأك قدر كن. لكن هذا مستحيل إذا كان عملتك تتكون من معدن تتغ العلاقة بينهما بلا انقطاع.

(J. Locke: Some considerations on the lowering ot interest,etc, works, 7 ed. 1768, London. III, p.65)

ففي بداية عهد وليم الثالث كان السعر النقدي الإنجليزي لأوقية الفضة ٥ شلنات وبنسين؛ وكان يطلق على ٦٢/١ من أوقية الفضة اسم بنس وعلى ١٢ بنسا اسم شلن. وتمشيا مع هذا المستوى كان مازنته ٦ أوقيات من الفضة يسك إلى ٣١ قطعة أو شلنًا. ولكن ثمن السوق للأوقية من الفضة كان يتجاوز ثمنها النقدي إذ كان ٦ شلنًا، ٣ بنسات بدلاً من ٥ شلنات وبنسين؛ وبعبارة أخرى كان شراء أوقية من الفضة الخام يتطلب توازنًا مع ٦ شلنات، ٣ بنسات. كيف كان في الإمكان أن يرتفع سعر السوق لأوقية من الفضة فوق ثمنها النقدي إذا كان الثمن النقدي مجرد تسمية حسابية تطلق على أجزاء صحيحة من أوقية من الفضة؟ كان حل اللغز بسيطًا. فمن ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني من العملة الفضية المتداولة آنذاك استخدمت وقرضت قطع قيمتها أربعة ملايين. وأظهرت إحدى التجارب أن ٥٧,٠٠٠ جنيه إسترليني من الفضة كان يجب أن تزن ٢٢٠,٠٠٠ أوقية، لم تزن سوى ١٤١,٠٠٠. وكانت النقود تضرب حسب نفس المعيار، ولكن الشلنات الخفيفة المتداولة فعلاً كانت تمثل أجزاء صحيحة من الأوقية أصغر مما يدل عليه أسمها. ومن ثم كان لا بد في السوق من إعطاء كمية أكبر من هذه الشلنات التي صغرت، مقابل أوقية من الفضة الخام. وهذا الاضطراب الذي نتج أفضى إلى تذويب عام جديد للعملة. وأدعى لاونديس وزير الخزانة أن قيمة أوقية الفضة زادت ومن ثم لابد من سكها على أساس ٦ شلنات، ٣ بنسات بدلاً من ٥ شلنات وبنسين، الأمر الذي معناه أنه نظرا لارتفاع قيمة أوقية الفضة هبطت قيمة كل جزء من أجزائها الصحيحة. ولكن نظريته الباطلة لم تكن إلا تبريرا لهدف عملي محدد. كانت الدولة قد استدانت بالشلنات الخفيفة، فهل تسدد ديونها بشلنات ثقيلة؟ وبدلاً من القول: سددوا ٤ أوقيات فضة حيث حصلتم على ٥ أوقيات من الناحية الاسمية لكنها ٤ أوقيات في الحقيقة، قال العكس: أدفعوا أسميا ٥ أوقيات. ولكن خفضوا المعدن إلى ٤ أوقيات وأطلقوا أسم شلن على ما كان علي الآن ٥/٤ الشلن. والواقع أن لاونديس تمسك بالمضمون على صورة المعدن ولكنه تمسك من الناحية النظرية بالتسمية الحسابية. أما خصومه الذين اقتصروا على التمسك بالتسمية الحسابية وأعلنوا بالتالي أنه كان هناك تماثل بين وزن شلن كامل وشلن أقل وزنًا بنسبة ٢٥ – ٢٠%، فقد زعموا بالعكس أنهم لم يتمسكوا إلا بالمضموم على هيئة فضة.

إن القفاز الذي ألقاه لاونديس النقطة جون لوك الذي كان يمثل البورجوازية الجديدة في كل صورها، فيمثل رجال الصناعة ضد الطبقة العاملة والمعوزين، والتجار ضد المرابين القدامى، وارستقراطية المالية ضد الذين يعيشون على الريع؛ والذي أظهر في مؤلف خاص أن العقل البورجوازي هو العقل البشري العادي. وفاز لوك وسددت النقود التي كان الجنيه منها يساوي ١٠ شلنات أو ١٤ شلنًا، بجنيهات قيمة الواحد منها ٢٠ شلنًا [47] . وهكذا يلخص السير جيمس ستيوارت العملية كلها ساخرا بقوله: "حققت الحكومة عائدا كبيرا على الضرائب، وحققه الدائنون على رأس المال والفوائد، أما الشعب الذي كان

([47]) يقول لوك من بـ أشياء أخرى: "أطلقوا اسم كراون علىما كان يطلق عليه ا اضي ٢/١ كراون، تظل القيمة بعينها مضمون ا عدن. إذا أمكن خفـض الـوزن بالفضة لأي نقود كانت، بنسبة ٢٠/١ دون فيض قيمته، ففي إمكانكم أيضا أن فضوا الوزن البالغ ٢٠/١٩. وحسب هذه النظرية فإن الفـارذبح إذا دعوناه كراون، ب أن يشتري من التوابل أو ا رير أو السلع أيا كانت ما يشتريه منها الكراون وإن كان الأخ يتضمن من الفضة ما يزن ست مرة على ما توى عليه الأول. كل ما كن أن تعملوه هو أن تضفوا على كمية أقل من الفضة علامة وأسم كمية أك . ولكن الفضة وليست الاسم البسيط، هي الـ تسدد الديون وتشتري السلع. فإذا يكن لرفعكم قيمة النقود من مع آخر سوى إطلاق اسم كمي على الأجزاء الصحيحة من قطعة الفضة وإطلاق اسم منس مثلاً علـى ـن أوقيـة الفضة، فإن إمكانكم أن دوا قيمة نقود بأعلى قدر تريدون". وردا على لاونديس قرر لوك با ثل أن "زيادة سعر السوق على السعر النقدي لا يتأ من خفض قيمة الفضة ولكنه يتأتى من ا فض الذي حدث وزن النقود الفضية"، لأن ٧٧ شلنا قرضت وخفضت قيمتها، لا تعود تزن سوى ٦٢ شلنا. ولفت النظر أخـ ا و ق إ أنه بدون أن نأخذ ا سبان ا سارة ا عدن الـ تتعرض ا النقود ا تداولة، كان الإمكان أن يرتفع سرع السوق للفضة ا ام إ لمتـرا، ارتفاعـا قليلاً بالنسبة إ الثمن النقدي، لأن تصدير الفضة ا ام كان مرخصا به بينما كان تصدير النقود القضية نوعا" (شرحه، ٦٤، ١١٦). وتفادي لوك بعناية أن ـس موضوع الديون العامة ا ث كما نب أيضا معا ة ا سالة الاقتصادية الدقيقة إلا هكذا: إن س العملة، فضلاً عن علاقة الفضة ا ام بالفضة ا ـسكوكة ، أثبتـا أن النقود ا تداولة بعيدة عن أن تكون قد تعرضت فض القيمة يقابل ما خسرته من الفضة. سوف نعود إ هذه ا سألة شكلها العام عند مـا نـدرس وسـائل التداول. ولقد حاول نيكولاس باربون، ولكن عبثًا، جر لوك أرض صعبة، وذلك مؤلفه:

“d escourse concerning the new money lighter, etc,.” (London, 1698).

وحده موضع الاختلاس، فأحس الافتتان لأن معيار النقود ظل على ما هو عليه". ويضيف ستيوارت أنه مـع تطـور تجـاري أعظم، فربما يبدو الشعب أكبر وعيا. وأخطأ في ظنه، ذلك أن نفس الالتباس بين الأمور، تجدد بعد حوالي ١٢٠ عاما.

وكان طبيعيا من الأسقف باركلي الممثل المثالية صوفية في الفلسفة الإنجليزية، أن يضفي تفسيرا نظريا علـى مـذهب وحدة القياس الخيالية للفضة، وهو ما أغفل عنه وزير الخزانة ذلك الرجل العمل قبل كل شيء. إنه يضع الأسـئلة الآتيـة: "ألا يجب اعتبار أسماء جنيه، جنيه إسترليني، كراون الخ أسماء بسيطة للدلالة على علاقة؟ (بمعنى علاقة القيمة المجردة بـصفتها هذه) هل الذهب والفضة والورق شيء خلاف بطاقات بسيطة أو ألعاب تفيد في حساب علاقة القيمة هذه وتسجيلها ومراقبتهـا؟ أليست قوة القائد الذي نقول له الصناعة (العمل الاجتماعي) ثروة؟ أليست النقود علاقة محسوسة لتسجيل أو نقل هذه القوة، وهل للمادة المصنوعة منها هذه العلاقة أهمية كبيرة؟" [48] . هنا خلط بين مقياس القيم ومقياس الأثمان من جهة، وبين الذهب والفضة إذ يعتبران مقياسا أو وسيلة للتداول، من جهة أخرى. ومن حقيقة أن المعادن الثمينة يمكن استبدالها في عملية التداول، بعلامات أي ألعاب حجر، يستنتج باركلي أن هذه العلامات لا تمثل سوى الفكرة المجردة عن القيمة، بمعنى أنها لا تمثـل شـيئًا علـى الإطلاق.

وهكذا وضع السير جيمس ستيوارت بصورة كاملة، نظرية وحدة القياس النقدية التصورية التي لم يجد فيها خلفـاؤه – وهم خلفاء غير واعين لأنهم لم يعرفوا – تعبيرا جديدا بل ولا مثالاً جديدا. إنه يقول : "ليست النقود الحسابية إلا سلما قسريا من أجزاء قانونية أخترع لقياس القيمة النسبية للأشياء القابلة للبيع. وهي تختلف كلية عن النقود المسكوكة التي تشكل الـثمن [49] ، ويمكن أن توجد دون أن تكون هناك أقل مادة يمكن أن تصلح معادلاً نسبيا بالنسبة إلى جميع السلع الأخرى. وفيما يتعلق بقيمة الأشياء فإنها تؤدي نفس الخدمة التي تؤديها الدرجات والدقائق والثواني للزوايا وتؤديها الدرجات للخرائط الجغرافية. في جميع هذه الاختراعات فإن التسمية نفسها هي التي تؤخذ دائما على أنها وحدة. وهذه الاتفاقات تفيد فقط في بيان النـسب. وينطبـق الأمر نفسه على الوحدة النقدية، ومن ثم لا يمكن أن تكون لهذه نسبة ثابتة ومقررة إزاء أي جزء كان من القيمة، وبعبارة أخرى نقول إنه لا يمكن تحديدها على أساس كمية مقررة ومحددة من الذهب ومن الفضة ومن كل سلعة أخرى. وبمجرد أن تعـرف الوحدة يكون في الإمكان أن ترفع عن طريق المضاعفة إلى القيمة الأعلى. ولما كانت قيمة السلعة تخـضع لفعـل الظـروف المشتركة التي تؤثر فيها، كما تخضع أيضا لأهواء الناس، لهذا لا ينبغي أن نتصورها إلا حسب التغيرات التـي تطبعهـا بهـا العلاقات المتبادلة. إن كل ما يحدث الاضطراب في تثبيت التبادل النسبي الذي يضطلع بمهمته عن طريق عيار عام، محدد ولا يتغير، يجب أن يكون له تأثير ضار على سير الأعمال. فالنقود ليست سوى سلم تصوري من أجزاء متساوية. ولو سئلت عمـا يمكن أن يكون وحدة قياس قيمة جزء، لأجبت بتوجيه هذا السؤال: ما الحجم العادي لدرجة أو دقيقة أو ثانية؟ ليس لهـا حجـم عادي. ولكن بمجرد أن يتحدد جزء، فلا بد، طبقًا لطبيعة سلم القياس، أن يسير الباقي في نفس النسب، ولدينا أمثلة عـن هـذه النقود التصورية في نقود بنك أمستردام ونقود أنجولا بشاطئ إفريقية" [50] .

إن ستيوارت يكتفي فقط بالأشكال التي تتخذها النقود في التداول: فهي عيار للأثمان ونقود حسابية. فإذا حدث في السعر الجاري أن رفعت سلع مختلفة إلى ١٥، ٢٠، ٣٦ شلنًا على التوالي فلن أهتم بهذا عندما يتعلق الأمر بحجم القيمة أو باسم الشلن أو بما يحتويه من فضة. إن العلاقات الرقمية ١٥، ٢٠، ٣٦ تقول الآن كل شيء، وأصبح الرقم ١ وحـدة القيـاس الوحيـدة:

---

(48) the Querist، مصدر سابق. إن "Queries on Money" ملئ بالروح. وهكذا يلفت باركلي النظر ق اما إ أن نشوء مستعمرات أمريكا الـشمالية " علنا نرى واضحا كنور الصباح، أن الذهب والفضة ليسا ضروري بالقدر الذي يعوزه الرجل العادي إ ثروة شعب".

(49) الثمن ع ا عادل ا قيقي، كما هو عند الاقتصادي الإ ليز القرن الثامن عشر.

(50) Steuart, II, pp. 154 & 229.

فالنسبة الرقمية المجردة هي وحدها التعبير المجرد البحت عن فرض. ومن ثم، فلكي يكون ستيوارت متمشيا مع منطقه، كـان عليه لا أن يغفل الذهب والفضة فحسب بل وأن يغفل أيضا أسماء تعميدها القانونية. وبما أنه لم يفهم تحول مقياس القـيم إلـى مقياس للأثمان، لهذا كان من الطبيعي أن يعتقد أن الكمية المحددة من الذهب والتي تصلح وحدة قيـاس، تـرتبط كمقيـاس لا بكميات أخرى من الذهب وإنما ترتبط بقيم بصفتها هذه. ونظرا لأن السلع بفضل تحول قيمها التبادلية إلى أثمان، تظهر كأحجام تحمل نفس الاسم، لهذا ينكر صفة المقياس التي يضفيها على السلع نفس الاسم؛ ونظرا لأنه في هذه المقارنة بين كميات مختلفة من الذهب، يكون حجم كمية الذهب التي تصلح وحدة قياس، أمرا هو وليد العرف، لهذا يؤكد ستيوارت أن هذا الحجـم لـيس بحاجة إلى تحديده. فبدلاً من إطلاق أسم درجة على ١/٣٦ من الدائرة يمكن أن نقول عن الدرجة أنها ١/١٨٠ مـن الـدائرة، وعندئذ تقاس الزاوية المستقيمة ب ٤٥° درجة بدلاً من ٩٠° وتكون الزاويتان الحادة والمنفرجة في نفس السلم.

فأولاً يكون مقياس الزاوية أقل من شكل رياضي محدد من ناحية الكيف، هو الدائرة، ويكون ثانيا قطاعا محـددا مـن الناحية الكمية. أما عن الأمثلة التي يستشهد بها ستيوارت من الاقتصاد، فإنه يخالف أحدها ولا يثبت من الأخر شيئًا. فلم تكـن نقود بنك أمستردام في الحقيقة سوى تسمية حسابية للعملات الأساسية التي احتفظت بكل "شحمها" وظلت دون استخدام في أقبية البنك، بينما لم تتوقف النقود المتداولة النشيطة عن "أن تزداد نحافة" بسبب تقلباتها المستمرة مع العالم الخارجي.

أما عن الخياليين الإفريقيين فلا يسعنا إلا أن ندعهم لمصيرهم المحزن إلى أن يأتي رحالة ذو عقل ناقد فيقدم معلومات مفصلة عن حسابهم [51] . كان في الإمكان القول بأن السند الفرنسي assignat [52] يقرب من تمثيل النقود التصورية بـالمعنى الذي قصده ستيوارت. الملكية القومية. سند قيمته ١٠٠ فرنك، حقيقة حددت القيمة الإستعمالية التي كان يجب أن يمثلها الـسند، وهذه كانت الأرض المصادرة؛ ولكنهم نسوا أن يحددوا من الناحية الكمية وحدة القياس بحيث خلا مصطلح فرنك من كل معنى. كان المقدار الذي يمثل بدرجة أكثر أو أقل، السند الذي قيمته فرنك، يتوقف في الواقع على نتيجة المبيعـات العامـة Public. ولكن من الناحية العملية كان السند الذي قيمته فرنك، يتداول كعلامة نقدية، ومن ثم قيس انخفاض قيمته عـن طريـق عيـار الفضة.

وكان العصر الذي أوقف فيه بنك إنجلترا مدفوعاته أكثر خصبا بالنشرات عن المعركة منه بالنظريات النقدية. فخفـض قيمة أوراق النقد وارتفاع سعر السوق للذهب فوق السعر النقدي، دفع بعض المدافعين عن البنك إلى إحياء مذهب مقياس النقود التصوري. وكان اللورد كسارية هو الذي وجد لهذه الفكرة المضطربة التعبير المأثور المضطرب عندما وصف وحـدة قيـاس النقود بأنها "علامة على القيمة من ناحية التداول مقارنًا بالسلع". ولما سمحت الظروف بعد صـلح بـاريس ببـضع سـنوات، باستئناف المدفوعات عينًا، أعيد إحياء المسألة التي كان قد أثارها لاوندس في عهد وليم الثالث، وإن تم الإحياء بـصورة لـم تعدّل إلا قليلاً. كان قد جرى عقد دين عام ضخم، فضلاً عن قدر هائل من ديون خاصة تراكمت خلال أكثر مـن ٢٠ عامـا، والتزامات مؤكدة الخ، بأوراق نقد مخفضة القيمة. فهل تسدد بأوراق نقد تمثل فيها ٤،٦٧٢ جنيه إسترليني، ١٠ شلنات تمثـيلاً فعليا اسميا ١٠٠ جنيه ذهب عيار ٢٢ قيراط. وقام توماس آتوود رجل مصارف برمنجهام، بدور لاوندیس جديد. من الناحيـة الاسمية كان ينبغي على الدائنين أن يحصلوا على عدد من الشلنات يعادل ما سبق أن اقرضوه اسميا. ولكن إذا كان الشلن القديم

---

(51) ناسبة الأزمة التجارية الأخـ ة أثـ عدد من ا ؤلف إ لترا ثناء أكيدا على النقود التصورية الإفريقية، بعد أن تراجعوا جا ا إ نفس قلب بلاد الـ بر. وإذا كان الـ بر يعرفوا الأزمات الصناعية والتجارية، فقد وجد أن السبب يكمن "bars" عندهم وهي وحدة القياس الو ية. أ يكن أبسط مـن هـذه أن تقـول أن التجارة والصناعة ا وحد ا شروط الأزمات التجارية والصناعية.

(52) ورقة مالية (تعهد بالدفع) أصدر ا حكومة الثورة الفرنسية، ١٧٩٠ – ١٧٩٦ (ا ترجم).

يساوي ٧٨/١ من الأوقية الذهب فإنه يطلق الآن على الشلن أنه ٩٠/١ من الأوقية. إن أنصار آتوود يعرفون باسم مدرسة برمنجهام أو "رجال الشلن الصغير".

وكان العصر الذي أوقف فيه بنك إنجلترا مدفوعاته أكثر خصبا بالنشرات عن المعركة منه بالنظريات النقدية. فخفض قيمة أوراق النقد وارتفاع سعر السوق للذهب فوق السعر النقدي، دفع بعض المدافعين عن البنك إلى إحياء مذهب مقياس النقود التصوري. وكان اللورد كساريه هو الذي وجد لهذه الفكرة المضطربة التعبير المأثور المضطرب عندما وصف وحدة قياس النقود بأنها "علامة على القيمة من ناحية التداول مقارنًا بالسلع". ولما سمحت الظروف بعد صلح باريس ببضع سنوات، باستئناف المدفوعات عينًا، أعيد إحياء المسألة التي كان قد أثارها لاونديس في عهد وليم الثالث، وإن تم الإحياء بصورة لم تعدّل إلا قليلاً. كان قد جرى عقد دين عام ضخم، فضلاً عن قدر هائل من ديون خاصة تراكمت خلال أكثر من ٢٠ عامًا، والتزامات مؤكدة الخ، بأوراق نقد مخفضة القيمة. فهل تسدد بأوراق نقد تمثل فيها ٤,٦٧٢ جنيه إسترليني، ١٠ شلنات تمثيلاً فعليا اسميا ١٠٠ جنيه ذهب عيار ٢٢ قراط. وقام توماس آتوود رجل مصارف برمنجهام، بدور لاونديس جديد. من الناحية الاسمية كان ينبغي على الدائنين أن يحصلوا على عدد من الشلنات يعادل ما سبق أن أقرضوه اسميا. ولكن إذا كان الشلن القديم يساوي ٧٨/١ من الأوقية الذهب فإنه يطلق الآن على الشلن إنه ٩٠/١ من الأوقية. إن أنصار آتوود يعرفون باسم مدرسة برمنجهام أو "رجال الشلن الصغير".

ولقد بدأ النزاع حول مقياس النقود التصوري في عام ١٨١٩ وأستمر حتى عام ١٨٤٥ بين السير روبرت بيل وآتوود. ولن نستطيع أن نعرف علم آتوود من ناحية هذه المسألة إلا بأن نعيد نشر الفقرة التالية التي تلخص رأيه تماما: "في الجدل الذي نشب مع الغرفة التجارية. في برمنجهام، سأل السير روبرت بيل: ما الذي تمثله إحدى أوراقكم النقدية من فئة الجنيه؟ ما هو الجنيه...

وما الذي يجب أن نفهمه من وحدة القياس الفعلية للقيمة؟ هل ٣ جنيهات إسترلينية، ١٧ شلنًا، ١٠,٥ بنسات تمثل أوقية من الذهب أو قيمة الأوقية؟ فإذا كانت تمثل أوقية فلماذا لا تسموا الأشياء بأسمائها، وبدلاً من الحديث عن جنيهات وشلنات وبنسات لماذا لا نقول أوقية ووزن البنسة والحبة؟... هل هي تمثل القيمة؟ إذا كانت الأوقية تساوي ٣ جنيهات إسترلينية، ١٧ شلنًا، ١٠,٥ بنسات. فلماذا تساوي ٥ جنيهات إسترلينية، ٤ شلنات تارة، ٣ جنيهات، ١٧ شلنًا، ٩ بنسات تارة أخرى؟ إن التعبير "جنيه إسترليني" يتعلق بالقيمة ولكنه لا يتعلق بالقيمة المحددة بوزن ثابت من الذهب. الجنيه وحدة تصورية... العمل هو الجوهر الذي ترتد إليه تكاليف الإنتاج؛ وهو الذي يضفي على الذهب كما يضفي على الحديد، قيمته النسبية ومن ثم مهما كانت التسمية الحسابية التي تستخدم للدلالة على العمل اليومي أو الأسبوعي الذي يقوم به رجل، فهذه التسمية تعبر عن قيمة السلعة المنتجة" [53] .

في هذه الكلمات الأخيرة تختفي الفكرة السديمية عن المقياس النقدي الوهمي، وهذا هو التصور الحقيقي الذي يظهر. فالتسميات الحالية من قبيل جنيه إسترليني وشلن الخ تفيد في الدلالة على مقادير محددة من وقت العمل. ولما كان وقت العمل هو جوهر القيم ومقياسها الفطري الكامن فيها، كانت هذه التسميات تمثل في مجموعها العلاقة نفسها الدالة على القيمة؛ وبعبارة أخرى نقول إن وقت العمل مسلم به كوحدة القياس النقدية الحقيقية. ولكنا نترك حينئذ مدرسة برمنجهام؛ ونلفت النظر بصورة عارضة إلى أن مذهب مقياس النقود التصوري اكتسب أهمية جديدة بالمناقشة المتعلقة بقابلية أوراق النقد إلى التحويل أو عدم قابليتها. فإذا اكتسب الورق تسمية بالذهب أو الفضة، فإن قابلية تحويل الورقة النقدية بمعنى إمكانية مبادلتها بالذهب أو الفضة،

---

[53] The Currency question, the gemini letters. London, 1844, pp. 260 – 272 passim,

تظل قانونًا اقتصاديا مهما كان القانون الشرعي. وهكذا فإن التالر النقدي البروسي وإن كان من الناحية القانونيـة غيـر قابـل للتحويل، تنخفض قيمته على الفور إذ كان يساوي في العلاقات اليومية الجارية، أقل من تالر فضي ومن ثم لا يقبل التحويل من الناحية العملية. ومن ثم ضغط ممثلو عدم إمكانية تحويل النقود الورقية في إنجلترا، على المقياس النقدي التصوري وهبطوا به فإذا كانت الأسماء الحسابية جنيه إسترليني وشلن الخ اسماء تدل على جمع محدد من ذرات القيمة، فيه تمتص سلعة أو ترد في مبادلتها بسلع أخرى، كمية أكبر تارة وأصغر تارة اخرى، تكون الورقة الإنجليزية من فئة ٥ جنيهات إسترلينية مـثلاً مـستقلة تماما عن علاقتها بالنسبة على الذهب قدر استقلالها بالنسبة إلى الحديد أو القطن. فإذا توقف اسمها عن أن تجعلها من الناحيـة النظرية مساوية لمقدار محدد من الذهب أو من أية سلعة أخرى، فإن نفس الفكرة عن ورقة مشابهة تستبعد إمكانية تحويلهـا أي إمكانية جعلها مساوية من الناحية العملية لمقدار محدد من شيء معين.

وكان جون جراي أول من نسق المذهب الذي يجعل من وقت العمل المقياس المباشر للنقود [54] ، فهو يعهد إلى بنـك وطني مركزي بأن يتحقق عن طريق فروعه، من وقت العمل الذي ينفق في إنتاج مختلفة. ومقابل السلعة يحصل المنتج علـى شهادة رسمية بقيمتها أن يحصل على إيصال بوقت العمل المتضمن في سلعته [55] ؛ وهذه الأوراق النقدية من فئة أسبوع أو يوم أو ساعة عمل الخ تصلح في الوقت نفسه في منح الحق في معادل من سلعة أيا كانت مخزونة في مخازن البنك [56] . وهكـذا المبدأ الأساسي الذي جرى تطويره بعناية وبالتفصيل وأستند دائما إلى مؤسسات قائمة في إنجلترا. ويقول جراي إنه بهذا النظام. سوف يكون من السهل دائما أن يباع مقابل النقود بمثل ما يشتري بالفعل بالنقود سوف يكون الإنتاج هو المصدر المتجانس الذي لا ينفد، للطلب" [57] . وسف تفقد المعادن النفيسة "الامتياز" الذي تتمتع به إزاء السلع الأخرى "وتشغل في السوق المكان الـذي يؤول إليها إلى جانب الزبد والبيض والقماش والبفتة، ولن تعود قيمتها لتعنينًا بأكثر مما تعنينا قيمة الماسات" [58] . "هل يجـب علينا أن نحتفظ بمقياسنا التقليدي للقيم، وهو الذهب، وبهذا نقيد قوى البلد الإنتاجية، أن نتحول نحو مقياس القيم الطبيعي وهـو العمل ونحدد قوى البلد الإنتاجية"[59] .

منذ اللحظة التي يكون فيها العمل المقياس الفطري للقيم، ما فائدة مقياس آخر، مقياس خارجي؟ لمـاذا تـصبح القيمـة التبادلية هي الثمن؟ لماذا تقدر جميع السلع قيمتها بسلعة خاصة فريدة تتحول هكذا إلى نقود بمعنى أن تتحـول إلـى الأسـلوب المناسب الذي توجد به القيمة التبادلية؟ هكذا كانت المشكلة التي تعين على جراي أي يحلها. وبدلاً من أن يحلها تخيل إمكان قيام علاقة بين السلع، كأنها منتجات عمل اجتماعي. ولكنها تستطيع بصفتها هذه، أن تقيم علاقات إزاء بعضها البعض. إن الـسلع منتجات بشكل مباشر لأعمال خاصة، منفصلة ومستقلة، يجب ‘ن طريق التصرف فيها في عملية التبادل الخـاص، أن تظهـر

---

(54) John Gray: The System. A Treatise on the principle of exchange, Edinburgh, 1831.
أنظر لنفس ا ؤلف Lectures on the nature and use of money (أدن ه، ١٨٤٨). وبعد ثورة ف اير قدم جراي على ا كومة الفرنسية ا ؤقتة مـذكرة يد فيها أن فرنسا غ حاجة إ تنظيم للعمل ولكنها حاجة إ تنظيم التبادل، وأضاف أن مشروع هذا التنظيم موجود الآن النظام الذي يله. و يكـن ا سك ليشك أنه بعد ستة عشر عاما من نشر كتابه "النظام الاجتماعي" سوف يأخذ برودون البارع براءة س الاختراع نفسه.

(55) جراي: "النظام الاجتماعي ا " ، ص ٦٣:
"لا ب أن تكون النقود سوى إيصال أي إقرار بأن حامل الصك قد أضاف قيمة معينة إ رصيد الثروة القومية أو أنه أكتسب حقًا نفس القيمة من شـخص أسـهم فيها".

(56) "عندما يقدر منتج بقيمة معينة، يكون زونا بنك ويسحب عندما تنشأ ا اجة: ب الاشتراط فقط أن يكون هناك اتفاق مشترك بأن من يضح شيئًا أيا كان البنك الوط ا قترح، كنه أن يسحب منه قيمة مساوية لكلك ما كن أن توي عليه البنك، بدلاً من أن يكون مضطرا إ سحب الشيء ا ماثل سبق أن أودعه"، ا صدر السابق، ص ٦٨.

(57) شرحه، ص ١٦.

(58) جراي " اضرات عن النقود ا " ص ١٨٢.

(59) شرحه، ص ١٦٩.

على هيئة عمل اجتماعي؛ وبعبارة أخرى تقول: إنه مع إنتاج السلع باعتباره قاعدة أو أساسا، لا يصبح العمل عملاً اجتماعيا إلا بالتصرف الشامل في الأعمال الفردية. ولكن إذا كان جراي يفترض أن وقت العمل المتضمن في الـسلع، هـو وقـت عمـل اجتماعي مباشر فإنه يفترض أن هذا هو وقت عمل مشترك أو وقت عمل يقوم به أفراد يرتبط بعضهم ببعض ارتباطًا مباشرا. وفي هذه المحالة لا تستطيع سلعة معينة كالذهب أو الفضة أن تقف أمام السلع الأخرى باعتبارها تجسيدا للعمل العام؛ لا تصبح القيمة التبادلية هي الثمن ولكن القيمة الإستعمالية لا تصبح كذلك قيمة تبادلية، أي لا يصبح المنتج سلعة، ويزاول نفس الأساس الذي يقوم عليه الإنتاج الرسمي. ولكن هذه ليست فكرة جراي. يجب أن تنتج المنتجات كسلع ولكن لا يجب مبادلتهـا كـسلع. ويعهد جراي إلى بنك وطني بتحقيق هذه الأمنية الصالحة. إن المجتمع في صورة بنك يقدم للأفراد المستقلين شروطًا للتبـادل الخاص، وهو يواصل من جهة أخرى جعلهم ينتجون على أساس التبادل الخاص. ولكن جراي يجد نفـسه مـسوقًا بـالمنطق الأصلي إلى أن ينكر شروط الإنتاج البورجوازي أحدا تلو الآخر، وإن كان يعرض فقط "إصلاح" النقود التي تنتج مـن تبـادل السلع. وهكذا يحول رأس المال إلى رأس مال قومي [60] ، أي يحول الملكية الزراعية على ملكية قومية [61] . وعندما نمعـن النظر عن كثب، ندرك أن البنك يتحدث عنه، بدلاً من أن يتقبل سلعا بيد ويسلم شهادات باليد الأخرى، ينظم الإنتاج نفسه. ففي "محاضرات عن النقود" حيث يحاول جاهدا أن يعرض نقود العمل التي يتحدث عنها، على أنها إصلاح بورجوازي بحت، يضيع ويضل الطريق في متناقضات فاحشة بدرجة أكبر.

كل سلعة هي نقود بشكل مباشر. تلك كانت نظرية جراي المبنية على تحليل باطل للسلعة لأنـه تحليـل نـاقص. إن المؤسسة "العضوية.. لنقود العمل، أي البنك الوطني والمقادير المخزونة من السلع"، هذه ليست سوى أوهام تقدم فيها العقيدة عن طريق أسلوب من الشعوذة، على أنها قانون الكون. فمن أجل العقيدة التي تكون السلعة طبقًا لها نقودا على نحو مباشر، وتكون الملكية الخاصة التي تتضمنها في شكل خاص عملاً اجتماعيا مباشرا، لا يكفي أن ينشأ بنك وأن ينسق عملياته. إن الذي يلعـب دور الناقد العملي هو في هذه الحالة الإفلاس، الذي لا يظهر عند جراي ولم يلاحظه هو نفسه، هو أن نقود العمل ليست سـوى التعبير الاقتصادي الرنان عن رغبة نقية في التخاص من النقود، ومع النقود التخاص من القيمة التبادلية، ومع القيمة التبادليـة للسلعة ومع السلعة التخاص من الشكل البورجوازي للإنتاج. وهذا ما قاله صراحة بعض الاشتراكيين الإنجليـز مـن إسـلاف جراي وخلفائه [62] . ولكن كان محتفظًا للمسيو برودون ومدرسته أن يعلنوا بصورة جادة خلع النقود من مركزهـا وتزييـف السلعة باعتبارها أساس الاشتراكية نفسه، وبذلك الهبوط بالاشتراكية إلى جهل أوليّ بالعلاقة الضرورية القائمـة بـين الـسلعة والنقود [63] .

(٢) وسيلة التداول

بعد أن تكتسب السلعة في عملية تحديد الثمن. الشكل الذي يجعلها قابلة للتداول ويكتسب الذهب طابعه النقدي، يكـشف التداول ويفيض في الوقت نفسه التناقضات التي تنطوي عليها عملية تبادل السلع. إن التبادل الحقيقي للسلع، بمعنى التمثيل وعدم التمثيل الاجتماعيين؛ يتم في تحول شكلي تبدو فيه الطبيعة المزدوجة للسلعة، فهي تارة قيمة إستعمالية وتارة أخرى قيمة تبادلية، ولكنه تبادل فيه يتبلور التحول الشكلي وفي نفس الوقت في أشكال محددة للنقود. وإذ نكشف عن هذا التحـول، نكـشف عـن

---

(60) " ب أن تدار أعمال كل البلد بالطريقة الا يدار بها رأس مال قوى"، جون جراي، النظام الاجتماعي، ا صدر السابق، ص ١٧١.

(61) " ب ويل الأرض إ ملكية قومية" شرحه، ص ٢٩٧.

(62) أنظر مثلاً:

W. Thompson: An Inquiry into the distribution of wealth, etc.
London, 1827. – Bray: London wrongs and labours remedy. Leeds, 1839.

(63) كن اعتبار مؤلف ألفرد درا ون "عن إصلاح البنوك" (باريس ١٨٥٦) خلاصة موجزة ذه النظرية ا يلودرامية النقود.

(٦ – الاقتصاد)

التداول. رأينا أن السلعة ليست بالقيمة التبادلية إلا إذا افترضنا عالما من السلع وبالتالي تقسيما فعالاً للعمل؛ وبالمثـل يفتـرض التداول عمليات كثيرة من التبادل وتجديدا لا يتوقف. والشرط الثاني هو أن تدخل السلع في عملية التبادل على أنها سلع يحـدد فيها الثمن وتظهر في هذه العملية كأن لها إزاء بعضها البعض وجودا مزدوجا، وجودا حقيقيا بصفتها قيما إستعمالية، ووجـودا تصوريا بوصفها قيما تبادلية وذلك بفضل الثمن.

في الشوارع التي يكثر الناس من التردد عليها في لندن، تجد المحلات متجاورة واحدا تلو الآخـر، وفـي الواجهـات الكبيرة عرض لجميع ثروات العالم: شيلان هندية، مسدسات أمريكية، أدوات من الصيني واردة من الصين، كورسـيهات مـن باريس، فراء روسية، توابل من المناطق الاستوائية؛ ولكن جميع هذه الأشياء الكمالية تحمل فوق صـدورها بطاقـات بيـضاء خطيرة نقشت عليها أرقام عربية مصحوبة بحروف تدل على الجنيه الإسترليني والشلن. وفيما يلي صـورة الـسلعة بمجـرد دخولها في التداول.

(أ) تحول السلع

يظهر الفحص الدقيق أن عملية التداول تصف نوعين مختلفين من الدورات. فلو مثلنا السلعة بـالحروف س، والنقـود (الذهب) وبالحرف ن، لأمكن أن نكتب هذين الشكلين على النحو التالي:

س – ن – س

ن – س – ن

لن نشغل أنفسنا هنا إلا بالشكل الأول، وهو الشكل المباشر من تداول السلع.

وتنقسم الدورة س – ن – س على النحو الآتي: الحركة س – ن أي مبادلة السلعة بالنقود ومعناهـا البيـع؛ والحركـة المضادة ن – س أي مبادلة النقود بالسلعة بمعنى الشراء؛ اندماج هاتين الحركتين في حركة واحدة هي س – ن – س: مبادلـة السلعة بالنقود لكي نبادل النقود بالسلعة، وهذا معناه البيع من أجل الشراء. ولكن النتيجة النهائية حيث تختفي العملية ذاتها، هي س – س أي مبادلة سلعة بسلعة وهو تبادل المادة الحقيقي.

إذا بدأنا من النقطة الأولية أي من السلعة الأولى فإن س – ن – س تمثل تحول هذه السلعة إلى ذهب وإلى تحولها من جديد من ذهب إلى سلعة. هناك حركة توجد فيها السلعة أولاً كقيمة إستعمالية معينة؛ وبعد ذلك تنبذ هذا الوجـود لكـي تتخـذ وجودا آخر لا علاقة له على الإطلاق بوجودها الطبيعي، وتصبح قيمة تبادلية أو معادلاً عاما. ثم تعود فتنبذ هذا الوجود الثاني وتظل أخيرا كقيمة إستعمالية حقيقية لإشباع حاجات معينة. وفي ظل هذا الشكل الأخير تنتقل من التداول إلى الاستهلاك. ومـن ثم فمجموع التداول س – ن – س هو أولاً مجموع سلسلة التحولات التي تطرأ على كل سلعة بقصد أن تصبح بالنـسبة إلـى مالكها قيمة إستعمالية مباشرة. ويتم التحول الأول في النصف الأول من التداول س – ن، ويتم الثاني في النصف الآخـر ن – س، ويشكل كل التداول الحياة الدورية للسلعة ولكن التداول س – ن – س ليس إلا التحول الكلي لسلعة معينة وفي نفس الوقت مجموع التحولات المعينة من جانب واحد التي تطرأ على سلع أخرى؛ والحقيقة أن كل تحول للسلعة الأولى هو تحولهـا إلـى سلعة أخرى، ومن ثم تحول السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ومن ثم تحول مزدوج يتم في نفس المرحلة من التداول. وعلينـا أن نبحث أولاً على حدة كلا من عمليتي التبادل التي ينقسم إليهما التداول س – ن – س.

س – ن أو البيع: تدخل السلعة س في عملية التداول ليس فقط باعتبارها قيمة إستعمالية معينة ولتكن طنًا من الحديد مثلاً، ولكنها تدخل كقيمة إستعمالية ذات ثمن محدد وليكن ٣ جنيهات إسترليني، ١٧ شلنًا، ١٠,٥ بنسات أو أوقية من الذهب. هذا الثمن بوصفه من جهة موضحا لمقدار وقت العمل المتضمن في الحديد أي موضحا حجم قيمته، يعبر عن رغبة تقية من جانب الحديد في أن يصبح ذهبا أي في أن يضفي على ما يتضمنه هو نفسه من وقت العمل، شكل وقت عمل اجتماعي عام. فإذا لم يتحقق هذا التحول من حديد إلى ذهب، فإن طن الحديد لا يتوقف فحسب عن أن يكون سلعة ولكنه يتوقف أيضا عن أن يكون منتجا؛ فهو في الحقيقة ليس بسلعة إلا لأنه ليس قيمة إستعمالية بالنسبة على صاحبه، أو أن عمل هذه الأخير ليس عملاً حقيقيا إلا لأنه نافع للغير، وليس نافعا له هو نفسه إلى بوصفه عملاً عامًا مجردا. ومن ثم يصبح لزاما على الحديد أو صاحبه أن يجد في عالم السلع النقطة التي يجتذب الحديد عندها الذهب. ولكن هذه الصعوبة أو القفزة الخطرة التي تقوم بها السلعة، تحل إذا تم حقيقة البيع على النحو الذي نفترضه هنا في تحليل التداول البسيط. وفي نفس الوقت الذي فيه السلعة أي طن الحديد وعن طريق التصرف فيها أي انتهالها من أيد لا تكون فيها قيمة إستعمالية إلى ايد تكون فيها كذلك، نقول إنها في نفس الوقت هذا تتحقق كقيمة إستعمالية أي تحقق ثمنها وتتحول من ذهب تصوري فتصبح ذهبا حقيقيا. ففي مكان الاسم البسيط: أوقية من الذهب أو ٣ جنيهات إسترلينية، ١٧ شلنًا، ١٠,٥ بنسات تكون لدينا الآن أوقية من ذهب حقيقي ولكن طن الحديد اختفى. فالعملية س – ن لا تقتصر على أن تحول حقًا إلى ذهب السلعة التي كانت في ثمنها قد تحول في الذهب إلى ذهب، ولكن الذهب بنفس العملية ولأنه مقياس للقيم، والذي لم يكن سوى نقود تصورية ولم يعمل في الواقع إلا كتسمية نقدية للسلعة نفسها، يتحول إلى نوقد حقيقية [64] . وكما يصبح الذهب المعادل التصوري العام لأن جميع السلع تقيس قيمتها به، يصبح الآن وبحكم كونه ثمرة التصرف الشامل في السلع – والبيع س – ن هو عملية هذا التصرف الشامل – السلعة القابلة للتصرف فيها تماما أي يصبح نقودا حقيقية. ولكن الذهب لا يصبح في البيع نقودا حقيقية إلا لأن قيم السلع التبادلية في أثمانها، كانت الآن ذهبا من الناحية التصورية.

في البيع س – ن تماما كما في الشراء ن – س السلع نفسها إزاء بعضها البعض كوحدات من قيمة تبادلية ومن قيمة إستعمالية. ولكن القيمة التبادلية لا وجود لها في السلعة إلا تصورا باعتبارها ثمنًا، بينما في الذهب وإن يكن هو نفسه قيمة إستعمالية حقة، فإن القيمة الإستعمالية توجد إلا كحاملة للقيمة التبادلية، بمعنى أنها توجد كقيمة إستعمالية صريحة بسيطة لا تربطها علاقة بأية حاجة فردية معينة. ومن ثم ينض التعارض بين القيمتين الإستعمالية والتبادلية، في النهايتين س – ن: إزاء الذهب تكون السلعة قيمة إستعمالية يجب أن تحقق في الذهب قيمتها التبادلية التصورية أي الثمن؛ ويكون الذهب بالنسبة إلى سلعة قيمة تبادلية يجب أن تجسد في السلعة قيمتها الإستعمالية الصريحة. وإذن فليس سوى هذه الطريقة لفض المتناقضات التي تشتمل عليها عملية التبادل: تقسيم السلعة إلى سلعة ونقود، أي علاقة مزدوجة ومتناقضة تكون فيها كل من النهايتين، تصورا أو حقًا حسب الحالة، وبمثل ما يكون نقيضها، تصورا أو حقًا، تمثيلاً للسلعة باعتبارها موجودة في نفس الوقت الواحد في طرفين متقابلين.

بحثنا حتى الآن البيع س – ن أي تحول السلعة إلى نقود. ولكن إذا بدأنا من الطرق الأقصى الآخر، ظهرت نفس العملية على العكس من هذا كأنها ن – س أي كشراء وهو تحويل النقود إلى سلعة. فالبيع هو نفس الوقت وبالضرورة نقيضه وهو الشراء؛ فهو بيع عندما نبدأ من إحدى النهايتين، وشراء عندما نبدأ من النهاية الأخرى. وبعبارة أخرى نقول إنه في عالم الواقع لا تكون العملية مختلفة إلا لأن المبادرة في س – ن تأتي من النهاية وهي السلعة أو البائع، وأنها تأتي في ن – س من

---

(64) "النقود نوعان، تصوري وحقيقي، وتستخدم استعمال تلف ، لتقييم الأشياء ولشرائها. ولتقييم الأشياء فإن النقود التصورية طيبة أحسن ور ا قد تكون أفضل من النقود ا قيقية. والاستعمال الآخر للنقود هو شراء نفس الأشياء ال تقدر النقود قيمتها... فالأثمان والعقود تقدر قيمتها بنقود تصورية وتتم حقيقية" (جاليا ، مصدر سابق، ص ١١٢ وما بعدها).

الطرف الآخر وهو النقود، أو المشتري. ومن ثم عندما نعطى التحول الأول للسلعة أي تحولها إلى نقود، كأنه نتيجة المرحلـة الأولى من التداول س – ن فإنما نفترض في الوقت نفسه أن سلعة أخرى قد تحولت إلى نقود وبالتالي دخلت الآن في مرحلـة التداول الثانية ن – س. وهكذا نصل إلى حلقة مفرغة كأنه تحول سلعة أخرى فإننا نصع حركة التبادل خارج عملية التـداول. ولكن في خارج هذه العملية يختفي الشكل س – ن ولا يعود هناك سوى سلعتين كالحديد والذهب مثلاً، لا يشكل تبادلها خاصا من أفعال التداول وإنما يشكل عملية مقايضة مباشرة. إن الذهب في مصدر إنتاجه سلعة مثل كل سلعة أخرى؛ وقيمته النـسبية وقيمة الحديد أو كل سلعة أخرى تمثلها المقادير التي يتم وفقًا لها تبادل هذه السلع. ولكن في عملية التداول، تكون هذه العمليـة مفترضة الآن وتكون قيمة الذهب الصحيحة مبينة في أثمان السلع. ومن ثم ليس من خطأ هو أكبر من أن نتخيل أنه في عمليـة التداول، يدخل الذهب والسلعة في علاقة القايضة المباشرة من ثم تتقرر قيمتهما النسبير عن طريق تبادلها كسلع بسيطة. ومـن ثم لو بدا أن الذهب في عملية التداول، تجرى مبادلته كسلعة بسيطة بسلع أخرى، فإن هذا المظهر يصدر فقط عـن أن مقـادير معينة من السلع هو الآن في أثمانها، تعرض مساوية لمقدار محدد من الذهب بمعنى أنها تربط بالذهب نأخذه كنقود أو معـادل، ومن ثم يمكن مبادلتها مباشرة مقابل هذا المعادل. وبهذا المعنى وهو أن ثمن السلعة يتحقق في الذهب، تجري مبادلـة الـسلعة بالذهب المعتبر كسلعة أي كتجسيد معين لوقت العمل؛ ولكن في المعنى الذي مؤداه أن ثمن السلعة هو الذي يتحقق في الـذهب، يجر تبادل السلعة مقابل الذهب باعتباره نقودا لا سلعة، أي مقابل الذهب، يجري تبادل السلعة مقابل الذهب المعتبر تجسيدا عاما لوقت العمل. في كلتا الحالتين ليست كمية الذهب هي التي يحددها التبادل، وإنما التبادل هو الذي يحدده ثمن السلعة أي تحـدده القيمة التبادلية مقدرة بالذهب [65] .

في عملية التداول يظهر الذهب دائما كأنه نتيجة البيع س – ن. ولكن لما كانت س – ن وهي البيع، هي في نفس الوقت ن – س أي الشراء، فهنا يتبين أنه بينما س أي السلعة والتي تبدأ منها العملية، تتم تحولها الأول، فإن السلعة الأخـرى التـي تواجهها كالطرف الأقصى ن تكمل تحولها الثاني ومن ثم تجتاز النصف الثاني من التداول حينما تكون السلعة الأولى لا تـزال في النصف الأول من سيرها.

وتشكل نتيجة العملية الأولى من التداول نتيجة البيع، نقطة بدء العملية الثانية أي النقود. فبدلاً من السلعة في ظل شكلها الأول يكون لدينا معادلها بالذهب. وتستطيع هذه النتيجة أن تكون أولاً نقطة توقف إذ للسلعة في ظل هذا الشكل الثـاني وجـود ذاتي مستمر. إن السلعة التي لا تكون في أيدي مالكها قيمة إستعمالية، توجد الآن في شكل يمكن إستعماله دائما لأنه قابل دائمـا للتبادل، وهذه هي الظروف التي تقرر زمان ومكان عالم السلع الذي تدخل في التداول. والفترة التي تكون فيها السلعة في حالة بداية تطور الذهب، تشكل في وجودها فترة خاصة تبقى فيها وقتًا أطول أو أقل. وبينما تبادل قيمة إستعمالية معينة يرتبط فـي المقايضة ارتباطًا مباشرا بمبادلة قيمة إستعمالية أخرى معينة، فإن الطابع العام للعمل الذي يخلق قيمة تبادلية، يظهر في كـون عملية الشراء والبيع متمايزين ومنفصلتين دون أن يتمكن هذا من تعديله.

أن ن – س أي الشراء في الحركة المضادة للعملية س – ن وهي في الوقت نفسه التحول الثاني أو الأخيـر للـسلعة، والسلعة باعتبارها ذهبا أو معادلاً عاما، يمكن أن تمثل مباشرة في القيم الإستعمالية لجميع السلع الأخرى التي تميل جميعا فـي أثمانها، نحو نقيضها أي الذهب ولكنها تدل في الوقت نفسه على أي صوت يجب أن يحدثه هذا الذهب حتى تنتقل أجـسادها أي قيمها الإستعمالية من النقود، وتتمثل روحها أي قيمها التبادلية في الذهب نفسه، والمنتج العام المترتب علي التصرف في السلع، يتخذ طابع السلعة القابلة تماما للتصرف فيها. ثمة قيد نوعي على تحول الذهب إلى سلعة ولكن هناك قيدا كميا فقط، ذلـك هـو

---

(65) هذا لا نع بطبيعة ا ال أن يكون ن بيع السلع أقل أو أعلى من قيمتها. ولكن هذا الاعتبار غريب على التداول البسيط وينتمي إ ال تلف اما سوف نبحثـه فيما بعد عندما ندرس العلاقة بـ القيمة وسعر السوق.

القيد الذي تفرضه كميتها أي حجم قيمتها. "يمكن شراء كل شيء بالنقود الحسابية". وبينما السلعة في الحركة س – ن وبسبب التصرف فيها كقيمة إستعمالية، تحقق ثمنها وقيمة النقود الإستعمالية الغريبة عليها، فإنها تحقق في الحركة ن – س وعن طريقي التصرف فيها كقيمة تبادلية، قيمتها الإستعمالية الخاصة بها وثمن السلعة الأخرى. فإذا كانت السلعة عن طريق تحقيق ثمنها، تحول في الوقت نفسه الذهب إلى نقود صحيحة فإنها تضفي على الذهب نتيجة إعادة تحويله، الشكل الخاص بها أي شكلها كنقود عابرة فحسب. وكما أن تداول السلع يفترض نمو تقسيم العمل وبالتالي تعدد الحاجات الفردية بسبب يخالف تخصص المنتج، فإن الشراء ن – س يتخذ تارة شكل مساواة مع معادل واحد من السلعة وينقسم تارة أخرى إلى سلسلة كاملة من معادلات السلعة يحد منها الآن مجال حاجات المشتري وحجم مبلغ النقود الذي يملكه. وبمثل ما يكون البيع س – ن شراء هو ن – س في الوقت نفسه فإن الشراء ن – س هو س – ن معا؛ ولكن المبادرة تنتمي هنا إلى المذهب أي إلى المشتري.

نعود الآن إلى التداول الكلي س – ن – س، فنرى أن سلعة تتم فيها السلسلة الكاملة من التحولات، ولكن في أثناء ما تبدأ النصف الأول من التداول وتحقق التحول الأول، تدخل سلعة أخرى في النصف الثاني من التداول وتنجز تحولها الثاني وتخرج من التداول؛ وفي الوقت نفسه تدخل السلعة الأولى في نصفها الثاني من التداول وتتم تحولها الثاني وتخرج من التداول، بينما سلعة ثالثة تدخل في التداول وتنجز النصف الأول من سيرها وتحقق تحولها الأول. ومن ثم فالتداول الكلي س – ن – س بما أنه تحول كامل لسلعة. هو دائما في الوقت نفسه نهاية التحول الكامل لسلعة أخرى وبداية التحول الكامل لسلعة ثالثة، وهذا معناه سلسلة ليست لها بداية أو نهاية. وكي تزيد الأمر توضيحا وتميز السلع، نأخذ الصيغة التالية التي فيها س مؤشر مختلف في النهايتين المتقابلتين: س – ن – س. فالواقع أن العضو الأول سَ – ن يفترض في ن أنها نتيجة عضو آخر هو س – أ؛ ومن ثم فهو ليس سوى العضو الأخير من س – ن – سَ بينما العضو الثاني ن – س في نتيجة يصبح س – ن ويبدو إذن كأنه العضو الأول من س – ن س الخ. ونرى فضلاً عن ذلك أن العضو الأخير ن – س وإن تكن ن النتيجة المترتبة على عملية بيع واحدة، يمكن أن يتخذ الشكل (ن – سَ + ن – س + - - س + الخ) وينقسم بالثاني إلى حشد من المشتريات أي حشد من المبيعات بمعنى حشد من أعضاء جديدة لتحولات كلية جديدة تطرأ على السلع. وإذن لو ظهر التغيير الكلي لكل سلعة كأنه حلقة في سلسلة لا نهاية لها، فإن كل عملية التداول ونظرا لأن كل سلعة تنجز التداول س – ن – س، تبدو لنا كأنها تشابه معقد بصورة لا متناهية من سلاسل وحركات تنتهي بغير توقف وتبدأ لمن جديد بغير توقف، من نقاط مختلفة بصورة لا متناهية. ولكن كل شراء، أي كل بيع، موجود في الوقت نفسه كأنه فعل مستقل ومنعزل فيه الفعل التكميلي وهو البيع أو الشراء، يمكن فصله عنه من حيث المكان والزمان ومن ثم لا تكون ثمة حاجة إلى أن يعود إلى الارتباط بالأول باعتباره نتيجة المباشرة. وإذن تشكل كل عملية تداول معينة سواء كانت س – ن أو ن – س، وبوصفها تحويل إلى قيمة إستعمالية وتحويل سلع أخرى إلى نقود، وبوصفها المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من التداول، تقول إن هذه العملية تشكل نقطة توقف مستقلة عن سابقتها ولاحقتها؛ ولكن جهة أخرى فإن جميع السلع في شكلها المشترك كمعادل عام أي شكلها كذهب، تبدأ تحولها الثاني وتقف عند نقطة ابتداء النصف الثاني من التداول؛ وهذا يستتبع أنه في التداول الحقيقي أتى ن – س أيا كانت في أعقاب س – ن أيا كانت، أي أن الفصل الثاني من حياة سلعة أخرى. فالفرد (أ) مثلاً يبيع حديدا بجنيهين إسترليني ومن ثم يحقق الحركة س – ن أي التحول الأول للسلعة الحديد؛ ولكنه يرجئ البيع إلى وقت لاحق. وفي الوقت نفسه فإن الفرد (ب) الذي كان قد باع قبل ذلك بخمسة عشر يوما، مكيالين من القمح بستة جنيهات إسترليني، يشترى الآن بهذا المبلغ ثوبا وبنطلونًا من عند موسى وخيطا ويحقق إذن الحركة ن – س أي التحول الثاني للسلعة القمح. هذان العملان ن – س، س – ن يظهران فقط هنا كحلقتين من سلسلة لأنه في ن أي في الذهب، فإن سلعة تشبه أخرى ولا نستطيع أن نتعرف في الذهب على ماذا كان حديدا متحولاً أو قمحا متحولاً. ومن ثم ففي عملية التداول الحقيقي تبدو س – ن – س كأنها تعايش وتعاقب عرضيان بصورة لا متناهية لحلقات من تحولات مختلفة ألقيت بغير النظام. وإذن لا تظهر عملية التداول الحقيقي كأنها التحول الكامل للسلعة ولا أنها مرور السلعة بمظهرين متعارضين، ولكنها تظهر كأنها المجموع البسيط من عدد لا نهاية له من مبيعات مشتريات تعيش جنبا على جنب

ومتعاقبة؛ بطريقة عارضة. وإذن فالشكل الخاص من العملية أي شكلها المحدد، يمحي وذلك بقدر ما يكون كل فعل من أفعـال التداول، شراء أو بيع، هو في نفس الوقت نقيضه أي بيع وشراء. ومن جهة أخرى فعملية التداول عبارة عن حركة تحـولات عالم السلع ومن ثم يجب في حركتها الكلية أن تعكس هذه التحولات، وسوف نرى في موضع قادم كيف نجحت في هذا. ونكتفي بأن نلفت النظر هنا إلى أن النهايتين س في س – ن – ليست لها نفس علاقة الشكل مع ن؛ ذلك أن س الأولى علاقتها بـالنقود مثل علاقة سلعة معينة بالسلعة العامة، بينما علاقة النقود مع س الثانية هي كعلاقة السلعة العامة بسلعة معينة. وإذن فبطريـق التجريد المنطقي يمكن رد س – ن – س إلى الشكل النهائي حيث الخصوصية تشكل الطرف الأول، وتشكل العموميـة الحـد الأوسط، ويشكل التفرد الطرف الأقصى الأخير.

عند دخول أصحاب السلع في عملية التداول، لم يكونوا سوى الحراس البسطاء على هذه السلع؛ وهم يواجهون بعضهم بعضا في داخل العملية في ظل الشكل المضاد، شكل مشترٍ وبائع، فالأول مثلاً يمثل قرصا من السكر ويمثل الآخـر الـذهب. وكما يصبح قرص السكر ذهبا، يصبح البائع مشتريا. ومن ثم فهذه الشخصيات الاجتماعية المحددة ليس منـشؤها قطعـا فـي الفردية البشرية ولكنه في علاقات التبادل التي تقوم بين الناس الذين ينتجون منتجاتهم في ظل شكل السلع الخاص. هذه العلاقات التي تعبر عن نفسها بالعلاقات بين المشتري والبائع لا تتخذ طابع علاقات فردية إلا قليلاً لأن الاثنين وهما المشتري والبائع لا يقيمان هذه العلاقات إلا عن طريق نفي عملهم الفرد الذي لا يتغير إلى نقود إلا لأنه ليس عمل أي فرد معين. من الحماقـة أن نساير الاقتصاد البورجوازي فنعتبر شخصيات المشتري والبائع هذه أشكالاً اجتماعية خالية من الفردية الإنسانية، ولكن لا يقـل عن هذا حمقًا أن نرثي لها باعتبارها القضاء الفردية [66] . إنها المظهر الضروري الذي تبدو فيه الفردية ويرجع السبب فيه إلى درجة محددة من عملية الإنتاج الاجتماعية. ففي التعارض بين المشترى والبائع، نجد الطبيعة التناقضية للإنتاج البورجـوازي تعبر عن نفسها فضلاً عن ذلك بطريقة سطحية وصورية بحيث ينتمي هذا التعارض أيضا إلى أشكال اجتماعية سـابقة علـى الشكل البورجوازي؛ فيكفي في الواقع أن تقوم العلاقة بين الأفراد بصفتهم مالكي سلع.

لو نبحث الآن نتيجة س – ن – س نرى أن ثمة تبادلاً بسيطًا للمادة، أي نرى س – س. فالسلعة بودلـت بالـسلعة أي بودلت القيمة الإستعمالية بالقيمة الإستعمالية، وتحول السلعة إلى نقود أو السلعة كنقود، يفيد فقط كوسيط لهذا التبـادل. وهكـذا تظهر النقود كوسيلة تبادل بسيطة بين السلع، لا كوسيلة تبادل بوجه عام ولكن كوسيلة تبادل تتميز بعملية التداول: إنها وسـيلة تداول [67] .

([66]) لكن نبـ إ أي حد يبارك الشكل السطحي البحث من العداء الذي يتجلى بـ الشراء والبيع "الأرواح ا ميلة" تقتبس فقرة من كتاب اسـحق بـ يـر Isaac Péreire "دروس عن الصناعة وا الية" Lécons sur l'industrie et finances (باريس ١٨٣٢)، إن حقيقة كون بـ ير هذا هـو رجـل البورصـة الباريسي وا شهور بأنه ترع ومدير الائتمان ا نقولات، هذه ا قيقة تبـ الوقت نفسه قيمة النقد العاطفي للاقتصاد. ولقد كتب بـ ير وهو من تلامذة سـان سيمون: "نظرا لان يع الأفراد منعزلون ومنفصلون عن بعضهم بعضا، سواء أعما م أو بالنسبة إ الاستهلاك، ذا فهنا بينهم تبادل نتجات عمـلهم. ومـن ضرورة التبادل تستمد ضرورة ديد القيمة النسبية للأشياء. ومن ترتبط فكرتا القيمة والتبادل ارتباطًا وثيقًا هنا، وتعـ ان كلتا ا و ظل شكلهما ا قيقـي عـن الفردية والتعارض... لا ل لتحديد قيمة ا نتجات إلا لأن هناك بيعا وشراء أو لأن هناك تعارضا بـ تلف أعضاء ا تمع، بعبارة أخرى، وليس هناك ما يـدعو إ أن نشغل أنفسنا بالثمن أي بالقيمة حيث كان هناك بيع وشراء ع أن كل فرد هناك كان مضطرا إ النضال سبيل ا صول على الأشياء اللازمة للإبقاء علـى وجوده (p.2, 3 et passim)

([67]) "ما النقود سوى الوسيلة والطريقة الـ غايتها وهدفها السلع النافعة للحياة"

(Boisguilbert: Le detail de la franec, 1697, chez Daire: Economistes financiers du XVIIIe Siecle, Paris. 1843, Tom I, p. 210)

لنلخص ما تقدم. في س – س تختفي عملية تداول السلع ولا تظهر بأكثر من كونها مقايضة تتم عن طريق النقود؛ أو بطريقة أعم، لا تنقسم س – ن – س إلى نوعين منفصلين فحسب ولكنها تمثل في الوقت نفسه الوحدة الدينامية لهذه العمليات. وعلى سبيل الختام بأنه ليس بين الشراء والبيع سوى وحدة لا تفرقة، نقول إن هنا عملية ناقدة تصدر عن المنطق ولكنها لا تخرج من علم الاقتصاد. إن الفصل الذي يحدث في عملية التبادل، بين الشراء والبيع، يحطم الحواجز المحلية والطبيعية، الكامنة والرقيقة، العاطفية والسخيفة التي يقيمها تبادل المادة الذي يجري في المجتمع. وهو في الوقت نفسه الشكل العام الذي يتجلى فيه تفك عناصر هذا التبادل المقترن بعضها ببعض، وهو التفكك الذي فيه يتخذ كل عنصر إزاء الآخر كيانًا خاصا. وهذه بكلمة واحدة هي الإمكانية العامة لحدوث الأزمات التجارية، ولكن هذا راجع فقط إلى أن التعارض بين السلعة والنقود هو الشكل المجرد العام الذي تتخذه جميع المتناقضات التي يشتمل عليها العمل البورجوازي. ومن ثم يمكن أن يوجد تداول النقود بغير أزمات ولكن الأزمات مستحيلة بغير تداول النقود، ولكن هذا معناه القول بأن هناك حيث العمل القائم على أساس المقايضة لم يعمل على خلق النقود بعد، فإن هذا العمل يستطيع ما لا يقل إحداث ظاهرات تفترض التطول الكامل لعملية الإنتاج الرأسمالي. وطبقًا لهذا فإن من السهل أن نقدر حتى قدرها النظرية التي تريد عن طريق إزالة "امتياز" المعادن النفيسة إقامة ما يقال له "نظام نقدي عاقل"، أن تضع حدا "لمتاعب" الإنتاج البورجوازي وصعابه. وكي نضارب مثالاً عن التبرير البورجوازي، يكفينا أن تذكر حجة لم ينقطع إطراء ما تنطوي عليه من حكمة خارقة للعادة، فقد كتب جيمس مل James Mill والد الاقتصادي الإنجليزي المشهور جون ستيوارت مل، يقول: "لا يمكن أبدا عدم وجود مشترين لجميع السلع، فكل من يعرض سلعة للبيع يطلب أن يحصل مقابلها على سلعة أخرى، وهو بحكم كونه بائعا يكون مشتريا. ومن ثم بفعل ضرورة ميتافيزيقية، يجب أن يحقق مجموع مشتري وبائعي جميع السلع، التوازن بينهم. ومن ثم لو زاد عدد بائعي سلعة على عدد من يشترونها. فلا بد بالنسبة إلى سلعة أخرى أن يكون المشتري أكثر عددًا من البائعين" [68]. وأثبت مل التوازن بطريقة بسيطة جدًا: إنه يحول عملية التداول إلى مقايضة مباشرة؛ ولكنه في هذه المقايضة المباشرة يدخل بطريقة كاذبة شخصيات المشتري والبائع المستعارة في عملية التداول. ولكي نستفيد من هذه الرطانة المضطربة نستطيع القول بأنه في اللحظات التي تكون فيها جميع السلع غير قابلة للبيع كما حدث مثلاً في لندن وهمبورج في ساعات معينة من أزمة ١٨٥٧ – ١٨٥٨ التجارية، فإن هناك فعلاً مشترين لسلعة واحدة محددة هي الذهب، أكثر من البائعين، وأن هناك بائعين لكل نقود أخرى وهي السلع، أكثر من الشارين لها. ويرتد التوازن الميتافيزيقي بين المشتريات والمبيعات إلى الآتي: كل شراء هو بيع وكل بيع هو شراء؛ هذا لا يشكل سوى بطاقة رقيقة من العزاء لهؤلاء "الحراس على السلع" الذين لم ينجحوا في البيع ولا في الشراء بالتالي [69].

---

[68] نوفم ١٨٠٨ أخرج وليم سبنس إ لترا مؤلفًا بعنوان" استقلال بريطانيا من التجارة" وفيه ابتدع وليم كوبيت مبادئه كتابه "السجل السياسي" ت العنوان الفظيع "لتهلك التجارة". ومقابل هذا نشر جيمس مل عام ١٨٠٨ كتابه "دفاع عن التجارة" الذي نلقي فيه ا جج ا ستعارة لكتابه "عناصر الاقتصاد السياسي" الذي أسلفنا ذكره. و ا دل الذي نشب مع سيسموندي ومالتس حول الأزمات التجارية، أحتكر ج.ب. شاي لنفسه هذه التحفة الثمينة. و ا كان من ا ستحيل أن تقول أية فكرة جديدة أضافها "أم العلم" ا ضحك هذا، إ الاقتصاد السياسي فأثراه (الأحرى أن فضله يكمن عدم يزه من ناحية عدم فهمه عاصريه مالتس وسيسموندي وريكاردو)، فإن ا عجب به القارة احتفلوا به باعتباره ذلك الذي اكتشف هذا الك من التوازن ا يتافيزيقي ب ا شتريات وا بيعات.

[69] لكي نأخذ حسابنا الطريقة الا ثل با الاقتصاديون الأشكال ا ختلفة للسلعة، ما علينا إلا أن نقتبس الفقرات الآتية:

"بالنقود الأيدي ليس لنا أن تقوم إلا بتبادل واحد يقصد أن يضمن لنا الشيء الذي يشبع حاجاتنا، بينما با نتجات الأخرى يكون أمامنا أمران نعملهما أو ما (وهو ا صول على النقود) أصعب بصورة لا متناهية من الثا "

(G.Opdyke: A Treatise on political economy, New York, 1851, pp. 277 – 278

"إذا بيعت النقود بطريقة أسهل فيجب أن نرى هذا التأث الدقيق أو النتيجة الطبيعية ذه ا قيقة وهي أن السلع تباع بطريقة أصعب" Th. Corbet: An inquirv into the causes and modes of the wealth of individuals. Etc., London, 1841, p. 117.

"للنقود دائما خاصية إمكان مبادلتها ا تقيسه" (Bosanquet: Metallic paper and credit currency, ete,. London, 1842, p. 100).

"تستطيع النقود دائما شراء سلع أخرى بينما لا تستطيع السلع الأخرى دائما شراء النقود".

(Th. Tooke: An inquiry into the currency principle, 2nd ed, London, 1844, p. 10).

وإنفصال الشراء والبيع يجعل في الإمكان وفي نفس وقت التجارة بمعناها الصحيح، حشدا من العمليات الظاهرة، وذلك في فترة سابقة على التبادل القاطع بين من ينتج السلع، ومن يستهلكها، وهكذا يسمح لجمع من الطفيليات بالتدخل في عملية الإنتـاج واستغلال هذا الانقسام، ولكن هذا كأن معناه القول بأن النقود بوصفها الشكل العام للعمل البورجوازي، تنطوي على معنـى إمكانية تنمية متناقضاتها.

(ب) تداول النقود

في أول الأمر يظهر التداول الصحيح كمجموعة من مشتريات ومبيعات تسير بموازاة بعضها البعض بطريقة عارضة. ففي الشراء كما في البيع تقوم بين السلعة والنقود دائما نفس العلاقة المتبادلة، وهي البائع من جانب السلعة والمشتري من جانب النقود، ومن ثم فإن النقود أي وسيلة التداول، تظهر دائما كوسيلة شراء ومن هذه الحقيقة لا تعود ثمة إمكانيـة للتمييـز بـين صفاتها المتمايزة في المراحل المتعارضة من تحول السلع.

ونفس الفعل الذي يجعل النقود تمر بين أيدي البائع، يجعل السلعة تدخل في أيدي المشتري. ومن ثـم تتبـع الـسلعة والنقود اتجاهات متعارضة، وتغيير المكان هذا والذي يضع السلعة في جانب والنقود في الجانب الآخر، يتم في نفـس الوقـت الواحد في نقاط عديدة بصورة لا متناهية فوق كل سطح المجتمع البورجوازي، ولكن الخطوة الأولى التي تتخذها الـسلعة فـي التداول هي في نفس الوقت خطوتها الأخيرة [70] أما أنها تغير مكانها لأنها تجتذب الذهب (س – ن) أو لأن الذهب يجتذبها (ن – س) فيكفي من هذه الحركة الوحيدة أو من هذا التغيير الوحيد في المكان، أن يجعلها تنزل من التداول إلا الاستهلاك. فالتداول حركة مستمرة للسلع، ولكنها حركة سلع مختلفة دائما ولا تقوم كل سلعة إلا بحركة واحدة. وتبدأ كل سلعة النصف الثاني مـن تداولها لا باعتبارها نفس السلعة ولكنها تبدأه كسلعة مختلفة هي الذهب، ومن ثم فحركة السلعة المتحولة هي حركـة الـذهب. فنفس النقود أو نفس كمية الذهب التي غيرت في الفعل س – ن مكانها مرة مع سلعة، تعود فتصبح نقطة البدء في الفعـل ن – س وتغير مكانها للمرة الثانية مع سلعة أخرى. وكما انتقلت من أيدي المشتري (ب) إلى أيدي البائع (أ) تنتقل الآن مـن أيـدي البائع (أ) الذي أصبح مشتريا، إلى أيدي (ج) ومن ثم فإن الحركة الشكلية التي تقوم بها السلعة بمعنى تحولها إلى نقود وتحولها من جديد إلى سلعة، أو حركة التحول الكلي الذي تتعرض له السلعة، تبدو كالحركة الخارجية التي تؤديها نفـس القطعـة مـن النقود والتي تغير مكانها مرتين مع سلعتين مختلفتين. ومهما كان الطابع الذي تتخذه المشتريات والمبيعات، وهو طـابع أكثـر تجزئة وعرضية، فلن يبق في التداول الصحيح سوى المشتري الذي يواجه البائع دائما؛ ولا تستطيع النقود التي تأخـذ مكـان السلعة المباعة أن تنتقل إلى أيدي المشتري إلا بشرط أن تكون قد غيرت مكانها مع سلعة أخرى. ومن جهة أخرى تعود عاجلاً أو آجلاً، فتنتقل من أيدي بائع أصبح شاريا إلى أيدي بائع جديد؛ وفي كثرة تكرار التغيير الذي يطرأ على المكان الذي تتخـذه. تعبر عن تسلسل تحولات السلع. وإذن فإن نفس قطعة النقود، وبمعنى مخالف للسلع وبصورة متكررة بوجه عام، تنتقـل مـن مكان بالتداول إلى مكان آخر وتصف بالتالي قوسا من التبادل، يتفاوت طوله. هذه الحركات المختلفة التي تؤديها نفـس قطعـة النقود لا يمكن أن تكون إلا متعاقبة بينما يتجلى تعدد وتفرق المشتريات والمبيعات في ذلك التغيير المكان الذي تقوم به الـسلع والنقود بصورة متبادلة في نفس اللحظة ولكن في مواضع مختلفة.

ليس تداول السلع س – ن – س في شكله البسيط سوى انتقال النقود من أيدي المشتري إلى أيدي البائع ومن أيدي بائع أصبح مشتريا إلى أيدي بائع جديد. وهكذا يجد تحول السلعة نفسه منتهيا، وبالتالي حركة النقود باعتبارها تعبيـرا عـن هـذا

(70) كن شراء وبيع نفس السلعة عدة مرات. وإذن فهي لا تتداول كسلعة بسيطة ولكنها تداول ظل شكل لا يوجد التداول البسيط، أي ا واجهة البسيطة ب السلعة والنقود.

التحول. ولكن لما كان لا بد باستمرار من إنتاج قيم إستعمالية جديدة كسلع وإدخالها في التداول، فـإن العمليـة س – ن – س تتكرر وتتجدد عند نفس مالكي السلع. فالنقود التي أنفقوها كمشترين تعود إلى أيديهم بمجرد أن يصبحوا من جديد بائعي سـلع. ومن ثم فالتجديد المستمر لتداول السلع يؤول إلى هذا: لا تقتصر النقود على الانتقال بصفة مستمرة من يد لأخرى فـوق كـل سطح المجتمع البورجوازي؛ إنها تنجز في نفس الوقت مقدارا من دورات صغيرة متميزة تبدأ من نقـاط مختلفـة بـصورة لا متناهية وتعود إلى نفس هذه النقاط لكي تبدأ نفس الحركة دون توقف.

إذن يظهر تحول السلع على أنه تغيير بسيط في مكان النقود، واستمرار حركة التداول يعود كلية إلى النقود. والواقع أنه لما كانت السلعة لا تخطو أبدا سوى خطوة واحدة بالمعنى المضاد للنقود، فإن هذا يقوم دائما بالخطوة الثانية بالنسبة إلى النقود، ويقول (ب) هناك حيث قالت السلعة إلى (أ): ومن ثم تبدو الحركة كلها تبدأ من النقود وإن كانت السلعة تجعـل النقـود تغيـر مكانها في البيع وتجعلها تتداول بمثل ما جعلتها النقود في الشراء، تتداول هي نفسها. ولكن من جهة أخرى كما كانـت النقـود تقف في مواجهة السلعة بصفتها وسيلة شراء ولكنها لا تجعل السلع تتداول إلا بتحقيق أثمانها، لهذا فإن حركة التداول كلها ترتد إلى الآتي: تتبادل النقود مكانها مع السلع بأن تحقق أثمانها، سواء عن طريق عمليات تداول متميزة ومتتالية وتـتم فـي نفـس الوقت الواحد أو عن طريق عمليات متعاقبة فيها تحقق نفس القطعة من النقود الأثمان المختلفة للسلع، الواحد منها تلو الآخـر. لنبحث مثلاً السلسلة (س – ن – سَ – ن – س – ن س الخ)، دون أن نأخذ في الحسبان عناصر لا يعود في الإمكان التعـرف عليها في عملية التداول الحقيقية. إننا نجدد دائما نفس العملية على وتيرة واحدة. فبعد أن تحقق ن ثمن س، تحقق على التـوالي أثمان سَ، س الخ، وتحتل السلع سَ، س الخ المكان الذي أخلته النقود وتركته شاغرا. ومن ثم تبدو النقود وهي تحقـق أثمـان السلع، كأنها تجعل الأخيرة تتداول. وهي إذ تفعل هذا فإنها هي نفسها تتداول باستمرار، فتارة تقتصر على تغيير مكانها، وتارة أخرى ترسم قوسا من التبادل، وتارة ثالثة تتم دورة صغيرة فيها تتطابق نقطة البدء مع نقطة الوصول. وهي بحكم كونها وسيلة تداول، فإن لها تداولها الخاص بها.ومن ثم تبدو الحركة الشكلية التي تقوم بها النقود، وهي حركة تجعل في الإمكـان الحركـة التي تقوم بها السلع الثابتة في حد ذاتها. وإذن تعرض حركة عملية تداول السلع كأنها حركة الذهب أي وسيلة التداول؛ أي فـي سير النقود.

كان أصحاب السلع يعرضون نتائج أعمالهم الخاصة كأنها منتجات عمل اجتماعي، إذ يحولون شيئًا هو الـذهب إلـى تحقيق مباشر لوقت عمل عام وبالتالي إلى نقود. في اللحظة الراهنة تبدو حركتهم العامة التي يحققون عـن طريقهـا تحـول أعمالهم، كأنها بالمثل حركة خاصة يقوم بها شيء، أي كأنها تداول الذهب. وبالنسبة إلى ملاك السلع فإن الحركة الاجتماعيـة نفسها ضرورة خارجية من جهة، كما أنها من جهة أخرى عملية وسيطة وشكلية بحتة تسمح لكل فرد بالانسحاب من التـداول بأن يبادل قيمة إستعمالية يلقى بها فيه تقيم إسعمالية أخرى تقابلها. وإذ تخرج السلعة من التداول تصبح قيمة إستعمالية بينمـا لا تكون النقود أي وسيلة التداول. قيمة إستعمالية إلا عن طريق تداولها نفسه. فحركة السلعة في التداول ما هي إلا عنصر هارب، ولكن الدوران الذي لا ينقطع يشكل نفس وظيفة النقود. تداول، شكلاً جديدا محددا يجب علينا أن نكشف عنه بالتفصيل.

واضح بادئ ذي بدء أن تداول النقود حركة مشتتة بصورة لا متناهية نظرا لأنها تعكس الانقسام اللا متنـاهي لعمليـة التداول، إلى مشتريات ومبيعات، وتعكس أنفصال مظاهر تحول السلع، وهي مظاهر يكمل بعضها بعضا بالتبـادل. فـي هـذه الدورات الصغيرة التي تتمها النقود وحيث تتطابق نقطة الرحيل مع نقطة الوصول، حركة عودة أي حركة دائريـة صـحيحة؛ ولكن هناك من نقاط البدء ما يزيد عن السلع، وهذه الدورات بسبب كثرتها الوحيدة غير المحددة، لا تخضع لأية رقابـة أو أي مقياس وتقييم. والوقت الذي ينقضي بين الرحيل والعودة لا يقل عن ذلك من ناحية كونه غير محدد. ولا يهم الباقي أن تكـون دورة كهذه منجزة في حالة معلومة أم لا. إنه يصل في كل لحظة دون أن يعرف أن ما ينفق فرد بيـد دون أن يـسترده باليـد

الأخرى هو هذه النقود نفسها. فالنقود تبدأ المسير من نقاط مختلفة بصورة لا متناهية وتعود إلى نقاط مختلفة بصورة لا متناهية ولكن لا يهم إذا كانت نقطة الرحيل ونقطة الوصول تتطابقان لأن إعادة تحول المشتري على بائع في الحركـة س – ن – س ليست ضرورية على الإطلاق. ويمثل تداول النقود حركة تبدأ من مركز وتتجه صوب نقاط المحيط وتعود من الأخيـرة إلـى المركز نفسه. إن ما يقال له دورة النقود على النحو الذي تظهر به من الناحية النظرية يقتصر على أنه في جميع النقاط تظهر النقود وتختفي وتغير مكانها باستمرار. سوف نرى في درجة من التداول النقدي أعلى كما في تداول أوراق البنكنوت مثلاً. أن الظروف التي تحكم إنفاق النقود تحكم بالمثل عودتها. ففي التداول النقدي البسيط نجد بالعكس أن كون نفس المـشتري يعـود فيصبح بائعا هو من نتاج الصدفة؛ وإذا كانت حركات دائرية صحيحة تبدو فيه بطريقة مستمرة، فإن هذه الحركات ليست سوى انعكاسات بسيطة وأكثر عمقًا لعملية الإنتاج. مثال ذلك أن رجل الصناعة يأخذ يوم الجمعة النقود من البنك الذي يتعامل معـه، ويعطيها يوم السبت إلى عماله الذين يعطون على الفور الشطر الأكبر منها للبقال وغيره من أصحاب الدكاكين، وابتداء من يوم الاثنين يعيدها الأخيرون إلى البنك.

رأينا في المشتريات والمبيعات التي تجري سويا من ناحية الزمان ولكنها منفصلة بعضها عن بعض من حيث المكان، أن كمية معلومة من الثمن تحققها في نفس الوقت النقود التي لا تغير مكانها مع السلع إلا مرة واحدة. ولكن من جهـة أخـرى وبقدر ما تظهر حركة التحولات الكلية التي تطرأ على السلع ويظهر تسلسل هذه التحولات، في حركة النقود، فإن نفس القطعة من النقود تحقق أثمان السلع المختلفة وبهذا تتم دورات أكثر أو أقل. ومن ثم لو أخذنا عملية التداول لبلد خـلال فتـرة زمنيـة معلومة لكانت كمية الذهب اللازمة لتحقيق الأثمان وبالتالي لتداول السلع، يحددها عنصران، المجموع الكلي لهذه الأثمان مـن جهة ومتوسط عدد دورات نفس القطع الذهبية من جهة أخرى. وعدد هذه الدورات أو سرعة تداول النقود، يعبر فحـسب عـن متوسط السرعة التي تتم بها السلع المراحل المختلفة من تحولها، وتتعاقب بها هذه التحولات، وبهذا تحل محل السلع التي أكملت تحولاتها، سلع جديدة في عملية التداول. وعندما يحدث في تحديد الثمن أن تكون القيمة التبادلية لجميع السلع قد تحولت تصورا إلى كمية من الذهب لها نفس القيمة؛ وعندما يحدث في العملين المنفصلين ن – س. س – ن أن وجد نفس المبلغ من القيمة في شكل مزدوج، أي سلعة من جهة وذهب من جهة أخرى، فإن وجود الذهب المعتبر كوسيلة تداول، لا تحدده العلاقـة المنعزلـة التي تربطه بمختلف السلع التي لا تتحرك ولكن يحدده دوره في عالم السلع المتحرك؛ وبفعل الوظيفة التي عليه أن يمثلها عنـد ما يغير مكانه يتحدد التغير في شكل السلع، وعن طريق السرعة التي يغير بها مكانه تتحدد السرعة التي يتغير بها شكل السلع. ومن ثم فإن وجوده الحقيقي في عملية التداول، أي كمية الذهب الحقيقية، تحدده الآن الوظيفة التي يضطلع بها في العملية كلها.

وتداول السلع شرط لتداول النقود. فالنقود تحرك تداول السلع التي لها أثمان أي السلع التـي توضـع الآن باعتبارهـا مساوية لمقادير محددة من الذهب. وفي نفس تحديد ثمن السلع يفترض أن قيمة كمية الذهب المستخدمة كوحدة قياس، أو قيمـة الذهب، هي قيمة معلومة. ومن ثم مع هذا الافتراض، فإن كمية الذهب التي يتطلبها التداول يحددها في المحل الأول، المجموع الكلي لأثمان السلع التي يراد تحقيقها. ولكن هذا المجموع الكلي تحدده هو نفسه: (١) درجة الثمن أي كبـر أو صـغر القـيم التبادلية النسبي والمقدرة بالذهب؛ (٢) كمية السلع المتداولة بأثمان مقررة، ومن ثم تحدده كمية المشتريات والمبيعـات بأثمـان معلومة [71] . فإذا كان مكيال من القمح يساوي ٦٠ شلنًا، فلكي يتداول ويحقق هذا الثمن، لا بد من ذهب يزيد مرتين عما لـو كان هذا المكيال لا يساوي سوى ٣٠ شلنًا. ولكي يتم تداول ٥٠٠ مكيال بسعر ٦٠ شلنًا، فلا بد من ذهب هو ضعف ما يتطلبـه

---

[71] لا تلف كمية النقود "بشرط وجود ما يكفي للمحافظة على الأ ان الا اتفقت عليها السلع" (بواجيلبر ، مصدر سابق، ص ٢١٠). "وإذا كان تداول سلع قيمتـها ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلي يتطلب كمية من الذهب قيمتها ٤٠ مليونا وأن هذه النسبة وقدرها ١: ١٠ تشكل ا ستوى ا ناسب، فإنه حاله ما إذا وصـلت قيمة السلع ا تداولة ولأسباب طبيعية، إ ٤٥٠ مليونا، ب أن ترتفع كمية الذهب إ ٤٥ مليونا ح تظل ا ستوى ا رغوب فيه".

(W. Blake: Observations on the effects produced by the expenditure of government, etc. London. 1823, p. 42).

تداول ٢٥٠ مكيالاً بنفس السعر. وأخيرا فمن أجل تداول ١٠ مكاييل بسعر ١٠٠ شلن يتطلب الأمر من النقود نصف ما يلـزم لتداول ٤٠ مكيالاً بسعر ٥٠ شلنًا. والنتيجة أن كمية الذهب التي يقتضيها التداول يمكن أن تنقص برغم ارتفـاع الأثمـان، إذا نقصت كمية السلع المطروحة في التداول بأكثر مما يزيد به مجموع الأثمان الكلي؛ ومقابل هذا يمكن أن تزيد كميـة وسـائل التداول إذا نقصت كمية السلع المطروحة في التداول ولكن يرتفع مجموع أثمانها بنسبة أكبر بكثير. فمثلاً أظهرت دراسة جميلة مفصلة أجريت في إنجلترا، أنه في المملكة المتحدة خلال المراحل الأولى من غلاء القمح، زادت كمية النقود المتداولـة لا لأن الثمن الكلي لكمية القمح الأقل تتجاوز مجموع ثمن كمية القمح الأكبر، ولكن لأنه في الوقت نفسه تواصل السلع الأخرى التداول بأسعارها القديمة، لبعض الوقت. وبالعكس، ففي مرحلة لاحقة تنقص كمية النقود المتداولة، سواء ظلت سلع معينة إلى جانـب القمح، تباع بالأثمان القديمة، أو بيعت سلع كثيرة بأثمان أكثر انخفاضا.

ولكن على ما سبق أن رأينا، فإن كمية النقود المتداولة لا يحددها فقط المجموع الكلي لأثمان السلع وهي الأثمان التـي يراد تحقيقها، ولكن تحددها أيضا السرعة التي تتداول بها النقود أي التي تنجز بهذا هذا التحقيق في وقت معلوم. فإذا كان نفس الجنيه الإسترليني الواحد يجري في نفس اليوم عشر مشتريات كل منها قيمته جنيه واحد، ومن ثم تتبادله الأيدي عشر مـرات، لفعل تماما ما تفعله ١٠ جنيهات لا تتداول سوى مرة واحدة في اليوم [72] . ومن ثم لا تستطع السرعة في تداول الذهب أن تحل محل الكمية. وبعبارة أخرى نقول إن وجود الذهب في عملية التداول لا تحدده فقط حقيقة أن الذهب يوجد كمعادل إلـى جانـب السلعة. ولكن تحدده أيضا الحقيقة الأخرى وهي وجوده في حركة تحول السلع. ومع ذلك فسرعة تداول النقود لا تحـل محـل الكمية إلا إلى حد معين، إذ في كل لحظة معلومة عدد لا متناه من مشتريات ومبيعات توجد منفصلة بعضها عن بعض في نفس الوقت، من حيث المكان.

وإذا ارتفعت مجموعات أثمان السلع المتداولة ولكن بنسبة تقل عن سرعة تداول النقود، انخفض مجموع وسائل التداول. وبالعكس إذا نقصت سرعة التداول ولكن بنسبة أكبر مما يزيد بها مجموع ثمن السلع المتداولة، زاد مجموع وسـائل التـداول. وزيادة كمية وسائل التداول والمطابقة لانخفاض عام في الأسعار، ونقص كمية وسائل التداول بما يتمشى مـع ارتفـاع عـام للأسعار، هذه من أبرز الظواهر المسجلة في تاريخ ثمن السلع. ولكن الأسباب التي تثير ارتفاعا للأسعار وتحدث فـي الوقـت زيادة أكبر في سرعة تداول النقود، فضلاً عن الحركة المضادة، هذه الأسباب لا تدخل في دراسة التداول البسيط. وفي وسـعنا أن نذكر كمثال، أنه في العصور التي يسود فيها الائتمان تزيد سرعة التداول بأسرع من أثمان السلع بينما عندما يقل الائتمـان تهبط أثمان السلع بأبطأ من سرعة التداول. والطابع السطحي والصوري الذي يتخذه التداول النقدي البسيط يتجلى تماما في هذه الحقيقة وهي أن جميع العناصر التي تؤثر في عدد وسائل التداول، مثل مجموع السلع المتداولة، والأثمان، وارتفـاع الـثمن أو انخفاضه، وعدد المشتريات والمبيعات التي تتم في نفس الوقت، وسرعة تداول النقود، مرتبطة بعملية تحول السلع، وأن هـذه العملية تتوقف بدورها على الطابع العام لأسلوب الإنتاج، وعلى السكان، والتوزيع النسبي للمـدن والقـرى؛ وتطـور وسـائل المواصلات، والتقسيم الأكبر أو الأصغر للعمل، والائتمان الخ، وبعبارة أخرى تتوقف على ظروف كلها خارجة عن التـداول الذي تنعكس عليه.

إذن لو علمنا سرعة التداول، فإن جملة وسائل التداول تحددها فحسب أثمان السلع. ومن ثم لا ترتفع الأثمان أو تهـبط بسبب زيادة أو قلة النقود المتداولة، ولكن تزداد أو تقل النقود المتداولة لأن الأثمان مرتفعة أو منخفضة. وفي هذا واحد من أهم القوانين الاقتصادية. ولعل الفضل الوحيد الذي ينسب إلى الاقتصاديين الإنجليز الذين جاءوا من بعد ريكاردو، أنهم أوضحوا هذا القانون بالتفصيل بالاستناد إلى تاريخ أثمان السلع. ولكن كانت التجربة تثبت أن مستوى التداول المعدني، أو مجموع الذهب أو

---

[72] سرعة تداول النقود وليست كمية ا عادن، هي اا تظهر أن هناك نقودا قليلة أو كثـ ة (جاليا ، مصدر سابق، ص ٩٩).

الفضة المتداول في بلد معين، يخضع لحالات مد وجزر مؤقتة وأحيانًا عنيفة جدا [73] ، ولكنه يظل في مجموعة ثابتًا خلال فترات طويلة بالقدر الكافي، وتُثبت أن حالات الابتعاد عن المستوى المتوسط لا تصل إلا إلى تذبذبات صغيرة، فإن هذه الظاهرة تفسرها ببساطة جدا الطبيعة المضادة التي تنطوي عليها الظروف التي تحدد مبلغ النقود المتداولة.

وإذا علمنا سرعة التداول النقدي فضلاً عن مبلغ أثمان السلع، تتحدد بالمثل كمية الوسيط المتداول. هذا القانون يمكن التعبير عنه بهذه الصورة الأخرى: إذا علمنا القيم التبادلية للسلع ومتوسط سرعة تحولاتها، فإن كمية الذهب المتداول تتوقف على قيمته الأصلية الصحيحة. ومن ثم لو زادت أو نقصت قيمة الذهب بمعنى وقت العمل اللازم لإنتاجه، لارتفعت أو نقصت أثمان السلع بطريقة تتناسب تناسبا عكسيا مع ارتفاع أو نقص قيمة الذهب؛ وهذا الارتفاع أو الانخفاض تقابله كمية أكبر أو أصغر من الذهب اللازم لتداول نفس الكمية من السلع، وذلك مع ثبات سرعة التداول. ويتم نفس التعديل إذا حل محل مقياس القيمة القديم معدن أكثر أو أقل نفاسه. وهكذا نجد أن هولندا نتيجة اهتمام دقيق بدائني الدولة وخوفًا من ردود فعل بالنسبة على نقود الذهب، يمكن أن تنجم من اكتشاف مناجم جديدة للذهب في كاليفورنيا واستراليا، نقول إن هولندا استبدلت النقود الذهبية بنقود فضية واحتاجت إلى فضة تزيد من ١٤ إلى ١٥ مرة عما تحتاج إليه من الذهب حتى يتسنى تداول نفس الكمية من السلع.

وإذ تتوقف كمية الذهب المتداول على مجموع أثمان السلع المتغير فضلاً عن سرعة التداول المتغيرة، فهذا يستتبع أن جملة وسائل التداول المعدنية يجب أن تكون قادرة على الامتداد أو الأنكماش. وبعبارة أخرى لابد للذهب بوصفه وسيلة تداول، ومن أجل سد حاجات عملية التداول، أن يدخل في العملية تارة، وأن يستبعد منها تارة أخرى. وسوف نرى فيما بعد كيف تحقق عملية التداول نفسها هذه الشروط.

(ج) النقود – علامات القيمة

يتخذ الذهب في وظيفته كوسيلة للتداول، شكلاً خاصا هو العملة القانونية، فلكي لا يؤخر تداوله بسبب صعاب فنية، فإنه يسك وفقًا لعيار النقود الحسابية. فالقطع الذهبية التي يدل وجهها وظهرها على أنها تحتوي على أوزان الذهب التي تمثلها التسميات الحسابية مثل جنيه إسترليني وشلن إلخ، هي عملة قانونية أي لها حق التداول القانوني. وعملة السك، شأنها شأن تحديد ثمن النقود، هي اختصاص الدولة. فالذهب لكونه نقودا فضلاً عن صفته كعملة حسابية، يتخذ طابعا محليا وسياسيا، ويتحدث بلغات مختلفة، ويرتدي ملابس قومية مختلفة. والمجال الذي تتداول فيه العملة كنقود، وباعتباره مجالاً داخليا تحد منه حدود كياني جماعي، يتميز من ثم بالتداول العام الذي يحدث في عالم السلع.

ولكن الذهب كسبيكة والذهب كنقود لا يتميز أحدهما عن الآخر بأكثر من اسم النقود أو اسم الوزن الذي يمثله. والذي يكون في الحالة الثانية اختلافًا في الاسم يظهر الآن كاختلاف بسيط في الشكل أو الرمز. فالنقود يمكن إلقاؤها في البوتقة ثم يعاد إلى دار السك من أجل إعطائها شكل نقود. هذا التحويل ثم إعادة التحويل، عمليتان فنيتان بسيطتان.

---

(73) عام ١٨٥٨ كان التداول ا عد إ لترا دون ا ستوى ا توسط بشكل هائل، الأمر الذي نراه من الفقرة الثالثة ا تقتبسها من "الأيكونوميست اللندنية": نتيجة للتبذير الذي يز التداول البسيط، فإن من ا ستحيل ا صول على معلومات دقيقة جدا عن كمية النقود ا تتقلب السوق و أيدي الطبقات ا لا تودع أموا ا البنك. ولكن ر ا يستطيع نشاط أو ول عملات الشعوب الكب ة أن يزودنا بدلالات مفيدة عن تقلبات هذه الكمية. إن السك يزداد عندما تعظم ا اجة، ويقل عندما تقل ا اجة... كانت ا سكوكات دار السك الإ ليزية عام ١٨٥٥ هي ٩,٢٤٥,٠٠٠ جنيه، ٦,٤٧٦٠٠٠ عام ١٨٥٦. ٥,٢٩٣,٨٥٥ جنيه عام ١٨٥٧. و عام ١٨٥٨ يكن لدى دار السك ما تعمله" (الايكونوميست ١٠ يولية ١٨٥٨). ولكن نفس الفترة كان أقبية البنك ما يقرب قليلاً من ١٨ مليون جنيه إسترلي .

ومقابل ١٠٠ رطل أو ١,٢٠٠ أوقية من الذهب عيار ٢٢ قيراط، تقدم دار السكك الإنجليزية ٤,٦٧٢ جنيه إسترليني أو ٤,٦٧٢ جنيه ذهبي إنجليزي. ولو وضعت هذه الجنيهات الذهبية في كفة ميزان والأرطال المائة من سبائك الذهب في الكفة الأخرى لكن هناك توازن، مما يثبت أن الجنيه الذهبي ليس إلا وزن الذهب الذي يطلق عليه هذا الاسم في النقود الإنجليزية، ولكن له شكلاً وختما خاصين به. هذه الجنيهات الذهبية وعددها ٤,٦٧٢ يلقي بها في التداول، في نقاط مختلفة. وإذ يسحبها التداول ترسم في يوم واحد عددا معينًا من الدورات، يزيد مرة ويقل مرة أخرى. فإذا رسمت كل أوقية ١٠ دورات في المتوسط يوميا فإن ١,٢٠٠ أوقية من الذهب تحقق مجموعا من أثمان السلع يصل إلى ١٢,٠٠٠ أوقية أو ٤٦,٧٢٥ جنيها إنجليزيا. ومهما أدرنا أوقية الذهب وأعدناها فلن تزن ١٠ أوقيات من الذهب. ولكن هنا في عملية التداول تزن أوقية واحدة ١٠ أوقيات في الواقع؛ فكمية النقود المتضمنة في عملية التداول تساوي كمية الذهب الذي تشتمل عليه مضروبة في عشر دورات. ومن ثم لا توجد النقود كقطعة ذهبية ذات وزن معين، فحسب، ولكنها تمثل فضلاً عن هذا وجودا تصوريا منبثقًا من وظيفتها، ومهما أتم الجنيه دورة أو عشر دورات، فإنه يعمل في كل شراء وكل بيع كجنيه وحيد. وهذا شبيه بالقائد الذي يظهر يوم المعركة في اللحظة المناسبة في عشر نقاط مختلفة وبهذا يحل محل ١٠ قواد، وإن لم يكن سوى نفس القائد الواحد. فإضفاء الشكل الصوري على وسيلة التداول بمثل ما ينبثق هذا العمل من حلول السرعة محل الكمية. في تداول النقود، لا يهم سوى وجود النقود الوظيفي في عملية التداول، ولكنه لا يصل إلى وجود كل قطعة تؤخذ على حده.

ولكن تداول النقود عبارة عن حركة خارجية، والجنيه الإنجليزي وإن لم تكن له رائحة، يرتاد مجتمعات جد مختلطة. فبقوة الاحتكاك بكل أنواع الأيدي والأكياس والجيوب والمحافظ والأحزمة والحقائب والصناديق من كبيرة وصغيرة، تستهلك النقود، أي تترك ذرة من الذهب هنا وذرة هناك، وبهذا تفقد بسبب البلي في رحلاتها عبر العالم، جزءا من مادتها الأصلية، يزداد باطراد. ففي استخدامها تستهلك. لنوقف الجنيه الذهبي لحظة وهنا نجد أن طابعه الممتاز بالطبيعة لا يظهر إلا وقد تغير بشكل ضعيف. "فالخباز الذي يتسلم اليوم من البنك جنيها ذهبيا جديدا ولامعا ويدفعه غدا إلى الطحان، لا يؤدي في الواقع نفس الجنيه، ذلك أن الجنيه فقد قدرا من وزنه منذ أن تسلمه[74]". "واضح أن النقود بحكم طبيعة الأشياء، يجب أن تقل قيمتها قطعة قطعة بسبب ذلك الفعل البسيط وهو الاستخدام العادي والمحتوم. هناك في لحظة معلومة استحالة مادية في أن نستبعد تماما، ولو ليوم واحد، النقود الخفيفة من التداول" [75]. ويقدر يعقوب أن من ٣٨٠ مليون جنيه إسترليني كانت موجودة في أوربا في عام ١٨٠٩ أدى الاستعمال إلى اختفاء ١٩ مليونًا في عام ١٨٢٩ أي في ٢٠ عاما [76]. وتبعا لهذا فكما أنه في الخطوة الأولى التي تخطوها السلعة في التداول تخرج منه، فإن النقود بعد أن تقطع بضع خطوات في التداول تمثل من المعدن أكثر ما تحتوي عليه منه. فكلما طال وقت تداول النقود مع ثبات سرعة التداول، أو كلما تداولت بسرعة في نفس الفترة الزمنية، اختلفت عن مادتها من الذهب أو الفضة. وما يتبقى إنما هو ظل اسم عظيم، ولا يعود جسم النقود إلا ظلاً. وبينما في الأصل جعلتها العملية أثقل، فإنها تجعلها الآن أخف، ولكنها ظل تساوي في كل شراء أو بيع. كمية الذهب الأصلية. ويواصل الجنيه ولكن كجنيه وهمي أو كذهب وهمي، أداء وظيفته كقطعة ذهب حقيقية. وعلى خلاف الكائنات الأخرى التي تفقد طابعها التصوري أو مثاليتها عندما تحتك بالعالم الخارجي، تتخذ النقود بسبب الاستعمال شكلاً صوريا ولا تحتفظ إلا بمظهر جسمها الذهبي أو الفضي. هذا الإضفاء الثاني للطابع الوهمي على النقود المعدنية والمتولد من نفس عملية التداول، أو هذه التفرقة بين المادة الإسمية والمادة الحقيقية بعبارة أخرى، تستغله الحكومات أو يستغله الأفاقون الخاصون الذين يمارسون تزييف العملة بكل أنواعها المختلفة. إن

---

(74) Dodd: Curiosities of Industry, etc. London, 1854.

(75) The currency question reviewed etc, by a banker. Edinburgh, 1845, p. 69, etc.

"إذا عرف عن قطعة من س فرنكات واستعملت قليلاً أ ا تساوي أقل من قطعة اثلة جديدة اما، فسوف يتوقف التداول باستمرار ولن يكون ة مبلغ يستحق الدفع إلا وكان موضع ا لاف بشأنه". (ج. جارنييه، مصدر سابق، ص ٢٤).

(76) W. Jacob: An inquiry into the production and consumption of the precious metals, London, 1831, vol. II, ch. XXVI.

كل تاريخ النظام النقدي منذ بداية العصر الوسيط إلى ما قبل القرن الثامن عشر يمكن رده إلى تاريخ هذه التزييفـات الثنائيـة والمتناقضة وهذه النقطة تملأ مجلدات مجموعة الاقتصاديين الطليان التي نشرها كستودي.

ولكن الوجود الظاهري للذهب في أثناء قيامه بوظيفته، يدخل في صراع مع وجوده الحقيقي. لقد فقدت النقود الذهبيـة خلال تداولها وبدرجات متفاوتة قدرا من مادتها المعدنية بحيث أن جنيها يساوي في الواقع أكثر من غيره. ولكن كما أنـه فـي وظيفتها النقدية، لا فرق في القيمة بين الجنيه الذي يزن في الحقيقة ¼ أوقية والجنيه الذي يمثل هذا الوزن، فإن جزءا كبيرا من الجنيهات ذات الوزن الكامل، يخضع في أيدي مالكين لا ضمير لهم، لعمليات جراحية تفقد فيها بطريقة مفتعلة ما فقدته بطريقة طبيعية وعن طريق التداول، أخوتها الأخف منها وزنًا. وبفضل سك القطع الصغيرة فإن كل ما يبدو أنهم كسبوه فـي الـوزن ينزل في الحقيقة إلى البوتقة. فإذا كانت ٤,٦٧٢ جنيه ذهبي موضوعة في كفة ميزان لا تزن في المتوسط إلا ٨٠٠ أوقية بـدلاً من ١,٢٠٠، فهي لن تتمكن في السوق من شراء إلا ٨٠٠ أوقية من الذهب، إن لم يتجاوز سعر السوق للذهب السعر النقـدي، إن كل قطعة من النقود حتى ولو كان وزنها صحيحا، تساوي وهي في شكل نقود أقل مما تساوي وهي في شكل قضيب. سوف تحول الجنيهات حتى ولو كان وزنها صحيحا، إلى سبائك وهي الشكل الذي تزيد فيه قيمة الذهب. وبمجرد أن يصل هذا النقص في المادة الذهبية إلى عدد كاف من الجنيهات بحيث يكون سعر السوق للذهب أعلى من سعره النقدي تظل التسميات الحـسابية للنقود على ما هي عليه، ولكنها تدل من الآن فصاعدا على كمية من الذهب أقل. وبعبارة أخرى يحدث تعديل في السلم النقدي، ويسك الذهب من الآن فصاعدا وفقًا لهذا السلم. فالذهب وقد تصورناه وسيلة للتداول، وعن طريق رد الفعل، عـدل الظـروف القانونية المحددة التي كان فيها مقياسا للأثمان. ووقعت نفس الثورة بعد انقضاء فترة معينة من الزمن. ومن ثم وجـد الـذهب نفسه وباعتباره مقياسا للأثمان ومقياسا للتداول وقد أصبح يخضع لتغييرات مستمرة؛ وكل تعديل في أحد الأشكال يثير تعـديلاً في الشكل الآخر. وهذا يفسر لنا الظاهرة التي سلف ذكرها وهي أنه في تاريخ جميع الشعوب الحديثة، يعلـق الاسـم النقـدي بمضمون الذهب، يتزايد ضعفًا. وبالمثل يصبح التناقض بين الذهب كنقود والذهب كمقياس للأثمان التناقض بين الذهب كنقـود والذهب كمعادل عام، مثل أي شيء لا يتداول في حدود هذا البلد أو ذاك فحسب، ولكنه يتداول أيـضا علـى نطـاق الـسوق العالمية. كان الذهب دائما ولأنه مقياس للقيم، الوزن الكامل لأنه لم يصلح إلا كذهب تصوري. وبوصفه معـادلاً فـي الفعـل المعزل س – ن، يعود فيسقط من وجود الدينامي إلى وجوده الستاتيكي الراكد، ولكنه عندما يعمل كنقود تدخل مادته الطبيعيـة في صراع دائم مع وظيفته. من المستحيل أن نتجنب بصورة مطلقة تحول الجنيه الذهبي إلى جنيـه ذهبـي صـوري، ولكـن التشريع يحاول أن يمنع تحديد الجنيه الذهب كنقود بأن ينص على منع تداوله في لحظة معلومة إذا فقد كمية محددة من مادتـه. ولهذا فطبقًا للقانون الإنجليزي لا يعود الجنيه الذهبي الذي فقط ٠,٧٤٧ جرام من وزنه جنيها ذهبيا قانونيا. إن بنك إنجلترا الذي وزن لنفسه وحده أقل من ٤٨ مليون جنيه ذهب فيما بين عامي ١٨٤٤، ١٨٤٨ يملك فـ٦ي ميزان الضبط الذي أبتدعه المستر كوتون، آلة لا تحدد فقط فارقًا بين جنيهين ذهبيين قدره ١٠٠/١ من الجرام، ولكنها كأي كائن ذكي ترفض في كفة كل قطعـة خفيفة أكثر مما ينبغي وتقوم آلة أخرى بتقطيعها بقسوة.

مجمل القول أن النقود الذهبية لا يمكن أن تتداول في ظل هذه الظروف إذا لم تحصر حركتها في دوائر مـن التـداول محددة، يقل تآكلها في داخلها أي في داخل هذه الدوائر. ففي المقياس الذي تساوي فيه قطعة من النقود الذهبية ٤/١ أوقية فـي التداول بينما لا تزن أكثر من ٥/١ أوقية، فإنها تصبح في الحقيقة الرمز الدال على ٢٠/١ من أوقية من الذهب؛ وعملية التداول تحول هي نفسها بدرجة أكبر أو أقل، كل نقود من الذهب إلى علامة بسيطة أو رمزا عن جوهرها ومادتها. ولكن لـيس فـي إمكان أي شيء أن يكون رمزا عن نفسه. فالعنب المدهون ليس رمز العنب الصحيح، فما الأول سوى مظهر صوري للعنـب. كذلك وبحق تماما، فلا يمكن أن يكون جنيه ذهبي خفيف رمزا يدل على جنيه صحيح الوزن، بأكثر مما تكون الفرس الضعيف النحيف رمز حصان ضخم وسمين. ونظرا لأن الذهب يصبح رمزا لنفسه ولكنه لا يفيد بصفته هذه، لهذا ففي دوائـر التـداول

التي يتآكل فيها بسرعة أكبر أي في الدوائر التي تتجدد فيها المشتريات والمبيعات بأضعف النسب، يكتسب وجودا شبيها بالفضة أو النحاس متميزا عن وجوده الذهبي. وبرغم أن هذه ليست بنفس القطع الذهبية، فإن كمية محددة من كل النقود الذهبية تتداول دائما كنقود في هذه الدوائر. وبهذه النسبة يستبدل الذهب بعلامات من الفضة أو النحاس. وبينما تستطيع سلعة معينـة فقـط أن تقوم في داخل بلد، بدور مقياس للقيم وبالتالي بدور النقود، تستطيع سلع مختلفة إلى جانبها أن تستخدم النقود. إن وسائل التداول المساعدة هذه، كالرموز المصنوعة من الفضة أو النحاس مثلاً، تمثل في التداول أجزاء محددة من العملة الذهبيـة؛ ومـن ثـم فمضمونها من الفضة أو النحاس لا تحدده النسبة بين قيمة الفضة والنحاس من جهة وقيمة الذهب من جهة أخرى؛ وإنما القانون هو الذي يحدد بطريقة تحكمية هذا المضمون. وهذه القطع لا تصدر إلى على سبيل منافسة ما تمثله من كميات مـن القطـع الذهبية، ويجب أن تكون دائما في التداول إما لتغيير العملات الذهبية الأهم أو لدفع أثمان سلع صغيرة نسبيا. وفي تداول السلع تخصص هذه الرموز المصنوعة من الفضة والنحاس لمجالات معينة. وبحكم قوة الأشياء، فإن سرعة تداولها تتناسـب تناسـبا عكسيا مع ما تحققه من أثمان في كل شراء معين أو كل بيع، أو تتناسب تناسبا عكسيا مع ذلك الكسر من العملة الذهبية والذي تمثله. وفي بحث الأهمية الهائلة للحركة اليومية في العملات الصغيرة في بلد كإنجلترا، يمكن تقرير سرعة واستمرار تـداولها عن طريق النسبة الضئيلة نسبيا من مجموع العملات المساعدة التي في التداول، فنعلم من تقرير برلماني حديث أنه فـي عـام ١٨٥٧ أصدرت دار السك الإنجليزية ٤,٨٥٩,٠٠٠ جنيه إسترليني من العملة الذهبية، وأصدرت من العملة الفضية مـا قيمتـه الاسمية ٧٣٣,٠٠٠ جنيه إسترليني وقيمته المعدنية ٣٦٣,٠٠٠ جنيه. ومن أول يناير ١٨٤٨ إلى ٣١ ديـسمبر ١٨٥٧ ارتفـع مجموع الذهب المسكوك إلى ٥٥,٢٣٩,٠٠٠ جنيه إسترليني، ومجموع الفضة المسكوكة إلى ٢,٤٣٤,٠٠٠ جنيه فقط. وفي عام ١٨٥٧ كان الرقم الخاص بالعملات من النحاس والنيكل ٦٧٢٠ جنيه إسترليني قيمتها المعدنية ٣٤٩٢,١ جنيـه، ومـن الـرقم الأول وهو القيمة الاسمية ٣١٣٦ جنيه بنسات، ٢,٤٦٤,٢ جنيه من فئة نصف البنس، ١١٢٠ جنيه من فئة الفارذنج. ووصـل مجموع النقود من النحاس والنيكل التي ضربت في السنوات العشر الأخيرة إلى ١٤١,٤٧٧ جنيه تمثل القـيم الاسـمية ولكـن قيمتها المعدنية ٧٣,٥٠٣ جنيه. وكما أن التشريع يمنع تحديد الجنيه الذهب كعملة بأن ينص على منع تداوله إذا فقد في لحظـة معلومة كمية محددة من مادته، كذلك تمنع النقود المصنوعة من الفضة والنحاس من الانتقال من مجالات تداولها علـى مجـال تداول العملة الذهبية. ولهذا لا يجبر أحد ف إنجلترا على قبول النحاس والفضة في أداء المدفوعات إلا لغاية ٦ بنسات بالنـسبة للأولى، ٤٠ شلنًا بالنسبة على الثانية. وإذا أصدرت النقود الفضية والنحاسية بكميات تتجاوز حاجات مجالات تداولها فإن هذا لا يؤدي إلى ارتفاع من السلع؛ ولكن هذه العملات تتراكم عند بائعي المفرق الذين يضطرون في النهاية إلى بيعها كمعدن. وهكذا حدث في عام ١٧٩٨ أن وصل ما تجمع من هذه العملات إلى ٢٠,٣٥٠ جنيه عند صغار التجار الذين حاولوا عبثًا طرحها في التداول واضطروا في النهاية إلى طرحها في سوق الفضة.

للرموز الفضية والنحاسية التي تمثل العملة الذهبية في مجالات مقررة من التداول الداخلي، محتوى محدود من الفـضة والنحاس، ولكنها إذ تدخل في التداول يتآكل شأنها شأن النقود الذهبية، وكذلك فبسبب سرعة واستمرار تداولها تتحول بـصورة أسرع إلى ظلال بسيطة. وإذا أريد تقرير حد لما تخسره القطع الفضية والنحاسية من طابعها كعملة، وجب أن تحل محلها فـي دوائر معينة من مجال التداول الخاص بها، عملة رمزية أخرى، من الحديد أو الرصاص مثلاً، وهذا التمثيل لعملة رمزية بعملة رمزية أخرى يستمر إلى ما لا نهاية. من ثم ففي جميع البلاد ذات الحضارة المتقدمة، قضت نفس ضـرورة التـداول النقـدي بإضفاء طابع العملة على الرموز الفضية والنحاسية، مستقلاً عن درجة استعمالها. وبالتالي يتبدى أن هذه الرموز عبـارة عـن رموز لنقود الذهب، لا لأنها رموز مصنوعة من الفضة والنحاس، ولكن نظرا لأنها غير ذات قيمة.

ومن ثم تستطيع أشياء غير ذات قيمة نسبية، منها الورق مثلاً، أن تعمل كرموز للعملة الذهبية. فـإذا كانـت النقـود المساعدة تتكون من رموز معدنية مثل الفضة والنحاس الخ فالسبب في هذا أنه في معظم البلاد يجـري تـداول المعـادن ذات

القيمة الأول كنقود، الفضة في إنجلترا، النحاس ف الجمهورية الرومانية القديمة، والسويد واسكتلندا الخ وذلك قبل أن تهبط بهـا عملية التداول إلى دور النقود الصغيرة وتستبدلها بمعدن أنفس منها. إن طبيعة الأشياء تريد من الرمز النقـدي الـذي ينبثـق مباشرة من التداول النقدي، أن يبدأ بأن يكون هو نفسه معدنًا. وكما أن ذلك الجزء من الذهب، الذي يجب دائما أن يتداول كعملة صغيرة، تحل محله رموز معدنية، فإن ذلك الجزء من الذهب والذي يمتصه كنقود وباستمرار، مجال التداول الداخل ومن ثـم يجب أن يتداول دائما، هذا الجزء يمكن أن تحل محله رموز بدون قيمة. وتحدد التجربة في كل بلد المستوى الذي لا تنزل عنـه جملة النقود المتداولة. ومن ثم فإن الفارق بين محتوى النقود المعدنية الأسمى ومحتواها المعدني، وهو فارق غير ذي شأن قبل كل شيء، يمكن أن يذهب على حد الفصل المطلق. فينفصل أسم العملة النقدي عن مادة هذه العملة، ليوجد مـن ناحيـة علـى صورة قاع من الورق ليس لها أية قيمة. وكما أنه في عملية التبادل تتبلور القيمة التبادلية في نقود ذهبية، كـذلك فـإن النقـود الذهبية في تداولها تتخذ أولاً شكل نقود ذهبية متآكلة، ثم مظاهر نقود معدنية مساعدة، وأخيرا شكل رموز لا قيمة لها أي شكل ورق أو رموز للقيمة بسيطة.

ولكن العملة الذهبية لم تنتج ما يحل محلها على صورة معدن أولاً ثم ورق ثانيا إلا لأنها ظلت برغم ما تخـسره مـن المعدن، تقوم بوظيفة النقود. إنها لم تتداول لأنها تآكلت، ولكنها تآكلت إلى حد أن أصبحت رمزا بسيطًا، لأنها واصلت التداول. فالعملة الذهبية لا تحل محل رموز بسيطة للقيمة، إلا بقدر ما أصبحت في عملية التبادل رمزا بسيطًا عن قيمتها الأصلية.

إن الحركة س – ن – س التي تشكل الوحدة الفعالية بين العنصرين س – ن، ن – س اللذين يتحول كل منهمـا إلـى الآخر مباشرة، والسلعة التي تتم هكذا عملية تحولها الكلي، هذه السلعة تحول قيمتها التبادلية في الثمن وفي النقود، ولكنها تتخلى على الفور عن هذا الشكل لتعود فتصبح سلعة أو بالأحرى قيمة إستعمالية. ومن ثم فإنها لا تفعل سوى أن تضفي على قيمتهـا التبادلية مظهر وجود مستقل. ولقد رأينا من جهة أخرى أن الذهب بحكم أ،ه يعمل كنقود أو يوجد في التداول باستمرار، لا يمثل سوى تسلسل تحولات السلع ووجودها النقدي المؤقت البحث؛ ورأينا أنه لا يحقق ثمن سلعة إلا لتحقيق ثمن سـلع أخـرى، ولا يظهر من أية ناحية كأنه الوجود الثابت لقيمة تبادلية أو السلعة نفسها في حالة ركود. إن الواقع الذي تكتسبه القيمـة التبادليـة للسلع في هذه العملية والذي يمثله الذهب في حركته، زائل وعابر شأنه الشرارة الكهربية. وهو لكونه ذهبا حقيقيا، يعمل فقـط كذهب صوري؛ ومن ثم يمكن في هذه الوظيفة أن تحل محله علامات أو رموز تمثله.

وعلامة القيمة، كالورق مثلاً، التي تعمل كنقود، تمثل كمية معينة من الذهب يعبر عنها تعبيرا نقديا؛ وإذن فهي علامـة تمثل الذهب. إنها إذ لا تزيد عن كونها كمية محددة من الذهب، لا تعبر في حد ذاتها عن علاقة قيمة، والعلامة التي تحل محلها لا يمكن أن تعبر عن علاقة كهذه. فعلامة الذهب تعبر عن القيمة وذلك بقدر ما تملك كمية محددة من الذهب حجم قيمة محددا. وحجم القيمة الذي تمثله هذه العلامة يتوقف دائما على قيمة كمية الذهب الممثّلة. وبالنسبة إلى السلع تمثل علامة القيمة حقيقـة ثمن هذه السلع، وهي ليست علامة عن قيمة هذه السلع إلا لأن قيمة السلع يعبر عنها ثمنهـا. ففـي العمليـة س – ن – س إذ اعتبرنا كأنها فقط الوحدة المتحركة أو التغيير المباشر للتحولين أي تغير أحدهما للآخر – وهذا هو الحال في مجـال التـداول الذي تعمل فيه علامة القيمة – نقول إنه في هذه العملية لا تكتسب السلع التبادلية في الثمن إلا وجودا تصوريا، ولا تكتسب في النقود إلا وجودا مجازيا أي رمزيا، ومن ثم تبدو القيمة التبادلية كأنها فقط قيمة نظرية أو ممثلة بطريقة ملموسة، ولكن ليـست لها حقيقة خارج سلع تحققت فيها كمية محددة من وقت العمل. من ثم يبدو أن علامة القيمة تمثل بشكل مباشر قيمـة الـسلع إذ تظهر لا كعلامة عن الذهب ولكن كعلامة عن القيمة التبادلية التي لا تعمل سوى أن تعبر عن نفسها في الثمن ولا توجد إلا في السلعة وحدها، ولكن ليس هذا سوى مظهر باطل. فعلامة القيمة ليست بالشكل المباشر إلا علامة ثمن أي علامة ذهب، وهي لا تكون علامة عن قيمة السلع إلا بطريقة غير مباشر. فالذهب لم يفقد ظله ولكن ظله يفيده كوسيلة للشراء. وإذن فعلامة القيمة لا

تؤدي عملها إلا لأنها تمثل في العملية ثمن سلعة بالنسبة إلى السلعة الأخرى، أو تمثل الذهب بالنسبة على كل مالك للـسلع. إن كل شيء محدد، وذا قيمة نسبيا كقطعة من الجلد أو طرف من الورق الخ مثلاً، يصبح أولاً بحكم العادة، علامة المادة النقديـة ولكنه لا يستطيع الاستمرار في هذا الدور إلا بشرط أن يضمن الاتفاق العام بين مالكي السلع وجوده كرمز: أي يجب أن يكفل له وجود قانوني تقليدي وبالتالي يكفل له السير الإجباري. وللورق النقدي الذي تصدره الدولة تداول إجباري، وهذا هو الـشكل الكامل الذي تتخذه علامة القيمة وهو الشكل الوحيد الذي ينبثق مباشرة من التداول المعدني أو من تداول السلع البسيط. وتنتمي نقود الائتمان إلى مجال مرتفع من عملية الإنتاج الاجتماعي وتحكمها قوانين كلها مختلفة. والواقع أن الورق النقدي الرمزي لا يختلف في شيء عن النقود المعدنية المساعدة، ولكنه يعمل في مجال من التداول أكثر امتدادا. فإذا كان التطور الفنـي البـسيط لمقياس الأثمان أو تطور الثمن النقدي، فضلاً عن التحول الخارجي للذهب الخام إلى عملة ذهبية، كافيين لإثارة تـدخل الدولـة وبذا تحدث التفرقة بين التداول الداخلي وتداول السلع العام، فإن هذه التفرقة تكملها حقيقة كون النقود تصبح علامة قيمـة. ولا يمكن أن يكون للنقود بصفتها وسيلة بسيطة للتداول، وجود خاص إلا في مجال التداول الداخلي.

يتبين من العرض السابق أن الوجود النقدي للذهب بحكم كونه علامة للقيمة متميزة عن المادة المعدنية، ينبعث من نفس عملية التداول وليس من عرف أو من تدخل الدولة. وتقدم لنا الروسيا مثلاً بارزا عن النشأة الطبيعية لعلامة القيمة. ففي العصر الذي كانت فيه الجلود والفراء تقوم بدور النقود، كان التناقض القائم بين هذه السلعة القابلة للتلف والتـي كـان مـن الـصعب إستعمالها، وبين الدور الذي كان عليها أن تلعبه كوسيلة تداول، هذا التناقض خلق عادة استبدالها بقطع من الجلد تشكل صكوكًا واجبة الأداء بالجلود والفراء. وترتب على هذا أن أصبحت هذه القطع من الجلد، والتي أطلق عليها أسم الكوبيكات Kopecks إشارات بسيطة تمثل أجزاء أو كسورا من الروبل الفضي واستمرت تلعب هذا الدور حتى عام ١٧٠٠ عندما أمر بطرس الأكبر باستبدالها بعملات صغيرة من النحاس والنيكل، وتصدرها الدولة [77] . وثمة مؤلفين من القدماء ممن لم يستطيعوا أن يلاحظوا سوى ظواهر التبادل المعدني. اعتبروا النقود الذهبية رمزا أي إشارة عن القيمة؛ ومن أمثلة هؤلاء أفلاطون [78] وأرسطو [79] . وفي البلاد التي لا وجود فيها على الإطلاق لنظام الائتمان، كما في الصين مثلاً، عرف ورق النقد الإجباري منذ عهد بعيد [80]

---

(77) Henry Storch: Cours d'économie politique, etc, avec des notes par J. B. say, Paris, t. IV, P 179.

نشر ستورش مؤلفه سان بطرسـ ج بالروسية، وسرعان ما أعاد طبعة ج. ب. ساي باريس وأكمله ـذكرات لا تتضمن الواقع سوى مواضع مشتركة. و يفتـ ستورش على الإطلاق أن يرى "أمـ العلم" يلحق نفسه بذا ا ؤلف. أنظر:

Considérations sur la nature revenue national, Paris, 1824

(78) Plato: de republica 1, II

لا يعا أفلاطون النقود إلا بالصفة ا ـزدوجة كمقياس للقيمة وعلامة عن القيمة، ولكن فضلاً عن كو ا علامة عن القيمة تصلح التداول الداخل، يزعم ا صفة أخرى من أجل التجارة مع بقية بلاد اليونان وا ارج (أنظر أيضا الكتاب ا امس من "قوانـ ").

(79) Aristotle: Ethique a Nicomque, liv V. eh. 8.

"ولدت النقود بفعل العرف بصفتها ثيلاً اجة يراد إشباعها. ومن هنا أ ها النقود ع أ ا لا توجد كم الطبيعة ولكن كم قانون يتوقف علينا تعديله وجعه خـارج الاستعمال. ولأرسطو تصور للنقود أبسط وأعمق منه عند أفلاطون. ففي إحدى الفقرات يوضح كيف أنه من التجارة عن طريق التبادل بـ تلـف ا ماعـات، نتجت ضرورة إضفاء طابع النقود على سلعة خاصة أي مادة ا هي نفسها بالتا قيمة. هذه الفقرة ا شار إليها أقتبسها ميشيل سيفاليبه الذي يقرأ مؤلف أرسـطو أو يفهمه، ليثبت أن من رأى أرسطو أن وسيلة التداول ب أن تصنع من مادة ليست ا قيمة بذا ا. وعلى العكس من هذا يقول أرسـطو صـراحة إن النقـود كوسيلة بسيطة للتداول يبدو أن ا وجودا عرفيا تا أو قانونيا.

(80) هذا الإمـ اطور (إمـ اطور كاثاي أو الصـ بعبارة أخرى يستطيع الإنفاق كما يشاء دون حساب، ذلك أن ما ينفقه ليس نقودا، وهو ليس إلا قطعا من ا لد ا غة خاصة، أو ورقًا. وعندما ري تداول هذه النقود وقتا طويلاً تبدأ التلف وتؤخذ إ ا زانة الإمـ اطورية وتستبدل نقود جديدة. وهذه النقود أو العملة متداولة كل البلد و يع أقاليمه.. إ م لا يصنعون نقودا من الذهب أو الفضة ومن رأي ماندفيل أنه ترتب على ذلك أن الإمـ اطور كان إمكانه الإنفاق إ غ ما حد و"بطريقة ضارة".

Sir John Mandeville: Voyages and Travels, London, 1705, p. 105

، ويبين الذين كانوا أول من روج لورق النقد، وبطريقة صريحة سافرة التحول المنبعث من نفس عملية التداول والـذي أحـل رموز القيمة محل العملة المعدنية. وهكذا شأن بنيامين فرانكلين [81] والأسقف باركلي [82] .

كم من أفرخ الورق بعد تقطيعها إلى بطاقات يمكن أن تتداول بصفتها نقودا؟ إننا إذ نضع السؤال على هذا النحو، نجعله يبدو سخيفًا. إن الرموز التي لا قيمة لها ليست رموزا تدل على القيمة إلا بقدر حلولها محل الذهب في عملية التداول، وهـي لا تمثل الذهب إلا بقدر ما يدخل هو نفسه كنقود في عملية التداول؛ وهو هناك كمية تحددها قيمته الصحيحة بمجرد أن نعلم قـيم السلع التبادلية وسرعة تحولاتها. إن الرقاع التي قيمتها الاسمية ٥ جنيهات إسترلينية لا يمكن تدارها إلا دون تداول الرقاع من فئة الجنيه خمس مرات؛ وإذا تعين أداء جميع المدفوعات برقاع من فئة الشلن لوجب أن يكون عدد الرقاع أكثر ٢٠ مرة. وإذا كانت العملة الذهبية تمثلها رقاع من فئات مختلفة، مثل خمسة جنيهات إسترلينية، جنيه، ١٠ شلنات فإن كميـة هـذه الأنـواع المختلفة من العلامات الدالة على القيمة لا يحددها فقط الذهب اللازم للتداول الكلي وإنما يحددها أيضا الذهب الـلازم لمجـال تداول كل نوع من العلامات. فإذا كانت ١٤ مليون جنيه إسترليني تدل (كما يفترض التشريع المصرفي الإنجليزي لا بالنـسبة إلى العملة ولكن بالنسبة لنقود الائتمان) على المستوى الذي لا يهبط دونه أبدا التداول في بلد ما، فسوف يكـون فـي الإمكـان وجود ١٤ مليون ورقة من فئة الجنيه الإسترليني. وإذا ارتفعت أو نقصت قيمه الذهب لأن إنتاجه يتطلب قدرا من العمل أكبـر أو أصغر، فإن عدد الأوراق من فئة الجنيه ينقص أو يزيد بطريقة تتناسب عكسيا مع تغير قيمة الذهب، بفرض ثبـات القيمـة التبادلية لنفس المجموعة مع السلع. وإذا أستبدل الذهب كمقياس للقيمة، بالفضة، وكانت العلاقة بين قيمة الفضة والذهب ١: ١٥، وإذا كانت كل ورقة تمثل من الفضة من الآن فصاعدا ما كانت تمثله حتى الآن من الذهب، فعندئذ لا بد من وجود ٣١٠ مليون ورقة وليس ١٤ مليونًا. ومن ثم فكمية الأوراق تحدد كمية ما تمثله في التداول من كمية الذهب المسكوك؛ ولمـا كانـت هـذه الأوراق ليست رموزا دالة على القيمة إلا بقدر تمثيلها للذهب فإن قيمتها تحددها فقط كميتها. ومن ثم بينما تتوقف كمية الـذهب المتداول على أثمان السلع، فإن قيمة الأوراق المتداولة تتوقف فقط على كميتها الحقيقية.

يبدو أن تدخل الدولة التي تصدر ورق النقد ذا التداول الإجباري – ونحن هنا لا نعالج سوى هذا النوع من ورق النقد – يبطل القانون الاقتصادي. في الثمن النقد لم تفعل الدولة سوى إطلاق اسم العماد على وزن مقرر من الذهب؛ وفي السك لم تفعل سوى وضع خاتمها على الذهب، وهنا تبدو كمن حول الورق إلى ذهب، بفعل سحر علامتها الرسمية. فإذ يصبح تـداول ورق النقد إجباريا لا يستطيع أحد أن يمنع الدولة من أن تطرح في التداول أي عدد تشاء من هذه الأوراق وأن تضفي عليها أسـماء نقدية تحكمية مثل جنيه وخمسة جنيهات وعشرين جنيها الخ. وإذ تنزل الأوراق في التداول يكون من المستحيل سحبها منه. إن حدود البلد هي التي توقف تداولها، وهي تفقد خارج التداول كل قيمة إستعمالية أو تبادلية. فإذا فصلت عن وجودها الوظيفي لما عاد أكثر من خرق رثة من الورق. ولكن قوة الدولة هذه ليست إلا قوة ظاهرية. لها أن تطرح في التداول أية كمية تشاء مـن أوراق تحمل أسماء قسرية، ولكن سيطرة الدولة لا تتجاوز هذا الفعل الميكانيكي، ذلك أن رمز القيمة هذا أي ورق النقد إذ يقـع في براثن التداول. يخضع للقوانين الفطرية.

(81) Benjamin Franklin: Remarks and facts relalive to the American paper money, 1764, p. 348, op. cit,
" الوقت ا اضر فإن نفس العملة الفضية ف إ لترا تعزو جزءًا من قيمتها إ التداول الإجباري وهو ا زء الذي يشكل الفرق بـ وز ا ا قيقي والاسم الـذي يطلـق عليها. إن عدد كبـ ا من الشلنات والقطع من فئة ٦ بنسات، والـ ري تداو ا حاليا فقدت بسبب الاحتكاك ٥، ١٠، ٢٠% من وز ا وفقدت بعض القطع من فئة ٦ بنسات نسبة تصل إ ٥٠% ولسد هذا الفرق بـ ا قيقي والا ي ليس لديك قيمة حقيقية" ولا قيمة الورق ولا شيء على الإطلاق.
(82) باركلي، مصدر سابق: "إذا حافظنا على تسمية العملة عندما يبلى ا عدن ا صنوعة منه، ألا يستمر تداول التجارة؟

فإذا كانت ١٤ مليونًا من الجنيهات الإسترلينية تشكل مبلغ الذهب الذي يتطلبه تداول السلع، وإذا وضعت الدولـة فـي التداول ٢١٠ مليون من أوراق النقد فئة الجنيه الواحد، فإن هذا الرقم الأخير يبادل بأشياء تمثل ١٤ مليون جنيه ذهبيـا، فكـأن الدولة بهذه الأوراق من فئة الجنيه قد مثلت معدنًا أقل نفاسه ١٥ مرة أو مثلت وزنًا من الذهب أصغر ١٥ مرة. في هذه الحالة لن يتغير سوى التسمية التي تطلق علي مقياس الأثمان، وهي تسمية وليدة العرف بطبيعة الحال. ولا يهم كثيرا ما إذا كان هـذا التغيير ناتجا بشكل مباشر من تعديل العيار، أو ناتجا بشكل غير مباشر من زيادة عدد الأوراق حسب نسبة يفرضها عيار جديد أقل. فكما أن الاسم جنيه إسترليني يدل الآن على كمية من الذهب أقل ١٥ مرة، فإن أسعار السلع ترتفع ١٥ مرة، وفي ظل هذه الظروف تكون أوراق النقد فئة الجنيه والبالغة ٢١٠ مليون جنيه، ضرورية أيضا كما كانت أل ١٤ مليون ضرورية من قبـل. لقد نقصت كمية الذهب التي يمثلها كل رمز للقيمة وذلك بنفس قدر المجموع الكلي من رموز القيمة. ولن يكون ارتفاع الأثمان إلا رد الفعل الناجم من عملية التداول، وهو رد الفعل الذي يقيم المساواة بين رموز القيمة ومقدار الذهب الذي تدعي أنها تحـل محله في التداول. إن تاريخ حالات غش النقود مما لجأت إليه الحكومات في إنجلترا وفرنسا، يؤكد أكثر من مرة أن غش النقود الفضية لم يكن دائما السبب المباشر في ارتفاع الأثمان، بل إن هذا الارتفاع يرجع ببساطة إلى أن النسبة التي كانت النقود تزداد وفقًا لها لم تكن تتمشى مع النسبة التي كان يجري وفقًا لها تغيير النقود. وبعبارة أخرى نظرا لأنه لم تكن تصدر كمية مطابقـة من هذا المزيج الأقل ثراء، ترتب على هذا أنه تعين من الآن فصاعدا تقدير القيم التبادلية للسلع وفقًا لمقياس القيم هذا، وتحقيقها بعملات مطابقة لوحدة القياس الداخلية هذه. وهنا نلقي وفقًا لها يمثل الورق أو الفضة المتغيرة أوزانًا مـن الـذهب أو الفـضة مقدرة حسب الثمن النقدي، هذه النسبة لا تتوقف على مادته الأصلية ولكنها تتوقف على الكمية المتداولة. والـذي يجعـل مـن الصعب فهم هذه النسبة، أو العلاقة، هو أن النقود في وظيفتها كمقياس للقيم وكوسيلة تداول، تخضع لقوانين ليست متعارضـة فحسب ولكنها تتعارض في الظاهر أيضا مع التناقض القائم بين هاتين الوظيفتين. فمن ناحية وظيفتها كمقياس للقـيم حيـث لا يعمل الذهب إلا كنقود حسابية ومن ثم لا يكون إلا ذهبا وهميا، يتوقف كل شيء على المادة الطبيعية. فالقيم الإستعمالية إذ تقدر بالفضة كأنها أثمان مقدرة بالفضة، لا تبدو لنا بطبيعة الحال بنفس الطريقة عندما تكون مقدرة بالذهب وتعبـر عـن الأثمـان بالذهب. وبالعكس عندما يتعلق الأمر بوظيفتها كوسيلة للتداول حيث يجب أن يكون الذهب موجودا كشيء حقيقي بجانب سـلع أخرى. تصبح المادة غير ذات موضوع ويتوقف كل شيء على الكمية. الأمر المهم بالنسبة إلى وحدة القياس هو أن نعرف مـا إذا كانت جنيها مصنوعا من الذهب أو الفضة أو النحاس؛ ولكن العدد وحده هو الذي يجعل من النقود التحقيق المناسب لكل من وحدات القياس هذه مهما كانت المادة المستخدمة. ولكن هذا يناقض المعنى المألوف وهو أنه في النقود التصورية، يتوقف كـل شيء على الجواهر المادي، بينما في النقود الحقيقية والملموسة يتوقف كل شيء على علاقة رقمية تصورية.

ومن ثم فارتفاع أو انخفاض أثمان السلع المصاحب لزيادة أو نقص كمية الأوراق – وتحدث الحالـة الأخيـرة عنـدما تشكل أوراق النقد وسيلة التداول الوحيدة – هذا الارتفاع أو الانخفاض ينتج فقط من حقيقة أن عملية التداول نصرت بالقوة هذا القانون الذي يخفيه عامل خارجي: إن كمية الذهب المتداول تحددها أثمان السلع، وكمية رموز القيمة المتداولة تحـددها كميـة النقود الذهبية التي تحل هذه الرموز يحلها في التداول. ومن جهة أخرى لا يهم مقدار أوراق النقد التي تستوعبها وتهضمها على أي نحو، عملية التداول لأن علامة القيمة أيا كانت صفة الذهب التي اتخذتها عند دخولها في التداول، ترد في هذا التداول بحيث لا تمثل سوى كمية الذهب التي كان يمكن أن تتداول في مكانها.

في تداول رموز القيمة تبدو جميع قوانين التداول النقدي الصحيح كأنها معكوسة أو مقلوبة. فبينما يتداول الذهب لأن له قيمة، تكون للورق قيمة لأنه يتداول. وبينما تتوقف كمية الفضة المتداولة، إذا علمنا القيمة التبادلية للسلع، على قيمتها الأصـلية تتوقف قيمة الورق على الكمية المتداولة. وبينما تزيد كمية الذهب المتداول أو تنقص مع ارتفاع أو انخفاض أثمان السلع، تبدو أثمان السلع كأنها ترتفع او تنخفض تبعا لتغير كمية الورق النقد المتداول. وبينما لا يستطيع تداول السلع أن يمتص سوى كمية

محددة من النقود الذهب، وبالتالي يظهر انكماش أو توسع مبلغ الفضة المتداولة كأنهما ضروري، يبدو أن ورق النقد يـستطيع مهما كانت كميته، أن يدخل في التداول. وبينما تغير الدولة النقود الذهبية والفضية ومن ثم تحدث الاضـطراب فـي وظيفتهـا كوسيلة للتداول، بأن تصدر نقودا تقل ١٠٠/١ عن قيمتها الاسمية، فإنها تقوم بعملية عادلة تماما إذ تصدر أوراق نقد لا قيمة لها أي لا تتضمن من المعدن سوى اسمه النقدي. وبينما من الواضح أن النقود الذهبية لا تمثل سوى قيمة السلع بالقدر الذي تقدر به هذه القيمة بالذهب أو يعبر عنها بالثمن، تبدو العلاقة الدالة على القيمة كأنها تمثل بشكل مباشر، قيمة السلع. وهذا يجعلنا نفهـم أن مراقبين ممن لم يدرسوا ظواهر التداول النقدي إلا في تداول ورق النقد الإجباري، لم يعرفوا القوانين الكافية التـي تحكـم التداول النقدي. والواقع يبدو في تداول علامات القيمة، أن هذه القوانين لا تُقلب فحسب ولكنها تمحي، نظـرا لأن ورق النقـد الصادر بكمية كافية، يؤدي حركات ليست خاصة به بوصفها علامة تدل على القيمة، بينما حركته الصحيحة بدلاً من أن تنبعث مباشرة من تحول السلع، تنبعث من كونه لم يأخذ في الحسبان النسبة الصحيحة القائمة بين ورق النقد والذهب.

(٣) النقود أو العملة

تشكل النقود، تمييزا لها عن العملة، وبصفتها نتيجة عملية التداول في ظل الشكل س – ن – س، نقطة البدء في عملية التداول التي تتخذ شكل ن – س – ن، والتي تنحصر في مبادلة النقود بالسلعة، حتى يتسنى بعد ذلك مبادلة السلعة مقابل النقود. فالسلعة في الشكل س – ن – س، والنقود في الشكل ن – س – ن، هي نقطة بدء وإنتهاء الحركة. ففي الحالة الأولـى تعمـل النقود إلى نقود. فالنقود كوسيط لتبادل السلع؛ وفي حالة الثانية تجعل السلعة في الإمكان إعادة تحويل النقود إلى نقود. فـالنقود التي تظهر في الشكل الأول، كوسيلة بسيطة، تظهر في الشكل الثاني كأنها الهدف النهائي للتداول، بينما تظهر السلعة في الشكل الأول كأنها الهدف النهائي وتظهر في الشكل الثاني كوسيلة بسيطة. وإذ كانت النقود نفسها نتيجة للدورة س – ن – س تترتـب على ذلك أنه في الشكل ن – س – ن تظهر نتيجة الدورة في الوقت نفسه كأنها نقطة بدء هذه الدورة ذاتها. وبينمـا محتـوى الشكل الأول س – ن – س هو تغيير المادة، فإن المضمون الحقيقي للشكل الثاني ن – س – ن هو الوجود الشكل الذي ترتديه السلعة بعد هذه العملة الأولى.

في الشكل س – ن – س تكون النهايتان سلعا لها نفس الحجم من القيمة ولكنهما في الوقت نفسه قيمتـان إسـتعماليتان مختلفتان من حيث الكيف؛ وتبادلها س – س هو تغيير صحيح للمادة. وعلى العكس من هذا فالنهايتان هما ذهب في الشكل ن – س – ن، وهما في نفس الوقت ذهب بنفس الحجم من القيمة. ومبادلة بالذهب إذا أخذنا النتيجة ن – ن في الاعتبار، نقـول إن هذا هو ما يبدو سخيفًا. ولكن إذا ترجمنا الصيغة ن – س – ن على هذه الصيغة الأخرى: الشراء من أجل البيع أي إلى ما يدل فقط على مبادلة الذهب بالذهب عن طريق حركة مباشرة، فإننا نتعرف فورا علـى الـشكل الغالـب الـذي يتخـذه الإنتـاج البورجوازي. ولكنا من الناحية العملية لا نشتري من أجل البيع فحسب، وإنما نشتري بثمن رخيص لكي نبيع بثمن غالٍ. فنحن نبادل النقود بالسلعة حتى نبادل من جديد نفس السلعة بكمية أكبر من النقود وإن اختلفت النهايتان أ، أ، إن لم يكن مـن حيـث الكيف فعلى الأقل من حيث الكم. مثل هذا الاختلاف يفترض التبادل بين غير المكافئتين، بينما ليست السلعة والنقود بصفتها هذه سوى أشكال متناقضة من السلعة نفسها وبالتالي أساليب وجود مختلفة لنفس الحجم من القيمة. ومن ثم فتحـت أشـكال النقـود والسلعة تُخفي الدورة ن – س – ن علاقات إنتاج أكثر نموا وتطورا، وليست في التداول البسيط إلا انعكاسا لحركة أرقى. وإذن يتعين علينا أن ندرس النقود بوصفها ناتجة من الشكل المباشر لتداول السلع س – ن – س وتختلف وتتميز عن وسيلة للتداول.

إن الذهب بمعنى السلعة الخاصة التي تستخدم مقياسا للقيمة ووسيلة للتداول يصبح عمله دون أن تكون بالمجتمع حاجة إلى التدخل. ففي إنجلترا حيث النقود المعدنية ليست مقياسا للقيم ولا وسيلة تداول رئيسية، لا يصبح الذهب عملة نقديـة وإنمـا يتوقف كما في هولندا عن القيام بدور العملة في اليوم الذي لم يعد فيه مقياسا للقيم. ومن ثم فالسلعة كوحدة قياس للقيم وكوسيلة

تداول، تصبح أولاً وقبل كل شيء نقودا. وبعبارة أخرى نقول إن العملة هي وحدة قياس القيم ووسيلة التداول. ولكن إذ يكـون الذهب هذه الوحدة، فإنه يتخذ وجودا صحيحا متميزا عن الوجود الذي يتخذه في هاتين الوظيفتين. فهو بوصفة مقياسا للقيم ليس إلا النقود التصورية أي الذهب التصوري. وبوصفة وسيلة تداول رمزية هو العملة الرمزية أي الذهب الرمزي، ولكن الـذهب في شكله المعدني البسيط هو العملة أو أن العملة هي الذهب الحقيقي.

لنتفحص للحظة هذه السلعة في حالة سكون، أي الذهب الذي هو عملة، في علاقتها بالسلع الأخرى. إن جميـع الـسلع تمثل في أثمانها مبلغًا محددا من الذهب ومن ثم فهي ليست إلا ذهبا ممثلاً أي عملة ممثلة، بمعنى أنها ممثلات للذهب تماما كما تظهر النقود في رمز القيمة كأنها الممثل البسيط لأثمان السلع [83] . وإذ ليست السلع إلا نقودا ممثلة، فهذا يتتبع أن تكون النقود هي السلعة الحقيقية الوحيدة. وعلى نقيض السلع التي لا تعمل إلا على تمثيل الوجود المـستقبل للقيمـة التبادليـة أي للعمـل الاجتماعي أو للثروة المجردة، فإن الذهب هو الوجود المادي للثروة المجردة. فمن ناحية القيمة الإستعمالية تعبر كل سلعة عن عنصر من الثروة المادية بالنسبة إلى حاجة معينة، فهي لا تعبر إلا عن جانب وحيد من الثروة وبالعكس تشبع النقود كل حاجة بمعنى أن في الإمكان تحويلها مباشرة على الشيء الذي يشبع حاجة أيا كانت. وتتحقق قيمتها الصحيحة في تلك السلـسلة الـلا متناهية من القيم الإستعمالية التي تشكل المعادل لها. وهي في جوهرها المعدني المادي تتضمن كل الثروة المادية المفرقة فـي عالم السلع. وإذن لو كانت السلع تمثل في أثمانها المعادل العام أي الثروة المجردة أو الذهب، فإن الـذهب يمثـل فـي قيمتـه الإستعمالية القيم الإستعمالية لجميع السلع ومن ثم يكون الذهب الممثل المادي للثروة العينية الملموسة. هذا هو "مـوجز جميـع الأشياء" على حد التسمية التي أطلقها بواجيلبير، أي مجمل الثروة الاجتماعية. وهو في الوقت نفسه ومن ناحية الشكل، التجسد المباشر للعمل العام، كما أنه في الحقيقة خلاصة كافة الأعمال الحقيقية. هذا هو الثروة العامة المعتبرة كغزو [84] وبحكم صفته وسيطًا للتداول تعرض لمثل أنواع الإهانات، فقد قُرض بل وأبتذل فكان خرقة من الورق، بسيطة ورمزية. وباعتبـاره عملـه يسترد كل بهاء الذهب [85] . فمن خادم يصبح سيدا، وبمناورة بسيطة يصبح إله السلع.

(أ) الاكتناز

نظرا لأن السلعة أوقفت عملية تحولها وبقيت في حالة ذهب، تميز الذهب باعتباره نقودا، عن كونـه وسـيلة تـداول بسيطة، ويحدث هذا في كل مرة لا يتحول فيها البيع إلى شراء. ومن ثم فإن حقيقة ضمان هذا الاستقلال للذهب باعتباره عملة، وتدل قبل كل شيء وبطريقة معقولة على أن عملية التداول أو تحول السلعة تنقسم إلى فعلين متاميزين لا يعبا أحدهما بـالآخر في وجودهما في نفس الوقت الواحد. فالعملة تصبح هي نفسها نقودا بمجرد أن تتوقف على التداول. إنها في أيدي البائع الـذي يحصل عليها مقابل سلعته لا تعود عملة ولكنها تكون نقودا، ولكن بمجرد أن يتخاص منها تعود فتصبح عملة. إن كل شـخص هو بائع للسلعة الخاصة التي ينتجها، ولكنه مشتر لجميع السلع الأخرى التي يحتاج إليها لحياته الاجتماعيـة. وبينمـا تـرتبط وظيفته كبائع بوقت العمل اللازم لإنتاج سلعته، فإن وظيفته كمشتر مشروطة بتجدد حاجاته الذي لا يتوقف. فهـو لا يـستطيع الشراء بدون بيع ولا يبيع بغير شراء. فالتداول س – ن – س ليس في الحقيقة سوى وحدة البيع والشراء المتحركة بمعنى أنـه

---

(83) "ليست ا عادن الثميقة فقط هي رموز الأشياء.. ولكن الأشياء هي مقابل ذلك رموز الذهب والفضة".
A. Genovesi: Lezioni di Economia Civile (1765), p. 281 – in Custodi, Part, Mod. l. VIII,

(84) "يشكل الذهب والفضة الثروة الكلية". Petty, Pol. Arith., p 242, op. cit.

(85) E. Misselden: Free Trade of the Means to make frade flourish, etc. London, 1622.

ا ادة الطبيعية للتجارة هي البضاعة ا دعاها التجار، ومن ناحية غايات التجارة، سلعة Connodity. وا ادة ا صطنعة للتجارة هي النقود ا نالت أسـم عـصب ا رب والدولة. فالنقود وإن تكن تأ من حيث الطبيعة والزمن، بعد السلعة، أصبحت الشيء الرئيسي (ص ٧). وهو يقارن السلعة والنقود يا ب يعقـوب الـذي باركهما فوضع يده ا على الأصغر سنا ويده اليسرى على الأك سنا (مصدر سابق). ويقول بـواجيلب .Dissert sur: la nature des richesses) Etc) "هنا إذن بعد التجارة سيدها. إن بؤس الشعوب لا يأ إلا من أ م جعلوا ن كان عبدا، سيدا أو بالأحرى طاغية" (ص ٣٩٥ – ٣٩٩).

في الوقت نفسه عملية انفصالهما المستمرة. وحتى لا تتوقف النقود عن الانسياب في شكل عملة يجب أن تتجمد العملة نفـسها المستمر في أجزاء مهمة بدرجة أكثر أو أقل، أي في أرصدة من الاحتياطي تتشكل من جميع الأجزاء في نفس التـداول الـذي هي شرط له في نفس الوقت. فتكوين العملة وتفريقها وفكها وتشكيلها من جديد، كل هذه تتغير بلا انقطاع ويختفي وجودها فـي كل لحظة واختفاؤها موجود دائما. هذا التحول المستمر للعملة إلى نقود وللنقود على عملة يعرّفه أ. سميث بقوله أنه على جانب السلعة الخاصة التي يبيعها كل مالك للسلع يجب أن يكون لديه دائما مبلغ معين من السلعة العامة التي تشترى بواسطتها. ولقـد رأيناها: ففي التداول س – ن – س ينقسم الفعل الثاني وهو ن – س إلى تعاقب معين من المشتريات حتى لو تداول جزء من أ كعملة بينما ظل الجزء الآخر ساكنًا كنقود. والحقيقة أن النقود هنا ليست إلا نقودا في حالة توقف، وتؤثر مختلف عناصر جملة العملة المتداولة. تارة في واحد من هذه الأشكال وتارة ثانية في شكل آخر، ومن ثم فهذا التحويل الأول لوسيلة التداول إلى نقود لا يمثل سوى عامل فني من عوامل التداول النقدي [86] .

والشكل الأول الطبيعي من الثروة هو الوفرة أو الفائض، أي ذلك الجزء من المنتجات الذي ليس لازما مباشرة كقيمـة إستعمالية، أو هو كذلك تملك منتجات معينة لا تدخل قيمتها الإستعمالية في إطار الحاجات البسيطة. عندما درسنا تحول السلعة إلى نقود رأينا أنه إذا كان الإنتاج لا يزال قليل التطور فإن هذا الفائض يشكل المجال الصحيح لتبادل السلع، فتصبح المنتجـات الفائضة منتجات قابلة للمبادلة فيما بينها أي تصبح سلعا. والشكل المناسب الذي يكون عليه هذا الفائض هو الذهب والفضة، أي الشكل الأول الذي تستقر فيه الثروة كثروة مجردة واجتماعية. فلا يقتصر الأمر على أن في الإمكان الاحتفاظ بالسلع في صورة ذهب وفضة أي في صورة المادة التي تصنع منها النقود، ولكي الذهب والفضة هما الثروة في صورة من صور الاحتفاظ بها. ولكن تخدم كل قيمة إستعمالية الغرض المراد منها بصفتها هذه يجب أن تستهلك أي تباد. ولكـن قيمـة الـذهب الإسـتعمالية والمعتبرة كنقود، هي أن تمثل القيمة التبادلية وأن تكون التجسيد لوقت العمل العام وإن كانت المادة الأولية ناقـصة. وللقيمـة التبادلية باعتبارها معدنًا غير مكتمل الصورة، شكل لا يفني، فالذهب أو الفضة الذي لا يتحرك كعملة هذا ما ندعوه الكنز. فعند الشعوب التي تمارس تداولاً معدنيا بسيطًا، كما في العصور القديمة، يمارس الفرد إلا كتناز مثلما تمارسه الدولة التي تحـرس كنزها الرسمي. ففي الأزمنة السحيقة في آسيا، تشهد هنا الكنوز بوجه خاص بقوة الملوك والكهنة المكلفين بحراسـتها. وفـي اليونان وروما تتكون الكنوز العامة عن طريق السياسة، وهذه الكنوز هي الشكل المؤكد دائما والمتولد من الوفرة. إن ما يميـز الاقتصاد في العصر القديم السهولة التي كان يتمكن بها الغزاة من نقل هذه الكنوز من بلد لآخر وطرحها فجأة في التداول.

والذهب باعتباره وقت عمل مجسدا يضمن حجم قيمته الصحيح، وإذ هو الصورة المادية التي يتبلور فيها وقت العمـل العام تكون عملية التداول بالنسبة إليه الضمان باستمرار وظيفته كقيمة تبادلية. وبحكم الحقيقة الوحيدة وهـي أن مالـك الـسلع يستطيع المحافظة على السلعة في شكل قيمة تبادلية أو على القيمة التبادلية كسلعة، يكون الدافع الصحيح علـى التـداول هـو التبادل الذي عن طريقه يسترد المالك سلعته في الشكل الجديد وهو الذهب. وتحول السلعة أي س – ن هدفه أن يجعل الـسلعة تنتقل من حالة الثروة الطبيعية الخاصة إلى حالة الثروة الاجتماعية العامة. لا يعود الهدف تغيير المادة ولكنه تغيير الشكل. فبدلاً من أن تظل القيمة التبادلية هي الشكل البسيط تصبح أساس الحركة. والسلعة مادامت ثورة لا تبقى إلا بشرط البقاء في مجـال التداول، وهي لا تبقى في حالة الحركة هذه إلا بقدر ما تجمد في صورة ذهب وفضة لا يثبتان كنقود لأنهما ليسا وسائل تداول.

---

[86] التجميد الأول ذا "الدوام ا تحرك" أي نفي الوجود الوظيفي للنقود بوصفها وسيلة تداول، يرى بواجيلبر على الفور أن النقود صل علـى اسـتقلا ا إزاء السلع فيقول إن النقود " ب أن تكون حركة مستمرة، وهو ما لا كن أن يكون إلا بوصفها من ا نقولات، وإلا فإ ا إذا أصبحت ثابتة لا تتغ ضاع كل شيء" Le detail de la France (ص ٢٣١) إن الذي لا يراه هو أن هذا التوقف شرط للحركة. وما يريده ا قيقة هو أن الشكل الذي تكون عليه قيمة السلع يبدو كأنه الشكل العابر لتحو ا ولا يثبت أبدا بوصفه غاية حد ذاته.

إنهما لا يصبحان نقودا لأنهما ليسا وسائل للتداول. وإذ تسحب السلعة على هيئة ذهب، من التداول، فهنا إذن الوسيلة الوحيـدة للإبقاء عليها باستمرار في التداول.

ولا يستطيع مالك السلع أن يسحب من التداول على هيئة نقود إلا ما طرحه في التداول في شكل سلعة. ومن ثم ومـن وجهة نظر تداول السلع، فالشرط الأول للاكتناز هو البيع بلا توقف وطرح السلع بلا توقف في التداول. ولكن من جهة أخرى، تختفي العملة باستمرار في عملة التداول وذلك بوصفها وسيلة تداول، لأنها تتحقق باستمرار في قيم إستعمالية وتتحال على متع فانية. ومن ثم، من المهم أنتزاع العملة من سيل التداول الجارف، ومن المهم إبقاء السلعة في تحولها الأول بمنعها مـن القيـام بدور وسيلة الشراء. فمالك السلع وقد أصبح الآن مكتنزا، يجب أن يبيع إلى أقصى حد وأن يشتري على أقل حـد. فـإذا كـان العمل هو الشرط الإيجابي للاكتناز فإن الادخار هو الشرط السلبي. ومن ثم فلأجل تملك الثروة في شكلها العام، يجب التنـازل عنها في ظل حقيقتها المادية. وإذن فالدافع على الاكتناز هو الجشع الذي يبحث لا عن السلعة كقيمة إستعمالية، ولكنه يبحث عن القيمة التبادلية كسلعة. فالفرد لا يستطيع الاستيلاء على الفائض في شكله العام إلا إذا أعتبر الحاجات الخاصـة كأنهـا تـرف وشيء زائد. وهكذا رفع كورتيز (برلمان) فالادوليد في عام ١٩٥٣ عرائض إلى الملك فيليب الثاني قال فيها من بـين أشـياء أخرى: "في عام ١٥٨٦ طلب كورتيز فالادوليد من جلالتكم ألا ترخصوا من الآن فصاعدا باستيراد الشموع والخرز والحلـي والسكاكين والأشياء المتشابهة التي تأتي من الخارج من أجل مبادلتها وإن تكن أشياء مفيدة للحياة البشرية، بالذهب كما لو كان الأسبان هنودا، فالمكتنز يحتقر المتع الدنيوية، المؤقتة والعابرة، سعيا وراء الكنز الخالد الذي لا تأكله الحـشرات ولا الـصدأ، والذي هو سماوي وأرضي في آن واحد. ويقول ميسيلدن في المؤلف الذي أسلفنا ذكره (ص ١١ – ١٣): "والسبب العام والبعيد فيما نعانيه من شح الذهب عندنا، هو الزيادة البالغة في المملكة، في استهلاك سلع مستوردة من بلاد أجنبية. هذه الأدوات بـدلاً من أن تحقق لنا الثراء، تعمل بالعكس على إفقارنا. إنها تسلبنا في الواقع كمية مساوية من الكنز الذي كان ينبغي أن يحل محل هذه الأشياء التي لا نفع فيها. إننا نستهلك كميات بالغة القدر من أنبذة فرنسا والراين والمشرق. فليمون أسبانيا، وزبيب كورنث، وأقمشة هينو الرقيقة، وحراير إيطاليا، والسكر والطباق من جزر الهند الغربية، والتوابل من جزر الهند الشرقية؛ كل هذا لـيس لازما لنا على الإطلاق ومن ثم نشتريه مقابل الذهب الرنان". فالثروة على هيئة الذهب والفضة، لا تفنى لأن القيمـة التبادليـة موجودة في معدن لا يفني، وبوجه خاص لأن الذهب والفضة يستحيل أن يصبحا كوسيلة تداول، الشكل النقدي الزائـل البحـث الذي تتخذه السلعة. وهكذا يضّحي بالمادة الفانية في سبيل الشكل الذي لا يفني. "إذا ترتب على الضريبة انتـزاع النقـود مـن شخص ينفقها في الشراب والمأكل، وتعطي لآخر يستخدمها في إصلاح التربة وفي الصيد وفي المناجم أو الصناعات، وحتـى في شراء الملابس، ففي كل هذا نفع دائما لأن الملابس أقل تعرضا للفناء من المأكل والشراب. والفائدة أعظم بكثير أيضا عندما تستخدم النقود في شراء منقول أو في بناء بيوت، وخاصة عندما يستورد الذهب والفضة إلى البلد. كل هذه الأشـياء لا تتلـف وتفنى في الواقع، ولكنها تعتبر في كل مكان ودائما كثروة، وما الباقي كله سوى ثورة زائلة" [87] . فالذي يختزن ماله يـسحبه بالمثل من تيار التداول ويحفظه من التغير الذي يطرأ على المادة وهو التغير الذي يحدثه المجتمع؛ وفي هـذه الحالـة تـدخل الثروة الاجتماعية أي الكنز المخبأ في الأرض والذي لا يفني، في علاقة شخصية سرية مع مالك السلع. ويقص علينا الـدكتور برنييه الذي أقام زمنًا في دلهي في بلاط أو رنجزيب، إن التجار كانوا يخبئون أموالهم سرا وعلى أعماق بعيدة، وكان يفعل هذا بوجه خاص غير المسلمين الذين كانوا يملكون إن صح القول كل التجارة والنقود إذ خيل إلـيهم أن الـذهب والفـضة اللـذين يخفونهما خلال حياتهم سوف يفيدانهم في العالم الآخر بعد موتهم [88] . وفضلاً عن هذا فالمكتنز بقدر ما تكون تقواه مصحوبة بالنشاط والبراعة، بيوريتاني حقًا. "يجب أن نعلم جيدا أن الشراء والبيع عمليات ضرورية يجب الا نتجاوز عنها؛ ويمكن الشراء بروح مسيحية وخاصة عندما يتعلق الأمر بأشياء تحتاج إليها أو تتطلبا سعادتنا. فقد كان البطاركة أنفسهم يقومون بعملية الشراء

(87) Petty: Policical Arithmetic, p. 196.

(88) Fr. Bernier: Voyage contenant la description des états dn Grand mogul, Paris 1830, 1, p. 312 – 314,

والبيع من هذا النوع، بالنسبة إلى الماشية والصوف والقمح والزبد واللبن والمواد الغذائية الأخرى. هذه هبات يجعل ا الأرض تنتجها ويوزعها على الناس. ولكن لو عرف أمراؤنا أن يحسنوا الحكم، لما سمحوا بالتجارة الخارجية التي تأتي لنا مـن بـلاد الهند بأقمشة حريرية وفراء وتوابل واشياء كمالية وغير مفيدة تماما، ولكنها تجارة تنهب المال من البلـد والنـاس. ولكنـي لا أرغب في التوقف هنا. وتقديري في الواقع أنه في اليوم الذي لا نعود نملك فيه نقودا فسوف ينتهي كل هذا من تلقاء ذاته، مثل المصروفات الباذخة ومصروفات المائدة. لن يفيد بشيء أن نعظ ونكتب، مادام البؤس والفقر لن يجبرانا على إصلاح أنفـسنا" [89].

في العصور التي كانت فيها أسس التنظيم الاجتماعي مهتزة، فإن إخفاء النقود المعدنية في شكل كنز يـتم حتـى فـي المجتمع البورجوازي المتطور. وكما أن مالك السلع يعتبر السلعة كأنها الرابطة الاجتماعية وأن وجودها الصحيح يكمـن فـي النقود المعدنية فإن النقود المعدنية أي الرابطة الاجتماعية في شكلها المكتنز، هي التي يجب إنقاذها من الثورة الاجتماعيـة. إن "عصب الأشياء" من وجهة النظر الاجتماعية، يدفن إلى جانب الجثة التي هي عصبها.

ولكن الكنز لن يكون سوى معدن غير ذي نفع وبدون روح، ورماد خامد متخاف من التداول، و"رأس ميتة" إذا لم يكن دائما على وشك الدخول في التداول. فالنقود بحكم صفتها أي بمعنى القيمة التبادلية التي أصبحت مستقلة، هي الوجـود للثـروة المجردة. ولكن كل مبلغ معلوم من النقود هو من جهة أخرى حجم من القيمة محدود بالنسبة إلى الكم. والحد الكمي المفـروض على القيمة المتبادلة يتعارض مع عموميتها النوعية أي من حيث الكيف؛ ولدى المكتنز إحساس بأن هذا الحد يـشكل حـاجزا يصبح أيضا في الحقيقة حاجزا نوعيا بمعنى أنه يجعل من الكنز الممثل المحدود فقط للثروة المادية. ولقد سبق أن رأينا هـذا: فالنقود مادامت معادلاً عاما، تتمثل مباشرة في معادلة هي نفسها أحد طرفيه وتشكل طرفه الآخر السلسلة اللا نهائية من السلع. فحجم القيمة التبادلية هو الذي يقرر إلى أي حد يمكن أن يتحقق على وجه التقريب في سلسلة لا متناهية كهذه أي يتطابق مـع فكرته عن القيمة التبادلية. فحركة القيمة التبادلية في حد ذاتها وكتمثال متحرك، لا تستطيع الامتداد إلا يتجاوز حـدها الكمـي. ولكن من حقيقة أن حدا كميا للكنز يجري تجاوزه، فإن حدا جديدا يخلق ويجب أن يزال بدوره. إنه ليس حدا مقررا يظهر كأنه حاجز ولكنه هو كل حد الكنز. ومن ثم فليس ثمة حد أو قيد فطري على الاكتناز؛ إنه عملية لا نهاية لها نجد في كـل نتيجـة جزئية السبب الذي يرجع إليه استمرارها. فإذا كان الكنز لا يزداد إلا بصيانته فإنه لا يحافظ على نفسه إلا عن طريق زيادته.

---

(89) Dr. martin Luther: Du Commerce et de l'usure 1524

و فقرة أخرى يكتب لوثر: "لقد حكم ا علينا ن الأ ان أن نلقي بذهبنا وفضتنا إ البلاد الأجنبية، وأن نغ العا كله ونظل ن أنفسنا متسولا . كانت إ لترا لك ذهبا أقل، وكذلك بالنسبة إ ملك ال تغال، لو أننا تركنا الأو أحواضها وللثا توابله. أحسبوا قليلاً كم سوق فرنكفورت بسحب خارج البلاد الأ انية بغ حاجة ولا سبب، وسوف تدهش من أنه لا يزال يتبقى لدينا فلس أ ر. إن فرنكفورت عبارة عن الثقب الذي من خلاه مينساب الذهب والفضة، وكل ما يولـد أو ينمو، وكل ما يسك أو يضرب أ انيا. فلو كان هذا الثقب مسدودا ا عدنا نسمع الناس يشكون بأن كل مكان ديونا ولكن ليس ة نقود وأن القرى وا دن تنضب بسبب الربا، ولكن ص ا، فسوف تنصلح الأمور. إننا أ ان وسنظل دائما أ انا. لن نرجع إ الوراء، سوف ، وهذا كل ما الأمر!".

و الكتاب الذي سلف إيراده يطالب ميسيلدن بالاحتفاظ بالذهب والفضة للعا ا سيحي: "إن كمية الفضة تنقص بفعل التجارة مع غ ا سيحي ، مع فارس وتركيا وجزر ا ند الشرقية. أغل الوقت يدفع ن يع ا شتريات نقدا على خلاف ما ري العا ا سيحي. والواقع أنه برغم أن التجارة العا ا سيحي تـتم بالنقود تدفع نقدا إلا أن النقود لا رج عن حدود هذا العا . هناك خروج وعودة للفضة نطاق العا ا سيحي. سواء كان ذلك بلدا تفظ زيد من ا عدن النفيس، أو كان بلدا آخر، تبعا لنقص أو زيادة السلع. فالفضة تذهب وتأ وتدور دائرة العا ا سيحي،. ولكنها تظل دائما داخل نفس ا دود. ولكن الفضة ال تستخدم التجارة ومع البلاد سالفة الذكر، لا تعود أبدا جرد إنفاقها".

ليست النقود المعدنية موضع الرغبة في الثراء فحسب؛ إنها موضوع الرغبة. وهذه الرغبة في الإثراء والمختلفة عـن الغيرة التي تتمثل في الاستحواذ على ثورة طبيعية بعينها، أي على قيم إستعمالية بعينها وملابس وأرواب وقطعان الخ، نقول إن هذه الرغبة ليست مختلفة إلا عند ما تتخذ الثروة العامة بصفتها هذه طابعا فرديا في شيء معين ومن ثم يمكن تثبيتها بما أنهـا سلعة خاصة. ومن ثم تظهر النقود المعدنية في آن واحد وبنفس الصفة موضع الرغبة في الإثراء ومـصدرها [90] ، فالـشيء الموجود في الحقيقة هو الهدف المراد تحقيقه أي هو القيمة التبادلية في حد ذاتها وبالتالي نموها وزيادتها. والشح يثبـت الكنـز بألا يسمح للنقود المعدنية بأن تصبح وسيلة للتداول؛ ولكن التعطش إلى الذهب يحتفظ بروحه النقدية. أي بتوتره المـستمر إزاء التداول.

والنشاط الذي يتكون به الكنز نشاط مزدوج؛ فمن جهة تسحب النقود المعدنية من التداول عن طريق مبيعات متعاقبـة، ومن جهة أخرى تكدس أي يحدث التجميع. وتجميع الثروة في حد ذاته لا يمكن أن يحدث في الحقيقة إلا في مجـال التـداول البسيط في شكل تكوين كنز، بينما على ما سوف نرى بعد، تعتبر خطأ الأشكال المزعومة من التجميع وعن طريق تذكر تجميع النقود البسيط، كأنها التجميع. فجميع السلع يجري تجميعها طالما هي قيم إستعمالية، وفي هـذه الحالـة يحـدد طـابع قيمتهـا الإستعمالية الخاص طبيعة تجميعها. فتجميع القمح مثلاً يتطلب منشئات خاصة؛ وتجميع الخراف يحولني إلـى راع. ولتجميـع الأراضي والعبيد يجب توافر شروط التسلط والعبودية الخ. وتكوين المجموعات المخزونة من الثروة الخاصة يتطلب عمليـات خاصة، مختلفة عن التداول البسيط نفسه، وتخلق نواح معينة من الفردية. أو أن الثروة في شكل سلع، يجري تجميعهـا كقيمـة إستعمالية؛ وفي هذه الحالة يظهر التجميع كعملية تجارية أو اقتصادية بنوع خاص، ويصبح الذي يقوم بهذه العملية تاجر حبوب أو تاجر مواشي الخ. فالذهب والفضة نقود لا بسبب نشاط يقوم به الفرد الذي يعمل على تجميعها ولكن أنهما بلـورات لعمليـة التداول التي تؤدي عملها دون مشاركة من جانب الفرد. ليس على الفرد إلا أن يجنبهما وأن يكدس كمية فوق أخـرى. وهنـا نشاط لا يستند إلا إلى أقل أساس، وإذا طبق على أية سلعة أيا كانت. ينقص من قيمتها.

إن صاحبنا المكتنز يظهر لنا كأنه شهيد القيمة المتبادلة، وقديس زاهد فوق قمة عامود المعدن. إنه لا يهتم إلا بـالثروة في شكلها الاجتماعي، وهذا هو السبب الذي من أجله يخبئها لكي يخفيها من المجتمع. وهو يطلب السلعة في الـشكل المـستعد دائما للتداول؛ وهذا هو السبب الذي من أجله يسحبها من التداول. وهو مولع بالقيمة التبادلية؛ وهذا هو السبب الذي من أجله لا يجري أقل تبادل. فالشكل السائل (النقدي) من الثروة وشكلها المتحجر الصلب، أكسير الحياة وحجر الفلاسفة، كل هذا يختلط في رقصة خرافية مجنونة. ففي سبيل التعطش اللا محدود إلى المتع الوهمية يتخلى عن كل متعة. ولأنـه يريـد أن يـشبع كافـة الحاجات الاجتماعية يكاد يشبع حاجته الصحيحة الأشد إلحاحا. وإذ يحتفظ بالثروة في صورتها المادية المعدنيـة يجعـل منهـا مجرد شيء هو وليد الخيال. ولكن الواقع أن تجميع المال من اجل المال هو الشكل الهمجي من الإنتاج لأجل الإنتاج أي تنميـة

---

(90) "النقود هي ا صدر الأول للشح. وهذا الأخ يتحول إ نوع من ا نون لا يعود شحا ولكنه تعطش إ الذهب".

Pline: Hist, nat., 1, XXXIII, C. XIV.

ومن لا يستمع هوراشيو إ فلسفة ا كت عندما يقول (Satires, l. TI, sat,3 104 ss)

أما أن رجلاً لا يتوافر له ا يل إ ا وسيقى ولا يتذوق الشعر، يشتري سناط و لق منها دكانا، أو يط نفسه بأزاميل وقوالب دون أن يكون حذاء، أو أن يط نفـسه أخ ا بشراع وأجهزة ا راكب بينما هو غريب عن التجارة، فسوف يصرخ الناس كل مكان وجه ا نون والأ ق، ولن يكون هذا خطأ. ولكـن لا يـشبههم البخيل الذي بئ دنا ه وذهبه والذي يعتقد أن مس الك الذي عمل على ميعه يعت تدنيسا.

ويفهم السيد سينيور الأمر على و أفضل: "تبدو النقود الشيء الوحيد الذي هو موضع الرغبة الشاملة، وهو كذلك لأن النقود ثروة ردة ولأن الناس يـستطيعون عـن طريق لكها إشباع كل حاجا م مهما كانت طبيعة هذه ا اجات"

(Principes Fondmentaux de l’ Ec. Pol., traduction Arrivabene, Paris 1836, p, 221)

ويقول ستورش من ناحيته "نظرا لأن النقود ثل يع الثروات الأخرى، فما علينا إلا ميعها من أجل ا صول على يع أنواع الثروات ا وجودة كل أرجاء العـا " (مصدر سابق، ج٢، ص ١٣٤).

القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعي بما يتجاوز الحاجات التقليدية. ولكن إنتاج السلع تطور، وبقدر أهمية التثبيت الأول للقيمة التبادلية كنقود أي الاكتناز الذي لعب هذا السبب دورا هاما عند شعوب العصور القديمة ولا يزال يلعبه في أيامنا هذه في آسيا وعند الشعوب الزراعية في الأزمنة الحديثة ممن لم تتوافر بعد عندهم للقيمة التبادلية جميع شروط الإنتاج، فسوف نصل بدون إبطاء إلى وظيفة الادخار الاقتصادية بوجه خاص، في إطار التداول المعدني، ولكن يجب قبل ذلك أن نقول كلمة عن شكل آخر من الاكتناز.

إن سلع الذهب والفضة دون أن نتحدث عن خواصها الجمالية وبقدر ما تكون المادة المصنوعة منها هذه السلع هي مادة النقود – هذه السلع يمكن أن تتحول إلى عملة بمثل ما يمكن أن تتحول العملة الذهبية أو سبائك الذهب، إلى هذه السلع. ونظرا لأن الذهب والفضة مادة الثروة المجردة، يتم بوجه خاص، التظاهر بالثروة عن طريق استخدامها كقيم إستعمالية عينية؛ وإذا خبأ مالك السلع كنزه في درجات معينة من الإنتاج، أستشعر الحاجة إلى الظهور بمظهر الرجل الغني أمام غيره من ملاك السلع، وذلك بمجرد أن يتمكن من هذا دون التعرض لأقل خطر. إنه يكسو نفسه وبيته بالذهب [91] . ففي آسيا، وفي بلاد الهند بوجه خاص، حيث الاكتناز لا يظهر، كما هو الشأن في الاقتصاد البورجوازي، كوظيفة تخضع لجهاز الإنتاج الكلي وإنما ينظر إلى الثروة في ظل هذا الشكل على أنها هدف أخير، لا تكون سلع الذهب والفضة سوى شكل جمالي من الكنوز. ففي إنجلترا في العصر الوسيط كانت الأشياء المصنوعة من الذهب والفضة ولا تزيد قيمتها بسبب ما أضيف إليها من عمل خام قليل، تعتبر من الناحية القانونية شكلاً بسيطًا من أشكال الكنز كان مقدرا لها أن تطرح من جديد في التداول، كذلك تحدد صفتها كصفة النقود نفسها. إن ازدياد استخدام الذهب والفضة في أشياء كمالية كلما زادت الثروة شيء من البساطة بحيث تعلق به القدماء تماما [92] . وعلى العكس من هذا قرر الاقتصاديون المحدثون المبدأ الخاطئ عن أن استخدام الأشياء المصنوعة من الذهب والفضة لا يزيد بسبب ازدياد الثروة وإنما يزيد بسبب انخفاض قيمة المعادن النفيسة، ومن ثم فالمعلومات التي يقدمونا لنا عن استخدام الذهب في كاليفورنيا واستراليا، إن كانت دقيقة من هذه الناحية، تُظهر دائما نقصا، ذلك أنه في تصورهم لا يبرر زيارة استهلاك الذهب كمادة أولية، أن خفضا حدث في نفس الوقت في قيمته. وفيما بين عامي ١٨١٠، ١٨٣٠ ونتيجة للنضال الذي شنته المستعمرات الأمريكية ضد أسبانيا، نقص متوسط إنتاج المعادن النفيسة السنوي بأكثر من النصف. وفي عام ١٨٢٩ نقصت النقود المتداولة في أوربا بما يقرب من السدس بالقياس إلى عام ١٨٠٩. ومن ثم لو أن كمية الإنتاج نقصت وارتفعت تكاليفه إذا كان قد طرأ عليها تعديل، فقد حدثت في أثناء ذلك زيادة غير عادية في استهلاك المعادن النفيسة كأشياء كمالية، في إنجلترا خلال الحرب نفسها، وفي القارة بعد معاهدة باريس. هذه الزيارة سارت جنبا إلى جنب مع زيادة الثروة العامة [93] . وفي الإمكان تقرير قانون عام: إن تحويل العملة الذهبية والفضية إلى أدوات كمالية يتم بوجه خاص في السلم، وإعادة تحويلها إلى سبائك يتم في الفترات المضطربة [94] . وحتى نقدر نسبة المخزون من الذهب والفضة الموجود في شكل أدوات كمالية بالقياس إلى المعادن النفيسة التي تقوم بدور العملة، ما علينا إلا أن نذكر أنه في عام ١٨٢٩ وبشهاد يعقوب، كانت هذه النسبة ٢: ١ في إنجلترا بينما في أوربا وأمريكا كان الموجود من المعادن النفيسة على صورة أدوات كمالية يزيد بنسبة الربع عما كان منها نقودا.

---

[91] ا قيقة أن الفرد ا الك للسلع، لا يتغ ح ولو كان متحضرا وأصبح رأ اليا. ولسنا نريد كدليل سوى أن نضرب ا ثل بذا ا مثل اللند لبنك دو والذي ت ستار الدروع العائلية، وضع ورقة بنكنوت قيمتها ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلي إطار وغطاها بالزجاج. إن ا ؤ هنا هو روح السخرية والازدراء اا تنظر با ورقة البنكنوت هذه إ التداول.

[92] أنظر الفقرة اا سوق تقتبسها فيما بعد من أكسينوفون.

[93] Jacob; The currency question reviewed etc by a banker, ll, ch. 25 et 26.

[94] شرحه، ٢، ص ٣٥٧ " عصور القلاقل والاضطراب وخاصة أثناء الثورات الداخلية والغزوات، تتحول الأشياء ا صنوعة من الذهب والفضة إ نقود بسرعة، بينما عصور ا دوء والرخاء تتحول النقود إ أوان الذهب والفضة وإ حلى".

رأينا أن تداول النقود ليس إلا ظاهرة تحول السلع، أو ظاهرة تغيير الشكل حيث يحدث تغيير المادة الاجتماعية. ومن ثم تبدل ثمن السلع المتداولة أو تغير نطاق تحولاتها التي تحدث في نفس الوقت الواحد أو تغيرت سرعة التحول، وجب أن يزداد أو يتقلص باستمرار مجموع كمية النقود المتداولة؛ والآن فهذا ليس في حيز الإمكان إلا إذا كان مجموع النقود الموجودة في البلاد في علاقة متغيرة، وباستمرار، مع كمية النقود المتداولة. هذا الشرط يوفره الاكتناز. فإذا انخفضت الأثمان أو زادت سرعة التداول فإن الخزانات الخاصة تمتص ذلك الجزء من النقود المستبعد من التداول؛ وإذا ارتفعت الأثمان أو نقصت سرعة التداول فتحت هذه الخزانات أبوابها وصبت في التداول جزءا مما تحتوي عليه. فالنقود المتداولة تتحول إلى كنز والكنز ينساب في التداول بحركة تذبذب مستمرة حيث غلبة الواحد أو الآخر تحددها فقط تقلبات تداول السلع. وهكذا تظهر الكنوز كالقنوات التي تصب فيها وتنساب منها النقود المتبادلة، ومن نوع لا يتداول معه أبدا كعملة سوى كمية النقود اللازمة لحاجات التداول المباشرة. فإذا زاد نطاق التداول الكلي فجأة وحملت معها حركة البيع والشراء المستمرة ولكن بطريقة يزيد فيها المجموع الكلي من الأثمان التي يراد تحقيقها بأسرع من سرعة تداول النقود، فرغت الكنوز في الظاهر؛ وبمجرد أن تتعرض الحركة الكلية لتوقف، أو لا يعود يتم الشراء والبيع، تتحول وسيلة التداول أي العملة إلى نقود بنسبة كبيرة، وتمتلئ الخزانات بما يزيد كثيرا على مستواها المتوسط. وفي بلاد التداول المعدني البحت أو الإنتاج الابتدائي، تتجزأ الكنوز إلى ما لا نهاية وتتوزع في جميع أرجاء البلاد، بينما في البلاد التي بلغت درجة عالية من التطور الاجتماعي، تتركز هذه الكنوز في خزائن البنوك. يجب ألا تخلط الكنز والاحتياطي النقدي، فهذا الأخير يشكل بنفسه عنصرا من مجموع كمية النقود المداولة دائما، بينما تفترض النسبة الفعالة من الكنز وسيلة التداول زيادة أو نقص مجموع هذه الكلية والأشياء المصنوعة من الذهب والفضة تكوّن بالمثل وعلى نحو ما رأينا. قناة تنساب منها وتصب فيها المعادن النفيسة. وفي الأوقات العادية تتكون أول هذه الوظائف لها أهمية بالنسبة على اقتصاد التداول المعدني [95] .

(ب) وسيلة الدفع

إن الشكلين اللذين تميزت بهما النقود حتى الآن، عن وسيلة التداول هما العملة المعلقة والكنز. ففي الشكل الأول يجب أن ينقسم تحويل العملة المؤقت إلى نقود أي العضو الثاني من س – ن – س ونعني به الشراء ن – س، وفي مجال محدد من التداول، إلى سلسلة من مشتريات متعاقبة وبالعكس يرتكز الاكتناز على عزلة الفعل س – ن الذي لم يصبح ن – س؛ وهذا هو التطور المستقل لتحول السلعة الأولى: نشأت النقود باعتبارها التصرف في جميع السلع، على خلاف وسيلة التداول باعتبارها وجود السلعة في شكل تصرف فيها لا ينقطع. فالاحتياطي النقدي والكنز لم يكونا نقودا إلا لأنهما لم يكونا وسائل تداول ولم يكونا وسائل تداول لأنهما لم يتداولا. ومع المظهر الكاذب حيث نبحثه الآن تتداول النقود أو تدخل في التداول، ولكن ليس بغرض أن تلعب دون وسيلة التداول. وبما أنها وسيلة تداول، كانت النقود دائما وسيلة شراء؛ وهنا ليست وسيلة شراء.

وبمجرد أن تصبح النقود عن طريق الاكتناز، التعبير عن الثروة الاجتماعية المجردة والممثل المادي للثروة العينية الملموسة، فإنها مطالبة في ظل هذا الشكل الدقيق وهو كونها نقودا، بأداء وظيفة معينة في عملية التداول. فعندما تتداول النقود كوسيلة تداول بسيطة وبالتالي كوسيلة شراء، فالمفروض أن السلعة والنقود يتعايشان ويتقابلان ومن ثم يوجد نفس الحجم من

---

(95) هذه الفقرة يشرح إكسينوفون النقود أشكا ا ا اصة كنقود وك فيقول: "وهذا أيضا هو النشاط الوحيد الذي لا في فيه من زيادة عدد العمال. فكلما زاد ا عدن ا نتج وزادت الفضة، زاد عدد الناس الذي يتجهون و هذه ا رفة. والواقع أنه عندما ري الاستحواذ على ا ادة اللازمة لإدارة بيت، فلن يشتري شيء بعد ذلك. ولكن ما من أحد لك أبدا من النقود الكا الذي لا يرغب معه امتلاك ا زيد منها. وعند هذه النقطة فإن اللذين لكون منها الكث دون متعة كب ة إخفاء الفائض بدلاً من استعماله. وفضلاً عن هذا: عندما تزدهر ا دن تزداد ا اجة إ النقود ف يد الناس الإنفاق من ا صول على أسلحة يلة وخيول جيدة وبيوت ومنقولات فخمة. وتتجه أذهان النساء إ الأقمشة الثمينة وا لي الثمينة. وعلى العكس من ذلك إذا أصيبت مدينة با اعة أو ا رب فلا بد من مال للأحياء وا لفاء".

القيمة مرتين، كسلعة في أيدي البائع من جهة، وكنقود في أيدي المشتري من جهة أخرى. هذا الوجود الذي يتحقق في وقت واحد يفترض أن المشتري والبائع لا يدخلان في علاقات بينهما إلا لأنهما يملكان متعادلات موجودة حقًا. ولكن عملية تحول السلع، وهي العملية التي تولد الأشكال الخاصة المختلفة من النقود، تحول ملاك السلع بالمثل عن طريق تعديل الطابع الاجتماعي الذي يظهرون به إزاء بعضه البعض. ففي عملية تحول السلع كثيرا ما يغير مالك السلع جلده بمثل ما تتغير السلعة أو بمثل ما تبدو النقود في أشكال حديثة. في مبدأ الأمر لم يكن ملاك السلع إلا ملاك سلع، ثم أصبح أحدهم بائعا والآخر مشتريا، ثم تحولوا فصار البائع مشتريا والمشتري بائعا، وبعد ذلك صار الواحد منهم مكتنزا، وأخيرا أصبحوا قوما أغنياء. ومن ثم فمالكو السلع لا يخرجون من عملية التداول بمثل ما دخلوا فيها. فالواقع أن الأشكال المختلفة الخاصة التي تكتسبها النقود في عملية التداول ليست سوى التحول المتبلور للسعلة ذاتها، وليس هذا التحول من جانبه سوى التعبير المادي عن علاقات اجتماعية متغيرة يعمل في ظلها ملاك السلع على تغيير المادة. فعملية التداول تولد علاقات جديدة، ويكتسب ملاك السلع طابعا اقتصاديا جديدا باعتبارهم يمثلون هذه العلاقات الجديدة. وكما تتخذ النقود في التداول الداخلي شكلاً تصوريا وتؤدي كورقة بسيطة تمثل الذهب، وظائف العملة، تضفي هذه العملية على المشتري أو البائع الذي يدخل فيها كممثل بسيط للذهب أو السلعة أي يمثل العملة التي ستؤول أو السلعة الآجلة، نقول إن هذه العملية تضفي عليهما قوة وفاعلية البائع الحقيقي أو المشتري الحقيقي.

ليست جميع الأشكال التي يمر بها الذهب إذ يعتبر عملة، إلا تفتح واتساع السمات التي يتضمنها تحول السلع. ولكن في التداول النقدي البسيط الذي تلعب فيه النقود دور عملة، أي في الحركة س – ن – س معتبرة ككل في حالة حركة، لم تتمكن هذه السمات من اكتساب صورة مستقلة؛ أو أنها لم تبد إلا باعتبارها إمكانيات بسيطة. لقد رأينا أنه في العملية س – ن كانت السلعة وهي قيمة إستعمالية حقيقية وقيمة تبادلية تصورية – مطابقة للنقود وهي قيمة تبادلية حقيقية وقيمة إستعمالية حقيقية فقط، وإذ يتصرف البائع في السلعة كقيمة إستعمالية فإنه يكون قد حقق بذلك قيمة النقود التبادلية الصحيحة وقيمتها الإستعمالية. وبالعكس عندما يتصرف المشتري في النقود كقيمة تبادلية يكون بذلك قد حقق قيمة السلعة الإستعمالية وثمنها. ومن ثم كان هناك تبادل بين السلعة والنقود. ولكن عملية هذا التعارض المزدوج الحية تتجزأ بدورها خلال إتمامها. فالبائع يتصرف في السلعة حقيقة ولكنه لا يحقق الثمن في أول الأمر إلا تصورا. لقد باعها بثمنها ولكن هذا الأخير لن يتحقق إلا فيما بعد. ويشتري الشاري باعتباره مثلاً لنقود آجلة بينما يبيع البائع على التو باعتباره مالك سلعة حقيقية. فمن ناحية البائع يجري التصرف حقًا في السلعة باعتبارها قيمة إستعمالية دون أن تتحقق حقًا كثمن؛ ومن ناحية المشتري تتحقق النقود حقيقة في القيمة الإستعمالية للسلعة دون التصرف فيها حقيقة كقيمة تبادلية. وبدلاً من أن يكون هذا رمز القيمة فإن المشتري هو الذي يمثل الآن النقود بصورة رمزية. وكما حدث من قبل أن أثارت الرمزية العامة لعلامة القيمة ضمان الدولة التداول الإجباري للعملة، تثير رمزية المشتري الشخصية فعلاً بين السلع عقودا خاصة يمكن تنفيذها قانونًا.

وعلى النقيض من هذا يمكن في العملية ن – س التصرف في النقود كوسيلة شراء حقيقية وثمن السلعة المتحقق، وذلك قبل أن تتحقق القيمة الإستعمالية للنقود أو يتم التصرف في السلعة. وهذا هو الذي يتولد مثلاً في الشكل اليومي للمدفوعات التي تؤدي مقدما، أو الطريقة التي تشتري بها الحكومة الإنجليزية الأفيون من أمراء بلاد الهند أو يشتري بها التجار الأجانب المقيمون في الروسيا الشطر الأكبر من منتجات البلد. ولكن النقود لا تتصرف على هذا النحو إلا في ظل الكل المعروف الآن وهو كونها وسيلة شراء ومن ثم لا تكتسب شكلاً جديدا [96] . وعلى ذلك لن نتوقف عند هذه الحالة الأخيرة ولكنا نلفت النظر إلى أنه من ناحية الشكل المعدل الذي نبدو به هنا العمليتان ن – س، س – ن يتغير الاختلاف الصوري بين الشراء والبيع إلى اختلاف الآن، واستنادا إلى حقيقة أنه في ظل أول الشكلين لا نوجد إلا السلعة وفي ظل الشكل الآخر لا توجد غير النقود، وفي

(96) واضح أن رأس ا ال يدفع با ثل شكل نقود، وأن النقود ا دفوعة كن أن تكون رأس مال مدفوعا. ولكن هذا لا يدخل إطار التداول البسيط.

ظل الشكلين لا يوجد سوى الطرف الأقصى الذي تخرج منه المبادرة. وفضلاً عن هذا فللشكلين نقطة مشتركة: ففي كلا الاثنين لا وجود لأحد المتعادلين إلا في إرادة المشتري والبائع المشتركة وهي إرادة، تربط بين الاثنين وتتخذ أشكالاً قانونية محددة.

يصبح البائع والمشتري دائنًا ومدينًا. وفي حين أن مالك السلعة ظل حتى الآن وبوصفه حارسـا للكنـز، يلعـب دورا هزليا، فإنه يتخذ الآن صورة رهيبة: لم يعد هو نفسه، إنه يعتبر جاره ممثلاً لمبلغ محدد من النقود يضحي فيه بالقيمة التبادلية. فمن مؤمن يصبح دائنًا، ومن الدين يهوى إلى النفقة.

"إنني باق هنا اعتمادا على العقد!"

وفي الشكل المعدل س – ن حيث السلعة حقيقية والنقود مجازية فقط، تقود النقود أولاً بوظيفة مقياس للقيم. فتقدر قيمـة السلعة التبادلية بالنقود أي بمقياسها، ولكن بما أنها قيمة تبادلية تقاس عن طريق التعاقد، فإن الثمن لا يوجد فـي عـق البـائع فحسب، ولكنه يوجد بالمثل كمقياس لالتزام المشتري. وثانيا تضطلع النقود هنا بوظيفة وسيلة الشراء وإن لم تظهر أمامهـا إلا كظل لوجودها المستقبل. إنها في الواقع تحل محل السلعة وتجعلها تنتقل من أيدي البائع إلى أيدي المشتري. وعندما يحل الأجل المضروب لتنفيذ العقد تدخل النقود في التداول حيث أنها تغير مكانها وتنتقل من أيدي المشتري في الماضي إلى أيدي البائع في المستقبل. ولكنها لا تدخل في التداول كوسيلة للشراء. كانت تعمل بهذه الصفة المزدوجة قبل أن توجد، ولا تظهـر إلا بعـد أن تتوقف عن العمل على هذا النحو. والأحرى أنها تدخل في التداول باعتبارها المعادل المناسب الوحيـد للـسلعة أي باعتبارهـا الوجود المجرد للقيمة التبادلية أو باعتبارها الكلمة الأخيرة التي تنطق بها عملية التبادل، وبكلمة واحدة نقول إنها تدخل كنقـود ولكن كنقود في الوظيفة المحددة وهي أن تكون وسيلة عامة للدفع، وبهذه الصفة تظهر النقود كأنها السلعة المطلقة ولكـن فـي التداول وليست في خارجه كما هو الشأن بالنسبة إلى الكنز. وللفارق بين وسيلة الشراء ووسيلة الدفع رائحة كريهة في فتـرات الأزمات التجارية [97] .

في الأصل لا يبدو تحويل المنتج إلى نقود، في التداول، سوى ضرورة فردية لمالك السلع وذلك بالقدر الذي لا يكـون فيه منتجه قيمة إستعمالية بالنسبة إليه هو نفسه، ولا يصبح كذلك إلا بالتصرف فيه بالبيع. ولكن صاحب السلع لا يستطيع الدفع في اليوم المحدد إلا إذا باع السلعة بادئ ذي بدء. ومن ثم، وبدون أية علاقة بحاجاته الضرورية وبفعل حركة عملية التـداول، يتحول البيع إلى ضرورة اجتماعية بالنسبة إلى مالك السلع. ولكونه مشتريا سابقًا لسلعة، يصبح بالضرورة بائعا لسلعة أخـرى، لا للحصول على النقود كوسيلة شراء ولكن للحصول عليها كوسيلة دفع أي باعتبارها الشكل المطلق من القيمة التبادليـة. إن تحول السلعة إلى نقود والذي يشكل الفعل النهائي، أو تحول السلعة الأولى والذي هو هدف في حد ذاته، نقول إن هذا التحول لا يعود يتوقف كما في حالة الاكتناز على هوى مالك السلع؛ لقد أصبح الآن وظيفة اقتصادية. فدافع وأساس البيع الذي يتم توقعـا للشراء، ينبعث من نفس شكل عملية التداول.

في هذا الشكل من البيع تغير السلعة مكانها وتتداول بينما تسترد تحولها الأول فيما بعد، أي تحولها إلى نقود. وبالعكس، فمن ناحية المشتري يتم التحول الأول أي إعادة تحويل النقود إلى سلعة، وذلك قبل أن يتحقق التحول الأول أي قبل أن تتحـول السلعة إلى نقود. ومن ثم فالتحول الأول لاحق من حيث الترتيب الزمني للتحول الثاني، وهكذا تتخذ النقود وهي شكل السلعة في تحولها الأول، شكلاً جديدا. لا تعود النقود وهي تطور القيمة التبادلية المستقل، الشكل الذي يعمل كوسيط في تبادل السلع؛ إنهـا نتيجته النهائية.

(97) ي ز لوثر الفرق ب وسيلة الشراء ووسيلة الدفع.

لسنا بحاجة إلى أن نبرهن على طول الخط على أن أمثال هذه المبيعات أو قطبي البيع توجد في لحظات مختلفة وتنساب بطبيعة الحال من تداول السلع البسيط. فأولاً وقبل كل شيء يريد نفس تطور التداول أن يتقابل ملاك السلع أنفسهم وبالتبادل كبائعين ومشترين. وظاهرة التبادل هذه ليست عرضية فحسب، فالسلعة مثلاً تطلب لتاريخ ما يجري فيه تسليمها وأداء ثمنها. في مثل هذه الحالة يكون البيع تصوريا بمعنى أنه يتم من الناحية القانونية دون أن تظهر النقود والسلعة حقيقة. وهنا أيضا يتزامن شكلاً النقود، أي بوصفها وسيلة تداول ووسيلة دفع؛ فمن جهة تحل السلعة والنقود كل منهما محل الأخرى في نفس الوقت، ومن جهة أخرى لا تشتري النقود السلعة ولكنها تحقق ثمن السلعة لكنها تحقق ثمن السلعة التي بيعت من قبل. وفضلاً عن هذا فإن العديد من القيم الاستعمالية وبحكم طبيعتها، لا يتم التصرف فيها عن طريق التسليم الحقيقي للسلعة وإنما يتم عن طريق وضعها تحت التصرف لوقت معين. مثال ذلك أنه يبع استخدام بيت لمدة شهر فإن قيمته الاستعمالية لا تسلم بكليتها إلا في نهاية الشهر، وإن كان البيت قد أنتقل من يد إلى أخرى منذ بداية الشهر. وكما أن توقف القيمة الاستعمالية الحقيقي والتصرف الفعال فيها لا يتمان في نفس اللحظة فإن تحقيق ثمنها يتم بالمثل بعد أن تغير مكانها بالانتقال من يد لأخرى. وأخيرا فالوقت اللازم لإنتاج سلع مختلفة ونفس اللحظة التي يتم فيها هذا الإنتاج، متغيران، ومن ثم يظهر أحد الأفراد كبائع بينما يظل الآخر لا يظهر إلا كمشتر، وعندما يتكرر الشراء والبيع مرات عدة بين نفس ملاك السلع، فإن عنصري البيع يتعاقبان من حيث الزمان وفقًا لظروف إنتاج سلعهم. ومن هنا تنشأ بين ملاك السلع علاقة دائن ومدين؛ وهذه العلاقة تشكل الأساس الطبيعي الذي يقوم عليه نظام الائتمان ولكنها يمكن أن تنشأ وتتطور تماما قبل وجود الأخير. ولكن الواضح أنه مع اتساع نطاق نظام الائتمان نتيجة للإنتاج البورجوازي بوجه عام، فإن وظيفة النقود كوسيلة دفع تنشأ وتتطور على حسان وظيفتها كوسيلة شراء وخاصة كعنصر للاكتناز. ففي انجلترا مثلاً فإن النقود بوصفها عملة تقتصر تقريبا على مجال تجارة التجزئة ومجال التجارة الصغيرة بينما بوصفها وسيلة دفع، تسود ميدان العمليات التجارية الكبيرة [98] .

ما دمت النقود وسيلة عامة للدفع فإنها تصبح السلعة العامة للتعاقدات، ولكنها تصبح كذلك في أول الأمر، في مجال تداول السلع فقط [99] . ولكن بالقدر الذي تتطور به هذه الوظيفة، فإن جميع أشكال الدفع الأخرى تتحال بالتدريج على مدفوعات بالنقود وتدل الدرجة التي تعمل بها النقود كوسيلة للدفع دون غيرها، على الدرجة التي يهم بها القيمة التبادلية بالإنتاج في جميع معانيه [100].

وجملة النقود المتداولة كوسيلة دفع يحددها أولاً مبلغ المدفوعات أي المبلغ الذي يدفع لقاء السلع المتصرف فيها بالبيع، وليس مبلغ السلع التي يمكن بيعها، كما هو الحال في التداول النقدي البسيط. ولكن المبلغ الذي يتحدد على هذا النحو يتعرض

([98]) برغم ما يفخر به ما كلويد من أنه من أصحاب النظريات وهو ما يدفعه على أن يتبع دائما طريقة وضع التعاريف، فهو هل الظروف الاقتصادية الأولية يث يستخلص النقود من الشكل الأكثر تطورا، أي شكلها كوسيلة دفع. وهو يقول من ب أشياء أخر: كما أن الناس ليست بم دائما، و نفس اللحظة وبنفس النسب، حاجة إ خدما م ا تبادلة، "يبقى فارق مع ، أي مبلغ من ا دمات، يدين به الأول إ الثا ، ذلك هو الدين. فمالك هذا الدين حاجة إ خدمات أي شخص لا تاج إ خدماته وينقل إ شخص ثالث الدين الذي ق للأول. وهكذا تنتقل الديون من يد إ أخرى، وهذا هو التداول.. وعندما صل شخص على التزام يع عنه بس النقود، فإن أمكانه أن يتحكم لا خدمات ا دين الأصلي فحسب، ولكن خدمات ا تمع ا د بأسره".
(Macieod: Theory and Practice of Banking etc., London, 1855, I, ch, I).

([99]) بيلي، ص ٣: "النقود هي الوسيلة العامة للعقود؛ وعن طريقها يتم أغلب العمليات ال ا شبه با لكية وال يتأجل إ ازها إ ما بعد ذلك بكث ".

([100]) سينيور، ص ٢٢١: " ا كانت قيمة يع الأشياء تتفاوت وقت مقرر، ذا يؤخذ كوسيلة دفع الشيء الأقل تعرضا للتغ والذي تفظ إ أطول وقت توسط قدرة معلومة على شراء أشياء أخرى. وعلى هذا النحو تصبح النقود التعب عن القيم أو ا مثل ا" والعكس هو الصحيح. فالذهب والفضة يصبحان وسيلة دفع عامة لأ ما أصبحا نقودا، ع أ ما أصبحا التعب عن القيمة التبادلية ا ستقلة. ففي العصور ال يؤخذ فيها ا سبان مدة النقود، أي العصور الق تتغلب فيها النقود، وبقوة الظروف، كوسيلة عامة للدفع، يكتشف بالضبط أن هناك تقلبات حجم قيمة النقود. وعرفت ا لترا عصرا كهذا حكم ا لكة أليزابث. ففي هذه اللحظة قدم اللورد ب والس توماس يث، وقد أخذا الاعتبار الا فاض الظاهر ا عادن الثمينة، قانونا إ ال ان، يفرض على جامع أكسفورد وكمبردج أن تفظا شكل قمح وشع بثلث ريع أراضيهما.

لتعديل مزدوج يطرأ عليه. وأول عناصر التعديل هو السرعة التي بها تكرر نفس القطعة من النقود نفس الوظيفة، أو الـسرعة التي يبدو بها مجموعة المدفوعات كأنها سلسلة لا تتوقف من المدفوعات. إن (أ) يدفع إلى (ب) ثم يدفع (ب) إلى (ج). فالسرعة التي بها تكرر نفس القطعة من النقود وظيفتها كوسيلة دفع، تتوقف من جهة على علاقات الدائنين الخاصة التي تربط بين ملاك السلع، فنفس مالك السلع يمكن أن يكون دائنًا ومدينًا، كما تتوقف من جهة أخرى على المدة التي تفصل بين مختلـف فتـرات الدفع. هذه السلسلة من المدفوعات أو من التحولات التالية الأولى للسلع، تختلف من ناحية الكيف عن سلسلة التحـولات التـي تظهر في حركة النقود باعتبارها وسيلة تداول. فهذه السلسلة الأخيرة لا تقنع بالظهور في تسلسل زمني، ولكنها تنشأ فـي هـذا التسلسل. فالسلعة تصبح نقودا ثم تعود فتصبح سلعة وهكذا تهئ السعلة الأخرى نقودا الخ؛ وبعبارة أخرى يصبح البائع مشتريا، الأمر الذي يجعل مالكًا آخر لكي يصبح بائعا. هذه العلاقة تولد بطريق الصدفة في نفس عملية تبادل الـسلع. ولكـن الحقيقـة الخارجية البحتة من أن النقود المدفوعة في لحظات متقاربة جدا سواء من أ إلى ب، أو من ب إلى ج أو من ج إلـى د، هـذه الحقيقة تكشف عن علاقة اجتماعية قائمة. ولا تنتقل النقود بين الأيدي المختلفة لأنها وسيلة دفع، ولكنها تتداول كوسيلة دفع لأن هذه الأيدي المختلفة متحدة الآن. ومن ثم فالسرعة التي تتداول بها النقود كوسيلة دفع، تبين بأكثر مما تبين سرعة تداول النقود كعملة أو وسيلة شراء، على أي حد يجر الأفراد ويساقون في عملية التداول.

ومن الثمن الكلي للمشتريات والمبيعات التي تتم في وقت واحد والتي تسير بالتالي بموازاة بعضها البعض، يتكون الحد الذي عنده تحل سرعة التداول محل مجموع العملة. ولكن هذا الحد يختفي حين يتعلق الأمر بالنقود وهي تعمل كوسـيلة دفـع. فإذا كانت المدفوعات التي يراد أداؤها تتركز في نفس الوقت في نفس المكان، فإن هذا لا يمكن أن يحدث بطبيعة الحال إلا في المراكز الكبرى التي يجري فيها تداول السلع، وتعوض المدفوعات بعضها بعضا باعتبارها أحجاما سالبة وموجبة فيحصل أ من ج على ما يجب عليه أن يدفعه إلى ب. ومن ثم فالمبلغ اللازم كوسيلة دفع لا يحدده مجموع مبلغ المدفوعات ومبلـغ الرصـيد الذي يظل بعد التعويض المتبادل، كأنه حجم سالب وموجب. وبدون أن تكون ثمة حاجة إلى نظام الائتمان، فسوف تنـشأ كمـا عند الرومان القدماء مثلاً، أنظمة ومؤسسات بسبب هذه التعويضات. ولكن ليس لنا هنا أن نشغل أنفسنا هنا إلا مـن النـواحي العامة لاستحقاق الديون والتي تنشأ في كل أرجاء دوائر المجتمع المقررة. ونكتفي بلفت النظر إلى أن الأثر الذي تحدثـه هـذه النواحي العامة في التقلبات الدورية التي تطرأ على كمية النقود المتداولة، لم يصبح موضع دراسة علمية إلا في هذه الأزمنـة الأخيرة.

وما دامت المدفوعات تتعادل كأحجام سالبة وموجبة، فهنا لا تدخل كنقود حقيقية؛ فهذه لا تنشأ هنا إلا لأنها مقياس للقيم، في ثمن السلعة من جهة وفي حجم الالتزامات المتبادلة من جهة أخرى. ومن ثم فالقيمة التبادلية لا تكتـسب خـارج وجودهـا التصوري، وجودا مستقلاً هنا بل ولا وجودا باعتبارها علامة تدل على القيمة؛ كل ما في الأمر أن النقود تصبح نقوا حـسابية تصورية. وإذن فوظيفة النقود كوسيلة دفع تنطوي على تناقض؛ فمن جهة وبقدر ما تتعادل المدفوعات لا تؤدي النقود عملهـا كمقياس إلا تصورا؛ ومن جهة أخرى وبالقدر الذي يجب فيه أداء المدفوعات حقًا، تدخل النقود في التداول لا كوسـيلة تـداول عابرة وإنما بوصفها الوجود القاطع للمعادل العام أو كالسلعة المطلقة، أو بكلمة واحدة تدخل كنقود. ففي البلاد التي تنشأ فيهـا سلسلة من المدفوعات فضلاً عن نظام مصطنع من التعويضات، إذا تعرضت النقود لاضطرابات تعرقل بعنف، سير المدفوعات وتشيع الاضطراب في جهاز توازنها، فإنها تفقد بغتة شكلها السائل والوهمي لتصبح باعتبارها مقياسا للقـيم، نقـودا رنانـة أو وسيلة دفع. وحينما تطور الإنتاج البورجوازي تطورا كاملاً وأصبح مالك السلع رأسماليا منذ عهد بعيد؛ تعود النقود فجأة إلـى الظهور لا كوسيلة للتبادل وإنما باعتبارها الشكل المناسب الوحيد من القيمة التبادلية، أي كأنها الثروة الوحيدة دون غيرها، وهو الشكل الذي يتفق تماما مع تصور المكتنز. في ظل هذا الشكل الذي يتخذه وجود الثروة الحقيقي، لا تظهر النقود فـي الخفـض المجازي للقيمة على نحو ما نلقاه في النظام النقدي مثلاً، ولكنها تظهر في الخفض الحقيقي لقيمة كل الثروة المادية. هنا ذلـك

العنصر الخاص من أزمات السوق العالمية، ونقصد به الأزمة النقدية. إن الملكية العليا التي يـسعى النـاس جميعـا وراءهـا وبأصوات عالية في أمثال هذه اللحظات باعتبارها الثروة الوحيدة، هي النقود الرنانة التي تبدو إلى جانبها جميع السلع الأخرى لأنها قيم استعمالية، غير ذات نفع وعقيمة وتافهة. هذا التحول المفاجئ لنظام الائتمان إلى نظام نقدي يضيف الرعب النظـري إلى الذعر العملي ويتراجع المشتركون في عملية التداول أمام لغز ظروفهم الذي لا يمكن اختراق حجبه [101] .

والمدفوعات من جانبها، تجعل من الضروري تكوين رصيد من الاحتياطي أي تراكم النقود وتجميعها كوسـيلة دفـع. وتكوين أرصدة الاحتياطي هذه لا يعود يظهر كما هو الحال في الاكتناز، كعميلة خارجة عن التداول نفـسه، بـل ولا يظهـر كمخزون فني بحت من العملة كما هو الشأن في الاحتياطي النقدي؛ بل بالعكس يجب تجميع النقود شيئًا فـشيئًا لتكـون تحـت التصرف في اليوم الذي يتعين فيه أداء المدفوعات. وبينما يتناقض الاكتناز، مع نمو الإنتاج البورجوازي وهو ما يحـدث فـي الشكل المجرد الذي يعتبر فيه كطريق للإثراء، يزداد هذا الاكتناز الآخر الذي تقضي به مباشرة عملية التبادل، أو الأحـرى أن جزءا من الكنوز التي تكون في مجال تداول السلع يجري امتصاصه كأرصدة احتياطية من وسائل الدفع. وكلما نمـا وتطـور الإنتاج البورجوازية هبطت أرصدة الاحتياطي هذه إلى الحد الأدنى الذي لا غنى عنه. ويقدم لنا لوك بيانات طريفة عن الحجـم الذي وصلت إليه هذه الأرصدة في زمنه، ومنها نرى أي جزء هام من النقود المتداولة أمتصه احتياطيات وسـائل الـدفع فـي انجلترا، وفي نفس العصر بالضبط الذي بدأ فيه نشوء النظام المصرفي.

إن التداول وسيلة الدفع أدخل تعديلاً جوهريا على القانون الخاص بكمية النقود المتداولة كما سبق استخلصناه من دراسة التداول النقدي البسيط فإذا علمنا سرعة تداول النقود كوسيلة تداول أو وسيلة دفع، فإن مجموع النقود المتداولة في فترة معلومة يحدده مجموع أثمان السلع زائدا مجموع المدفوعات المستحقة في نفس الفترة ناقصا المدفوعات الملغاة بطريق المقاصة، هـذه الحقيقة لا تمس في شيء القانون العام القائل بأن مجموع النقود المتداولة يتوقف على أثمان السلع، مـا دام مبلـغ المـدفوعات تحدده الأثمان المحددة بطريق التعاقد. ولكن يتبين بطريقة تلفت النظر أنه حتى ولو افترضنا ثبات سرعة التداول والقصد فـي المدفوعات، فإن مجموع ثمن مقادير السلع المتداولة في فترة مقررة ولتكن يوما مثلاً، ومجموع النقود المتداولة في نفس الوقت، لن يتعادلا؛ والواقع أنه يجري تداول كمية من السلع لن يدفع عنها إلا فيما بعد، ويجري تداول كمية من النقود اختفـت الـسلع المطابقة لها، من التداول منذ وقت طويل. هذه الكمية الأخيرة سوف تتوقف هي نفسها على مجموع قيم المدفوعات المـستحقة في نفس اليوم، وإن كانت الالتزامات قد تم التعاقد عليها في تواريخ مختلفة.

وعلى غرار ما رأينا لن يؤثر تعديل يدخل على قيمة الذهب والفضة، في وظيفتها كمقياس للقيم أو كنقود حسابية. ولكن يصبح مثل هذا التعديل ذا أهمية حاسمة بالنسبة إلى النقود إذ تعتبر ككنز، نظرا لأن حجم قيمة الكنز من الذهب أو الفضة يزيد أو ينقص مع ارتفاع أو انخفاض قيمة الذهب والفضة. بل وهذا أكثر أهمية بالنسبة إلى النقود عندما ننظر إليها كوسيلة دفع. إن الدفع لا يتم إلا بعد بيع السلعة، وبعبارة أخرى نقول أن النقود تقوم بعملها في لحظتين مختلفتـين ووظيفتـين مختلفتـين، أولاً كمقياس للقيم ثم كوسيلة دفع مطابقة لهذا المقياس فإذا طرأ في هذه الأثناء تعديل في قيمة المعادن الثمينة أو في وقـت العمـل اللازم لإنتاجها، ارتفع أو هبط ما تساويه نفس الكمية من الذهب أو الفضة والمتخذة كوسيلة دفع، عن قيمتها في اللحظة التـي كانت هذه الكمية تقوم فيها بوظيفة مقياس القيم أو في اللحظة التي حدث فيها التوقيع على العقد وهنا فإن وظيفة سلعة خاصـة

---

(101) أن بواجيلبر الذي أراد أن نع الإنتاج البورجوازي من أن يقف وجه البورجوزاي نفسه، يو أفضلية لتلك الأشكال من النقود الـ لا يظهر فيهـا الأخـ إلا بطريقة تصورية أو هاربة. وهكذا كانت من قبل وسيلة التداول. وهكذا وسيلة الدفع. الشيء الذي لا يراه هو التغيـ ا باشر الذي ينقل النقود من الشكل التـصوري إ الواقع ا ارجي، وهو أيضا أن النقود ا قيقية متضمنة الآن بطريقة كامنة، ا قياس ا قيقي للقيم. وكون النقود ليست سوى الشكل البسيط للسلع فأمر نـراه على ما يقول، عن طريق ارة ا ملة حيث يتم التبادل دون تدخل النقود بعد "تقييم السلع". (Le detail de la france, p. 210)

كالذهب والفضة إذ يؤخذان كنقود أو قيمة تبادلية مستقلة، تدخل في صدام مع طبيعتها كسلعة خاصة يتوقف حجم قيمتها علـى تغيير نفقات إنتاجها. إن الثورة الاجتماعية الكبيرة التي عملت في أوربا على خفض قيمة المعادن الثمينة، حقيقة معروفة أيضا مثل الثورة بالمعنى المضاد التي أثارها في لحظة معلومة بالجمهورية الرومانية القديمة، ارتفاع قيمة النحاس إذ كانـت ديـون العامة قد سبق عقدها على أساس هذا المعدن. ويبدون أن نضطر إلى الإصرار فضلاً عن ذلك، على التأثير الذي تحدثه التقلبات في قيمة المعادن النفيسة، في نظام الاقتصاد البورجوازي، نستطيع أن نقرر من الآن أن كل انخفاض هو في صـالح المـدينين على حساب الدائنين، وأن كل ارتفاع هو في صالح الدائنين على حساب المدنين.

(ج) العملة العالمية

يصبح الذهب عملة تختلف عن العملة الورقية بالطريقة التي نعرفها، فهو أولاً وقبل كل شيء ينسحب من التداول على صورة كنز، ثم يدخل فيه كوسيلة لعدم التداول، وأخيرا يحطم حواجز التداول الداخلي ليعمل كمعادل عام في عام السلع، وهكذا يصبح عملة عالمية.

وكما تقاس العامة لوزن المعادن النفيسة استخدمت كمقاييس بدائية للقيم، كذلك أعيد تحويل الأسماء الحـسابية للنقـود، وفي السوق العالمية، إلى أسماء وزن مطابقة لها، وكما كان المعدن الخام الشكل البدائي الذي اتخذ وسيلة التداول، وكان الشكل النقدي هو العلامة الرسمية عن الوزن الذي تتضمنه قطع العملة، فإن المعدن النفيس وقد أصبح عملة عالمية، يتجرد من شـكله وصورته ويعود فيتخذ شكل سبائك؛ وإلا فإنه بالنسبة إلى العملات الوطنية كالروبل الروسي والدينار المكسيكي والجنيه الذهبي الإنجليزي، التي تتداول في الخارج، فإن أسمها ليست له أهمية وإنما المهم هو ما تشتمل عليه من المعدن.

وأخيرا، وباعتبارها عملة عالمية، تستأنف المعادن النفسية وظيفتها البدائية كوسائل تبادل وهي الوظيفة التـي نـشأت، شأنها شأن تبادل السلع نفسه، لا في داخل المجتمعات الطبيعية وإنما عند نقاط الاتصال بين المجتمعات المختلفـة. ومـن ثـم تسترجع النقود باعتبارها عملة عالمية، شكلها الأول والطبيعي، وهي إذ تخرج من التداول الداخل تتخلى من جديد عن أشكالها المحلية بوصفها مقياسا للأثمان، وعملة، وقطعا من العملة الصغيرة، وعلامة تدل على القيمة.

رأينا أنه في التداول الداخلي ببلد ما، تعمل سلعة واحدة مقياسا للقيم. ولكن بما أن الذهب في بلد والفضة في بلد آخـر هو الذي يضطلع بهذه الوظيفة، لهذا فإن في السوق العالمية مقياسا مزدوجا للقيم، وتضاعف العملة بالمثل وجودها فـي جميـع الوظائف الأخرى. إن تحويل قيم السلع إلى ثمن بالذهب أو ثمن بالفضة وبالعكس، تحدده في كل مرة قيمة المعـدنين النـسبية وهي قيمة تتفاوت بلا انقطاع ويتم تثبيتها عن طريق عملية لا تتوقف. ويضطر حائزو سلع كل مجال من التداول الداخلي، إلى أن يستخدموا الذهب والفضة بالتبادل من أجل التداول الخارجي ومن ثم من أجل مبادلة المعدن الذي يستخدم في الداخل بالمعدن الذي يحتاجون إليه بحق في الخارج. ومن ثم يستخدم كل شعب معدنين هما الذهب والفضة، كعملة عالمية.

في التداول الدولي للسلع يبرز الذهب والفضة لا كوسائل تداول وإنما كوسائل عامة للتبادل. ولكن وسيلة التبادل العامة لا تنهض بوظيفتها إلا في ظل الشكلين المتطورين كوسيلة شراء ووسيلة بيع حيث تنعكس العلاقة بينهما على السوق العالميـة. ففي مجال التداول الداخلي فإن النقود ما دامت عملة وتمثل وساطة الوحدة المتحركة س – ن – س أو الشكل الانتقالي والوقتي البحث من القيمة التبادلية في التبادل المتصل بين وظائف السلع، نقول إنه في هذه الحالة تتدخل النقود كوسـيلة شـراء فقـط. ويحدث العكس في السوق العالمية حيث يظهر الذهب والفضة كوسائل شراء حينما لا يكون تغير المادة إلا عملاً مـن طـرف واحد من ثم لا يحدث الشراء والبيع في نفس الوقت الواحد. ففي كياشتا نجد التجارة التي تتم عند الحدود هي في الحقيقة تبـادل

لا تكون فيه النقود المعدنية إلا مقياسا للقيمة. فحرب ١٨٥٧ – ٥٨ حملت الصينيين على البيع دون شراء، وفجأة ظهرت النقود كوسيلة شراء. وإذ نأخذ في الحسبان نفس نص المعاهدة، فإن الروس حولوا إلى سلع خام القطع الفرنسية المعدنيـة باسـتمرار بوظيفة وسيلة الشراء بين أوربا وأمريكا من جهة وآسيا من جهة أخرى حيث تختزن وتكتنز. وفضلاً عن هذا تعمل المعـادن النفيسة كوسائل دولية للشراء بمجرد أن ينقطع فجأة التوازن التقليدي لتبادل المواد بين شعبين عندما يضطر أحدهما نتيجة عجز في المحصول عنده إلى أن يشتري من الآخر مقادير غير عادية. وأخيرا فالمعادن النفيسة وسائل شراء دولية بين أيدي الـبلاد المنتجة للذهب والفضة حيث أنها ليست سلعة متحولة ولكنها منتج مباشر وسلعة مباشرة، وكلما نما تبادل السلع بين مجالين من التداول ينتميان إلى شعوب مختلفة، قامت العملة العالمية بوظيفة وسيلة دفع لتسوية الأرصدة الدولية. وكما هو شـأن التـداول الداخلي يتطلب التداول الدولي كمية متغيرة دائما من الذهب والفضة. ومن ثم يفيد جزء من الكنوز المتجمعة لدى كل شـعب، كرصيد من الاحتياطي للعملة العالمية، وهذا الخزان ينضب أو يمتلئ تبعا للذبذبات في تبادل السلع[102]. وفضلاً عن الحركـات الخاصة التي تتعرض لها العملة العالمية بين المجالات القومية من التداول، فإن لها حركة عامة نقاط البدء فيها هي عند مصادر الإنتاج حيث الذهب والفضة ينسابان بكل معنى، إلى السوق العالمية. هنا يدخل الذهب والفضة كسلعة، في التـداول العـالمي، وقبل أن يهبطا في مجالات التداول الداخلي تجري مبادلتهما كمعادلات بمعادلات من السلع، وذلك حسب ما يشتملان عليه مـن وقت العمل. ومن ثم يظهر أن في هذه المجالات ولهما حجم قيمة معلوم. وبهذا فإن كان انخفاض أو ارتفاع في تغير تكـاليف إنتاجهما، يؤثر بنفس الطريقة وعلى السوق العالمية، في قيمتهما النسبية التي هي بالعكس مستقلة تماما عن الدرجة التي طبقًـا لها تمتص المجالات القومية المختلفة من التداول، الذهب أو الفضة. ذاك الجزء من المجري المعدني والذي يبدأه كـل مجـال معين من عالم السلع، يدخل قدر منه مباشرة في التداول النقدي الداخلي حيث يحل محل النقود المستهلكة، ويتركز قدر آخر في مختلف أماكن اختزان العملة ليسكون وسيلة دفع ونقودا عالمية، ويتحول قدر ثالث على أدوات كمالية، ويشكل الباقي الكنـز. وفي الإنتاج البورجوازي المتطور يهبط تكوين الكنوز إلى الحد الأدنى الذي تتطلبه عمليات التداول المختلفـة، حتـى يتـسنى لجهازه أن يؤدي عمله بحرية. والكنز بصفته هذه لا يصبح هنا ثروة عقيمة أو مواتًا إذا لم يكن هذا بالشكل المؤقت الذي يتخذه فائض في ميزان المدفوعات أي إذا لم يكن نتيجة تبادل مستمر للمادة وبالتالي نتيجة تثبيت السلعة في تحولها الأول.

وكما أن الذهب والفضة طبقًا لمفهومها، هما السلعة العامة، فإنهما يكتسبان في العملة العالمية شكلاً من الوجود يناسـب السلعة العالمية. وطبقًا للنسبة التي يتم بها التصرف في جميع المنتجات مقابل الذهب والفضة فإن هذين يصبحان الشكل المعدل الذي تتخذه جميع السلع وبالتالي يصبحان السلعة الوحيدة القابلة للتصرف فيها. إنهما يتجسدان باعتبارهما تمثيلاً لوقـت العمـل العام وبقدر ما يحيط تبادل مادة الأعمال الحقيقية بالأرض بأسرها. ويصبحان معادلاً عاما بالقدر الـذي عنـده تنـشأ سلـسلة المعادلات الخاصة التي تكون المجال الخاص من تبادلهما. وهذا هو السبب الذي من أجله تخلق السلع. في التـداول العـالمي، وبطريقة عالمية، قيمتها التبادلية الصحيحة بحيث تظهر هذه القيمة وقد تحولت إلى ذهب وفضة، كأنها عملة عالميـة. وبينمـا شعوب ملاك السلع وبصناعتها العامة وتجارتها العامة، تحول الذهب إلى عملة مناسبة، فإنها لا ترى في الـصناعة والتجـارة سوى الوسائل التي تسحب بها العملة من السوق العالمية، في شكل ذهب وفضة معدنيين. ومن ثم فالذهب والفضة، بوصـفهما عملة عالمية، هما نتاج التداول العام للسلع والوسيلة التي يجري بها توسيع نطاق الدائرة. وكما حدث أن ولدت الكيميـاء مـن وراء ظهر رجال الكيمياء الخرافية الذين كانوا يريدون أن يصنعوا الذهب، كذلك تتفتح مصادر الـصناعة العالميـة والتجـارة العالمية من وراء ظهر ملاك السلع الذين يسعون وراء السلعة في شكلها المسحور.

---

(102) "النقود ا معة" ال تستبدل با بلغ الذي لكي يكون التداول بصورة فعالة ولكي نع يع الاضطرابات ال تتعرض ا التجارة النهاية، تبتعد و رج من ال التداول نفسه.

(G. R. Carli, note to Verri, Meditazioni Sulla Economic Politica. P, 192, tome XV, Collection de Custodi, op. cit).

إن الذهب والفضة يساعدان على خلق السوق العالمية بأن يجردا فكرة كونهما عملة من كل وجود صحيح. وهذه النتيجة السحرية لا تقف عند حد السنوات الأولى من المجتمع البورجوازي ولكنها تنتج قسرا من الفكرة الباطلة عن أن ممثلـي عـالم السلع يتكونون من عملهم الاجتماعي الصحيح. والذي يثبت هذا هو ما أحدثه اكتشاف منابع جديدة للذهب من تأثير غير عـادي على العلاقات العالمية حوالي منتصف القرن التاسع عشر.

وفي نفس الوقت الذي تصبح فيه العملة عملة عالمية يصبح مالك السلع دوليا. فالعلاقة الدولية بين الناس ليـست فـي الأصل إلا علاقتهم باعتبارهم ملاك سلع. إن السلعة في حد ذاتها تسمو على أي قيد ديني وسياسي وقـومي ولغـوي. لغتهـا العالمية هي الثمن، ومجتمعها هو النقود. ولكن بقدر ما تنشأ العملة على خلاف العملة القومية، تصبح دولية مالك السلع العقيدة التي يؤمن بها لسبب عملي، خلاف الأهواء الوراثية الدينية والقومية أو غيرها التي تضايق البشرية في تبادل المـادة. فعنـدما يرى مالك السلع أن الذهب الذي يأتي إلى إنجلترا في شكل نسور أمريكية، يتحول على جنيهات ذهبية إنجليزية ثم إلى دنـانير فرنسية في باريس بعد ثلاثة أيام، وإلى دوقات في البندقية بعد ذاك ببضعة أسابيع، يدر أن القومية تتلخص في صورة الجنيـه. الفكرة السامية التي يكونها عن العالم بأسره هي فكرة سوق، وفكرة سوق عالمية [103] .

٤ - المعادن النفيسة

تستولي عملية الإنتاج "البورجوازي"، أولاً وقبل كل شيء، على التداول المعدني كما لو أنه جهاز جاهز تمامـا ومعـد تماما؛ والواقع أن هذا الجهاز يتغير بالتدريج ولكنه يظل دائما أساس هذه العملية. ولكن المسألة المتعلقة بالسبب الذي من أجلـه لا يستخدم في صنع العملة سوى الذهب والفضة، مسألة تتجاوز حدود النظام البورجوازي، ومن ثم نميل إلى تقديم لمحة موجزة عن وجهات النظر الرئيسية.

لما كانت وقت العمل العام لا يسمح هو نفسه إلا باختلافات كمية، فإن الشيء الذي يجب اعتباره التجسيد الخـاص لـه يجب أن يكون قابلاً للتعبير عن اختلافات كمية بحتة، مع افتراض ثبات الصفة أو الكيف. وهذا هو الشرط الأول لكـي تقـوم سلعة أيا كانت بوظيفة مقياس للقيمة. فإذا قدرت مثلاً قيمة جميع السلع بالأبقار أو الجلود أو القمح الخ فلن أتمكن من قياسها إلى إذا اتخذت متوسط بقرة صورية أو متوسط جلد صوري الخ، ذلك أن ثمة فارقًا نوعيا بين بقرة وبقرة وبين قمح وقمح وبين جلد وجلد. وعلى العكس من هذا فالذهب والفضة إذا نأخذهما كأجسام بسيطة، يساويان أنفسهما دائما. وتمثل كميات متساوية من هذه المعادن قيما متساوية [104] . إنها خاصية أخرى تنتج مباشرة من الالتزام بتمثيل فوارق كمية بحتة ويجب أن تمثلها السلعة التي يجب أن تفيد كمعادل عام: يجب أن يكون في الإمكان تقطيع هذه السلعة إلى أجزاء أيا كانت، وأن يكون في الإمكان توحيد هذه الأجزاء من جديد، على نحو تجعلها تمثل بطريقة معقولة النقود الحسابية. ويملك الذهب والفضة هذه الخواص إلى درجة عالية.

وللذهب والفضة كوسائل تداول ميزة كبيرة على جميع السلع الأخرى: فمع وزنهما النوعي الكبير الذي يجعل من كمية صغيرة وزنًا كبيرا، يتطابق وزنهما الاقتصادي الخاص الذي يجعل وقت عمل كثيرا نسبيا أي قيمة تبادلية كبيرة، متضمنًا فـي حجم صغير. ومن هنا سهولة النقل، والانتقال من فرد لآخر ومن بلد لآخر، والقدرة على الظهور والاختفاء بـنفس الـسرعة، وبكلمة واحدة سهولة التحرك الجسماني أي الشرط الذي لا بد منه لكي تستفيد السلعة دائما من المرونة الدائمة لعملية التداول.

---

[103] Montanari, Della moneta (1683), od. Cit., p. 40.
" تد الاتصالات بـ الشعوب فوق الكرة الأرضية إ ا د الذي عنده كن القول تقريبا بأن العا بأسره عبارة عن مدينة واحدة تقوم فيها سوق دائمة ميـع الـسلع وحيث كل إنسان يسك النقود ويستطيع وهو مكانه أن يتزود بكل ما تنتج الأرض وا يوانات والنشاط البشري. اختراع عجيب".

[104] للمعادن هذه ا اصية الغريبة.

وللمعادن النفيسة قيمة نوعية كبيرة، فهي معمرة ولا تفنى نسبيا، ولا تصدأ بسبب الهواء، ولا تذوب (وخاصة الـذهب) في الأحماض. وكل هذه الخواص الطبيعية تجعل منها مادة الاكتناز الطبيعية. إن بيير مارتير الذي يبدو أنه كان مغرما كثيـرا بالشيكولاتة، يكتب لهذا السبب بمناسبة زكائب الكاكاو التي كانت من أنواع العملة المكسيكية "أيتها العملة السعيدة التـي تـوفر للجنس البشري شرابا محببا على النفس ومفيدا ويحفظ ملاكها من ذلك الوباء الجهنمي وهو الجشع، إذ لا يمكن إخفاؤها لـزمن طويل".

والأهمية الكبيرة التي تعزي إلى المعادي بوجه عام في عملية الإنتاج المباشرة، تتصل بالدور الـذي تلعبـه كـأدوات للإنتاج. وبدون أن تتحدث عن ندرة الذهب والفضة فإن قلة صلابتهما بالقياس إلى صلابة الحديد بل والنحاس (كما كان القدماء يستخدمونها) لا تسمح باستخدامهما لصنع العدد من ثم تسليهما على حد كبير الخاصية التي يقوم عليها استخدام المعادن بوجـه عام. وإذ هما غير ذي نفع في عملية الإنتاج المباشرة يكون في الإمكان أن ينسابا بسهولة جدا في استهلاك الحياة العادية. ومن ثم يمكن أن يدخلا بأية كمية كانت وبدون الإضرار بعمليات الإنتاج والاستهلاك المباشرين، في عملية التداول الاجتماعي. ولا تتعارض قيمتهما الاستعمالية الفردية مع وظيفتها الاقتصادية. ومن جهة أخرى، ليس الذهب والفضة أشياء نافعة بطريقة سلبية فقط بمعنى أنهما ليس أشياء يمكن إغفالها، ذلك أن خواصهما الجمالية تجعل منهما فضلاً عن هذا، مادة الترف والحلي والزينة والحاجات الخارقة للعادة، أي تجعل منهما بكلمة واحدة الشكل الإيجابي الذي ينم عن الوفرة والثراء. إنهما يتخذان بصورة ما، مظهر نور براق يستمد من باطن الأرض، فالفضة تعكس جميع الأشعة المنيرة، ولا يعكس الذهب إلا أعظم ما يملك الذهب من قوة اللون، وهو اللون الأحمر. ولقد برهن ج. جريم على العلاقة اللغوية القائمة بين أسماء المعادن النفيسة وتسميات الألوان في اللغات الهندية والجرمانية المختلفة. (أنظر كتابه: Geschichte der deutschen Sprach) إن ما يتميزان به من قدرة علـى الانتقال من نقود إلى سبائك ومن سبائك إلى أدوات ترف وبالعكس، وما لهما من ميزة على السلع الأخرى من عدم تحديـدهما أبدا على هيئة قيمة استعمالية معلومة ومقررة، تجعل منهما المادة الطبيعية للنقود التي يجب أن تنتقل بلا انقطاع، مـن شـكل لآخر.

إن الطبيعة لا تنتج نقودا أو رجال مصارف أو عمليات صرف. ولكن لما كان الإنتاج البورجوازي يجـب أن يبلـور الثروة كوثن يعبد في ظل شكل آخر، لهذا فالذهب والفضة تجسيد مناسب لهذه الثروة. لـيس الـذهب والفـضة نقـودا بحكـم طبيعتهما. ولكن النقود بطبيعة الحال هي الذهب والفضة. فمن جهة ليس البلور النقدي للذهب والفضة نتاج عملية التبادل فحسب ولكنه منتجها المحدد الوحيد. والذهب والفضة من جهة أخرى منتجات تقدمها الطبيعة جاهزة تماما. إن المنتج العـام للعمليـة الاجتماعية نفسها، منتج طبيعي خاص أي معدن مخبئ في باطن الأرض حيث يمكن استخراجه [105] .

رأينا أن الذهب والفضة لا يستطيعان تحقيق هذا الشرط الذي يفرضه عليهما كونهما أحجاما ثابتًا من القيمة. وعلى ذلك فهما على ما سبق أن لفت أرسطو إليه النظر، حجم من القيمة أشد استقرارا من متوسط السلع الأخرى. وخارج التـأثير العـام الذي يولده ارتفاع أو خفض قيمة المعادن الثمينة. فإن أهمية خاصة تتعلق بالتغيرات التي تتولد في القيمة النسبية للذهب والفضة لأنهما يعيشان جنبا إلى جنب في السوق العالمية، باعتبارهما مادة تصنع منها النقود. والأسباب الاقتصادية البحتة التي تعـزي إليها هذه التغيرات في القيمة – الغزوات والانقلابات السياسية الأخرى التي كانت تسبب في الماضي تأثيرا كبيرا علـى قيمـة

(105) عام ٧٦٠ هاجر ع من الفقراء ليغتسلوا بالرمل الذي توي على الت النهر الواقع جنو براغ، واستطاع ثلاثة رجال أن يستخرجوا يوم واحد ثلاثـة أثقال من الذهب. وكانت النتيجة أن عظم الثراء وزاد عدد الأيدي الـ هجرت الزراعة، على ا د الذي أصبحت معه البلاد العام التا وقد اجتاحتـها ا اعـة أنظر:

M. G. Koerner: Abhandlung von dem Alterthum des boebmischen Bergwerks. Schneeberg, Schneeberg, 1758.

المعادن ليست سوى تأثير محلي وعابر – هذه الأسباب يجب ردها إلى التغيير الذي يطرأ على وقت العمل الذي يتطلبه إنتـاج هذه المعادن. وهذا الوقت يتوقف هو نفسه على الندرة الطبيعة النسبية لهذه المعادن، فضلاً عن الصعوبة الكبيرة أو القليلة التي تصاحب استخراجها في الحالة المعدنية البحتة. والواقع أن الذهب هو أول معدن أكتشفه الإنسان. فمن جهة توفره الطبيعة فـي حالة نقية أي على هيئة سبائك وبدون شوائب كيماوية نتيجة الامتزاج بأجسام أخرى، وفي حالة عذراء على ما يقـول علمـاء الكيمياء الخرافية. ومن جهة أخرى تتولي الطبيعة نفسها في الرواسب النهرية، العمل الذي تقوم به التكنولوجيا. ومن ثم لـيس على المرء إلا أن يقوم بالعمل الخشن من استخراج الذهب من رمل الأنهار أو من الأراضي الرسـوبية. وبـالعكس يفتـرض استخراج الذهب من المناجم عملاً دقيقًا وتكنولوجيا متقدمة، نسبيا على الأقل. إن ما أكده سترابو من أنه عنـد إحـدى القبائـل العربية كانت تعطي ١٠ أرطال من الذهب مقابل رطل من الحديد، ويعطي رطلان من الذهب مقابل رطل من الفضة، نقول إن التأكيد لا يبدو غير قابل للتصديق. ولكن بقدر ما تنو قوى العمل الاجتماعي الإنتاجية، ويزيد منتج العمل البسيط بالقياس إلـى منتج العمل المتحد؛ وبقدر ما يجري الحفر قليلاً في كل مكان في باطن الأرض وتنساب مصادر الذهب الطبيعية إلـى سـطح التربة، تهبط قيمة الفضة بالنسبة إلى قيمة الذهب. فمع تطور معلوم في التكنولوجيا ووسائل المواصلات فإن القرار الذي يتخـذ سوف يتوقف على اكتشاف منابع جديدة للذهب والفضة. ففي آسيا القديمة كانت النسبة بين الذهب والفضة ١:٦ أو ١:٨، وظلت هذه النسبة قائمة في الصين واليابان في بداية القرن التاسع عشر. ويمكن اعتبار النسبة التي ذكرها إكسينوفون وقـدرها ١:١٠ على أنها المتوسط في العالم القديم. واستغلال مناجم الفضة في أسبانيا من جانب قرطاجنة أولاً ثم روما، في العصر القديم، كان له نفس الأثر تقريبا الذي أحدثه في أوربا الحديثة اكتشاف مناجم أمريكا. وبالنسبة على الإمبراطورية الرومانية نستطيع أن نسلم بوجه عام بنسبة قدرها ١:١٥ أو ١:١٦ وإن تعرضت الفضة أحيانًا في روما لخفض بالغ في قيمتها. ونفس الحركة التي نشأت بالتخفيض النسبي لقيمة الذهب وكانت نهاية تدهور قيمة الفضة، تكررت في العصر التالي الذي يمتد من العصر الوسيط إلـى الأزمنة الحديثة. وكما كان الحال في أيام أكسينوفون كان متوسط النسبة في العصر الوسيط ١:١٠ ولكنها تجاوزتها فأصـبحت ١:١٦ أو ١:١٥ في أثر اكتشاف المناجم الأمريكية. ومن المحتمل أن يؤدي اكتشاف منابع للذهب فـي اسـتراليا وكاليفورنيـا وكولومبيا إلى خفض جديد في قيمة الذهب [106].

(ج) نظريات في وسيلة التداول والعملة

في القرنين السادس عشر والسابع عشر عندما كان المجتمع البورجوازي الحديث لا يزال في طفولته، حدث تعطش عام إلى الذهب دفع الشعوب إلى عبور البحار بحثًا عن الكأس المقدسة الجديدة [107]. كذلك أعلن المفسرون الأوائل للعالم الحـديث الذين صنعوا النظام النقدي الذي لم يكن نظام التجاريين إلا نسخة بسيطة منه، أن الذهب والفـضة أي النقـود، همـا الثـروة الوحيدة. وكانوا على حق عندما قالوا إن دور المجتمع البورجوازي هو "كسب المال" وبالتالي تكوين الكنز الخالد الذي لا تأكله الحشرات ولا يأكله الصدأ. ليست الإجابة على النظام النقدي إلا بالقول إن طنًا من الحديد ثمنه ٣ جنيهات إسترلينية لـه نفـس الحجم من القيمة الذي لثلاثة جنيهات إسترلينية ذهبية. الأمر هنا لا يتعلق بحجم القيمة التبادلية وإنما بشكلها المناسب. فإذا أتاح

---

(106) حـ الآن تؤثر هذه الكشوف الـ ـت هذه البلاد، القيمة ا تبادلة للذهب والفضة، والتأكيدات ا ضادة الـ أوردها ميشيل سيفالييه تساوي اما ما تساويه اشتراكية هذا السان سيمو القد . حقيقة تدل أسعار الفضة سوق لندن على أن متوسط سعر الذهب والفضة الفترة ١٨٥٠ – ١٨٥٨ يزيد وا ٣% على متوسط الفترة ١٨٣٠ – ١٨٥٠. ولكن هذا الارتفاع تفسـ ه ببساطة حقيقة أن الطلب من جانب آسيا أشتد على الفضة. فمن ١٨٥٢ إ ١٨٥٨ يـتغ سـعر الفضة كل سنة وكل شهر، إلا أعقاب هذا الطلب دون أن يكون للذهب ا ـديد ا ستخرج من ا نابع ا كتشفة حديثًا أقل تأث وتقدم هنا ـة عن الأ ان الذهبية والفضية سوق لندن، وتقدم ـن الفضة بالأوقية:

مارس يولية نوفم

١٨٥٢

(107) "الذهب شيء عجيب! كل من لكه هو سيد لكل ما يرغب فيه. بل وبالذهب كن إدخال الأرواح إ ا نة".

(كريستوف كولبس "خطاب من جامايكا"، ١٥٠٣).

لنا النظام النقدي والتجاري والتجارة العالمية والفروع الخاصة من العمل القومي التي تصل إلى التجارة العالميـة وباعتبارهـا المصدر الصحيح الوحيد للثروة أو المال، لوجب أن نعتبر أن الشطر الأكبر من الإنتاج القومي في الفترة التي نبحث أمرها كان لا يزال يتطور في الأشكال الإقطاعية وكان يزود المنتجين بالمصدر المباشر لمعاشهم. لم يتغير الشطر الأكبر من المنتجـات إلى سلع ولا إلى نقود بالتالي؛ ولم تدخل في تبادل المادة الذي يجريه المجتمع العام؛ ومن ثم لم تظهر باعتبارها التجسيد المادي للعمل المجرد والعام ولم تشكل ثروة بورجوازية صحيحة. فالقيمة التبادلية أو الثروة المجردة وليس عنصرا ماديا من الثـروة، هي النقود باعتبارها هدف التداول، وهدفًا يحدد الإنتاج ويدفع عليه ويحركه.

وكما كان الأمر مناسبا لهذه المرحلة الأولية من الإنتاج البورجوازي تعلق هؤلاء الأنبياء المجهولـون بـشكل القيمـة التبادلية الملموس والبراق، أي بشكلها كسلعة عامة على خلاف جميع السلع الخاصة. كان مجال تـداول الـسلع هـو المجـال الاقتصادي البورجوازي حقًا في تلك الحقبة من الزمن. ومن ثم وقد أخذوا بوجه نظر هذا المجال الأولى، أبدوا حكمهـم علـى عملية الإنتاج البورجوازي كلها وخلطوا بين النقود ورأس المال. إن الصراع الدائم الذي شنه الاقتـصاديون المحـدثون علـى النظام النقدي والتجاري Mercantilist ينبثق إلى حد كبير من أن هذا النظام يكشف بصورة وحشية وساذجة، عن سر الإنتـاج البورجوازي ويبين أن القيمة التبادلية تسيطر عليه. فيلفت ريكاردو النظر إلى حد ما وإن كان المثل الذي يضربه خاطئًا، إلـى أنه حتى في أوقات المجاعة يستورد القمح لا لأن الشعب جائع ولكن لأن تاجر الغلال يكسب مالاً من العملية. ومن ثم ففي نقد النظام النقدي والتجاري يرتكب الاقتصاد الحديث خطأ عند ما يهاجم هذا النظام باعتباره وهما بسيطًا أي باعتباره نظرية بسيطة خاطئة، وذلك بدلاً من أن يرى في هذا النظام المبدأ الأساسي الصحيح الذي يقوم عليه. وفضلاً عن ذلك، فهذا النظام ليس لـه حق تاريخي فحسب، ولكن له الحق الكامل أيضا في أن يذكر في مجالات معينة من الاقتصاد الحديث. ففـي جميـع درجـات عملية الإنتاج البورجوازي حيث تتخذ الثروة الشكل الأول وهو السلعة، تتخذ القيمة التبادلية بشكل الأولى وهو النقـود؛ وفـي جميع مراحل عملية الإنتاج تعود الثروة ثانية وللحظة واحدة فتتخذ الشكل الأولي العام وهو شكل السلعة. وحتى في الاقتـصاد البورجوازي الأكثر تطورا فإن الوظائف التي يقوم بها الذهب والفضة بوصفهما نقودا والتي تميزهما عن وظيفتهمـا كوسـيلة تداول وتجعلهما يقفان في مواجهة جميع السلع الأخرى، هذه الوظائف لا تزول ولكنها تقيد فقط؛ ومن ثم يحتفظ النظام النقـدي والتجاري بحقوقه. إن الحقيقة الصحيحة من أن الذهب والفضة وهما تجسيد مباشر للعمل الاجتماعي ومن ثم تعبير عن الثـروة المجردة، يقفان في مواجهة جميع السلع الدنيوية، هذه الحقيقة تبارك بطبيعة الحال مروءة الاقتصاد البورجوازي البروتستانتية؛ والخوف من أوهام النظام النقدي وهو خوف ظل طويلاً يجعل هذا الاقتصاد لا يعرف كيف يحكم كما ينبغـي، علـى ظـواهر التداول النقدي. وهذا ما سوف نبينه فيما بعد.

وعلى خلاف النظام النقدي والنظام التجاري اللذين لا يعرفان النقود إلا في شكلها المحـدد كمنـتج متبلـور، بيّنـا أن الاقتصاد الكلاسيكي كان ينظر إليها أولاً في شكلها المتحرك أي كشكل من القيمة التبادلية، يتولد في نفس تحول السلع ويختفـي من جديد. وكما انه يبحث أمر تداول السلع في الشكل س – ن – س فقط وينظر إلى الأخير في وحدة البيع والشراء المتحركة، كذلك ينظر على النقود في شكلها كوسيلة للتداول على خلاف شكلها المحدد كنقود. وحينما تعزل وسيلة التداول فـي وظيفتهـا كعملة، تتحول على ما رأينا على علامة تدل على القيمة. ولكن لما كان الاقتصاد الكلاسيكي يجد نفسه أولاً وقبل كل شيء، في مواجهة التداول المعدني بحكم كونه الشكل الغالب من التداول، لهذا ينظر إلى النقود المعدنية على أنها عملة، وينظر إلى العملة المعدنية باعتبارها رمزا بسيطة للقيمة. وهكذا تمشيا مع قانون تداول علامات القيمة، وضع المبدأ القائل بأن أثمان السلع تتوقف على مجموع النقود المتداولة وليس أن مجموع النقود المتداولة يتوقف على أثمان السلع. وهذه النظرية نلقى ما يدل عليها بوجه عام، في كتابات الاقتصاديين الطليان بالقرن السابع عشر، ودافع عنها لوك تارة وهاجمها تارة أخرى، وصاغتها بشكل واضح

صحيفة سبكتاتور بعددها الصادر في ١٩ أكتوبر من عام ١٧١١، كما صاغها وأنماها مونتسكيو وهيوم. وإذ كان هذا الأخيـر أهم ممثل لهذه النظرية في القرن الثامن عشر، لهذا سوف نبدأ به العرض الذي نقدمه.

في ظروف معلومة يؤثر ارتفاع كما يؤثر نقص في كمية النقود المعدنية أو في كمية علامات القيمة المتداولة، تـأثيرا متجانسا في أثمان السلع. فإذا انخفضت أو ارتفعت قيمة الذهب أو الفضة اللذين يستخدمان في تقدير قيم السلع التبادلية بـالثمن، ارتفعت أو انخفضت الأثمان لأن مقياس القيمة تغير، وقل ما يتداول من الـذهب والفـضة كعملـة لأن الأثمـان ارتفعـت أو انخفضت. ولكن الظاهرة التي تتراءى للنظر هي تغير الأثمان، ذلك أن القيمة التبادلية للسلع لا تتغير ولكن كمية وسائل التداول تزيد أو تنقص. ولكن من جهة أخرى إذا زادت كمية علامات القيمة المتداولة عن مستواها الضروري أو هبطت دونـه، فـإن انخفاض أو ارتفاع أثمان السلع يعيدها بوحشية إلى هذا المستوى. وفي الحالتين يبدو أن نفس النتيجة ترجع إلى نفس الـسبب. ولم يتجاوز هيوم حدود هذا المظهر.

كل بحث على عن العلاقة بين عدد وسائل التداول وحركة أثمان السلع، مضطر إلى افتراض قيمة معلومة للمادة التـي تصنع منها العملة. وعلى العكس من هذا يقتصر هيوم على أن يلاحظ فقط الفترات التي حدثت فيها ثورة في مقياس المعـادن النفيسة ذاتها من ثم ثورة في مقياس القيم، هنا في ارتفاع السلع في نفس الوقت الذي زادت فيه كمية النقـود المعدنيـة بـسبب اكتشاف المناجم الأمريكية، يكمن الأساس التاريخي الذي تقوم عليه نظريته كما يكمن الدافع العملي على الجدل بين النظـامين النقدي والتجاري. يمكن أن يزيد نصيب المعادن الثمينة بطريقة طبيعية، مع بقاء تكاليف الإنتاج على ما هي عليه. ومن جهـة أخرى فالنقص في قيمتها أي في وقت العمل اللازم لإنتاجها، لا يتخلى في مبدأ الأمر إلا في زيادة النصيب الجديـد. ونتيجـة لهذا، وعلى ما أكد تلامذه لهيوم فيما بعد، فإن انخفاض قيمة المعادن النفيسة يتجلي في ازدياد مجموع وسائل التداول، ويتجلـي ازدياد مجموع وسائل التداول، في ارتفاع أثمان السلع. والحقيقة، ليس ثمة ارتفاع إلا بالنسبة على ثمن السلع المصدرة التي تتم مبادلتها بالذهب والفضة بذهب وفضة هبطت قيمتهما، يرتفع بالقياس إلى جميع السلع الأخرى التي تظل قيمتها التبادليـة تقـدر بالذهب والفضة وفقًا لمقياس تكاليف إنتاجها القديمة. هذا التقدير المزدوج لقيم السلع التبادلية في نفس البلد لا يمكن إلا أن يكون مؤقتًا؛ فالأثمان بالذهب والأثمان بالفضة يجب أن تعوض بعضها بعضا بالنسب التي تحددها القيم التبادلية نفسها حتى وإن كانت القيم التبادلية لجميع السلع تقدر في النهاية حسب القيمة الجديدة للمادة التي تصنع منها النقود. ولكن ليس لنا أن نشغل أنفسنا هنا بهذه العملية، ولا بالطريقة التي تظل بها القيمة التبادلية على حالها، في تقلبات الأثمان التجارية. فقد أثبتت أبحاث نقدية جديـدة أجريت بشأن حركة أثمان السلع في القرن السادس عشر، وبطريقة أخاذة، أن هذا التوازن يتحقق بطريقة بطيئة جدا في الفترات الأقل تطورا من الإنتاج البورجوازية، وأنه في جميع الحالات لا يتمشى مع ازدياد الأنواع المتداولة [108]. ولكن يجب أن نعتبر من الأمور التي تخرج عن نطاق الجدل، أن تلاميذ هيوم يحبون أن ينسبوا إلى هذه الفكرة ارتفاع الأثمان الذي حدث في روما القديمة في أعقاب غزو مقدونيا ومصر وآسيا الصغرى. لقد جرت العادة في العالم القديم بأن تنقل إلى بلد، فجأة وبالقوة، الكنوز التي تجمعت في بلد آخر، وعملية النهب البسيطة هذه أدت بالنسبة لبلد معين، إلى خفض مؤقت في تكاليف الإنتـاج المعـادن النفيسة؛ ولكن ذلك لم يمس في شيء قوانين التداول الفطرية، فضلاً عن أن القانون العام الذي يحكم ثمن القمح لم تغيره مقادير القمح التي كانت تقدمها مصر أو صقلية مجانًا إلى روما. إن الذي لم يطلع عليه هيوم، شأنه شأن جميع مؤلفي القـرن الثـامن عشر، هو الوثائق اللازمة لإجراء دراسة مفصلة عن التداول النقدي، أي تاريخ أثمان السلع من جهـة والإحـصاء الرسـمي والمفصل عن توسع وانكماش وسيلة التداول، ونصيب وانسياب المعادن النفيسة الخ من جهة أخرى، وهي الوثائق التي وحدها تجعل في الإمكان قيام نظام مصر في متقدم تماما. ونظرية هيوم في التداول يمكن تلخيصها على النحو التالي:

---

(108) يسلم هيوم موضع آخر، بذا الس التصاعدي ح وإن يتفق هذا ا بدأ مع مبدأه. أنظر:
David Hume: Essays and treartises on Several Subjects, Ed, London, 1777. vol. I, p. 300.

(١) أثمان السلع في بلد يحددها مجموع النقود الحقيقة أو الرمزية الموجودة فيه؛

(٢) تمثل النقود المتداولة في بلد جميع السلع الموجودة في هذا البلد. وبقدر ما يزيد عدد المثلين أي النقـود، فـإن جزءا أكبر أو أصغر، من الشيء الذي يجري تمثيله يعود ثانية إلى كل ممثل؛ (٣) إذا زادت السلع نقص ثمنهـا أو ارتفعـت قيمه النقود. وإذا زادت النقود زاد ثمن السلع وانخفضت قمة النقود [109] .

"إن غلاء جميع الأشياء نتيجة وفرة النقود أمر يضر بكل تجارة قائمة لأنه يسمح لبلاد فقيرة بأن تقدم في جميع الأسواق الخارجية عروضا أفضل مما تقد البلاد الأكثر منها ثراء [110] . فإذا أخذنا شعبا على حدة، فلن تكون ثمة أهمية تماما لمـا إذا كانت فيه عملة كثيرة أو قليلة لحساب السلع أو لتمثيلها، فضلاً عن أن ميزانية التاجر لن يغيرها كونه ستخدم في عملية الحساب أرقاما عربية وهي قليلة العدد، بدلاً من الأرقام الرومانية الكثيرة العدد. وفضلاً عن هذا، ومثل الأرقام الرومانية الكثيرة جـدا، فالأحرى أن كمية من النقود أكبر مما ينبغي، هي عسيرة وتكلف المزيد من العناء سواء في المحافظة عليها أو في نقلها" [111] . فلإثبات شيء كان يجب على هيوم أن يبرهن على أنه في نظام معلوم من رسوم الحساب لا يتوقف مجموع الأرقام المستخدمة على حجم القيمة التي يراد التعبير عنها على مجموع الأرقام المستخدمة. ليس ثمة فائدة، وهذا صحيح جـدا، مـن تقـدير أو "حساب" قيم السلع بذهب أو فضة انخفضت قيمتهما؛ وكذلك وجدت الشعوب دائما أنه بقدر ما يزيد مجموع قيمة السلع المتداولة فالأسهل هو حسابها بالفضة بدلاً من النحاس، أو بالذهب بدلاً من الفضة. وكلما أصبحت أكثر ثراء حولت المعادن الأقل نفاسة إلى عملة صغيرة مساعدة وحولت المعادن الأخرى إلى نقود. ولكن هيوم ينسى من جهة أخرى، أنه من أجـل حـساب القـيم بالذهب والفضة، فليس ثمة حاجة إلى تملك الذهب والفضة. فهو لا يفرق بين النقود الحسابية ووسيلة التداول، ويعتبر الاثنـين عملة. ومن حقيقة أن تعديلاً للقيمة في مقياس القيم أو المعادن الثمينة التي تضطلع بوظيفة نقود حسابية يعمـل علـى رفـع أو خفض أثمان السلع وبالتالي مجموع النقود المتداولة، ومع عدم تغير سرعة التداول، نقول إن من هذه الحقيقة يستنتج هيـوم أن ارتفاع أو انخفاض أثمان السلع يتوقف على كمية النقود المتداولة. إن هجر مناجم أوربا سمح لهيوم بأن يحسب أن كمية الذهب والفضة زادت في القرنين السادس عشر والسابع عشر في نفس الوقت الذي انخفضت فيه مصاريف الإنتاج. لقد ارتفعت أثمان السلع في أوربا في القرنين السادس عشر والسابع عشر مع مجموع الذهب والفضة المستوردين من أمريكا، ومن ثـم فأثمـان السلع يحددها في كل بلد مجموع الذهب والفضة الموجودين في هذا البلد. وكانت هذه هي "النتيجة الضرورية" الأولى عند هيوم [112] . إن أثمان السلع لم ترتفع في القرنين السادس عشر والسابع عشر بنفس الدرجة التي زادت بها المعادن النفيسة؛ فقد حدث هذا قبل أن يظهر أقل تغيير في أثمان السلع بأكثر من نصف قرن؛ وحتى في ذلك الحين كان الحال لا يزال يتطلب الكثير مـن الوقت قبل أن يجري تقدير القيم التبادلية للسلع وفي كل مكان وفق قيمة الذهب والفضة المخفضة أي وبالتالي قبـل أن تقلـب الثورة الأثمان العامة للسلع. ومن ثم ينتهي هيوم بأن يحول إلى مبادئ شاملة وقائع مشاهدة من جانب واحـد وتتعـارض مـع الأفكار الموجهة لفلسفته، وإذن فثمن السلع أو قيمة العملة. لا يحدده المجموع المطلق للعملة الموجودة في بلد وإنما تحدده بـدلاً

---

(109) أنظر ستيورات، ج ١ ص ٣٩٤ – ٤٠٠.

(110) هيوم، ص ٣٠٠.

(111) شرحه، ص ٣٠٣.

(112) المصدر السابق، ص ٣٠٨.

من ذلك كمية الذهب والفضة التي تدخل حقًا في التداول؛ وباختصار يجب أن يمتص التداول كل ما في البلد من ذهب وفـضة على شكل عملة [113] .

واضح أنه إذا كانت للذهب والفضة قيمة صحيحة، فلا يمكن إذا أغفلنا جميع قوانين التداول الأخرى، أن تتداول سـوى كمية محدودة من الذهب والفضة باعتبارها معادلاً لمقدار معلوم من قيمة السلع. وإذن لو أن كمية من الذهب والفضة موجـودة عرضا في بلدة وجب أن تدخل في تبادل السلع كأنها وسيلة تداول وبدون أخذ مبلغ قيم السلع في الحسبان. ففي هذه الحالة لـن تكون للذهب والفضة قيمة كامنة فيهما، ومن ثم لا يكونان سلعا بالمعنى الصحيح. وهذه هي "النتيجة الضرورية" الثالثـة التـي يصل إليها هيوم. فهو يدخل في عملية التداول سلعا بغير ثمن، ذهبا وفضة بغير قيمة. وهذا هو السبب الذي من أجله لا يتحدث أبدأ عن قيمة السلع ولا عن قيمة الذهب، وإنما يتحدث فقط عن قيمتهما المتبادلة. وكان لوك قد قال إن الذهب والفضة ليس لهما سوى قيمة وهمية أو وليدة العرف؛ وكان ذلك في ظل شكلهما الوحشي الأول أي نفس ما يؤكده النظام النقدي مـن أن للـذهب والفضة وحدهما قيمة حقيقية. أما أن الذهب والفضة لا يوجدان كعملة إلا بحكم وظيفتهما في عملية التبادل الاجتماعي، فيفسره بقوله أنهما مدينان بقيمتهما الصحيحة وبالتالي بحجم قيمتهما إلى وظيفة اجتماعية [114] . ومن ثم ليس للذهب والفـضة قيمـة أصلية وذاتية ولكنهما يكتسبان في عملية التداول قيمة وهمية باعتبارهما ممثلين للسلع. وعن طريق العملية يتحـولان لا إلـى نقود، ولكن يتحولان إلى قيمة. وهذه القيمة تحددها النسبة بين مجموعهما الصحيح ومجموع السلع، وهذان المجموعان يجب أن يكونًا متكافئين. وعندما يدخل هيوم الذهب والفضة في عالم السلع كأنهما ليسا من السلع، يحولهما بمجـرد أن يتخـذا الـشكل الخاص وهو العملة، على سلع بسيطة تجري مبادلتها بطريق التبادل البسيط، بسلع أخرى. ولو كان عالم السلع مكونًا من سلعة واحدة كمليون مكيال من القمح مثلاً، لكان من السهل جدا التسليم بأن مكيالاً تجري مبادلته بأوقيتين مـن الـذهب إن وجـدتا، وبعشرين أوقية إن وجد هذا العدد، ومن ثم يرتفع أو يهبط ثمن السلعة وقيمة النقود بما يتناسب تناسبا عكسيا مع كمية النقـود. ولكن عالم السلع يتكون من عدد لا متناه من قيم استعمالية مختلفة قيمتها النسبية لا تحددها البتة كميتهـا النـسبية. إذن كيـف يصور هيوم هذا التبادل بين مجموع السلع ومجموع الذهب؟ إنه يكتفي بهذه الفكرة المبهمة والفارغة من أن كل سلعة أي كـل جزء صحيح من مجموع السلع الكلي تجري مبادلتها بجزء صحيح يطابقها، من مجموع الذهب. ومن ثم يختفي حركة الـسلع التي لا تتوقف، وهي الحركة التي تنساب من التعارض الفطري بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية، ويتجلـي فـي تـداول النقود ويتبلور في الأشكال المختلفة التي تتخذها الأخيرة؛ والذي يحل محلها هو المساواة الآلية المفترضة بـين مجمـوع وزن المعادن النفيسة الموجودة في بلد ومجموع السلع الموجود في نفس الوقت.

ويبدأ سيرجيمس ستيوارت دراسته للعملة والنقود بنقد يتسم بالعمق، لهيوم ومنتسكيو [115] . إنه في الحقيقـة أول مـن وضع هذا السؤال: هل كمية النقود المتداولة تحددها أثمان السلع أم أن أثمان السلع تحددها كمية النقود المتداولـة؟ وبـرغم أن العرض الذي يقدمه يفسده قليلاً تصوره الخيالي لمقياس القيم، وتفسده الفكرة الأقل تأكدا عن القيمة التبادلية بوجه عام، وذكريات النظام التجاري، إلا أنه يكتشف السمات الجوهرية للنقود ويكتشف قوانين التداول النقدي العامة لأنه لا يضع بطريقة آلية، السلع في جانب والنقود في جانب آخر، ولكنه يوضح الوظائف المختلفة بأن يجعل نقطة البدء وبشكل فعال، العناصر المختلفـة مـن

[113] "واضح أن الأ ان أقل اعتمادا على الكمية ا طلقة للسلع وكمية النقود ا وجودين بلد، منها على كمية السلع ال كن عليها إ السوق وكمية النقـود الـ تتداول. فإذا أختزنت الأنواع ا زائن فالنتيجة واحدة بالنسبة إ الثمن كما لو كانت هذه الأنواع قد دمرت. فإذا عت السلع ا تاجر و ازن الغلال فالنتيجة متشابة. وكما أنه هذه ا الات لا تتقابل النقود والسلع أبدا، ذا لا كن أن يؤثر أن منهما الأخرى. وباختصار نقول إن موع الأ ان يصل إ نسبة عادلة مع الكمية ا ديدة من النقود القانونية ا وجودة ا ملكة".

(مصدر سابق، ص ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩).

[114] أنظر لو وفرانكلا عن موضوع فائض القيمة الذي تضفيه على الذهب والفضة وظيفتهما كعملة نقدية. وأنظر با ثل فوربونيه Forbonnals.

[115] مصدر سابق، ج ١، ص ٣٩٤ وما بعدها.

تبادل السلع. "يتلخص استعمال النقود للتداول الداخلي في نقطتين رئيسيتين: سداد المستحق، وشراء ما تكون هناك حاجة إليـه؛ وباتحاد الاثنين يتكون الطلب على النقود الحسابية.... وموقف التجارة والصناعة، ووجود الأهلين اليومي ومصروفاتهم العادية، كل هذه سويا تنظم وتحدد مجموع النقود الحسابية أي مجموع حالات التصرف. ولأداء هذه المدفوعات المنوعة لا بد من نسبة معينة من النقود، وهذه النسبة يمكن هي نفسها أن تنقض تبعا للظروف، وإن ظلت كمية التصرف على ما هي عليه... وعلـى أي حال لا يستطيع التداول في بلد أي يمتص إلا كمية محدودة من النقود" [116] . فثمن السوق للسلعة يحدده الأسـلوب المعقـد الذي يسير به الطلب والمنافسة وكلاهما مستقل تماما عن كمية الذهب والفضة الموجود، في بلد. ولكن، مـا مـصير الـذهب والفضة اللذين لا تحتاج إليهما كعملة؟ إنهما يخبئان ككنز أو يستخدمان لصنع أدوات الترف. فإذا هبط مجموع الذهب والفـضة على ما دون المستوى اللام للتداول، حلت محل الذهب والفضة عملة رمزية أو وسائل أخرى من وسـائل الثـروة. وإذا كـان المجري المناسب الذي يسير فيه تبادل النقود في البلد ويبطل الطلب الخارجي في الوقت نفسه، فغالبا مـا تنـزل النقـود إلـى الخزائن حيث تصبح أيضا ذات نفع كما لو أنها لا تزال في المناجم [117] . والقانون الثاني الذي أكتشفه ستيوارت مو رجـوع التداول المبني على الائتمان إلى النقطة التي يبدأ منها. وأخيرا يبين الآثار المترتبة على المعادن النفيسة بسبب اختلاف أسـعار الفائدة في البلاد المختلفة، وهي الآثار التي تتعرض لها الهجرة الدولية ومنه [118] .

يمكن أن تحل العملة الرمزية أو نقود الائتمان – ولا يزال ستيوارت لا يميز بين هذين الشكلين من العملـة – محـل المعادن النفيسة، كوسيلة شراء أو وسيلة دفع في التداول الداخلي، ولكن هذا لا يحدث في السوق العالمية. ومن ثم فأوراق النقد هي عملة المجتمع بينما الذهب والفضة عملة العالم [119] .

إن الشعوب ذات التطور "التاريخي بالمعنى الذي تقصده المدرسة التاريخية، تنسى باستمرار تاريخها الصحيح. فبـرغم أن النقاش حول العلاقة القائمة بين أثمان السلع وكمية وسائل التداول لم يتوقف خلال نصف القرن الأخير عن إثارة البرلمـان وأدى إلى صدور آلاف المنشورات، صغيرها وكبيرها، في إنجلترا، ظل ستيوارت مجهولاً بأكثر مما بـدا سـبينوزا موضـع الجهل به من جانب موسى على آدم سميث أنه مخترع نظرية ستيوارت بمثل ما جعل من ريكاردو مخترعا لنظرية هيوم [120]

---

(116) ا صدر السابق، ج ٢، ص ٣٧٧ – ٣٧٩.

(117) مصدر سابق، ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

(118) "سوف تزن العملة القانونية الإضافية أو ول إ أوان من الذهب والفضة... أما عن النقود الورقية فإ ا جرد أن تشبع طلب استعارها تعود إ الذي أصـدرها ومن كلما زادت أو نقصت الأنواع بلد بنسبة أكـ من ا رغوب فيها، فلن تستمر السلع فيه الارتفاع والا فاض وفقًا بادئ الطلب وا نافـسة، وهـذان يتوقفان باستمرار على ميول وا اهات من لديهم ا لكية أو ا تعادلات ليقدموها، ولكنهما لا يتوقفان أبدا على كمية العملة القانونية الـ لكو ا. ومهما قلت كمية الأنواع بلد، وطال الوقت الذي توجد فيه ملكية حقيقية البلد ومنافسة عند من يقتنو ا، فسوف ترتفع الأ ان نتيجة ا قايضة والعملة الرمزية والتعهدات ا تبادلة وألف اختراع آخر. وإذا كانت ذا البلد علاقات مع شعوب أخرى فلا بد من وجود نسبة بـ أ ان أنواع عدة من السلع هناك و ا ارج" " ب أن يكون تداول كل بلد متناسبا مع نشاط السكان الذين ينتجون السلع الـ تنقل إ السوق... إذا هبطت العملة ا عدنية القانونية دون نسبة العمل ا راد بيعـه، يـتم الالتجـاء إ ترعات من قبيل العملة الرمزية، لتكون معادلاً للعملة ا عدنية القانونية. ولكن إذا زادت الأنواع على نسبة العمل فإ ا لن تؤثر ارتفاع الأ ـان ولـن تـدخل. التداول. إ ا تكنـ ... وأيا كانت كمية النقود بلد بالنسبة على بقية العا ، فلا كن أبدا أن يظل التداول إلا كمية متناسبة بصورة قريبة جدا، مـع اسـتهلاك الأغنياء والعمل النشيط من جانب الفقراء؛ وهذه النسبة لا ددها كمية النقود ا وجودة فعلاً البلد" (ا صدر السابق، ٤٠٣ – ٤٠٨). " اول يع الـشعوب أن تبعث بأنواع العملات الـ لا يتطلبها التداول الصحيح البلد، على حيث تكون الفائدة الـ تؤدي عنها أعلى" (نفس ا صدر، ج ١، ص ٥). " كن أن يكون أغ شعب أوربا، أفقر شعب من ناحية الأنواع ا تداولة" (شرحه، ج ٢، ص ٦).

(119) ستيوارت، ج ٢، ص ٣٧٠. نقود ا تمع هذه ليست سوى العملة ا لية أو الوطنية. و و ا لوي بلان إ عملة اشتراكية وهو أمر لا معـ له، و عل طريقة منطقية من لو Law اشتراكيا. (أنظر ا لد الأول من كتابه "تاريخ الثورة الفرنسية").

(120) Maclaren, p. 3. إن مؤلفًا أ انيا مات قبل الأوان وهو جوستاف جوليوس. ساقته وطنيته إ معارضة العجوز بوش باعتباره حجة مدرسة ريكاردو. و يفعل بوش سوى أن ترجم لغة ستيوارت البارعة إ جة أهل بورج، وخان النص الأصلي كلما أمكنه ذلك.

. وبينما نقى ريكاردو نظرية هيوم. قنع آدم سميث بتسجيل نتائج أبحاث ستيوارت على أنها حقائق ميتة. لم يفت آدم سميث أن يطبق على الثروة الفكرية مثلة الأسكتلندي السائر: إذا كسبت القليل فغالبا ما يكون من السهل كسب الكثير؛ وهو يتركنا وبعناية دقيقة، جاهلين بالمصادر التي يعزو إليها القليل الذي يجعله كثيرا في الواقع. إننا نلقاه أكثر من مرة يفضل الإيجاز بمجـرد أن يرغمه العرض الدقيق لنظرياته على الدخول في نقاش مع الذين تقدموه وهذا ما يفعله بالنسبة إلى نظرية النقود. إنه يقترب منها دون أن يشير بشيء إلى نظرية ستيوارت؛ فهو يقول إن الذهب والفضة الموجودين في بلـد يـستخدمان نقـودا، أو يجمعـان كأرصدة احتياطية للتجار في البلاد التي ليست بها مصارف وكاحتياطي في البنك بالبلاد التي يقوم التداول فيها على الائتمـان، أو يستخدمان على صورة كنز من أجل المدفوعات الدولية، أو يستخدمان لصنع أدوات الترف. أما عن المسألة المتعلقة بكميـة النقود المتداولة فإنه يلتزم الصمت إزاءها.

ويتحدث عن النقود حديثًا خاطئًا باعتبارها سلعة بسيطة (121) . هذه العثرة الساذجة من جانب آدم سميث يخلـق منهـا عقيدة، وبصورة تنم عن الإدعاء والغرور، يتحدث ج: ب ساي التافة الذي عمل على نشر أفكار آدم سميث، والذي جعل منـه الفرنسيون أمير العلم بمثل ما جعل Gottsched من Schoenaich هومر آخر، وكما أعلن ارتيان انه مصدر رعب الأمـراء ونور العالم (122) . إن حماس الجدل الذي أشتبك فيه آدم سميث ضد أوهام نظام التجاريين منعه من أن يدرس ظواهر التـداول المعدني دراسة موضوعية في حين أن أفكاره عن نقود الائتمان تتصف بالأصالة والعمق. إن وراء جميع نظريات القرن الثامن عشر في النقود يختفي صراع سري ضد النظام النقدي، هذا الشبح الذي خيم فوق مهد الاقتصاد البورجوازي واستمر يلقي بظله على التشريع.

والأبحاث المتعلقة بالنقود لم يثرها مباشرة في القرن التاسع عشر التداول المعدني وإنما أثارتها ظواهر تـداول أورقـا البنكنوت. ولا يشار إلى الأول إلا بقصد اكتشاف قوانين الثاني. فابتداء من عام ١٧٩٧ أوقف بنك انجلترا مدفوعاته بـالعملات المعدنية؛ وبعد ذلك بوقت زادت أثمان السلع كثيرا؛ وهبط الثمن النقدي للذهب دون ثمنه في السوق؛ وحدث وخاصة منذ عـام ١٨٠٩ تخفيض قيمة أوراق النقد. كل ذلك هيأ السبب العملي المباشر للصراعات في أول الأمر بـين الأحـزاب فـي داخـل البرلمان، ثم لمناقشات نظرية في الرأي العام؛ وهي صراعات ومناقشات أتسمت بالحماس. واستندت المجادلات إلـى تـاريخ العملة الورقية في القرن الثامن عشر، ومهزلة نظام لو Law، وازدياد كمية علامات القيمة والذي سار جنبا إلـى جنـب مـع خفض قيمة أوراق النقد الإقليمية بالمستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية، ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر؛ ثم بعـد ذلك قيام الحكومة المركزية الأمريكية بجعل تداول ورق النقد قانونيا وذلك في أثناء حرب الاستقلال؛ وأخيرا تجربة الـصكوك الفرنسية والتي طبقت على نطاق واسع: ولقد خلط أغلبية المؤلفين الإنجليز في هذه الفترة بين تداول أوراق البنكنـوت الـذي تحدده قوانين مختلفة، وبين تداول علامات القيمة أو الأوراق التي تصدرها الدولة وتجعل تداولها إجباريا؛ وبينما يزعمون أنهم يستخدمون قوانين التداول لتفسير ظواهر هذا التداول الإجباري فإنهم بالعكس يصفون قوانين الأخير كظواهر للأول. إننا نغفـل العدد الكبير من كتاب الفترة ١٨٠٠ – ١٨٠٩ ونصل على الفور على ريكاردو لأنه يلخص الذين تقدموه بأن صـاغ أفكـارهم بكثير من الدقة والوضوح، ولأن الشكل الذي إضفاء على النظرية النقدية لا يزال يسيطر على التشريع المصرفي الانجليـزي. على غرار أسلافه لا يميز ريكاردو بين تداول أوراق البنكنوت أو نقود الائتمان وتداول العلامات البسيطة الدالة على القيمـة. الحقيقة التي تفرض نفسها عليه هي خفض قيمة العملة الورقية والارتفاع الذي يحدث في الوقت نفسه في أثمان الـسلع. وكمـا

---

(121) ليس هذا صحيحا، فقد ء آدم يث تعبـ ا صحيحا عن القانون مواضع عدة أنظر "رأس ا ال"، ج ١ (حاشية كتبها كاوتسكي).

(122) ومن لا د "ثروة الشعوب" التفرقة بـ وسيلة التداول والنقود. وإذ سذاجة آدم يث الظاهرية وهو الذي كان يعرف جيدا أفكار هيوم و يث، خـدعت ماكلارين الأمـ فكتب يقول "إن النظرية الـ عل الأ ان تتوقف على موع وسائل التداول، ذب الأنظار ثل ما حدث الآن. ويعتـ يث، شأنه شأن لوك، العملة ا عدنية كأ ا سلعة بسيطة" (ص٤٤).

كانت مناجم أمريكا بالنسبة إلى هيوم، كانت أفرخ ورق النقد بالنسبة إلى ريكاردو الذي يذهب بالمثل في إحدى الفقرات إلى حد جعل هذين العاملين متماثلين. وتعود كتاباته الأولى التي لا تبحث سوى مسألة العملة، إلى الحقبة التي أمسك بها أعنف الجـدل بخناق البنك انجلترا الذي يسانده الوزراء وحزب الحرب وبين خصومهم تساندهم المعارضة البرلمانية، الهويج وحزب السلام. هذه الكتابات كانت المقدمات المباشرة لتشكيل "لجنة المعادن النفيسة" التي تقبلت في تقريرها المـشهور عـام ١٨١٠، أفكـار ريكاردو [123] . يا له من أمر غريب! إن ريكاردو وأنصاره الذين يعلنون أن النقود علامة بسيطة عن القيمة يطلق عليهم اسـم أصحاب مذهب الذهب والفضة لا بسبب اسم هذه اللجنة فحسب، ولكن بسبب نفس جوهر مذهبهم. فهذه الأفكار نفسها شـرحها ريكاردو في مؤلفه عن "الاقتصاد السياسي" بمزيد من التوسع ومرارا وتكرارا؛ ولكنه لم يدرس أبدا النظام النقدي في حد ذاتـه بمثل ما درس القيمة التبادلية والربح والريع الخ.

فأولاً يحدد ريكاردو قيمة الذهب والفضة، شأنها شأن قيمة جميع السلع الأخرى، بكمية وقت العمل المتبلور فيها [124] . فبواسطتهما وكسلع ذات قيمة معلومة تقاس جميع السلع الأخرى. وكمية وسائل التداول في بلد تحددها قيمة وحدة قياس النقـود من جهة؛ ومبلغ القيم التبادلية للسلع من جهة أخرى [125] ؛ وهذه الكمية يبدلها الوفر في أسلوب الدفع [126] .

في اللحظة التي تتحدد فيها الكمية على هذا النحو والتي يمكن فيها تداول نقود ذات قيمة معلومة، ومن اللحظة التـي لا تتكشف قيمة النقود في التداول إلا عن طريق كميتها، فإن علامات بسيطة عن القيمة وإذا أصدرت وفقًا للنسبة التـي تحـددها قيمتها، يمكن أن تحل محل النقود في التداول و"توجد النقود المتداولة في أكمل حالاتها عندما تتكون فقط من الـورق إذ تكـون للأخير نفس قيمة الذهب الذي يزعم هو أي الورق انه يمثله" [127] . ومن ثم حتى هنا مع اعتبار قيمة النقود معلومـة، يحـدد ريكاردو كمية وسائل التداول على أساس أثمان السلع، وتكون العملة وهي علامة قيمة، بالنسبة إليه، علامة كمية محـددة مـن الذهب وليست ممثلاً غير ذي قيمة للسلع على ما يذهب عليه هيوم.

حين يتخلي ريكاردو بغتة عن الطريق السهل الذي يسير فيه العرض الذي يقدمه، ليقول عكس ما قاله حتى الآن، فإنـه على الفور يجعل تداول المعادن النفيسة الدولي يتدخل وبهذا يعقد المشكلة بإدخال وجهات نظر غريبة. وإذا نتابع فكرة الحقيقي نبدأ بأن نطرح جانبا جميع الحوادث المصطنعة ونضع مناجم الذهب والفضة في داخل البلاد التي يجري فيها تداول المعـادن النفيسة باعتبارها نقودا. والمبدأ الوحيد الذي ينبثق حتى هنا من العرض الذي يقدمه ريكاردو هو: إذا علمنا قيمة الـذهب فـإن كمية النقود المتداولة تعينها أثمان السلع. ومن ثم فمجموع الذهب المتداول في بلد في لحظة معلومة تحدده القيمة التبادلية للسلع المتداولة. لنفرض الآن أن مبلغ هذه القيم التبادلية نقص سواء لتناقص السلع التي جرى إنتاجها حسب القيم التبادلية القديمـة أو لأنه بسبب نمو قوة العمل الإنتاجية، قلت القيمة التبادلية لنفس مبلغ السلع. أو لنفرض على العكس من هذا أن مبلغ القيم التبادلية

---

(123) D. Ricardo: The high price of Bullion, a proof of the depreciation of Banknotes.
الطبعة الرابعة، لندن ١٨١١ (كانت الطبعة الأو عام ١٨٠٩). وعلاوة على ذلك:
Reply to Mr. Bosanquet's practical observations on the report of the bullion committee, London, 1811.

(124) D. Ricardo: On the principles of political economy, etc., p. 77.
" النهاية تتوقف قيمة ا عادن النفيسة، شأ ا شأن قيمة أية سلعة كانت، على موع كمية العمل اللازمة للمحافظة عليها و لها إ السوق".

(125) د. ريكاردو، شرحه، ص ٧٧، ١٨٠ – ١٨١.

(126) شرحه، ص ٤٢١ "تتوقف كمية العملة الا كن استخدامها بلد، على قيمتها. فإذا يتداول سوى الذهب فيجب أن تقل كميته س عشرة مرة عما دث عندما لا تتداول سوى الفضة" و كتاب Proposal for an economical and secure currency (لندن ١٨١٦) يقول ريكـاردو (ص ١٧ – ١٨): "تتوقف كمية البنكنوت ا تداول على ا بلغ الذي يتطلبه تداول البلد، وهذا ا بلغ تنظمه قيمة وحدة قياس العملة، ومبلغ ا دفوعات والوفر قيقها".

(127) د. ريكاردو، مبادئ ا ، ص ٤٣١ – ٤٣٣.

زاد بسبب زيادة مبلغ السلع مع بقاء تكاليف الإنتاج على ما هي عليه، أو بسبب زيادة قيمة نفس مبلغ السلع أو مبلغ أقـل منـه نتيجة تناقص قوة العمل الإنتاجية. فما الذي يصيب في الحالين الكمية المعلومة من المعدن المتداول؟ إذا لم يكن الذهب عملة إلا لأنه يتداول كوسيلة تداول، وعند ما يقحم في التداول باعتباره العملة الورقية الإجبارية التي تصدرها الدولة (وهـذا مـا يـراه ريكاردو) فإن كمية النقود المتداولة تصبح في الحالة الأولى ما دون مستواها العادي. ومن ثم يصبح الذهب في الحالة الأولـى وإن تكون له قيمة صحيحة، علامة معدن قيمته التبادلية دون قيمته هو، ويصبح في الحالة الثانية علامة معدن ذي قيمة أعلـى من قيمته. وباعتباره علامة قيمة يصبح فوق قيمته الحقيقية تارة ودونها تارة أخرى. ففي الحالة الأولى تكون السلع كأنها مقدرة بمعدن قيمته أعلى من الذهب؛ ومن ثم ترتفع أثمان السلع في الحالة الأولى وتنخفض في الثانية. وفي كلتا الحالتين تتغير أثمان السلع، بالارتفاع أو الانخفاض. لأن جملة الذهب المتداول تزيد أو تنقص عن المستوى الذي يطابق قيمته الصحيحة، الأمر الذي معناه الكمية المعتادة التي تحددها العلاقة بين قيمة الذهب الصحيحة وقيمة السلع التي يجب أن يجعلها تتداول.

وتحدث العملية ذاتها إذا لم يتغير مجموع ثمن السلع المتداولة وإنما كانت جلة الذهب المتداول أدنـى أو أعلـى مـن المستوى العادي؛ ونحصل على الحالة الأولى إذا كانت العملة الذهبية المستعملة في التداول لم يحل محلها إنتاج جديد يطابقهـا مصدره من المناجم، ونحصل على الحالة الثانية إذا زاد النصب الذي تقدمه المناجم على حاجات التـداول. والمفـروض فـي الحالتين ألا يكون ثمة تعديل في تكاليف إنتاج الذهب ولا في قيمته.

والخلاصة أن النقود التي بالتداول تكون في مستواها المعتاد عند ما تكون كميتها تحددها قيمتها المعدنيـة الـصحيحة، بفرض أننا نعلم القيمة التبادلية للسلع. وتزيد عن الحاجة، ويهبط الذهب إلى ما دون قيمته المعدنية الصحيحة وترتفـع أثمـان السلع، لأن مبلغ القيم التبادلية لمجموع السلع ينقص أو لأن النصيب الذي تخرجه المناجم يزيد. وهي تهبط على ما دون قيمتها المعدنية الصحيحة، ويرتفع الذهب فوق قيمته المعدنية الصحيحة، لأن مبلغ القيم التبادلية لمجموع السلع يزيد أو لأن النـصيب الذي توفره المناجم لا يحل محل المجموع من الذهب المستخدم من الذهب. وفي كلتا الحالتين يكون الذهب المتداول علامة قيمة قيمتها أعلى أو أدنى من قيمته الحقيقة. فبمجرد أن تقدر السلع وبطريقة عامة، وفقًا لهذه القيمة الجديدة للنقود وتكـون الأثمـان العامة للسلع قد زادت أو نقصت بالنسب ذاتها، فإن كمية الذهب المتداول تتمشى من جديد مع حاجات التداول (وهـذه نتيجـة يصر عليها ريكاردو في فرحة معينة) ولكنها لا تتمشى مع تكاليف إنتاج المعادن الثمينة ولا بالتالي مع علاقتهـا كـسلعة إزاء السلع الأخرى. وبتطبيق نظرية ريكاردو على القيم التبادلية بوجه عام، فإن ارتفاع الذهب فوق قيمته التبادلية أي فـوق القيمـة التي يحددها ما يشتمل عليه من وقت العمل، يحدث زيادة في إنتاج الذهب إلى الحد الذي عنده يعيده الإنتاج الجديد من المنـاجم إلى حجم قيمته الحقيقية. وبالعكس فهبوط الذهب إلى ما دون قيمته يسبب انخفاضا في إنتاجه إلى الحد الذي عنده يعاد الـذهب إلى حجم قيمته الحقيقة. وهذه الحركة بالمعنى المضاد تعوض التناقض بين قيمة الذهب المعدنية وقيمته باعتباره وسيلة تـداول، وتعيد من جديد مجموع الذهب المتداول إلى مستواه العادي، ويتمشى من جديد ارتفاع أثمان السلع مع مقياس القيم. هذه التقلبات في قيمة الذهب الذي في التداول أصابت بالمثل الذهب في صورة كتل وسبائك، ذلك أنه طبقًا للنظرية الافتراضية يحدث تداول كل الذهب الذي لا يستخدم في عمل أدوات الترف.

ونظرا لأن الذهب نفسه سواء كعملة أو كسبائك. يمكن أن يصبح علاقة قيمة، قيمتها أعلى أو أدنى من قيمته المعدنيـة الصحيحة، يترتب على هذا تلقائيا أن أوراق البنكنوت القابلة لسداد قيمتها والتي يمكن أن تتداول، تتعـرض لـنفس المـصير. وبرغم أن أوراق البنكنوت هذه قابلة للتحويل ومن ثم تتطابق قيمتها الحقيقية مع قيمتها الاسمية، فإن مجموع النقود المتداولـة، من ذهب وأوراق نقد، يمكن أن يقدر بأعلى أو بأقل من قيمته تبعا لما إذا كانت كميته الكلية ترتفع أو تنخفض للأسـباب التـي سوف نبينها، عن المستوى الذي تحدده القيمة التبادلية للسلع التي بالتداول وقيمة الذهب المعدنية.

وحسب وجهة النظر هذه لا يكون لورق النقد غير القابل للتحويل سوى ميزة وحيدة على مثيله القابل للتحويـل، وهـي إمكان خفض قيمته مرتين. فيمكن أن يهبط دون قيمة المعدن الذي يفترض أنه أي الورق النقدي يمثله، لأنه يصدر بكميات أكبر مما يجب أو لأن المعدن الذي يمثله هذا الورق، هبط هو نفسه دون قيمته الصحيحة. وهذا الخفض في القيمة، لا للورق بالقياس إلى الذهب وإنما للذهب والورق مجتمعين أو لمجموع وسائل التداول في بلد ما، هذا الخفض يشكل أحد الكشوف الرئيسية التي توصل إليها ريكاردو. واستولى اللورد أوفرستون وجماعته على هذا الكشف وجعلوا منه أ؛د المبادئ الرئيسية التي قام عليهـا التشريع المصرفي الذي تقدم به السير روبرت بيل في عامي ١٨٤٤، ١٨٤٥.

إن ما كان يراد البرهنة عليه هو توقف ثمن السلع أو قيمة الذهب على مجموع الذهب المتداول. ولتقديم هذا البرهـان افترضوا ما يجب البرهنة عليه: كل كمية من المعدن النفيس الذي يستخدم نقودا، وأيا كانت العلاقة مـع قيمـة هـذا المعـدن الحقيقية، يجب أن تصبح وسيلة تداول أي نقودا. وبالتالي علاقة قيمة بالنسبة على السلع المتداولة أيا كان مجموع قيمـة هـذه السلع، وبعبارة أخرى فمن أجل تقديم هذا البرهان عمدوا إلى التجديد بالنسبة إلى جميع الوظائف الأخرى التي تقوم بها العملـة خارج وظيفتها كوسيلة تداول. وإذ حصر ريكاردو عن قرب، كما حصر مثلاً في الجدل الذي ثار بينه وبـين بوزانكيـه، وإذ سيطرت على تفكيره تماما ظاهره رموز القيمة وهي الرموز التي تخفض كميتها من قيمتها، لهذا احتمى بتأكيدات دوجماطيقية بسيطة [128].

لو أن ريكاردو قدم من هذه النظرية عرضا مجردا على ما سوف نرى أنه يفعله، بدلاً مـن إدخـال علاقـات عينيـة محسوسة وحوادث غريبة عن الموضوع، لقرر على الفور أنها جميعا جوفاء. ولكنه زين الكل بصيغة دولية. ولكن سوف يكون من السهل البرهنة على أن حجم القيمة الظاهر لن يغير شيئًا من ضآلة الأفكار الأساسية.

ومن ثم كان المبدأ الأول هو: تكون كمية العملة المعدنية المتداولة عادية عندما يحددها مبلغ قيمة السلع المتداولة مقدرا بقيمتها المعدنية. ومعنى هذا باللغة الدولية هو: في حالة التداول العادية يملك كل بلد قدرا من النقود يتفق مـع ثرائـه وجـده. فالعملة تتداول بقيمة تتفق مع قيمتها الحقيقية أو مع مصاريف إنتاجها، بمعنى أن لها في جميع البلاد نفس القيمة [129]. ومن ثم لن يكون هناك أبدا استيراد ولا تصدير للنقود من بلد إلى آخر [130]. ومن ثم يكون هناك توازن بين مجاميع النقود المتداولـة في البلاد المختلفة. ومن ثم يعبّر الآن عن المستوى العادي للتداول القومي على أنه توازن دولي للتداول، الأمر الـذي معنـاه باختصار، أن القومية لا تغير أو تعدل القانون الاقتصادي العام في شيء. وها نحن أولاً رجعنا إلى النقطة المحتومـة. كيـف يتحطم المستوى العادي؟ بمعنى أنه كيف ينقطع التوازن الدولي للتداول؟ كيف تتوقف النقود عن أن تكون لها نفس القيمـة فـي جميع البلدان؟ وأخيرا كيف تتوقف عن أن تكون لها في كل بلد قيمتها الصحيحة؟ سبق القول بأن المستوى العادي تحطم بسبب زيادة أو تناقص جملة النقود المتداولة مع بقاء مبلغ قيمة السلع ثابتًا، أو لأن كمية النقود المتداولة ظلت على ما هي عليه بينمـا زادت أو نقصت القيم التبادلية للسلع. والآن يتحطم المستوى الدولي الذي تحدده قيمة المعدن نفسه، لأن جملة الذهب تزيد فـي بلد بسبب اكتشاف مناجم جديدة [131]. أو لأن مبلغ القيم التبادلية للسلع المتداولة زاد أو قل في بلد معين. وسبق القول أن إنتاج المعادن النفيسة ينقص أو يزيد تبعا لما إذا كان أصبح من الضروري تضييق أو توسيع نطاق التداول وبالتالي خفض أو رفـع

([128]) شرحه، ص ٣ – ٤.

([129]) D. Ricardo: Reply, etc,.., p. 49. "يرتفع أو يهبط ن السلع بسبب زيادة أو تناقص العملة. وأ لأعت ذلك كأنه حقيقة لا تقبل النقاش".

([130]) D. Ricaardo: The high price, etc.., p. 4.

"للنقود نفس القيمة يع البلاد". ولقد عدل هذه الفكرة كتابه "الاقتصاد السياسي" ولكن بطريقة لا أ ية ا هنا.

([131]) ا صدر السابق، ص ٤.

أثمان السلع. والآن يسفر التصدير والاستيراد عن النتيجة نفسها. ففي البلد الذي تكون الأثمان فيه قد ارتفعت أو هبطت فيه قيمة الذهب دون قيمته المعدنية على أثر تضخم التداول، تنخفض قيمة الذهب بالقياس إلى البلاد الأخرى وترتفع أثمان السع بالمقارنة مع سلع البلاد الأخرى. ومن ثم يحدث تصدير للذهب واستيراد للسلع. والعكس صحيح. وكما استمر قبلاً إنتاج الذهب واستيراده أو تصديره ومعهما ارتفاع أو انخفاض أثمان السلع إلى الحد الذي عنده كما تعود إلى حالها بعد حين العلاقة العادية للقيمة بين المعدن والسلعة يعود التوازن الآن بين عمليات التداول الدولي. وكما أنه في الحالة الأولى لم يزد أو ينقص إنتاج الذهب إلا لأن الذهب كان أعلى أو أقل من قيمته، فإن يكون لانتقال الذهب من بلد إلى بلد سبب آخر. وكما أنه في الحالة الأولى كان كل تغيير في إنتاجه يؤثر في كمية المعدن المتداول وبالتالي في الأثمان، فإن الاستيراد والتصدير الدوليين يفعلان هذا الآن. وبمجرد أن تعود إلى أصلها القيمة النسبية بين الذهب والسلعة أو الكمية العادية هو وسائل التداول، فإن يعود هناك إنتاج في الحالة الأولى، ولا استيراد أو تصدير في الحالة الثانية، إذا لم يكون الغرض تعويض العملة التي استهلكت أو تزويد صناعة أدوات الترف بحاجتها. ويترتب على هذا أن "الميل إلى تصدير الذهب كمعادل لسلع أو يستحيل وجود ميزان تجاري مضادا إلا عندما تكون هناك وفرة في وسائل التداول" [132] . لن ستورد الذهب أو يصدر أبدا إلا لأن قيمته أصبحت أعلى أو أدنى من قيمته الحقيقية وتكون جملة وسائل التداول قد زادت أو نقصت عن مستواها العادي [133] . وكما أنه في الحالة الأولى لم يزد أو ينقص إنتاج الذهب، وأنه في الحالة الثانية لم يتم استيراد وتصدير للذهب إلا لأن كمية الذهب مقدرة بأعلى أو بأقل من مستواها العادي ومن ثم يقدر الذهب بأكثر أو بأقل من قيمته المعدنية، وأنه من ثم تكون أثمان السلع مرتفعة أكثر مما يجب أو ضعيفة أكثر مما يجب، نقول إن كل حركة من هذا النوع تعمل كعامل ملطف [134] : فازدياد أو انكماش النقود المتداولة يعيد الأثمان إلى مستواها العادي الذي هو في الحالة الأولى المستوى بين قيمة الذهب وقيمة السلع، وفي الحالة الثانية المستوى الدولي للتداول. وبعبارة أخرى نقول إن النقود لا تتداول في البلاد المختلفة غلا بقدر ما تتداول كعملة في كل بلد. ليست النقود سوى عملة، ومن ثم يجب أن تدخل في التداول كمية الذهب الموجود في بلد ويترتب على هذا أن الذهب باعتباره رمزا عن نفسه هو، يمكن أن يزيد أو ينقص عن قيمته. وهكذا عن طريق اللفة التي سار فيها هذا التعقيد الدولي، عدنا سعداء إلى العقيدة البسيطة التي تشكل نقطة الابتداء.

سوف نبين بضرب بعض أمثلة كيف يخالف ريكاردو الظواهر الحقيقية كي يجعلها تتمشى مع نظريته المجردة. فهو يقول مثلاً إنه في الفترات التي تكرر خلالها عجز المحاصيل بانجلترا فيما بين عامي ١٨٠٠، ١٨٢٠، كان الذهب يصدر لا بسبب حاجة إلى القمح وأن الذهب عملة ومن ثم فله قيمة دائما في السوق العالمية بوصفه وسيلة شراء أو دفع فعالة، ولكن لأن الذهب سوف تهبط قيمته بالنسبة إلى السلع الأخرى وينجم من هذا أن تداول بلد ساء المحصول فيه، تهبط قيمته بالقياس إلى أعمال التداول القومية الأخرى. وتتجاوز الكمية المعلومة من النقود المتداولة المستوى العادي وترتفع أثمان السلع لأن المحصول السيئ يكون قد قال من مجموع السلع المتداولة [135] . وعلى خلاف هذا التفسير الغريب أثبت الإحصاء بالنسبة إلى

---

(132) ريكاردو، ا صدر السابق. ص ١١ "ا يزان التجاري ا ضاد لا كن أن يكون له من سبب سوى وفرة وسائل التداول".

(133) "يرجع تصدير العملة إ رخص نها، وهو سبب ا يزان التجاري ا ضاد وليس النتيجة ا ترتبة عليه (ص ١٤).

(134) شرحه، ص ١٧.

(135) د. ريكاردو، مصدر سابق، ص ٧٤ "يترتب على سوء صول أن ا لترا كن أن د نفسها موقف بلد سلب منه جزء من سلعة، ومن كن أن تتطلب كمية أقل من وسائل التداول. والتداول الذي كان ح ذلك ا مساويا للمدفوعات يصبح وف ا ورخيصا نسبيا بسبب نقص إنتاجه. وتصدير هذا ا بلغ يعيد التوازن ب قيمة التداول وقيمته البلاد الأخرى". و الفقرة التالية يتجلى بصورة تبعث على الأسس خلطه ب النقود والسلعة وكذلك ب النقود والعملة. "إذا أمكن أن تفترض أنه بعد صول شيء وح تكون ا لترا ملتزمة باست اد قمح بكمية معتادة، كان شعب آخر لك هذه ا ادة الغذائية بوفرة تزيد عن حاجته ولكن لا تنقصه أية سلعة أخرى، فالواضح أن مثل هذا الشعب لن يصدر قمحه مقابل سلع، ولكنه لن يصدره مقابل العملة لأن العملة سلعة ليست بأي شعب حاجة مطلقة غليها أبدا ولكنها حاجة نسبية" (٧٥). و يفلح بوشكن أبدا قصيدته ا لحمية أن عل والد بطله يفهم أن السلعة تقود. ولكن الروس فهموا دائما أن النقود هي السلعة، وهذا ما نراه لا من است اد ا لترا للقمح الروسي فحسب الفترة ١٨٣٨ – ١٨٤٢، ولكنا نراه من كل تاريخ التجارة ب البلدين.

جميع المرات التي ساءت فيها المحاصيل في انجلترا من عام ١٧٩٣ حتى يومنا هذا، أن كمية وسائل التداول بدلاً من أن تشهد زيادة مفرطة، أصبحت لا تكفي، ومن ثم تداول وكان يجب أن يتداول مقدار من النقود يزيد عما كان عليه الحال من قبل [136] .

وزعم ريكاردو بالمثل أنه في وقت الحصار البري الذي فرضه نابليون والمراسيم الانجليزية المتعلقة بهـذه المـسألة نفسها، كان الانجليز يصدرون إلى القارة ذهبا بدلاً من السلع لأن عملتهم هبطت قيمتها بالقياس على عملة بلاد القارة ومن ثـم كان ثمن سلعهم أعلى، وأنهم بتصدير الذهب بدلاً من السلع أجروا عملية تجارية مجزية. لو صدقنا هذا لكانت انجلترا الـسوق الذي كانت فيه السلع غالية والنقود رخيصة، بينما في القارة كانت السلع رخيصة وكان ثمن الذهب مرتفعـا. ويقـول كاتـب انجليزي: "كانت الحقيقة هي الانخفاض المدمر الذي أصاب ثمن مصنوعاتنا ومنتجات مستعمراتنا تحت تأثير النظـام القـاري خلال السنوات الست الأخيرة. فكانت أثمان السكر والبن مثلاً، مقدرة بالذهب، أعلى في القارة بما يتراوح من أبرع إلى خمـس مرات، عن مثيلاتها المقدرة في انجلترا بالبنكنوت. وكان هذا هو الوقت الذي أكتشف فيه الكيميائيون الفرنسيون سكر البنجـر واستبدلوا البن بالشيكوريا، في حين حاول الفلاحون الانجليز تسمين الأبقار باستخدام الأشربة والمـولاس، واحتلـت انجلتـرا جزيرة هليوجولاند لتقيم فيها مستودعا للسلع بقصد تسهيل التهريب مع شمال أوربا، ومرت الأنواع الخفيفـة مـن المنتجـات الانجليزية بتركيا لتشق طريقها إلى ألمانيا.. كانت جميع سلع العالم تقريبا مدفونة في مخازننا ولم تخرج منها، باستثناء كميـة صغيرة على الأقل جرى تحريرها بفضل رخصة فرنسية دفع مقابلها تجار همبورج وأمستردام ما بين ٤٠، ٥٠ ألـف جنيـه إسترليني إلى نابليون. غريب أمر هؤلاء التجار الذين يشترون بمثل هذه المبالغ حرية نقل شحنة من السلع من سوق غالية إلى سوق رخيصة! ما البديل الصحيح بالنسبة لتاجر؟ شراء اللبن بستة بنسات بأوراق نقد وإرساله إلى مكان يمكن أن يبيعـوا فيـه على الفور الرطل بثلاثة أو أربعة شلنات ذهبا؛ أو شراء الذهب بطريق أوراق النقد بسعر ٥ جنيهات إسترلينية للأوقية وإرساله إلى مكان يقدر فيه بثلاثة جنيهات وسبعة عشر شلنًا وعشرة بنسات ونصف. ومن ثم فمن الحماقة القول بإعطاء الذهب مكـان البن بقصد إجراء عملية تجارية أفضل... لم يكن هناك بلد بالعالم أمكن فيه في تلك الفترة الحصول على مثل هذه الكمية الكبيرة من السلع المرغوب فيها، خلاف انجلترا وكان بونابرت يدرس دائما باهتمام الأسعار الجارية الانجليزية. وطالمـا عـرف أن الذهب غال في انجلترا والبن رخيص، فقد كان يشعر بالرضاء عن نتيجة الحصار القاري الذي فرضه [137] ". وفي اللحظـة التي وضع فيها ريكاردو لأول مرة نظريته في العمل وضمنتها لجنة النقود المعدنية تقريرها البرلماني، حدث انخفاض مـدمر في أثمان جميع السلع الانجليزية بالقياس إلى عامي ١٨٠٨، ١٨٠٩ بينما زادت نسبيا قيمة الذهب. وكانت المنتجات الزراعيـة تشكل استثناء لأن استيرادها كان يصطدم بالعقبات ولأن الكمية الموجودة في البلد قلت منها المحاصيل الرديئـة [138] . كـان ريكاردو لا يقدر دور المعادن النفيسة كوسيلة دولية للدفع، وذلك على الحد الذي استطاع عنده أن يعلن في بيانه أمـام اللجنـة المنبثقة عن مجلس اللوردات في عام ١٨١٩ أن "المبالغ التي تستنزف من أجل التصدير سوف تتوقف كلية بمجرد أن تـستأنف المدفوعات العينية وتعود العملة إلى مستواها المعدني". ومات قبل انفجار أزمة ١٨٢٥ التي كذبت نبوءته.

إن الفترة التي شهدت نشاط ريكاردو الأدبي لم يسمح على الإطلاق بمراقبة وظيفة المعادن الثمينة كنقود عالمية. فقبـل تطبيق النظام القاري كان الميزان التجاري في صالح انجلترا دائما تقريبا، وكانت المعاملات مع القارة الأوربية أثناء الحـصار

---

[136] أنظر: "تاريخ الائتمان" لقوماس توك و"رأس ا ال والعملة وا صرفية" تأليف جيمس ويلسون. (ا ؤلف الأخ هو إعادة طبع سلسلة من مقالات ظهـرت لـة London Economist سنوات ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٧).

[137] Th, Tooke: History of Prices, London 1848 p. 110.

[138] أنظر: W. Blake: les observations etc ، وسبق اقتباسها.

من ضآلة الشأن بحيث لم تؤثر في الصرف الانجليزي. وكانت الإرساليات من النقود ذات طابع سياسي بوجه خاص، ويبدو أن ريكاردو كان يجهل تماما الدور الذي لعبته الإعانات في تصدير الذهب الانجليزي [139].

ومن بين معاصري ريكاردو الذين تتكون منهم المدرسة التي سادتهم مبادئ اقتصاده السياسي، يعتبر جيمس مل أعظمهم شأنًا. هذا الأخير جرب توضيح نظرية ريكاردو النقدية بالاستناد إلى التداول المعدني البسيط وبدون تلك النواحي الخارجة عن الموضوع والممثلة في التعقيدات الدولية التي أخفى وراءها ريكاردو فقر أفكاره، وبدون أقل نية للدخول في جدل ضد عمليات بنك انجلترا. وفيما يلي مبادئه الأساسية:

"قيمة العملة مساوية لنسبة مبادلتها بأشياء أخرى، أو لكمية النقود التي تعطي لقاء كمية محددة من أشياء أخرى. وهذه النسبة يحددها مجموع كمية العملة الموجودة في بلد. فإذا فرضنا من ناحية جميع سلع بلد ما، وفرضنا نقوده من ناحية أخرى، يتضح أنه في حالة تبادل تتوقف قيمة العملة أي كمية السلع التي تجري مبادله العملة بها، توقفًا كليا على كميتها الصحيحة. وهذا هو الشيء نفسه في عالم الواقع. فجملة السلع في بلد لا تتم مبادلتها مرة واحدة مقابل مجموع النقود، ولكن مبادلة السلع تتم على أجزاء صغيرة جدا أحيانًا، وفي أوقات مختلفة من السنة. ونفس قطعة العملة التي استخدمت اليوم في تبادل يمكن أن تستخدم غدا في تبادل آخر. فجزء من العملة يستخدم في عدد كبير من عمليات التبادل، وعدد آخر في عدد أقل، بينما لا يستخدم جزء ثالث على الإطلاق وإنما يجري تجميعه.

وسوف يكون من بين التغيرات تغيير متوسط قائم على عدد عمليات الشراء التي تستخدم فيها كل قطعة ذهبية إذا أتمت جميع القطع نفس العدد من عمليات التبادل. لنجعل لهذا المتوسط ١٠ مثلاً. فعندما تخدم كل قطعة من العملة المتداولة الموجودة في البلد ١٠ مشتريات فمعنى هذا أن المجموع الكلي لقطع العملة قد تضاعف عشر مرات وأن كل قطعة لم تقم إلا بعملية شراء واحدة. وفي هذه الحالة تكون قيمة جميع السلع مساوية لعشر مرات قيمة النقود الخ. ولكن إذا حدث بدلاً من قيام كل قطعة من العملة بعشر مشتريات في السنة، أن تضاعف بالعكس مجموع النقود عشر مرات وأن كل قطعة لم تفد إلا في تبادل واضح، فهنا يتضح أن كل زيادة في هذه المجموع الكلي يؤدي إلى تناقص يتناسب معه في قيمة كل قطعة من النقود تؤخذ على حدة. ولكن نظرا لافتراض ثبات مجموع جميع السلع التي تجري مبادلة النقود بها "فإن قيمة المجموع الكلي للعملة المتداولة لن يكون بعد زيادة كميتها أكبر مما كان قبل هذه الزيادة. فإن فرضنا زيادة قدرها ١٠/١ فإن قيمة كل جزء صحيح من المجموع الكلي وليكن أوقية مثلاً، تنقص حتما بمقدار العشر. ومن ثم فمهما تكن درجة نقص أو زيادة مجموع النقود المتداولة الكلي فإن هذا المجموع وكل جزء من أجزائه يتعرض بدوره لزيادة نسبية أو نقص نسبي إذا ظلت كمية الأشياء الأخرى على ما هي عليه. ويشهد كل دليل على أن هذا المبدأ حقيقة مطلقة. ففي جميع المرات التي تتعرض فيها قيمة العملة لارتفاع أو انخفاض، وتظل ثابتة فيها كمية السلع التي يمكن مبادلتها بها وحركة التداول، فلا بد أن يكون السبب في التغيير زيادة نسبية أو نقصا نسبيا في العملة المتداولة، ولن يكون ثمة سبب آخر. وإذا نقص مجموع السلع بينما ظلت كمية العملة على ما هي عليه يكون هذا كأنما زاد مجموع العملة الكلي، والعكس. والتغيرات المشابهة هي نتيجة كي تغيير في حركة التداول. فكل زيادة في عدد عمليات التداول يسفر عن نفس الأثر الذي يترتب على زيادة كلية في العملة؛ وكل نقص في هذا يولد الأثر المضاد على الفور... فإذا لم تتم مبادلة جزء على الإطلاق من الإنتاج السنوي كان يستهلكه مثلاً المنتجون أنفسهم، فإن هذا الجزء لن يدخل في الحساب. فكما أنه لا يبادل بالنقود فإنه يصبح بالنسبة إليها كأن لا وجود له. وفي جميع المرات التي يمكن أن تزيد أو تنقص فيها النقود

---

(139) جيمس مل: عناصر الاقتصاد السياسي.

بغير عائق، فإن مجموع كمية النقود في بلد تنظمه قيمة المعادن النفيسة... ولكن الذهب والفضة سلع قيمتها، شأن قيمة جميـع السلع الأخرى، تحددها كمية ما تشتمل عليه من عمل [140] .

لقد انتهت كل فراهة مل إلى سلسلة من فروض تحكمية فضلاً عن كونها سخيفة. إنه يريد أن يثبت أن قيمة الـسلع أو قيمة النقود يحددها "مجموع كمية العملة المتداولة في البلد". فإذا فرضنا ثبات جملة السلع المتداولة وقيمتها التبادلية، فضلاً عن أن سرعة تداول وقيمة المعادن النفيسة تحددهما تكاليف الإنتاج؛ وإذا افترضنا في الوقت نفسه أن كمية النقود المعدنية المتداول تزيد أو تنقص بما يتناسب مع جملة العملة الموجودة في البلد، فإنه يتضح في الواقع أننا افترضنا ما زعمنـا إثباتـه. إن مـل يرتكب بخلاف هذا نفس الخطأ الذي وقع فيه هيوم: إنه يجعل قيما استعماليه بدلاً من سلع ذات قيمة تبادلية معلومة، تتداول، كما أن مبدأه باطل حتى مع التسليم بجميع فروضه. يمكن أن تظل سرعة التداول على ما هي عليه وكذلك قيمة المعـادن النفيـسة وكمية السلع المتداولة، ويمكن برغم ذلك وبسبب التغير في القيمة التبادلية، أن يتطلب تداول السلع قدرا من النقود كبيرا تـارة وصغيرا تارة أخرى. ويرى مل الحقيقة وهي أن جزءا من النقود الموجودة في البلد يتداول بينما الآخر لا يتحرك. وبالاستعانة بحساب يدعو إلى السخرية، عن متوسط يفترض أنه برغم المظاهر، تتداول في الحقيقة جميع النقود الموجودة في بلد. لنفرض أن ١٠ ملايين دينار تتداول مرتين كل سنة في بلد، فإن في الإمكان أن يتداول ٢٠ مليونًا إذا لم يقم كل دينار بغير عملية شراء واحدة. وإذا كان مبلغ النقود الكلي الموجود في أكثر الأشكال تنوعا في بلد عبارة عن ١٠٠ مليون دينار، أمكن الافتراض بـأن هذه الملايين المائة يمكن أن تتداول إذا كانت كل قطعة نقود لا تخدم إلا جميع السنوات الخمس. ويمكن الافتـراض بالمثـل أن جميع نقود العالم تتداول في هامستيد وأن كل جزء صحيح بدلاً من أن يتداول ثلاث مرات في السنة مثلاً، لا يستخدم إلا مـرة واحدة في ثلاثة ملايين سنة. أول هذه الفروض له نفس أهمية الآخر بالنسبة إلى تحديد العلاقة بين مجموع أثمان السلع وكميـة وسائل الدفع. إن مل بما له من مصلحة وأهمية يعالج مباشرة السلع لا عن طريق كمية النقود المتداولـة وإنمـا عـن طريـق مجموع النقود الذي يوجد ف كل حالة بالبلد. إنه يسلم بأن مجموع السلع في بلد لا تتم مبادلته "دفعة واحدة" بمجموع النقود فـي فترات مختلفة من السنة. ولكي يزيل هذه الصعوبة فإنه يفترض عدم وجودها. كل هذه الفكرة عن اللقاه المباشـر بـين الـسلع والنقود مستعارة من حركة المشتريات البسيطة والمبيعات البسيطة أي من وظيفة النقود بصفتها وسيلة شراء. وفي حركة النقود كوسيلة دفع يختفي ظهور السلعة والنقود هذا والذي يحدث في نفس الوقت الواحد.

إن أزمات القرن التاسع عشر التجارية وخاصة الأزمات الكبرى في عامي ١٨٣٥، ١٨٣٦ لم تؤد علـى أي تطـوير لنظرية ريكاردو في النقود ولكنها أدت إلى استخدام جديد لها. لم يعد من الظواهر الاقتصادية المنعزلة خفض قيمـة المعـادن النفيسة في القرنين السادس عشر والسابع عشر كما يرى هيوم، ولا خفض قيمة ورق النقد في القرن الثامن عـشر ومـستهل القرن التاسع عشر على ما يذهب إليه ريكاردو، ولكنها العواصف الكبيرة التي تجتاح السوق العالمية والتي تتصادم فيها بعنف جميع عناصر عملية الإنتاج البورجوازي والتي كانوا يبحثون عن أصلها، شأنها شأن وسائل مكافحتها، فـي المجـال الأكثـر سطحية وتجريدا من مجالات هذه العملية وهو مجال التداول النقدي. إن الفرض بالتعبير النظري، الذي يـشكل نقطـة البـدء بالنسبة إلى "علماء الأرصاد الجوية" هؤلاء للاقتصاد السياسي، ليس في الواقع سوى العقيدة التي أكتـشفها ريكـاردو: قـوانين التداول المعدني البحت. والذي تبقى أمامهم كي يعملوه هو أن يخضعوا قوانين تداول البنكنوت ونظام الائتمان لهذه القوانين.

والظاهرة الأهم والأشد وضوحا من ظواهر الأزمات التجارية، هو الانخفاض العام والمفاجئ الذي يصيب أثمان السلع، والذي يأتي بعد ارتفاع عام يطول أمده. ويمكن التعبير عن الانخفاض العام في أثمان السلع بأنه الارتفاع في القيمـة النـسبية للعملة بالقياس إلى جميع السلع، والتعبير عن ارتفاع الأثمان العام على أنه الانخفاض في القيمة النسبية للنقـود. فـي هـاتين

---

[140] جيمس مل، ا صدر السابق، ص ١٢٨ – ١٣٦.

الصيغتين أقتصر الأمر على بيان الظاهرة دون تفسيرها. لأطرح المشكلة على هذا النحو: تفسير الارتفاع الدوري العام للأثمان والذي يتبادل مع انخفاض عام؛ أو لأطرحها بالشكل التالي: تفسير الانخفاض والارتفاع الدوريين في القيمـة النـسبية للنقـود بالمقارنة مع السلع. هذه التعبيرات مهما اختلفت لا تقدم أي حل، حتى ولو استخدمت اللغة الانجليزية بدلاً من الألمانية. ومن ثم جاءت نظرية ريكاردو النقدية في وقتها لأنها تضفي على لغو مظهر علاقة بين العلة والمعلول. من أين يأتي الانخفاض العـام الذي يطرأ على أثمان السلع من وقت لآخر؟ من ارتفاع في القيمة النسبية للعملة يحدث من وقت لآخر. من أين يأتي الارتفـاع الذي يطرأ على أثمان السلع من وقت لآخر؟ من انخفاض في القيمة النسبية للعملة من وقت لآخر. ويمكن القول فضلاً عن هذا أن الارتفاع والانخفاض الدوريين في الأثمان يصدران عن ارتفاعها وانخفاضها من وقت لآخر. والمشكلة نفسها مطروحة مـع الفرض القائل بأن القيمة الفطرية للنقود أي قيمتها التي تحددها تكاليف إنتاج المعادن الثمينة، تظل بلا تغيير، فإذا زعم هذا اللغو أنه أكثر من لغو فإنه قائم على جهل بأبسط الأفكار الأولية. إذا انخفضت قيمة (أ) التبادلية التي تقيسها (ب) فإننا نعلم أن هـذا يمكن أن يتأتي كذلك من ارتفاع قيمة ب. وبنفس المنطق إذا ارتفعت قيمة (أ) التبادلية التي تقيسها ب. وبمجرد أن نسلم بتحول اللغو التافه إلى علاقة سببية فإن الباقي يتبعه بسهولة. إن ارتفاع أثمان السلع مصدره انخفاض قيمة العملة، وانخفـاض قيمـة العملة يفسره على ما نعرفه عن طريق ريكاردو، التداول المبالغ فيه أي تفسيره حقيقة أن جملة العملة المتداولـة تزيـد علـى المستوى الذي تحدده قيمتها الفطرية الصحيحة والقيم الفطرية للسلع. وبالمثل فالارتفاع العام في أثمان السلع مـصدره الحقيقـة التي تذهب إلى أنه تبعا لعدم كفاية التداول تزيد قيمة العملة على قيمتها الفطرية. ومن ثم ترتفع الأثمان أو تهبط بصفة دوريـة بسبب تداول كمية من العملة قوية جدا أو ضعيفة جدا من وقت لآخر. فإذا أنتهي الأمر إلى إثبات أن ارتفاع الأثمان يتزامن مع خفض في التداول النقدي، وأن انخفاض الأثمان يتزامن مع زيادة هذا التداول، أمكن برغم هذا، التأكيد بأنـه نتيجـة حـدوث انخفاض أو زيادة في جملة السلع المتداولة وهو ما لا يمكن إثباته بطريق الإحصاء، تكون كمية النقود المتداولة قـد تعرضـت لارتفاع أو نقص إن لم يكن مطلقًا فهو على الأقل نسبي. أو قد رأينا طبقًا لريكاردو، أن هذه التقلبات العامة التي تطـرأ علـى الأثمان يجب أن تتولد بالمثل في التداول المصرفي البحت ولكن تناوبها لا يجعلها تعوض بعضها بعضا؛ فالتداول غير الكـافي مثلاً يثير انخفاضا في أثمان السلع، وانخفاض أثمان السلع يثير تصدير السلع، وهذا التصدير يثير استيراد النقـود، واسـتيراد النقود هذا يثير ارتفاعا جديدا في أثمان السلع. ويتولد العكس في التداول المبالغ فيه حيث تستورد السلع وتصدر النقود. ولكـن، برغم هذه التقلبات للأثمان الناجمة من بنفس طبيعة المعدن الذي يطريه ريكاردو، فكما أن الشكل العنيف الوحشي الذي تتخـذه هذه التقلبات وهو الأزمة، ينتمي على فترات نظام الائتمان المتطور، فالواضح مثل ضوء النهار أن إصدار أوراق البنكنوت لا يخضع تماما لقوانين التداول المعدني. ويملك التداول المعدني علاجه الممثل في استيراد وتصدير المعادن النفيسة التي تـدخل فورا في التداول بصفتها عملة وتعمل عن طريق ورودها أو خروجها على رفع أثمان السلع أو هبوطهـا. ويجـب أن تحـدث البنوك الأثر نفسه في أثمان السلع وبطريقة مفتعلة وذلك بمحاكاة قوانين التداول المعدني. فإذا أستورد الذهب من الخارج فهـذا هو البرهان على التداول غير كافي أي أن قيمة العملة مرتفعة أكثر مما يجب وثمن السلع منخفض أكثر مما يجب، ومـن ثـم ينبغي أن تطرح في التداول أوراق نقد تتناسب مع الذهب المستورد. وبالعكس يجب إجراء العملية المضادة إذا صدر الـذهب. وبعبارة أخرى نقول إن إصدار أوراق النقد يجب أن ينظم وفقًا لاستيراد وتصدير المعادن الثمينة حسب مجرى وسير التبـادل. إن الفرض الخاطئ الذي يقدمه ريكاردو وهو أن الذهب ليس بالعملة، وأن جميع الذهب المستورد يؤدي إلـى زيـادة النقـود المتداولة ومن ثم يعمل على رفع الثمن، وأن كل الذهب المصدر يقلل العملة ومن ثم يسبب انخفاض الأثمـان، هـذا الفـرض النظري يتغير هنا في التجربة العملية التي تعمل على تداول عملة بقدر ما يوجد من ذهب. إن اللورد أو فرستون (المـصرفي جونز لويد) والكولونيل تونز ونورمان وكلاي وأربوثنوت وجمع من كتاب آخرين، والذي يعرفون في انجلترا باسم مدرسـة، مبدأ العملة. Currency principle، هؤلاء جميعا لا يقتصرن علي التبشير بهذا المذهب؛ فعن طريق القانون المصرفي الذي قدمه السير روبرت بيل ١٨٤٤، ١٨٤٥ جعلوا من هذا المذهب القاعدة التي يقوم عليها التشريع المصرفي الحالي في انجلتـرا واسكتلندا. إن مهزلتهم التي تدعو إلى الرثاء من وجهة النظر النظرية والعملية وبعد تجارب أجريت على أوسع نطـاق، هـذه

المهزلة لن تشغلنا هنا إلا حين ندرس مذهب الائتمان [141] . ولكننا نستطيع أن نقرر منذ الآن أن نظرية ريكاردو التي تعـزل النقود في شكلها السائل بصفتها وسيلة تداول، تنتهي بأن تعزو إلى زيادة أو نقص المعادن الثمينة تأثيرا مطلقًا على الاقتـصاد البورجوازي لم تحلم بمثله أبدا خرافة النظام النقدي. وهكذا نجد أن ريكاردو الذي يعلن أن النقد الورقي هو أكمل شكل النقـود، أصبح نبي "أصحاب المعادن النفيسة".

وبعد أن كانت نظرية هيوم أو المعارضة المجردة للنظام النقدي، من النوع الذي دفع حتى يصل إلى نتائجه الأخيـرة، انتهت نظرية ستيوارت أي التصور العيني المحسوس للذهب، بأن أعادها توماس توك مع مالها من حقوق [142] . لم يستمد توك مبادئه من أية نظرية كانت ولكنه استمدها من التحليل النزيه الذي قام به لتاريخ أثمان السلع في الفترة الممتدة من ١٧٩٣ إلـى ١٨٥٦. ففي الطبعة الأولى من كتابه عن تاريخ الأثمان والصادر في عام ١٨٢٣، كان ما يزال سجين نظرية ريكاردو، وعبثًا حاول أن يوفق بينها وبين الوقائع، بل ويمكن اعتبار كتيبه "عن العملة" المنشور بعد أزمة ١٨٢٥، أول عرض منطقي للأفكـار التي عمل لورد أوفرستون على انتصارها فيما بعد. ولكن بقوة متابعته لأبحاثه عن تاريخ أثمان السلع، انتهى إلى النتيجة التـي ترى أن هذه العلاقة المباشرة بين الأثمان وكمية وسائل التداول، على ما تفترض النظرية، ليست إلا خيالاً بسيطًا؛ وأن توسـع وانكماش وسائل التداول، مع بقاء قيمة المعادن الثمينة على ما هي عليه، كانا دائما نتيجة مترتبة على تقلبات الأثمان ولم يكونـا أبدا السبب فيها؛ وأن تداول النقود ليس في النهاية سوى حركة ثانوية، وأنه في عملية التداول الصحيحة ترتدي النقود أشـكالاً أخرى خلاف الشكل الذي تتخذه كوسيلة للتداول. إن أبحاثه المفصلة تنتمي إلى مجال آخر خلاف مجال التداول المعدني البسيط؛ ومن ثم لا نستطيع مناقشتها هنا كما لا نستطيع مناقشة أبحاث ويلسون وفولارتون التي تدخل في نفس الإطار [143] . كل هؤلاء الكتاب لا يدرسون النقود في ظل مظهر واحد، ولكن في مظاهر شتى. ومن ثم لا يبحثونها إلا بالنسبة على المـادة دون أقـل علاقة حية سواء بين هذه العناصر أو بينها ونظام الفئات الاقتصادية العام. إنهم يخطئون إذ يخلطون بين النقود تمييزا لها عـن وسيلة التداول وبين رأس المال أو حتى السلعة، وإن اضطروا من نواح أخرى إلى الإصرار على تفرقتهـا عـن رأس المـال والسلعة [144] . فعندما يرسل الذهب إلى الخارج فإن هذا رأس مال يصدر، ولكن يحدث الشيء نفسه حين يكون الشيء المصدر هو الحديد أو القطن أو القمح أو أية سلعة كانت. كلا الاثنين رأس مال ومن ثم لا يتميز أحدهما عن الآخـر كرأسـمال وإنمـا

---

(141) قبل انفجار الأزمة العامة للتجارة عام ١٨٥٧ ببضعة أشهر، اجتمعت نة تابعة لس العموم للتحقيق نتائج قوا ا صارف الـصادرة عـامي ١٨٤٤، ١٨٤٥، وأطلق اللورد أوفرستون، الأب النظري ذه القوا ، العنان للمبالغة الشاهدة ال أد با أمام اللجنة فقال: "كل شيء بانتظام وبدون صدام بفـضل التمسك السريع ا طلق بادئ قانون ١٨٤٤. إن النظام النقدي سليم وصحيح، وازدهار البلاد لا جدال فيه، بادئ قانون ١٨٤٤ تزداد قوة يوما بعـد يـوم. وإذا كانت اللجنة تريد مثالاً ملموسا تانة ا بادئ ال يرتكز عليها هذا القانون، أو للنتائج الطيبة ال ضمنتها، فلا يسعنا إلا أن نرد بطريقة شريفة ومطمئنـة قـائل : أنظروا حولكم؛ أنظروا إ ا الة الراهنة لتجارة بلادنا، أنظروا إ رضنا الشعب، أنظروا إ الثراء والازدهار اللذين عما يع طبقات ا تمع، وعندئذ تستطيع اللجنة أن تقول إذا كان من الأفضل إلا بقاء على قانون حقق أمثال هذه النتائج". هكذا صاح أفرستون ١٤ يوليه سنة ١٨٥٧، و ١٢ نوفم من السنة ذا ا أوقفـت الوزارة العمل بذا القانون ا عجزة الصادر ١٨٤٤.

(142) يعرف توك مؤلف ستيوارت إطلاقًا، كما يتضح من كتابه "تاريخ الأ ان من ١٨٣٩ – ١١٨٤٧\"، لندن، ١٨٤٨، حيث يلخص تاريخ النظريات النقدية.

(143) أهم مؤلف لتوك خلاف "تاريخ الأ ان" وا نشور سنة لدان على يد شريكه نيو مارش هو An inquiry into currency principe etc, (الطبعة الثانية، لندن ١٨٤٤). لقد سبق أن ذكرنا مؤلف ويلسون، ونذكر أيضا مؤلف فولارتون On the regulation of currencies (الطبعة الثانيـة لنـدن ١٨٤٥).

(144) " ب التفرقة ب الذهب بصفته سلعة أي رأس مال والذهب بوصفه وسيلة تداول" (توك: ث ا ، ص ١٠). كن الاعتماد على الذهب والفضة ح تقتـرب جدا من قيق ا بلغ ا طلوب، وذلك عن طريق است اد ا. للذهب والفضة ا يزة الكب ة على يع السلع الأخرى، وهي استخدامهما عا يا كعملة. فالشخص العادل لا ينفرد بأن يدفع الديون ا اصة أو العامة، شايا أو بنا أو سكرا أو ح نيلة، وإ ا يتعهد بدفعها بالنقود ا تداولة" وبالتا فسواء بنفس العملة ا تعـارف عليهـا، أو بسبائك كن تغي ها على الفور إ هذه العملة عن طريق وزارة ا زانة أو سوق البلد الذي ترسل إليه، نقول إن هذا ب أن يثبت ن يقود بالسداد أن هذه العملية هي أسرع وأضمن طريقة للسداد دون أن تسبب خيبة أمل فوات الطلب أو تضخم الأ ان" (فولارتون، مصدر سابق، ص ١٣٢ – ١٣٣). "كل سلعة (عـدا الذهب والفضة) كن وجودها كمأ ونوعا بأكثر من حاجة البلد الذي ترسل إليه" (توك، ث مبدأ النقد).

يتميزان باعتبارهما نقودا وسلعة. ومن ثم فالدور الذي يلعبه الذهب باعتباره وسيلة دولية للتبادل، لا يتأتي من كونه رأس مـال ولكن يتأتى من أنه يضطلع بوظيفة خاصة بصفته نقودا. وبالمثل فالذهب أو أوراق النقد التي تحل محله وتقوم بوظيفة وسـائل دفع في التجارة الخارجية، هي رأس مال. ولكن وكما أثبتت الأزمات مثلاً بطريقة أخاذة. لا يمكن أن يحل محلها رأس مال في شكل سلعة. ومن ثم نقول مرة أخرى إن الذهب لا يصبح وسيلة دفع لا لأنه مختلف بوصفه نقودا، عن السلعة. وحتـى حـين يصدر رأس المال مباشرة كراس مال من أجل وضع مبلغ معين في الخارج في سبيل اقتضاء فائدة عنه، فإن الصدف هي التي تقرر ما إذا كان يصدر على شكل سلعة أو على شكل ذهب؛ وإذا صدر على شكل ذهب فالسبب هو أن للمعادن النفيسة بوصفها نقودا، شكلاً خاصا محددا بالنسبة على السلعة أو إزائها. وعلى العموم فهؤلاء المؤلفون لا يبحثون أولاً أمر النقود في الـشكل المجرد على النحو الذي ينشأ به في تداول السلع البسيط والذي ينبثق من نفس علاقة السلع المشتركة في العملية. وهم يوازنون باستمرار بين الأشكال المجردة التي تتخذها النقود بخلاف السعلة، والأشكال التي تختفي فيها حقائق ملموسة بدرجة أكثـر أي رأس المال والدخل الخ [145] .

[145] سوف ندرس ويل النقود إ رأس مال الفصل الثالث الذي يعا رأس ا ال ويشكل ختام هذا القسم الأول.

ملحق

مقدمة لكتاب نقد للاقتصاد السياسي (146) .

الذي يهمنا في المحل الأول هو الإنتاج المادي. وهو يتعلق أولاً وقبل كل شيء بأفراد ينتجون بصورة مشتركة – بمعنى أن الإنتاج الفردي يحدده المجتمع. فصائد الحيوان وصائد السمك بوصفهما فردين منعزلين، اللذين يمثلان الأصل في نظر سميث وريكاردو، هما جزء من أفكار القرن الثامن عشر المستمدة من الخيال. إنهما هناك صور من وينسون كروزو لا يعبران إطلاقًا، كما يتخيلهما نفر معين من المؤرخين، عن رد فعل خالص وبسيط ضد إفراط في الدقة أو عودة على حياة بدائية أسيء فهمها. وبالمثل فإن "العقد الاجتماعي" لروسو والذي يربط عن طريق التعاقد أفرادا هم في الأصل مستقلون، بعيد عن أن يستند إلى مثل هذا المذهب الطبيعي ليس هذا سوى المظهر الجمالي، لهذه الصورة الروبنسونية الصغيرة والكبيرة. والواقع أنه استباق "للمجتمع البورجوازي" الذي يستعد منذ القرن السادس عشر ويتقدم بخطى المارد العملاق نحو القرن الثامن عشر. في هذا المجتمع القائم على المنافسة الحرة، يظهر الفرد متحررا من الروابط الطبيعية الخ التي جعلت منه في عصور سابقة على التاريخ عنصر تجمع بشري، محددا ومحدودا. هذا الفرد الذي أبتكره القرن الثامن عشر – والذي هو ثمرة تحلل المجتمع الإقطاعي من جهة، وثمرة قوى الإنتاج الجديدة من جهة أخرى أي القوي التي نمت وتطورت منذ القرن السادس عشر – هذا الفرد يبدو في نظر أنبياء القرن الثامن عشر ممن كانوا أيضا مصدر إلهام لسميث وريكاردو، مثلاً أعلى سوف يكون وجوده كاملاً. ليس كخاتمه تاريخية ولكن كالنقطة التي بدأ منها التاريخ.

ونظرا لأن هذا الفرد كان يبدو مطابقًا لقوانين الطبيعة ويتمشى مع تصورهم للطبيعة البشرية، لهذا لم يبد ككائن ذي نشأة تاريخية وإنما بدا نتاجا طبيعيا. وهذا الوهم وحتى أيامنا هذه، تعلق به كل عصر جديد. هذه الجهالة عرف أن يتجنبها ستيوارت الذي كان في مستهل القرن الثامن عشر وبحكم نشأته الأرستقراطية، يجد نفسه في ظل علاقات معينة، فضلاً عن مستوى تاريخي. وإذ نرتد بعيدا إلى التاريخ نجد أن الفرد وبالتالي الفرد المنتج بالمثل، يبدو مفتقرا إلى الاستقلال ومنتميا إلى مجموع أوسع نطاقًا: أولاً وبطريقة طبيعية تماما إلى العائلة وإلى العائلة التي توسعت فصارت عشيرة؛ ثم بعد ذلك بوقت طويل، إلى أشكال مختلفة من المجتمعات تولدت من تعارض العشائر واندماجها. ولا تبدو الأشكال المختلفة من العلاقات الاجتماعية في نظر الفرد كوسائل بسيطة تخدم غاياته الحقيقة الصحيحة أي تبدو كضرورة تاريخية، إلا في القرن الثامن عشر أي في المجتمع البورجوازي. ولكن الحقبة التي ولدت فيها وجهة النظر هذه، أي فكرة الأفراد المنعزلين، هي بالضبط الحقبة التي وصلت فيها الأحوال الاجتماعية (العامة طبقًا لوجهة النظر تلك) إلى أقصى حد من تطورها بلغته حتى ذلك الحين.

الإنسان بالمعنى الحرفي الذي تدل عليه الكلمة، حيوان سياسي، وهو ليس حيوانًا سياسيا فحسب، ولكنه أيضا لا تتحدد شخصيته إلا في أحضان المجتمع. فإنتاج الأفراد المنعزلين وهو الإنتاج الذي يقومون به على هامش المجتمع (على سبيل الاستثناء فهذه الحلة ممكنة عندما تلقى الصدفة إلى داخل الغابة برجل متمدن يحمل بين جنباته قوى اجتماعية قوية) فكرة سخيفة شأنها شأن الفكرة التي تتحدث عن تطور لغوي دون وجود أفراد يعيشون ويتكلمون سويا. ليس ثمة حاجة إلى أن نتوقف هنا أكثر من ذلك. وسوف يكون من غير المفيد بالمثل أن نشير إليها لولا أن هذا "العبث" الذي كان له ما يبرره عند رجال القرن الثامن عشر، أعاد إدخاله في الاقتصاد وبصورة جدية؛ باستيا وكاري وبرودون ورفاقهم، إن لبرودون وسواه بطبيعة الأمر كل

---

(146) الكلمات الـ تعقبها علامة استفهام هي الكلمات الـ يتأكد كاوتكس من أنه قرأها اما وفهم معناها.

مصلحة في أن يفسروا بطريقة فلسفية ظاهرة يجهلون أصلها التاريخي، بأن يرجعـوا إلـى الميثولوجيـا ويزعمـوا أن آدم أو بروميثيوس احتكروا الفكرة وأنها طبقت واستخدمت بعد ذلك، الخ... ما من شيء أبعث على الضجر وأشد جفافًا من مكان يحيد عن موضعه.

ونتيجة لهذا فعندما ما يتعلق الأمر بالإنتاج فإنه يتعلق دائما بالإنتاج على مستوى تطور اجتماعي محـدد، أي بإنتـاج أفراد اتحدوا في مجتمع. ومن ثم يمكن الاعتقاد بأنه لكي يكون في الإمكان الحديث عن الإنتاج، يتعين علينا إما أن نتتبع التطور التاريخي من وجوهه المختلفة وإما أن نعلق بداهة أننا نتناول حقبة تاريخية محددة، أي الإنتاج البورجوازي الحديث مثلاً؛ وهذا في الواقع هو موضوعنا الحقيقي. ومن ثم تشترك جميع تصور الإنتاج في سمات مميزة أي في أحوال مشتركة بالنسبة إليهـا. الإنتاج بوجه عام تجريد معقول لأنه يكشف عن العامل المشترك ويرسم حدوده وبذلك يوفر علينا مشقة التكرار. ولكـن هـذا العامل العام أو العامل المشترك بعبارة أخرى والذي يستنتج من المقارنة، هو نفسه كل معقد ومميز. إن بعض مكونـات هـذا الشكل تنتمي إلى جميع العصور. وثمة مكونات هي مشتركة بالنسبة إلى أحدث عصر كما هي كذلك بالنسبة على أقدم عـصر. فبدونها لن يكون ثمة إنتاج في حيز الإمكان؛ إلا أنه عندما تكون لأكثر اللغات تطورا قوانين وحروفًا مقررة ومشتركة مع أقـل اللغات تطورا، فأن هذه الأحرف المناسبة تماما لتطورها هي التي تتميز عن هذه المسلمات العامة. من المهم عزل المـسلمات التي تعبر عن نفس طابع الإنتاج حتى لا تنسينا الوحدة الفارق الجوهري؛ وحدة لا تكذبها سوى حقيقة أن الموضوع: البـشرية والشيء: الطبيعة، متماثلان. وفي ظل هذا النسيان مثلاً تتجلى كل حكمة الاقتصاديين المحدثين الكاذبة أي الذين يريدون إثبـات وجود الأحوال الاجتماعية القائمة الخالد وتجانسها؛ وهم يزعمون من بين أشياء أخرى أنه لا يمكن أن يكون هناك إنتاج بـدون أداة إنتاج وما هذه الأداة سوى اليد؛ وأنه لا يمكن وجود إنتاج بدون عمل متجمع بادئ ذي بدء وما هذا العمل سـوى المهـارة اليدوية التي يكتسبها الهمجي بفضل التدريب المتصل، ورأس المال هو أيضا أداة إنتاج شأنه شأن العمل المجتمع من قبل، ومن ثم فلرأس المال عنصر طبيعي، عام وأبدي، بشرط أن ألغى تماما ما هو خاص به أي ألغى ذلك الذي يحول "أداة الإنتـاج"، أي "العمل المتجمع" إلى رأس مال. وعلى هذا للنحو يبدو كل تاريخ أحوال الإنتاج، عند كاري مثلاً، كأنه تزييف أرادته الحكومات صراحة.

إذا لم يوجد إنتاج بوجه عام، فلن يكون ثمة وجود لإنتاج عام. فالإنتاج متخصص دائما، على الأقل إذا لم يكـن "كـلا" مثل الزراعة وتربية الحيوان والصناعة الخ. ولكن الاقتصاد السياسي ليس بالتكنولوجيا. سوف ندرس فيما بعد العلاقـات بـين أحوال الإنتاج العامة في مرحلة اجتماعية معينة وبين الأشكال الخاصة بالإنتاج.

وفي النهاية لا يمكن أن يكون الإنتاج إلا متخصصا. فالذي يبذل نشاطه في أحضان مجموع هائل بدرجة أكثر أو أقل، من فروع الإنتاج، ليس أبدا سوى جسم اجتماعي معين أي شخص اجتماعي؛ ولا تعود تظهر هنا العلاقات بين الحالة العلميـة والنشاط الحقيقي. ومن ثم يجب علينا أن نفرق بين الإنتاج بوجه عام وبين الفروع الخاصة من الإنتاج أي مجموع الإنتاج.

جرت العادة على تصدير كل رسالة في الاقتصاد بعرض عام وهذا بالضبط ما يظهر تحت العنوان "الإنتاج" (أنظر مثلاً ج، س؛ مل) حيث تدرس الأحوال العام لكل إنتاج:

هذا العرض العام يضم أو يزعم أنه يضم:

١- الأحوال التي لا يمكن في ظلها أن يكون ثمة إنتاج، الأمر الذي معناه في الواقع حصر مسلمات أساسية بالنسبة إلى كل إنتاج. ولكن وعلى نحو ما سوف نرى، فهذا يتحول على عدد صغير من تعاريف بسيطة جدا تتحال إلى عبارات من اللغـو الصريح.

٢- الأحوال التي تلائم بدرجة أكبر أو أقل، الإنتاج، ومن قبيلها الأحوال التي بينها آدم سميث في أبحاثه عن مراحـل التطور أو الركود الاجتماعية.

ولكن نرفع إلى مستوى علمي هذه التقريرات التي ليست لها عنده سوى قيمة اللمحات، سوف يكون مـن الـضروري دراسة فترات درجات الإنتاجية في تطور الشعوب المختلفة – وهي دراسة تتجاوز حدود موضوعنا، والتي بقدر ما تتصل بـه تدخل في الفصل المتعلق بالمنافسة والتجميع الخ... وإجمالاً يتلخص الرد في تقرير ذي طابع عام: فالشعب الذي أخذ بأسـباب التصنيع يصل إلى ذروة إنتاجية في لحظة ذروته التاريخية. وإلا فإن تنظيمات معينة، والمناخ، وظـروف طبيعيـة كـالموقع البحري وخصوبة التربة الخ تشجع على الإنتاج بأكثر مما تشجع عليه عوامل أخرى. وهذا يؤول بالمثل إلى اللغو القائل بـأن الثورة يجري إنتاجها بسهولة أكبر لأن عناصرها أكثر عددا، من الناحيتين الذاتية والموضوعية. والواقع أن الشعب يكون فـي ذرة تطور الصناعي طالما أن الذي يهمه أكثر من غيره هو عملية الكسب وليس الكسب. وفي هذا يتفوق الأمريكيـون علـى الإنجليز.

ولكن ليس هذا كله بالذي يهم الاقتصاديين حقًا، في هذا العرض العام. إن ما يريدونه هو أن يعرضوا الإنتاج (أنظر مل مثلاً) على خلاف التوزيع، كأنه خاضع لقوانين طبيعية خالدة ومستقلة عن التاريخ، ويستغلون الفرصة للإيحاء بـأن الأحـوال البورجوازية قوانين طبيعية راسخة يسير عليها المجتمع بصورته المجردة. وهنا نلقي الهدف المعلن بدرجة أكبر أو أقل الـذي يتوخاه المنهج. أما عن التوزيع فيسمح للناس في الواقع بحريات معينة. وحتى بدون أن يؤخذ في الحسبان الفصل الوحشي بين الإنتاج والتوزيع في علاقتهما الحقيقية، فإن شيئًا ما هو الدليل نفسه؛ ذلك أنه أيا كان التوزيع في مراحل التطـور الاجتمـاعي المختلفة، فيجب أن يكون في الإمكان، كما هو الشأن بالنسبة إلى الإنتاج، استخلاص عوامل مشتركة، وأن يكون في الإمكـان أيضا الخلط بين جميع الفوارق التاريخية واستبعادها إكراما لقوانين من خلق الإنسان فحسب. فالعبيد مثلاً والقن والأجير، هؤلاء جميعا يحصلون على كمية معينة من الغذاء الذي يسمح لهم بأن يبقوا على قيد الحياة كعبد وقن وأجير. والفاتح الذي يعيش على الجزية، والموظف الذي يعيش على الضرائب، ومالك الأرض الذي يعيش على الريع، والزاهد الذي يعيش علـى الإحـسان، هؤلاء جميعا يحصلون على جزء معين من الإنتاج الاجتماعي يتحدد طبقًا لقوانين خلاف قوانين العبيد الخ. فالعاملان الرئيسيان اللذان يضعهما جميع الاقتصاديين تحت هذا القانون هما (١) الملكية (٢) وحمايتها عن طريق العدالة والبوليس الـخ. ولنجـب عليهم بإيجاز.

١- كل إنتاج هو استيلاء من جانب الفرد على الطبيعة في ظل شكل معين من المجتمع أو عن طريق هذا الشكل. وفي هذا المعنى يكون من اللغو الادعاء بأن الملكية (الاستيلاء) شرط للإنتاج. ويكون مما يدعو على السخرية أن نقفز من هناك إلى شكل محدد من الملكية هو الملكية الخاصة مثلاً. (وهذا يفترض شكلاً مضادا هو انتفاء الملكية). فبالعكس يعرض لنا التـاريخ الملكية الجماعية (عند الهندوس والصقالبة والكلتيين القدماء مثلاً) على أنها كانت الشكل البدائي الذي ظل زمنًا طـويلاً وفـي صورة الملكية المشاعة، يعلب دورا هاما، أما عن السؤال المتعلق بمعرفة ما إذا كانت الثورة تنمو بصورة أفضل في ظل هـذا الشكل أو ذاك من الملكية، فإن الوقت الحديث عن هذا لم يحن بعد. ولكن الزعم بأنه لا يمكن أن يكون هناك إنتاج، ومـن ثـم

مجتمع، حيث لا وجود لأي شكل من أشكال الملكية، نقول إن هذا الزعم لغو تافه. إن الاستيلاء الذي لا يستولى على شيء هو تناقض "في ذاته".

٢- حماية الملكية الخ.... عندما نحال هذه التفاهات إلى مضمونها الحقيقي فإنها توضح زيادة على هذا، ذلك الـذي لا يرتاب فيه نفس أولئك الذين يبالغون فيها. يجب أن نعلم أن كل شكل من الملكية يولد الأوضاع القانونية الخاصة بـه وأشـكال الحكم الخاصة به. إن إقامة علاقات عرضية، وقائمة على التخمين البحت، بين عوامل تكون كلاً عضويا، لا يمكن أن تكون إلا نتيجة غباء وعدم فهم كاملين. فالاقتصاديون البورجوازيون يتصورون أن البوليس الحديث يشجع على الإنتاج بأكثر ما يشجعه حق الأقوياء. وهم ينسون فقط أن حق الأقوياء هو أيضا قانون، وأن قانون الأقوياء يظل قائما ولو في ظل أشكال أخرى، فـي دولتهم المزعومة "دولة القانون".

عندما تكون الأحوال الاجتماعية المطابقة لمرحلة مقررة من الإنتاج، لا تزال في بدايتها أو نكون قد دخلت في طـور الانحلال، تتولد بشكل واضح متاعب في الإنتاج، وبدرجات ونتائج متباينة.

والخلاصة: هناك مسلمات مشتركة بالنسبة إلى جميع مراحل الإنتاج يضفي عليها الفكر طابع العمومية؛ ولكن الشروط العامة المزعومة لكل إنتاج ليست سوى هذه المسلمات المجردة التي لا تطابق أية مرحلة من الإنتاج الحقيقي في التاريخ.

(٢) العلاقة العامة بين الإنتاج وبين التوزيع والتبادل والاستهلاك

قبل أن نندفع بعيدا في تحليل الإنتاج، فمن المناسب أن نفحص القواعـد والقـوانين المختلفـة التـي يـضيفها إليـه الاقتصاديون. إن أبسط تصور هو الآتي: في الإنتاج يكيف أعضاء المجتمع المنتجات الطبيعة، وفقًا لحاجيات البـشر، ويحـدد التوزيع درجة مشاركة الفرد في هذا الإنتاج، والتبادل يجتذب إليه المنتجات المختلفة التي يتم الحصول عليها عن طريق تحويل الكمية التي خصصها له التوزيع. وأخيرا في الاستهلاك المطابقة للحاجات والتوزيع يقسمها طبقًا للقوانين الاجتماعية؛ والتبـادل يقسم الآن الأشياء ينفصل المنتج عن الحركة الاجتماعية ويصبح مباشرة موضع الحاجة الفرديـة وخادمهـا ويـشعها. وبهـذا يضطلع الإنتاج بوظيفة نقطة البدء، ويمثل الاستهلاك نقطة النهاية، ويبدو التوزيع والتبادل بوصفهما وسطًا له وجـه مـزدوج، يكون فيه التوزيع العامل الذي يحدده المجتمع، ويكون التبادل هو العامل الذي يحدده الأفراد. ففي الإنتاج يكون الفرد هو الـذي يتخذ الشكل الموضوعي، وفي الاستهلاك [147] . يكون الشيء هو الذي يتخذ الطابع الذاتي.

وفي التوزيع يلعب المجتمع في ظل تنظيمات نافذة في كل مكان، دور أداة اتصال بين الإنتاج والاستهلاك، بينما فـي التبادل فإن حاجات الفرد العرضية هي التي تحددهما.

وهذا يشكل الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك دورة حقيقية فيها يمثل الإنتاج العامل العام، ويمثل التوزيع والتبـادل العالم الخاص، ويمثل الاستهلاك العامل الفردي الذي يغلق الدورة. هذه العلاقة موجودة برغم أنهم سطحية. وبينما (حسب رأي الاقتصاديين) الإنتاج تحدده قوانين طبيعية عامة فإن التوزيع تحدده الصدفة الاجتماعية، ومن ثم فهو قادر علـى أن يكـون ذا تأثير منشط بدرجة أكثر أو أقل، على الإنتاج، ويقع التبادل بين الاثنين كحركة اجتماعية بصورة شكلية (؟). أما الفعل النهـائي

---

(147) النص الأصلي توجد كلمة "شخص".

وهو الاستهلاك وإذ ننظر إليه لا كنهاية فقط ولكن كهدف أيضا، فيقع خارج الاقتصاد إلا عندما ينعكس أثره على نقطة البـدء ويحرك كل العملية ثانية.

إن خصوم الاقتصاديين السياسيين – سواء أكانوا من طرازهم أم لا – والذي يلومونهم على أنهم يفصلون بوحشية ذلك الذي يكون وحدة، هؤلاء الخصوم يجدون أنفسهم سواء في نفس المستوى أو دونهم. ما من شيء أكثر ترديدا من اللوم الموجه إلى الاقتصاديين السياسيين بأنهم يعتبرون الإنتاج وحدة لا غير غاية في حد ذاته، وأن التوزيع له نفس الأهمية. هذا اللوم مبني بالضبط على الفكرة الاقتصادية التي تزعم أن التوزيع بوصفه مجالاً مستقلاً، موجود بموازاة الإنتاج. أو يلامون على أنهـم لا يفهمون أن العوامل المختلفة وحدة. كما لو أن هذا الفصل لم ينتقل من الواقع في الكتب وإنما أنتقل بالعكس مـن الكتـب إلـى الواقع، وكما لو أنه يتعلق هنا بارتباط بين فكرتين مجردتين وليس يفهم ظروف حقيقية!

(١) الإنتاج هو استهلاك بالمثل: إنتاج مزدوج ذاتي وموضوعي. فالفرد الذي ينمي مهاراته في عملية الإنتـاج، يفقهـا أيضا أي يستهلكها في علمية الإنتاج، تماما بمثل ما يكون التوالد الطبيعي نوعا من استهلاك قوي حيوية. وثانيا فالإنتاج يعنـي استهلاك وسائل إنتاج تتحال جزئيا عن طريق استغلالها واستخدامها (كما في الاحتراق) إلى عناصرها المكونة لهـا. وبالمثـل استهلاك المادة الأولية التي لا تحتفظ بشكلها وصلابتها البدائيين اللذين يستهلكان. وهكذا وفي نفس الوقت تكون عملية الإنتـاج عملية استهلاك. وهذا ما يسلم به الاقتصاديون في كل مكان، فيسمون الاستهلاك الإنتاجي الإنتاج المماثـل للاسـتهلاك وهـذا الأخير يتطابق أو يتفق مباشرة مع الإنتاج. هذا التماثل بين الإنتاج والاستهلاك يعود إلى الصيغة التي وضعها سبينوزا "الإثبات نفي". ولكن إليك هذا: هذا التعريف للاستهلاك الإنتاجي لا يفيد إلا فصل الاستهلاك المشابه للإنتاج عن الاستهلاك الحقيقي الذي يعتبر بالعكس متعارضا على طول الخط. وإذن فلنهتم بالاستهلاك الحقيقي.

الاستهلاك هو إنتاج بالمثل، وهكذا كما نجد في الطبيعة أن النبات ينتجه استهلاك عناصر ومواد كيماوية. وكذلك فـإن الإنسان عن طريق التغذية التي هي شكل من الاستهلاك، ينتج جسمه هو، وهو أمر واضح ولكن هذا يعادل بالمثل شكل آخـر من الاستهلاك الذي ينتج الإنسان بطريقة أو أخرى. هذا عن الإنتاج الاستهلاكي. ولكن يقول رجل الاقتصاد إن هـذا الإنتـاج المشابه للاستهلاك هو استهلاك ناتج عن تدمير ما ينتجه الأول. ففي الأول نجد أن المنتج هو الذي يتخذ الطابع الموضـوعي، وفي الثاني أن الشيء هو الذي يتخذ الطابع الشخصي. ونتيجة لهذا فهذا الإنتاج الاستهلاكي – وإن كان وحدة مباشـرة تـربط الإنتاج بالاستهلاك – يختلف من حيث الجوهر عن الإنتاج الحقيقي.

فالوحدة المباشرة التي يتطابق فيها الإنتاج مع الاستهلاك ويتطابق الاستهلاك مع الإنتاج، تحتفظ بازدواجيتها كاملة.

ومن ثم فالإنتاج هو بشكل مباشر استهلاك، والاستهلاك هو بشكل مباشر إنتاج، فكل منهما نقيض الآخر. ولكـن فـي نفس الوقت تتولد بين الاثنين حركة متبادلة. فالإنتاج يؤدي إلى الاستهلاك الذي يخلق منه مادته التي بدونها يكون خاليـا مـن شيء. ولكن الاستهلاك يؤدي أيضا إلى الإنتاج بأن يخلق له الشيء الذي توجه إليه المنتجـات. فـالمنتج لا يكتمـل إلا فـي الاستهلاك. فالخط الحديدي الذي لا يعار وبالتالي لا يستعمل، لا "يستهلك" أي أنه ليس إلا خطأ حديديا خاليا من الحقيقية. فبدون الإنتاج لا يكون ثمة استهلاك، ولكن لا وجود للاستهلاك بدون الإنتاج إذ بهذا يكون الإنتاج غير ذي نفع. إن الاستهلاك ينـتج الإنتاج وبصورة مزدوجة.

بصورة مزدوجة لأن المنتج لا يصبح منتجا حقيقة إلا عند ما يستهلك. فالثوب مثلاً لا يصبح ثوبا حقًـا إلا إذا جـرى ارتداؤه، والبيت غير المسكون ليس بيتًا حقيقًا، فعلى خلاف الشيء الطبيعي البسيط لا يـدل المنـتج علـى وجـوده إلا فـي الاستهلاك. فعن طريق إبطال المنتج يصل به الاستهلاك إلى حد الكمال. ونظرا لأن المنتج هو نتيجة الإنتاج لا بوصفه نشاطًا ذا صفة موضوعية فحسب ولكن بوصفه أيضا شيئًا للذات النشيطة العاملة.

وفضلاً عن هذا، فالاستهلاك ينتج الإنتاج بأن يخلف الحاجة إلى إنتاج جديد، بمعنى أنه يخلق الدافع الفكري أي الحافز الباطني الذي هو شرطه الأول. والاستهلاك يخلف غريزة الإنتاج أو يخلق بالمثل الشيء الذي باعتباره هدفًا يراد الوصول إليه، يحدد الإنتاج. فإذا كان واضحا أن الإنتاج يضفي علي الشيء الذي هو موضع الاستهلاك شكلاً ملموسا، يكون مـن الواضـح أيضا أن الاستهلاك يضفي على الشيء الذي هو موضع الإنتاج شكله التصوري أي هدفها يراد بلوغه. وهو يخلق الشيء الذي هو موضع الإنتاج وذلك في ظل شكل ذاتي. فبدون الحاجة لا يكون ثمة وجود للإنتاج. ولكن الاستهلاك يجدد إنتاج الحاجة.

الدور المطابق للإنتاج هو الآتي:

(١) إنه يزود الاستهلاك [148] . بمادته أي موضوعه الذي بدونه لا يكون الاستهلاك استهلاكًا، ومن ثم فالإنتـاج هـو الذي في هذه الحالة ينتج الاستهلاك.

(٢) ولكن الإنتاج لا يخلق فقط الشيء الذي هو موضع الاستهلاك. إنه يحدد الاستهلاك ويضفي عليه طابعه أي يجعله يكتمل. وكما أن الاستهلاك يصل بالإنتاج بوصفه منتجا على الاكتمال، كذلك يفعل الإنتاج الشيء نفسه بالنسبة إلى الاستهلاك. فالشيء في كل مكان ليس شيئًا في ذاته وإنما هو شيء محدد أي يستهلك بطرية محددة أي يحددها الإنتاج نفسه. الجـوع هـو الجوع، ولكن جوعا نشبعه باللحم المطبوخ الذي يؤكل بالشوكة والسكين، جوع يختلف عن ذلك الذي يلتهم اللحم نيئًا باسـتخدام الأيدي والأظافر والأسنان. كذلك فالإنتاج لا ينتج الشيء الذي هو موضع الاستهلاك فحسب ولكنه ينتج أيضا بطريقة الاستهلاك التي هي عملة موضوعية إلى جانب كونها ذاتية. ومن ثم فالإنتاج يخلق المستهلك.

(٣) والإنتاج لا يزود المواد بالحاجة فحسب ولكنه أيضا يزود الحاجة بالمواد. فعندما يفقد الاستهلاك حالتـه البدائيـة المباشرة – وإذا احتفظ بها فسيكون هذا أيضا نتيجة إنتاج بدائي تماما – فأن الشيء هو الذي يضفي عليه طابعـه الغريـزي. فالإحساس الحاجة يحدث عند رؤية الشيء. إن القطعة الفنية – وكذلك كل منتج آخر – تخلق جمهورا يهتم بالفنون ويستـشعر الجمال. ومن ثم فالإنتاج لا يخلق الشيء للشخص فحسب، ولكنه يخلق أيضا شخصا للشيء.

ونتيجة لهذا فالإنتاج يولد الاستهلاك:

١- بتزويده بالمواد؛

٢- بتحديد طريقة الاستهلاك؛

---

(148) النص الأصلي د "الإنتاج" Prpduktion

٣- بأن يثير لدى المستهلك الحاجة إلى منتجات سبق أن تصورها الإنتاج كأشياء. ومن ثم فهو ينتج الشيء يـستهلك، وطريقة الاستهلاك وغريزة الاستهلاك.

والاستهلاك من جانب، يخلق المنتج باعتباره هدفًا يراد بلوغه، ويوضح له الحاجة. ومن ثم هناك تـشابه مثلـث بـين الاستهلاك والإنتاج.

(١) التشابه المباشر: الإنتاج هو استهلاك، والاستهلاك هو إنتاج، الإنتاج الاستهلاكي، والاستهلاك الإنتاجي؛ ويـدعو الاقتصاديون السياسيون الأول والثاني استهلاكًا إنتاجيا مع توضيح فرق بينهما: الأول يبدو تحت أسم تحديد الإنتـاج، والثـاني تحت أسم الاستهلاك الإنتاجي. والهدف الذي تتوخاه جميع الأبحاث المتعلقة بالأول هو العمل الإنتاجي وغير الإنتاجي، وهي في حالة الاستهلاك الإنتاجي أو غير الإنتاجي.

(٢) ويظهر كل منها على أنه وسيلة ويوجد بوساطة الآخر وهذا ما يعرف باسم ترابطهما وهو حركة تقرر علاقتهمـا المتبادلة وتجعل كلا منهما لا غنى عنه للآخر. فالإنتاج يخلق المواد بوصفها أشياء خارجية للاسـتهلاك، والاسـتهلاك يخلـق الحاجة كأنها شيء داخلي أي كهدف يتوخاه الإنتاج. فلا استهلاك بلا إنتاج، ولا إنتاج بلا استهلاك ٠ هذا هو مـا يبـدو فـي الاقتصاد وتحت أشكال متعددة (؟).

(٣) ليس الإنتاج استهلاكًا فقط لا غير، كما أن الاستهلاك ليس إنتاجا فقط لا غير؛ وبالمثل لا يكون الإنتاج وسـيلة لا غير للاستهلاك ويكون الاستهلاك هو هدف الإنتاج بمعنى أن كلا منهما يزود الآخر بالشيء الذي يحتاج إليه: الإنتـاج يـزود الاستهلاك بالشيء العيني الملموس، والاستهلاك يزود الإنتاج بالشيء التصوري. ولكن كلا منهما ليس هو الآخر فحسب بشكل مباشر، أي ليس هو (؟) المكمل للآخر فحسب، ولكن كلا منهما أيضا إذ يتحقق، يخلق الآخر بصفته آخـر (؟). الاسـتهلاك لا ينجز عملية الإنتاج إلا بإتقانه المنتج بوصفه منتجا أي بإبطاله واستهلاكه في شكله الموضوعي المستقل، أي أنه بفضل الحاجة إلى التكرار يحول الميل المسبق المتطور في عملية الإنتاج الأولى إلى روتين؛ ومن ثم فهو ليس فقط الفعل النهائي الذي عـن طريقه يصبح المنتج منتجا، ولكن بفضله أيضا يصبح المنتج منتجا. ومن جهة أخرى فالإنتاج يولد الاستهلاك بأن يخلق الطرق المختلفة ثم بأن يخلق بعد ذلك الميل إلى الاستهلاك والقدرة على الاستهلاك، بوصفهما حاجة. هذا التشابه الذي وصفناه في البند (٣) هو الذي غالبا ما يحلله الاقتصاد عندما يدرس العلاقات بين العرض والطلب، أي بين الأشياء والحاجات أو بين الحاجـات الطبيعية والحاجات التي يخلقها المجتمع.

وإذ يبدأ الهيجلي من هنا فما من شيء أسهل عنده من أن يعلن تشابه الإنتاج والاستهلاك. وهذا ما حدث لا من جانـب الاشتراكيين الخياليين فحسب بل ومن جانب الاقتصاديين الحقيقيين مثل ساي، الذي يزعمونه أنه عندما ننظر إلى شـعب – أو إلى الإنسانية "من الناحية المجردة – فإننا مثلاً نلاحظ أن إنتاجه كان مساويا لاستهلاكه. ولقد برهن ستورش على أن ساي أخطأ عندما أظهر مثلاً أن الشعب لا يستهلك منتجاته بالكامل ولكنه يخلق بالمثل وسائله للإنتاج، أي رأس المال الثابت الخ. إن النظر على المجتمع على أنه شيء وحيد فريد هو أمر خاطئ، إنه المضاربة. فعند الفرد يظهر الإنتاج والاستهلاك كمظاهر فعل مـا ولنحدد الأهم: عند اعتبار الإنتاج والاستهلاك أنشطة يقوم بها فرد أو أفراد منعزلون، فإنهما في كافة الأحوال كأنهما مظهـران من عملية يكون فيها الإنتاج هو نقطة البدء الصحيحة وبالتالي العامل الذي له الغلبة. والاستهلاك بوصفه ضرورة أي بوصـفه حاجة، هو نفسه عامل كامن في النشاط الإنتاجي، ولكنه نقطة بداية التحقيق وبالتالي هو العامل الذي له الغلبة أي الفعل الـذي

تنبثق منه العملية بأسرها. الفرد ينتج شيئًا وهو إذ يستهلكه يعود إلى ما كان عليه ولكن بوصفه فردا منتجا ويجدد إنتاج نفـسه. وهكذا يبدو المستهلك كأنه عامل الإنتاج.

إلا أنه في المجتمع تكون العلاقة بين المنتج والمنتج منذ أن يصبح الأخير نهائيا، علاقة خارجية بحتة، وتتوقف عـودة المنتج إلى الشخص على علاقات الأخير بالأفراد الآخرين. فهو لا يستولى عليه مباشرة. فعندما ينتج في ظل المجتمع لا يكون الاستيلاء المباشر على المنتج هو هدفه. فبين المنتج والمنتجات يوجد التوزيع الذي يحدد بفضل قوانين اجتماعية اشتراكه فـي عالم المنتجات وبهذا يشغل مكانه بين الإنتاج والاستهلاك.

فهل يوجد التوزيع بوصفه مجالاً مستقلاً بجانبه وخارجا عنه؟

(ب) الإنتاج والتوزيع: في دراسة الرسالات الاقتصادية الموجودة حاليا، يلاحظ بادئ ذي بدء أن كل ما فيها مـزدوج؛ ففي التوزيع مثلاً يظهر الريع الزراعي والأجر والفائدة والأرباح، بينما في الإنتاج نجد الأرض والعمل ورأس المال كعوامـل إنتاج، أما عن رأس المال فالواضح بدرجة طيبة أن دوره مزدوج: أولاً كعامل إنتاج، وثانيا كمصدر إيـراد؛ وتبـدو الفائـدة والأرباح كشكل يحدده التوزيع وهو نفسه يحدد الأخير، وهي بهذه الصفة تتخذ مكانًا بالمثل في الإنتاج، إذ بفضلهما ينمو رأس المال ويتضاعف؛ ومن ثم فهي تسهم في خلقه. وكأشكال من التوزيع تفترض الفائدة والأرباح وجود رأس المال كعامل إنتاج.

هنا طرق للتوزيع ترتكز على رأس المال بوصفه عامل إنتاج. وفي الوقت نفسه فهي طرق يتجـدد بهـا إنتـاج رأس المال.

والعمل الأجير (يبحث وفق قانون آخر)، هو بالمثل أجر العمل: هناك يكون العمل عامل إنتاج، وهنا فهو يحدد التوزيع. فإذا لم يكن العمل عملاً أجيرا فإن الطريقة التي يشترك بها في التوزيع لا تبدو كأجر عن العمل كما في الرق مثلاً. وأخيـرا فلكي يصل ريع الأرض فورا إلى الشكل الأكثر تطورا من التوزيع والذي عن طريقه تشترك الملكية الزراعيـة الكبيـرة فـي المنتجات، هذا الريع يفترض كعامل إنتاج، الملكية الكبيرة للأرض (الزراعة الكبيرة بعبارة أدق) ولـيس الأرض فـي ذاتهـا، وهكذا لا نظهر ظروف وطرق التوزيع كأنها الصورة المقلوبة لعوامل الإنتاج. فالفرد الذي في ظل عمل أجير، يـشارك فـي الإنتاج، يشارك في ظل أجر العمل، في المنتجات أي في نتائج الإنتاج، إن تنظيم التوزيع يحدده كلية تنظيم الإنتاج. والتوزيـع هو نفسه نتاج الإنتاج، لا من الناحية الموضوعية فحسب نظرا لأنه لا يمكن توزيع سوى نتائج الإنتاج، ولكـن مـن الناحيـة الشكلية أيضا نظرا لأن طريقة الاشتراك في الإنتاج تحدد الشكل الخاص للتوزيع، إن من الوهم البحت إدخـال "الأرض" فـي الإنتاج، و"ريع الأرض" في التوزيع، وهكذا دواليك.

إن الاقتصاديين من أمثال ريكاردو، ممن يوجه إليهم اللوم خصوصا بأنهم لا يهتمون إلا بالإنتاج، قد وضعوا بطريقـة دقيقة الاستهلاك في وسط الاقتصاد، لأنهم يعتبرون أشكال التوزيع المختلفة كأنها أدق تعبير تتخذه عوامل الإنتـاج فـي ظـل مجتمع معلوم.

في مواجهة الفرد المنعزل يبدو التوزيع بطبيعة الأمر كقانون اجتماعي يحدد مكانه في الإنتاج، بحيث ينتج فـي ظـل التوزيع بالتالي يسبق الإنتاج. في البداية لا يملك الفرد رأس مال ولا ملكية زراعية. وبفضل التوزيع الاجتماعي يعتمد بحكـم

مولده على العمل الأجير. ولكن هذا الاعتماد نفسه ناتج من حقيقة أن رأس المال والملكية العقارية يوجدان كعوامل إنتاج لهـا استقلالها الذاتي.

وعندما تفحص مجتمعات بأسرها يبدو كأن التوزيع يسبق ويحدد الإنتاج بطريقة أخرى أيضا: كحقيقـة سـابقة علـى الاقتصاد إن جاز القول. فالشعب الغازي يقسم الأرض بين الغزاة وبهذا يفرض تقسيما معينًا ويكن الملكية الزراعية؛ ونتيجـة لهذا يحدد الإنتاج على أساس العمل الذي يقوم به الأرقاء. أو أن شعبا يعمد خلال ثورة إلى تجزئة الملكية الزراعية ويفـرض عن طريق هذا التوزيع الجديد طابعا جديدا على الإنتاج. أو أن التشريع أيضا هو الذي يوحد إلى الأبد الآبدين، الملكية الزراعية لدى عدد معين من الأسرات أو يقسم العمل كامتياز وراثي وبهذا يحتفظ به لطوائف معينة.

في جميع هذه الحالات – وكلها نشأت على مر التاريخ – فإن التوزيع ليس هو الذي ينظمه الإنتـاج ويحـدده، وإنمـا بالعكس الإنتاج هو الذي ينظمه التوزيع ويحدده.

وطبقًا لأبسط تصور يظهر التوزيع كأنه موزع للمنتجات، ويبدو بالتالي أكثر ابتعادا عن الإنتاج وشـبه مـستقل إزاءه. ولكن قبل أن يصبح التوزيع موزعا لمنتجات فإنه يكون أولاً – موزعا لأدوات الإنتاج، وثانيا – وليس هذا سوى شرح لـنفس الوضع – موزعا لأعضاء المجتمع على فئات الإنتاج المختلفة (إخضاع الأفراد لظروف إنتاج معينة). ووفقًـا لكافـة الأدلـة والشواهد فتوزيع المنتجات هو نتيجة مترتبة على هذا التقسيم الذي تنطوي عليه عملية الإنتاج والذي يحـدد تنظـيم الإنتـاج. وواضح أن بحث الإنتاج دون أن يؤخذ في الحسبان هذا التقسيم المتضمن فيه، هو تجريد بحت بينما بالعكس، توزيع المنتجـات يتضمنه بصورة آلية هذا التقسيم الذي يشكل عاملاً متمما من عوامل الإنتاج. وهذا هو السبب الذي من أجله نجد ريكاردو الذي يجاهد من أجل فهم الإنتاج الحديث في تنظيمه الاجتماعي المحدد والذي هو قبل كل شيء اقتصادي الإنتاج، يعتبر أن المركـز الحقيقي للاقتصاد الحديث هو التوزيع وليس الإنتاج. ومرة أخرى فصل في هذا إلى قصة الاقتصاديين القديمة هذه الذين يمثلون الإنتاج على أنه حقيقة أبدية بينما يقصرون التاريخ على مجال التوزيع.

أما عن علاقات التوزيع بالإنتاج الذي يحدده، فهذه حسب كافة الأدلة والشواهد، مسالة تهم الإنتاج نفسه. فإذا زعم أحد على الأقل في هذه الحالة، أن التوزيع إذ نفهمه على هذا النحو، يسبق الإنتاج – بما أن الإنتاج يتوقف على تقسيم معين لأدوات الإنتاج- فيجب أن يرد عليه بأن الإنتاج يرتكز في الواقع على ظروف معينة تشكل عناصره. وهذه يمكن في الأصل أن تظهر كأنها عناصر طبيعية. وهي تتحول بفضل عملية الإنتاج نفسه إلى عناصر تاريخية، وعندما تظهر بالنسبة لفترة معلومة، كأنها ظرف طبيعي من ظروف الإنتاج، فقد كانت بالنسبة إلى فترة أخرى نتيجتها التاريخية. وهي تتعرض في نفس أحضان الإنتاج، إلى تعديلات لا تنقطع. فاستخدام الآلة مثلًا يغير توزيع أدوات الإنتاج فضلاً عن المنتجات، والملكية الزراعية الكبيرة الحديثـة نفسها هي نتيجة التجارة والصناعة الحديثتين بمثل ما هي نتيجة تطبيقهما على الزراعة.

إن المسائل التي أثرناها فيما سبق يفسرها الدور الذي تلعبه في الإنتاج ظروف التاريخ العامة، وتفسرها علاقات الإنتاج بالتطور التاريخي بوجه عام. وهذه مسألة، وحسب كل الأدلة والشواهد، تتعلق بتطور الإنتاج نفسه.

وإذ كانت هذه المسائل سبقت إثارتها بشكل بسيط جدا، فإن من المسموح به أن نواصلها بسرعة. إن كل غزو يحتمـل ثلاث إمكانات. فالشعب المنتصر يخضع الشعب المهزوم لنظامه المتبع في الإنتاج (وهذا ما فعله الانجليز في القـرن التاسـع عشر في إرلنده، وفعلوه بصورة جزئية في الهند)؛ أو يسمح ببقاء النظام القديم ويقنع بالجزية (الرومان والأتـراك)؛ أو يمكـن

إيجاد علاقة متبادلة يولد في ظلها شيء جديد أي تأليف بين الفاتح ونظام المهزوم (كما حدث جزئيا في الفتـوح الجومانيـة). فالذي يحدد التوزيع الجديد في جميع هذه الحالات هوة نظام الإنتاج، سواء كان نظام الشعب الغازي أو الشعب المغلوب علـى أمره أو كان نتيجة اندماج النظامين. وبرغم أن هذا التوزيع يمكن اعتباره كشرط لفترة الإنتاج الجديدة، إلا أنه هو نفسه وليـد الإنتاج، لا الإنتاج التاريخي بوجه عام فحسب ولكن الإنتاج الذي ينتمي إلى فترة تاريخية مقررة. فعندما أجتاح المغول الروسيا تصرفوا وفق أسلوب الإنتاج السائد عندهم والذي تكفيه مراع تتطلب مسطحات شاسعة آهلة بالسكان. أما الجرمـان البرابـرة الذين قام إنتاجهم التقليدي على الزراعة والقنية وعلى حياة منعزلة في الريف، فقد كانوا في مركز جعل إخـضاع المقاطعـات الرومانية لهذا النظام أسهل عليهم من تركيز الملكية الزراعية الذي سبق إتباعه والذي كان في الإمكان العـيش علـى النهـب والسلب في حقب معينة. لكن لكي يكون في الإمكان العيش على النهب والسلب فلا بد من وجود شيء يجري نهبه وسلبه مـن الإنتاج [149] . وطريقة النهب تحددها طريقة الإنتاج. فلا يمكن نهب شعب يملك نظام من المضاربة المتطورة فـي البورصـة بنفس الطريقة التي ينهب بها شعب من رعاة البقر. [150]

عندما يخطف العبد فالذي يخطف هو أداة الإنتاج نفسها. وفي هذه الحالة يجب أن يكون الإنتاج في البلد الذي من أجله يخطف العبد، منظما بطريقة تسمح بعمل الرفيق أو (كما في أمريكا الجنوبية وأماكن أخرى) يكون من الضروري خلق نظـام يقوم على عمل العبيد.

يمكن وإلى الأبد، ربط أداة إنتاج – كالأرض مثلاً – بعدد معين من الأسرات بطريق التشريع. وأمثال هذه القـوانين لا تكتسب أهمية اقتصادية إلا عندما توجد الملكية الزراعية الكبيرة متوافقة مع الإنتاج الاجتماعي، كما في انجلترا. إن فرنسا بلـد تسوده الزراعة الصغيرة برغم الملكية الزراعية الكبيرة؛ وهذا هو السبب الذي من أجله عملت الثورة فيما مضى على تجزئـة هذه الملكية. ولكن هل التجزئة قدستها وحفظتها القوانين إلى الأبد؟ فبرغم من القوانين تتركز الملكية من جديد. إن تأثير القوانين على تثبيت التوزيع ثم على الإنتاج من بعد، هذا التأثير لا يزال في حاجة إلى تحديد.

(ج) التبادل والتداول: ليس التداول في حد ذاته سوى أحد عوامل التبادل أو التبادل إذ ينظر إليه في مجموعة، بقدر ما يكون التبادل عاملاً متوسطًا بين الإنتاج والتوزيع زائدا الاستهلاك، يحدده الإنتاج؛ ولكن بقدر ما يكون التوزيع عاملاً عوامـل الإنتاج فالواضح أن التبادل يشكل جزءا لا يتجزأ من الأخير.

فأولاً، من المؤكد أن تبادل الأنشطة والاستعدادات الذي يجري في الإنتاج بشكل مباشرة جزءا منه وهو جوهره نفـسه. ونفس هذا الأمر ينطبق بالنسبة إلى تبادل المنتجات عندما يفيد في صنع المنتج النهائي المقصود به الاستهلاك المباشر. وهكـذا فالتبادل فعل يشتمل عليه الإنتاج. وأخيرا، فالتبادل بين التجار [151] وينفصل تنظيمه يحدده تماما الإنتاج من جهة، ويحدده النشاط الإنتاج من جهة أخرى. التبادل لا يظهر كأنه مستقل إزاء الإنتاج ولا يبالي به إلى في مرحلته النهائية عندما يمتص الاستهلاك المنتج مباشرة. ولكن أولاً ليس هناك تبادل بدون تقسيم للعمل سواء كان هذا الأخير موجودا في الأصل أو كان نتيجة تاريخية؛

([149] أنظر ا اشية رقم (١) ص ١٦٦ من "رأس ا ال" (التر ة الفرنسية). فا سيو باستيا مضحك حقًا حينما يتصور أن الإغريق والرومان القدماء يعيشوا إلا على السلب والنهب. ولكن عندما يعيش الناس خلال العصور، على النهب، فلا بد من وجود شيء ينهبونه، أو ب أن يتجدد باستمرار إنتاج الشيء الذي هو موضـع النهب.

([150] د النص الأصلي عبارة ”srockjobbing nation“.

([151] د الأصل "... هذا الذي يدعي التبادل بـ ارة و ار". إن ماركس يفكر هنا بغ شك فقرة عند آدم يث يقول فيها "ينقسم التداول بكل بلد إ فرع تلف : التداول بـ التجار، والتداول بـ التجار وا ستهلك " (ثروة الشعوب، ا زء الثا ، الفصل الثا). وكلمة تاجر dealer لا تع فقط ا شتغل بالتجـارة ولكنها تع أيضا ا نتج" – بكسر التاء – (حاشية كتبها كاوتسكي).

وثانيا فالتبادل الخاص يفترض وجود الإنتاج الخاص؛ وثالثًا فحدة التبادل واتساع نطاقه والطرق التي يتم بها، هذه كلها يحددها تطور الإنتاج وتنظيمه، ومن قبل ذلك التبادل بين المدينة والريف، والتبادل في الريف نفسه وفي المدينة الخ.... وهكذا يظهـر التبادل بكل عناصره إما متضمنًا في الإنتاج وإما يحدده الإنتاج.

ومن ثم نصل إلى النتيجة وهي أن الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ليس متشابهة ولكنها جميعا عناصر من كـل واحد أي فوارق في داخل وحدة واحدة. فالإنتاج بوصفه عاملاً مناقضا يتجاوز نفسه ويسبق بالمثل العوامل الأخرى. إنه نقطـة البدء في عملية تتجدد باستمرار. والواضح أنه لا التبادل ولا الاستهلاك لن يكونا عوامل مسيطرة. فالتوزيع بـصفته موزعـا لمنتجات لن يكون أكثر من هذا. ومن ثم فبوصفه موزعا لعوامل الإنتاج، يكون عاملاً من عوامل الإنتاج. وبالتالي فإن شـكلاً محددا من الإنتاج يحدد أشكالاً محددة من الاستهلاك والتوزيع والتبادل فضلاً عن علاقات معينة بين هذه العناصـر المختلفـة. صحيح أن الإنتاج من جهته وفي شكله الذي يتخذه من طرف واحد تحدده عوامل أخرى: مثال ذلك أنه عنـدما يتـسع نطـاق السوق أي يتسع مجال التداول، يزداد الإنتاج أهمية ويزداد تنظيمه عمقًا.

إن تغييرا في التوزيع يجر في أعقابه تغييرا في الإنتاج مثل تركز رؤوس الأموال وتغييرات ديموجرافية فـي المـدن والأرياف الخ.... وأخيرا فحاجات الاستهلاك هي التي تحدد الإنتاج. هناك تفاعل متبادل بين العوامل المختلفة. وهو ما يوجـد أيضا في كل مجموع عضوي.

(٣) منهج الاقتصاد السياسي

عندما نفحص الاقتصاد السياسي لبلد نبدأ بسكانه أي بتوزيعهم بين الطبقات، وفي المدن والأرياف، وفي البحر، وفـي فروع الإنتاج المختلفة، ونبدأ كذلك بصادراته ووارداته، وإنتاج واستهلاكه السنويين وأثمان السلع الخ... مـن العـدل أن نبـدأ بالحقائق الملموسة للمسلمات الحقيقية الصحيحة، وهكذا نبدأ في الاقتصاد بالسكان الذين هم أساس موضوع الظاهرة الاجتماعية التي هي عملية الإنتاج. ولكن إذا نظرنا إلى هذه الطريقة في البحث عن قرب لثبت بطلانها. فلو حذفنا مـثلاً الطبقـات التـي يتكون منها السكان فلن يكونوا سوى تجريد:. وهذه الطبقات فكرة خالية من المعنى إذا لم أعرف العناصر التـي تقـوم عليهـا الطبقات، مثل العمل الأجير ورأس المال الخ... وهذه العوامل تفترض وجود التبادل وتقسيم العمل الخ... فرأس المال مـثلاً لا يكون له وجود بدون العمل الأجير والقيمة والنقود والأثمان الخ... ومن ثم إذا بدأت بالسكان فسوف تنتج عـن هـذا صـورة للمجموعة تسودها الفوضى، وسأصل بفضل تحليل أضيق نطاقًا إلى أفكار بسيطة بصورة متزايدة، تبدأ من عروض ملموسـة إلى صيغ مجردة أكثر فأكثر، إلى أن أصل إلى أبسط التعاريف. ومن هنا يجدب أن أعود إلى الوراء لأصل مـن جديـد إلـى السكان، ولكن لا أصل هذه المرة إلى صورة للمجموعة تسودها الفوضى وإنما أصل إلى مجموعة غني من حقائق وعلاقـات عديدة. الطريق الأول هو الذي أتبعه عبر التاريخ نشأته، الاقتصاد. الاقتصاديون من أهل القرن السابع عشر مثلاً مثلاً يبـدأون دائما بالمجموع الحي أي بالسكان؛ والشعب والدولة ودول عدة وهكذا دواليك. ولكنهم من خلال التحليل الذي يقومون به ينتهون دائما باكتشاف عدد معين من علاقات عامة محددة ومجردة، مثل تقسيم العمل، والنقود، والقيمة التبادلية، لتـصل إلـى الدولـة والتبادل بين الشعوب والسوق العالمية. لا شك أن هذا المنهج هو الأفضل من الناحية العملية. فالمحسوس هو المحسوس نظـرا لكونه التأليف بني أحوال عديدة وبالتالي كونه وحدة الكثرة. ومن ثم يبدو من وجهة النظـر المنطقيـة كأنـه عمليـة تـأليف synthese أي كنتيجة وليس كنقطة بداية برغم كونه نقطة البداية الحقيقية وكذلك بالمثل نقطة بداية الفهم والتمثيل/. فلو أتبعنـا الطريق الأول لتبخر التمثيل المحسوس إلى تعاريف مجردة، ولو أتبعنا الثاني فإن التعاريف المجردة تقود بطريق الـذهن إلـى تحديد إنتاج المحسوس. ونتيجة لهذا وقع هيجل في الوهم الذي جعله ينظر إلى الحقيقي على أنه نتيجة للفكر المكثف، العميـق والذي يتجدد بلا انقطاع، بينما المنهج الذي ينحصر في الانتقال من المجرد إلى المحسوس ليس بالنسبة إلى الفكر سوى طريقة

للوصول إلى المحسوس وإعادة إنتاجه بوصفه محسوسا، وذلك في الفكر. ولكن هذا لم يكن أصل المحسوس نفـسه. لنقـل إن أبسط فئة اقتصادية وهي القيمة التبادلية تفترض وجود مجموعة سكانية، مجموعة تنتج في ظروف مقررة، وتفترض أيضا فئات معينة من الأسرات والمجتمعات أو الدول الخ... فلا يمكن وجود القيمة التبادلية إلا في ظل شكل علاقة مجردة ومـن طـرف واحد لمجموعة محسوس وحب معلوم الآن.

وبالعكس فالقيمة التبادلية بوصفها فئة، تحيا حياة لا طوفانية. وبالتالي فإن الإدراك – الإدراك الفلسفي لا يجعـل مـن الإنسان والعالم حقائق إلا عند ما يفهمها بطريق الفكر – ومن ثم يسجل الإدراك لعبة الفئات كما لو كانت هذه اللعبة هي عملية الإنتاج الحقيقية (التي يأتي حافزها من الخارج لسوء الحظ) والتي منها ينتج العالم؛ وهذا – لغو أيضا.

صحيح بهذا المعنى وهو أن الكل المحسوس بوصفه كلاً من الفكر أي بوصفه فكرا أتخذ الطابع المحسوس، هـو فـي الواقع نتاج الفكر أي الفهم؛ ولكنه ليس على الإطلاق نتاج الفكرة المجردة والتي تفكر خارج وفيما وراء التمثيل والخيال وتتولد هي نفسها، ولكنه تحويل التمثيل والخيال إلى أفكار مجردة. فالمجموع بوصفه فكرا منطقيا هو نتاج الذكاء العاقل الذي يستولي على العالم بالطريقة الوحيدة التي يقدر عليها وهي طريقة تختلف عن الاستيلاء الفني والديني، والفكري من الناحيـة العمليـة، على هذا العالم. وتحتفظ الذات الحقيقية؛ من بعد كما هو من قبل، باستقلالها الذاتي خارج الذكاء طالما يظل هذا تأمليا أي نظريا بحتًا. وفي المنهج النظري (الاقتصاد السياسي) بالمثل يجب أن يعرض الخيال دائما والمجتمع على أنها شروط موجـودة مـن الأصل.

ولكن أليست هذه الفئات البسيطة أيضا ذات وجود مستقل، تاريخي أو طبيعي، سابق على الفئات المحـسوسة بدرجـة أكثر؟ متوقف (Ca depend) [152] فهيجل مثلاً، يضع وبحق، وفي بداية فلسفة القانون، الملكية أي أبسط حالة قانونية للـذات. ففي كل مكان لا وجود للملكية قبل الأسرة أو قبل العلاقات بين الأقنان والسادة، وهي علاقات محسوسة بدرجة أكثر. ويكـون من الأدق القول بأن هناك أسرات وعشائر بأسرها لا تفعل أكثر من الاقتناء ولكن ليس لديها ملكية، ومن ثم تبدو الفئـة الأشـد بساطة كأنها علاقة مجتمعات بسيطة من الأسرات أو العشائر إزاء الملكية. وهي تظهر في المجتمع البدائي كأنها أبسط علاقـة كائن متطور؛ ولكن يفترض دائما وجود الأساس المحسوس الذي هو الملكية. يمكن تصور وجود مالك خير. ولكن عندئذ ليس للتملك أساس قانوني، ليس صحيحا من الناحية التاريخية أن التملك تطور في اتجاه الأسرة. إنه بالعكس المبني على هذه "الفئـة القانونية المحسوسة بدرجة أكثر". فالفئات البسيطة هي دائما التعبير عن ظروف أمكن أن يتحقق فيها المحسوس الأقل تطـورا دون أن يكون قد خلق العلاقة الأكثر تعددا التي تلقي وجودها الفكري في الفئة المحسوسة، بينما يحتفظ المحسوس الأكثر تطورا بهذه الفئة نفسها على أنها حالة تابعة.

يمكن أن توجد النقود، ولقد وجدت في التاريخ قبل أن وجد رأس المال والبنوك والعمل الأجير الخ... ومن ثـم يمكـن القول بأن الفئة الأشد بساطة يمكن أن تعبر عن ظروف حقيقية يشتمل عليها كل أقل تطورا، ظروف ذات وجود تـاريخي، أي قبل أن يسير هذا الكل نحو تطور معبر عنه بفئة محسوسة بدرجة أقل. مرة واحدة نقول إن قوانين الفكر المجرد التي تسير من البسيط إلى المركب، هذه القوانين تسير موازية للعملية التاريخية الحقيقية.

([152] العبارة الواردة بالنص هي التعبـ الفرنسي.

ويمكن القول من جهة أخرى إن ثمة مجتمعات متطورة جدا برغم أنها لم تبلغ بعد نضوجها في التاريخ – بيرو مثلاً – حيث تقوم بوظائفها أشكال الاقتصاد الأكثر تطورا ونموا، مثل التعاون والتقسيم المتقدم جدا للعمل الخ، دون وجود أقل قدر من النقود.

وبالمثل ففي داخل المجتمعات الصقلبية، نجد أن النقود فضلاً عن التبادل الذي هو شرطها الأول لا يتجلي على الإطلاق أو يتجلي بصعوبة ولكن عند حدودها فقط أي العلاقات مع الغير؛ ومن الخطأ أن تعتبر التبادل عنصرا أصليا ومن العناصر المؤسسة في داخل المجتمعات إنه بالعكس يتجلي في العلاقات بين المجتمعات المختلفة فضلاً عنه في العلاقات بين أعضاء نفس المجتمع الواحد.: وفضلاً عن هذا، فبرغم أن النقود لعبت منذ عصر مبكر جدا دورا متعدد الجوانب ومتنوعا، فإنها بوصفها عنصرا مسيطرا قد أحتفظ بها في العصور القديمة للشعوب ذات الاتجاه من جانب واحد: عند الشعوب التجارية؛ وحتى عند أرقى شعوب العالم القديم أي عند الإغريق والرومان لم تصل النقود إلى الحد الأقصى من تطورها – وهو من أسس المجتمع البورجوازي الحديث – إلا خلال عصر انحلالها. ومن ثم فمن الوجهة التاريخية فإن هذه الفئة التي بمثل هذا القدر من البساطة، لا تتجلي إلا في أكثر أشكال المجتمع تطورا ولا تتغلغل إطلاقًا بكليتها في البنيان الاقتصادي بأسره. ففي اللحظة التي بلغت فيها الإمبراطورية الرومانية ذروتها استمرت المساهمات والمؤن التي تؤدي عينًا تشكل القاعدة التي يقوم عليها الاقتصاد. فالنظام النقدي لم يتطور تماما إلا في الجيش، ولم يتغلغل أبدا في مجموع العمل.

وبرغم أن الفئة البسيطة أمكن في التاريخ أن تسبق الفئة المحسوسة إلا أنها لا تستطيع أن تصل إلى تطورها الداخلي والخارجي الكامل إلا في المجتمعات ذات البنيان المركب، بينما كانت الفئة المحسوسة قد تطورت كلية في شكل أقل تطورا من المجتمع.

إن العمل فئة من أبسط الفئات. وفكرته ذات الطابع العام – مثل العمل في حد ذاته – فكرة قديمة بالمثل. ومن ثم إذ ينظر إلى "العمل" علي هذا النحو "من الناحية الاقتصادية" فإنه يكون فئة حديثة شأنها من هذه الناحية شأن الأحوال التي تخلق هذا التجريد البسيط. فالنظام النقدي مثلاً يتضمن الثروة أيضا من الناحية الموضوعية، أي كشيء (؟) [153] في شكل نقود. وبالمقارنة مع وجهة النظر هذه فإن النظام الصناعي أو التجاري إذ ينظر إلى النشاط الذاتي – العمل الصناعي والتجاري – على أنه مصدر الثروة، حقق تقدما كبيرا حتى في القيود المفروضة عليه، وحققه باعتباره منتجا للنقود. وبالقياس إلى هذا النظام فإن نظام الفيزيوقراط حقق تقدما أكثر؛ فهو يعتبر شكلاً محددا من العمل – الزراعة – خالقًا للثروة، ولا يعود ينظر إلى الشيء في زي النقود وإنما ينظر إليه على أنه منتج في حد ذاته، أي على أنه النتيجة العامة للعمل. وإذ نعرف حدود النشاط فهذا المنتج ليس أبدا سوى منتج طبيعي أي منتج زراعي قبل كل شيء. ولقد حقق آدم سميث التقدم الهائل بأن استبعد كل تحديد للنشاط الذي يخلق الثروة، وبالتسليم بالعمل في ذاته، وليس العمل الصناعي أو التجاري أو الزراعي. إن الطابع العام المجرد للعمل الذي يخلق الثروة يجر في أذياله عمومية الشيء المعرف كالثروة، أي المنتج في ذاته أو حتى العمل في ذاته، ولكن كعمل ذي طابع موضوعي ينتمي إلى الماضي. وحقيقة أن آدم سميث يقع من وقت لآخر في المذهب الفيزيوقراطي، هذه الحقيقة تثبت كم كان من الصعب تحقيق الانتقال. كان في الإمكان أن يتصور أنه لم يجد هناك سوى التعبير المجرد عن أبسط وأقدم الظروف التي أظهر فيها الناس – في أي مجتمع كان – نشاطًا إنتاجيا وهذا صحيح في معنى، وباطل في معنى آخر.

إن عدم المبالاة إزاء طريقة عمل محددة يفترض مجموعا متطورا جدا من فئات العمل الحقيقية لا تسيطر فيه فئة على غيرها. وهكذا لا يمكن أن تولد التجريدات الأعم إلا في التطور المحسوس والأكثر ثراء من غيره والذي فيه يكون عنصر

---

(153) هنا كلمتان من ا ستحيل قرامتهما. و ا تشبهان "Ausser sich"

واحد مشتركًا بالنسبة إلى عدد كبير ويعود إلى الكل. وعندئذ لا يعود يجري تصوره في ظل شكل خاص معين. ومـن جهـة أخرى فهذا التجريد للعمل لا يمكن أن يكون نتيجة مجموع محسوس من الأعمال. فعدم الأكتراث بعمل محدد يتطابق مع شـكل من المجتمع يتبادل فيه الأفراد أعمالهم بسهولة، أي تكون فيه فئة العمل المحدد عرضية ومن ثم لا تبالي بغيرها. هنـا أصـبح العمل ليس فقط في الفئة ولكنه في الواقع أصبح أيضا وسيلة تخلق الثروة ولم يعد مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بـالفرد. هـذه الحالـة وصلت إلى أعلى درجة من تطورها في الولايات المتحدة التي هي أحدث شكل للمجتمع البورجوازي. هناك يتحول تجريد الفئة "العمل"، "العمل في ذاته"، "العمل بدون ألفاظ" [154] travail sans phrases وهي نقطة البدء في الاقتصاد الحديث، نقـول إن هذه الفئة تتحول هناك إلى واقع عملي. ونتيجة لهذا فالتجريد الأبسط الذي يجعل له الاقتصاد الحديث الصدارة والذي يعبر عـن علاقة قديمة جدا ولها قيمتها بالنسبة إلى جميع أشكال المجتمع، هذا التجريد لا يتحقق إلا في هذا التجريد نفسه، على أنـه فئـة المجتمع الحديث. ويمكن القول إن عدم المبالاة إزاء العمل المحدد الذي هو منتج تاريخي في الولايات المتحـدة، يظهـر عنـد الروس مثلاً كأنه ميل مسبق طبيعي. ولكن هناك عدم اكتراث شيطاني إذا كان لدى البرابرة ميل مـسبق علـى أن يـسمحوا باستخدامهم لأي غرض كان، أو إذا كان قوم متحضرون يستخدمون أنفسهم. من الناحية العملية يوجد عدم الاكتراث هـذا إزاء عمل محدد، وقد عوضه عند الروس تعلق تقليدي أعمى بعمل معلوم لا تنتزعهم منه سوى مؤثرات وافدة من الخارج.

هذا المثال عن العمل يبين بطريقة مؤثرة كيف أنه حتى الفئات الأكثر تجريدا وإن تكن لها قيمتها (تماما بسبب طابعهـا المجرد) بالنسبة إلى جميع العصور، هي في تجريدها نفسه نتاج ظروف تاريخية وليست لها قيمتهـا إلا بالنـسبة إلـى هـذه الظروف وفي أحضانها.

إن المجتمع البورجوازي هو أكثر تنظيم للإنتاج تطورا وتعقيدا، في التاريخ. والفئات التي تعبر عن أحواله وظروفـه، أي فهم بنيانه، تسمح له في الوقت نفسه أن يفهم بنيان وظروف جميع أشكال المجتمع التي انتهت، والتي انتهت، والتي قام على أنقاضها وعناصرها، والتي يواصل استخلاص بقايا معينة منها، والتي فيها، بلغت عناصر جنينية معينة تطورها ونموها الكامل الخ... إن تشريح الإنسان يعطينا مفتاح تشريح القرد. وبالقابل فالإمارات التي تنبئ عند الأنواع الحيوانية المنحطة عن التطور الأعلى المستقبل، لا يمكن فهمها بدون الأشكال العليا المعروفة. والمجتمع البورجوازي يعطينا الاقتصاد في العـصور القديمـة الخ... ولكنه لا يفعل هذا إطلاقًا على طريقة الاقتصاديين الذين يمحون جميع الفوارق التاريخية ولا يرون فـي كافـة أشـكال المجتمع سوى الأشكال البورجوازية. نستطيع أن نفهم الجزية والعشور الخ. عندما نعرف ما هو الريع العقاري. ولكن لا يمكن القول بأنهما متشابهان.

وإذ ليس المجتمع البورجوازي نفسه سوى شكل مخالف من التطور، فلن نجد فيه غالبا ظروفًا سابقة عليه غلا في ظل شكل غير واضح، كالملكية المشتركة مثلاً ومن ثم إذا كان صحيحا أن فئات الاقتصاد البورجوازي صحيحة بالنسبة إلى جميـع أشكال المجتمع الأخرى، فهنا تأكيد يجب أن نأخذه على أنه "Cum sano salis" يمكن تحتوي عليه الحالة المتطـورة وغيـر الناضجة وفي ثوب آخر الخ... ولكن هناك دائما فارقًا جوهريا، فما ندعوه التطور التاريخي يرتكز على حقيقة أن آخر شـكل يظهر يعتبر الأشكال السابقة عليه درجات مؤدية إليه، وهو يحكم عليها دائما من جانبه فقط، ذلك أنه نادرا وفي ظل ظـروف معينة فقط، ما يكون قادرا على أن ينقد نفسه، وبطبيعة الحال لا يتعلق الأمر هنا بالفترات التاريخية التي تعتبر نفسها تسير في طريق الانحلال. فالدين المسيحي لم يصبح قادرا على الإسهام في الفهم الموضوعي لأساطير الماضي إلا عندما بدأ هو نفـسه ينقد المجتمع البورجوازي. فما دام الاقتصاد البورجوازي لا يحول نفسه إلى أسطورة.

---

[154] وردت العبارة بالفرنسية النص.

ويربط نفسه بالماضي، فإن نقده يشبه النقد في الماضي وبخاصة نقد المجتمع الإقطاعي، ونقد المسيحية للوثنية أو نقد البروتستانتية للكاثوليكية.

وكما أنه في كل علم اجتماعي تاريخي وعندما ندرس تطور الفئات، يجب أن نأخذ في الحسبان حقيقة أن الذات (الشخص) هي المعلوم، في الواقع كما هي في الفكر – وهي هنا المجتمع البورجوازي الحديث ومن ثم لا تعمل الفئات إلا على التعبير عن أشكال أي عن ظروف وجود، وأحيانًا عن جوانب معينة من هذا المجتمع أي من هذه الذات، ونتيجة لهذا ففي المجال العلمي بالمثل لا يبدأ الاقتصاد هناك فقط حيث نبدأ الحديث عنه. هذا الذي نقرره يجب أن نتذكره لأنه سيزودنا بالمسلمات الأساسية التي تقوم عليها الخطة التي نتبعها.

ما من شيء مثلاً يبدو طبيعيا بمثل ما يبدو عندما نبدأ بالريع الزراعي أي الملكية الزراعية، لأنه مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأرض وهي مصدر كل إنتاج ومصدر الوجود نفسه، فضلاً عن ارتباطه بالشكل الأول للإنتاج في كل مجتمع مهما قلت درجة استقراره، أي ارتباطه بالزراعة. ولكن ليس ثمة شيء أكثر خطأ وبطلانًا. ففي كل أشكال المجتمع إنتاج محدد ومقرر يتصدر جميع أنواع الإنتاج الأخرى ويحدد بالتالي وضعها وتأثيرها.

هذه إضاءة عامة ترسي فيها دعائم جميع الألوان الأخرى وتتغير، إنه جو خاص يحدد الوزن النوعي لكل ما هو موجود.

لنضرب مثالاً بشعوب الرعاة (الشعوب التي لا تعيش إلا على صيد الحيوان والأسماك تقع خارج النقطة التي يبدأ عندما التطور الحقيقي). عندهم نلقي الزراعة ولكنا نلقاها في صورة متفرقة ومتناثرة، وهي التي تحدد الملكية الزراعية. وهي ملكية جماعية وتحتفظ بطابعها بوجه عام حسبما تظل الشعوب مرتبطة بتقاليدها، بدرجة أكبر أو أقل. من الأمثلة الملكية الزراعية عند الصقالبة. وعند الشعوب التي استقرت فيها دعائم الزراعة (وهو ما يعد تقدما كبيرا) حيث تسيطر كما كان الحال في المجتمعات القديمة والإقطاعية، على الصناعة نفسها، فإن بنيانها وأشكال الملكية الناتجة عنه، يتخذ طابعا زراعيا بدرجة أكبر أو أقل؛ ففيه يعتمد المجتمع تماما على الزراعة [155] كما كان الحال عند قدماء الرومان، أو يقلد في المدن تنظيم الريف كما كان الحال في العصور الوسطى. هذا الطابع الزراعي يتخذه في العصور الوسطي، رأس المال نفسه – على الأقل بكونه نقديا لا غير – وذلك بوصفه أداة تقليدية من أدوات العمل.

ويحدث العكس في المجتمع البورجوازي. فالزراعة تزداد تحولاً على فرع بسيط من الصناعة وتقع كلية تحت سيطرة رأس المال. ويتعرض الريع الزراعي لنفس المصير. ففي كل مكان تسيطر فيه الملكية الزراعية، تظل الغلبة للطبيعة. هنا حيث يتسلط رأس المال فإن الذي يسود هو العنصر الاجتماعي الذي خلقه التاريخ، لا يمكن تصور وجود الريع الزراعي بدون رأس المال، ولكن يمكن تصور رأس المال بدون الريع الزراعي، فرأس المال هو الذي يضمن قوة المجتمع البورجوازية الاقتصادية. إنه البداية والنهاية ويجب أن يكون متطورا ومتقدما قبل الملكية الزراعية. والآن، وقد بحثنا هذين العاملين كلا على حدة، ندرس علاقتهما المتبادلة.

سوف يكون من المستحيل والخطأ أن نورد الفئات الاقتصادية بنفس الترتيب الذي شكلت فيه عوامل مسيطرة في التاريخ. وبالعكس فإن ترتيبها تحدده علاقاتها المتبادلة في أحضان المجتمع البورجوازي الحديث؛ وهذا الترتيب هو تماما على

---

[155] توجد كلمة "ihr" الاصل.

نقيض الترتيب الذي يبدو طبيعيا أو مطابقًا للتطور التاريخي. إنه لا يتعلق بالمكان التاريخي الذي تشغله الظروف الاقتـصادية في أشكال المجتمع المختلفة التي يعقب بعضها بعضا. وأقل من هذا أيضا تعاقبها "في الفكر" (برودون) وهو التعاقب الـذي لا يعدو كونه تصورا باطلاً (؟) للحركة التاريخية. إنه يتعلق ببنيهانها وفي أحضان المجتمع البورجوازي الحديث.

إن النقاء المجرد الذي كان يبدو مميزا للشعوب التجارية – الفينيقيين وأهل قرطاجنة – بالعصر القديم، هـو بالـضبط وظيفة تفوق الشعوب الزراعية. فرأس المال بوصفه رأس مال تجاريا أو نقديا، يمكن أن يعود فيرتدي هذا الطابع المجرد لأنه لم يعد العنصر المسيطر بالمجتمعات. ويشغل اللومبارديون المركز نفسه إزاء المجتمعات الزراعية في العصور الوسطى.

وكمثال آخر عن المركز المختلف الذي تشغله هذه الفئات نفسها في مراحل مختلفة من المجتمع، نأخذ واحدا من أشكال المجتمع البورجوازي الأخيرة، وهو شركات الأسهم التي لها مقابلها في بداية هذا المجتمع، في شكل شركات تجارية كبيرة قـد منحت الامتيازات والاحتكارات.

إن فكرة "الثروة القومية" تسري في ذهن اقتصادي القرن السابع عشر الذين يزعمون أن الثروة لا تخلق إلا من أجـل الدولة التي من ثم تكون قوتها هي وظيفة هذه الثروة – وهي فكرة يحتفظ بها جزئيا اقتصاديو القرن الثامن عشر. في ظل هـذا الشكل المنافق عن غير وعي، يعلن أن الثروة وإنتاجها هما هدف الدول الحديثة التي لا يعتبرونها أكثر من وسيلة تنتج الثروة.

وطبقًا لكافة الأدلة يجب وضع الخطة بالطريقة الآتية: أولاً وقبل كل شيء وضع المسلمات العامة والمجردة المـشتركة بوجه عام بالنسبة إلى جميع أشكال المجتمع ولكن بالمعنى الذي سلف بيانه، ثانيا الفئات التي يتكون منها البنيان الداخلي للمجتمع البورجوازي والتي ترتكز عليها الطبقات الأساسية. رأس المال، العمل الأجير، الملكية الزراعية، تبـادل علاقاتهـا. المدينـة والريف، الطبقات الاجتماعية الكبرى الثلاث. المتبادلة بينها التداول. نظام الائتمان (الخاص). ثالثًا: المجتمع البورجوازي وقـد ارتفع إلى مرتبة دولة. علاقاتهما معه. الطبقات "غير المنتجة"، الضرائب. الدين العام. الائتمان العام. السكان. المـستعمرات. الهجرة. رابعا ظروف الإنتاج الدولية. التقسيم الدولي للعمل. المبادلات الدولية. التصدير. الاستيراد. أسعار الصرف. الـسوق العالمية والأزمات.

(٤) الإنتاج، وسائل الإنتاج وظروف الإنتاج

ظروف الإنتاج والتداول

أشكال الدولة والملكية في علاقاتها مع ظروف الإنتاج والتداول

الظروف القانونية. الظروف العائلية

مذكرة خاصة بالنقاط التي يتعلق الأمر بذكرها هنا والتي لا يجب نسيانها.

أولاً: نظمت الحرب قبل تنظيم السلام بوقت طويل. ببيان الطريقة التي تنشأ بها ظروف اقتصادية معينة مثـل العمـل الأجير ونظام الآلات الخ، بفضل الحرب وفي الجيش قبل نشأتها في أحضان المجتمع البورجوازي، وبالمثل وظروف التداول.

ثانيا: العلاقة بين التاريخ الخيالي الذي ظل أسلوبه متبعا حتى الوقت الحاضر، والتاريخ الحقيقي، وبوجه خاص ما يقال له تاريخ الحضارة والذي هو تاريخ الديانات القديمة والدول. وننتهز الفرصة لنقول كلمة عن الأساليب المختلفة في كتابة التاريخ. ما يقال له التاريخ الموضوعي، الذاتي، (المعنوي الخ)، الفلسفي:

ثالثًا: العوامل الثانوية والعوامل التي تشغل المحال الثالث، ظروف الإنتاج التي تحدد بطريقة الاستنباط والقياس والتي ليست أصلية أو فطرية. نعالج هنا الدور الذي تلعبه الظروف الدولية.

رابعا: الانتقادات الموجهة إلى مادية هذه الفكرة، العلاقات مع مادية المذهب الطبيعي.

خامسا: ديالكتيك الأفكار المتعلقة بالقوة الإنتاجية (وسائل الإنتاج) وبأحوال الإنتاج، وهو الديالكتيك الذي يتعلق الأمر بتعيين حدوده ورسمه والذي لا يبطل الفوارق الحقيقية.

سادسا: التفاوت بين الإنتاج المادي والإنتاج الفني مثلاً. إن فكرة التقدم لا يمكن في أي مكان أن تفهم في التجريد المعتاد. ففي الفن الخ لا يعود هذا التفاوت مهما ولا من الصعب فهمه ولا إدراكه إلا في ظل ظروف اجتماعية وعملية معينة؛ ولنضرب المثل بالفارق في المستوى الثقافي بين الولايات المتحدة وأوربا، ولكن المسألة المهمة حقًا والتي يجب معالجتها هنا هي مسألة التطور المتفاوت (؟) الذي يطرأ على ظروف الإنتاج والظروف القانونية. أنظر مثلاً التباعد بين القانون الخاص الروماني (أقل ظهورا في القانون الجنائي والعام) والإنتاج الحديث.

سابعا: هذا التصور يبدو تطورا ضروريا. ولكن الصدفة ليست مستبعدة على الإطلاق... (الحرية الخ) (تأثير وسائل المواصلات)، التاريخ العالمي لا يبدو دائما بهذه الصورة في التاريخ.

ثامنًا: واضح أن هذه هي دائما المسلمات الطبيعية التي تصلح نقطة ابتداء من الناحيتين الموضوعية والذاتية؛ الشعوب، الأجناس الخ.

المعروف بالنسبة إلى الفن أن فترات مزدهرة معينة لا تتطابق على الإطلاق مع التطور العام للمجتمع، ومع القاعدة المادية التي يقوم عليها أو مع هيكل بنيانه إن صح القول. ومثال ذلك الإغريق بمقارنتهم مع المحدثين أو مع شكسبير فبالنسبة إلى أشكال معينة من الفن، الشعر الملحمي مثلاً، فإن المسلم به أنها لن تخلق في ظل شكلها الكلاسيكي منذ أن يظهر الخلق الفني في ذاته؛ ومن ثم ففي ميدان الفن نفسه لا يكون في الإمكان وجود إبداعات كبرى معينة إلا في مستوى يقل عن التطور الفني. فإذ صح هذا بالنسبة إلى الفئات الفنية المختلفة في نفس ميدان الفن، فلن ندهش كثيرا أن نقرره في العلاقات بين ميدان الفن في مجموعة وبين التطور العام للمجتمع. وتنحصر الصعوبة فقط في تنظيم هذه التناقضات. فمنذ أن يجري تحديدها وتخصيصها فإنها تصبح واضحة. لنأخذ مثلاً علاقة الفن الإغريقي ومن بعده بوقت طويل فن شكسبير مع الفن الحالي. فنحن نعلم أن الميثولوجيا لم تشكل ترسانة الفن الإغريقي فحسب، وإنما كانت تشكل أيضا القاعدة بأسرها التي يقوم عليها. فهل تصور الطبيعة والأحوال الاجتماعية التي ألهمت أجيال الإغريق ومن ثم ألهمت فنهم، نقول هل يتفق هذا التصور مع الآلات الأوتوماتيكية والسكك الحديدية والقاطرات والتلغراف الكهربائي؟ ما الذي يستطيعه فولكان ضد روبرتس وشركاه، وجوبيتر ضد مانعة الصواعق، وهرمس ضد الائتمان على المنقول؟ كل ميثولوجيا باطلة تسيطر على قوى الطبيعة في الخيال؛ ومنذ أن يسيطر الإنسان حقيقة على الطبيعة تختفي الميثولوجيا. ماذا تصبح فاما Fama إلى جانب دار الطباعة؟ إن الفن الإغريقي

يرتكز على الميثولوجيا اليونانية، بمعنى أن الخيال الشعبي، وهو فني بطريقة لا شعورية، (بما في ذلك جميع العناصر الموضوعية، ومن ثم أيضا المجتمع). فلم يكن في الإمكان أبدا أن تصلح الميثولوجيا المصرية قاعدة يقوم عليها الفن الإغريقي أو أن يستمد منها جذوره. إن أي مجتمع كان يستبعد كل علاقة ميثولوجية مع الطبيعة وبالتالي يتطلب من الفنان خيالاً مستقلاً عن الميثولوجيا، هذا المجتمع لم يكن في إمكانه أن يصلح قاعدة يقوم عليها الفن الإغريقي.

ومن جهة أخرى: هل كان في الإمكان أن يظهر أخيل في عصر البارود والرصاص؟ وهل كان في الإمكان أن تظهر الإلياذة في عصر فن الطباعة وآلات الطباعة؟ ألم تكن أغاني الإلهات لتصمت أمام حرص الصحافة؟ ألم تختف الشروط اللازمة للشعر الملحمي؟

غير أن الصعوبة لا تنحصر في أن نفهم أن الفن الإغريقي والشعر الملحمي يعتمدان على أشكال معينة من التطور الاجتماعي. إن الصعوبة تنحصر في فهم السبب الذي من أجله لا يزال يزودنا بمتع فنية والسبب الذي من أجله لا نزال نعتبرها إلى درجة معينة، كمعيار ونموذج يستحيل الوصول إليهما.

لا يستطيع الرجل أن يصبح طفلاً مرة أخرى، أو على الأقل لا يستطيع العودة إلى الطفولة. ولكن ألا يتذوق سذاجة الطفل، وألا يحاول في مستوى أعلى أن يعيد خلق الحقيقة، وألا يرى من جديد في طبيعة الطفل وفي كل عصر، طابعا معينًا وحقيقيا بالطبيعة؟ فلماذا لا يكون للطفولة الاجتماعية للبشرية في أجل ازدهارها، سحرها الخالد، كمرحلة انتهت إلى الأبد؟ هناك أطفال أسيئت تربيتهم، وهناك أطفال ناضجون قبل الأوان. وإلى هذه الفئة ينتمي عدد طيب من شعوب العصر القديم. كان الإغريق أطفالاً طيبين. ولا يبدو سحر فنهم في نظرنا متناقضا على المستوى البدائي للمجتمع الذي نشأ على أساسه هذا الفن. إنه بالعكس الثمرة ويوجد مرتبطًا ارتباطًا لا انفصام له، بحقيقة أن الظروف الاجتماعية التي أستمد – واستطاع هو وحده أن يستمد – منها جذوره، انتهت إلى الأبد.

(هنا يتوقف المخطوط)